# النظم الإسلامية

يبحث فى النظم السياسية ، والإدارية ، والمالية ، والقضائية ،
وفى نظام الرق عند المسلمين فى كل العصور

---

تأليف


الدكتور حسن ابراهيم حسن

أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة فؤاد الأول
دكتور فى الآداب (D. Lit.) ،
ودكتور فى الفلسفة (Ph. D.) من جامعة لندن ،
ودكتور فى الآداب من الجامعة المصرية

و

دكتور علي ابراهيم حسن

مدرس بالمدرسة الخديوية الثانوية بكلية الآداب
ماجستير فى الآداب (M. A.) ،
وليسانسيه فى الآداب من جامعة فؤاد الأول ،
ودبلوم المعلمين العليا


---


[ الطبعة الأولى ]

١٣٥٨ هـ — ١٩٣٩ م

---

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

١٥ شارع المدابغ بمصر

# النظم الإسلامية

يبحث فى النظم السياسية ، والإدارية ، والمالية ، والقضائية ،
وفى نظام الرق عند المسلمين فى كل العصور

---

تأليف


الدكتور حسن ابراهيم حسن و دكتور علي ابراهيم حسن

أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة فؤاد الأول
دكتور فى الآداب (D. Lit.) ،
ودكتور فى الفلسفة (Ph. D.) من جامعة لندن ،
ودكتور فى الآداب من الجامعة المصرية

مدرس بالمدرسة الخديوية الثانوية بكلية الآداب
ماچستير فى الآداب (M. A.) ،
وليسانسيه فى الآداب من جامعة فؤاد الأول ،
ودبلوم المعلمين العليا


---


[الطبعة الأولى]
١٣٥٨ هـ — ١٩٣٩ م

---

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
١٥ شارع المدابغ بمصر

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٣٩

# مقدمة الكتاب

موضوع النظم الإسلامية موضوع طريف لم يتصد لبحثه إلا القليل من الفقهاء والمؤرخين ، مع ما له من أهمية وخطر . على أن هذا الموضوع ليس فى الواقع بجديد ؛ فقد بحثه بعض فقهاء المسلمين الأقدمين بحثاً مستفيضاً . ويعتبر أبو الحسن على الماوردى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ (١٠٥٨ م) فى طليعة المؤلفين الذين كتبوا عن النظم الإسلامية ؛ وكتابه « الأحكام السلطانية » أول ما كتب بالعربية فى ذلك . على أن الغموض الذى يحيط بأسلوب الماوردى يرفع من شأن ما كتبه المتأخرون من أمثال ابن طباطبا الذى ألف كتابه « الفخرى فى الآداب السلطانية » وانتهى من وضعه فى سنة ٧٠١ هـ . ويمتاز كتابه بسهولة أسلوبه وإمتاع عباراته . وممن كتب عن هذه النظم أيضاً عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ — ١٤٠٦ م) ؛ ولكن أسلوبه يؤخذ عليه فى بعض الأحيان شىء من الركاكة والغموض . وهناك طائفة أخرى من الفقهاء والمؤرخين تناولت الكلام عن ناحية خاصة من نواحى هذه النظم مثل أبى عمر الكندى (+ ٣٥٠ هـ = ٩٦١ م) وابن حجر العسقلانى (+ ٨٥٣ هـ = ١٤٤٩ م) اللذين كتبا عن القضاة ، والجهشيارى (+ ٣٣١ هـ) وهلال الصابى (+ ٤٤٨ هـ = ١٠٥٦ م) وابن منجب الصيرفى (+ ٥٤٢ هـ = ١١٤٧ م) الذين وضعوا مؤلفات خاصة عن الوزراء ، وأبى يوسف (+ ١٩٢ هـ) وابن سلام (+ ٢٢٤ هـ) وقدامة بن جعفر (+ ٣٣٧ هـ) الذين كتبوا عن النظم المالية ، والكندى مؤلف كتاب « الولاة » .

ومن الكتّاب الذين تناولوا ناحية خاصة من نواحى النظم الإسلامية فى العصر الحديث السير وليم ميور والأستاذ السير توماس أرنولد والدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى بك ، وقد تناولوا الكلام عن الخلافة بإسهاب .

والنظم جمع « نظام » ؛ وهى كلمة تطلق على كل شىء يراعى فيه الترتيب والانسجام والارتباط . وهى — بهذا الاعتبار — تشبه العقد من حيث انتظام أحجاره بعضها مع بعض . ونظم أية دولة تتكون من مجموعات القوانين والمبادئ والتقاليد التى تقوم عليها الحياة فى هذه الدولة . ومن هذه النظم : النظام السياسى ، والنظام الإدارى ، والنظام المالى ، والنظام القضائى . وهناك نظم أخرى كالحج والصلاة والصوم ، ونظريات الفرق الدينية التى ظهرت فى الإسلام ، وهى تتصل فى الواقع بالدين أكثر من اتصالها بالتاريخ . وهناك نوع آخر من النظم هو النظم الاجتماعية التى تعنى بدرس حالة الشعوب ، كنظام الرق الذى أفردنا له باباً خاصا لما كان له من أثر كبير فى حياة المجتمع الإسلامى ، وقد وجد عند المصريين وعند اليونان والرومان وعند اليهود .

ففى النظام السياسى تكلمنا عن الخلافة من حيث كونها نظاما للحكم ، ومن حيث نشأتها وارتقاؤها وضعفها إلى أن زالت على أيدى التتار ببغداد سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، ثم من حيث إحياؤها فى مصر فى عهد دولتى المماليك ، وتحولها إلى العثمانيين . كذلك تناولنا الكلام عن الوزارة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين ، وفى العصرين العباسى الأول والثانى ، ثم فى مصر وبخاصة عهد الفاطميين والمماليك ، كما تكلمنا عن الكتابة التى يتولى صاحبها مخاطبة الولاة وغيرهم من موظفى الدولة ، والحجابة التى يشبه صاحبها كبير الأمناء فى أيامنا .

وفى الباب الثانى تكلمنا عن النظام الإدارى ، ونعنى به إدارة الأقاليم من حيث بيان مدى سلطة الولاة فى ولاياتهم ، وتعدد دواوين الدولة كديوان الخراج ، وديوان الرسائل ، وديوان المستغلات أو الإيرادات ، وديوان الطراز ، وديوان الخاتم ويشبه قلم الأرشيف أو السجلات . كما تكلمنا عن تعريب الدواوين فى بلاد الشام وفارس فى عهد عبد الملك بن مروان ، وفى مصر فى عهد ابنه الوليد ، وما كان لذلك من أثر سياسى وأدبى ، كما تناولنا الكلام أيضاً عن البريد والشرطة ،

ثم عن الجيش فى عهد النبي وفى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين . وتعرضنا لوصف الأسلحة التى كان يستعملها جند المسلمين ، ولإمرة الجيش . ثم تكلمنا عن الجيش فى مصر فى عهد الطولونيين والإخشيديين ، وفى عهد الفاطميين والأيوبيين والمماليك ، وبينا بأجلى بيان كيف بلغ أسطول الشام فى عهد معاوية بن أبى سفيان ألفاً وسبعمائة سفينة ، وكيف بلغت البحرية الإسلامية عظمتها طوال العصر الأموى ، وفى العصر العباسى الأول ، وكيف أصبح أسطول المسلمين نموذجا لأساطيل الأقطار المسيحية . ولا عجب فى ذلك فإن كثيراً من الاصطلاحات العربية البحرية لا تزال شائعة على ألسنة البحارة فى جنوب أوربا . نذكر من بين هذه الاصطلاحات على سبيل المثال كلمة Cable المأخوذة عن لفظ حبل العربى ، وكلمة Arsenal — وبالإيطاليـة Darsonal — المأخوذة عن لفظ دار الصناعة (أى دار صناعة السفن) بالعربية ، وكذا كلمة Corvette المأخوذة عن لفظ غراب العربية ، و Admiral المأخوذة عن لفظ أمير البحر . كما لم يفتنا أن نبين ما بلغته مصر من شهرة وعظمة فى ميدان صناعة السفن التى كانت تشحن بالأسلحة والمقاتلة لغزو بلاد الدولة الرومانية الشرقية — أو بلاد الروم كما يسميها مؤرخو العرب — وكيف اشتهرت مصر فى عهد الدولة الطولونية ببناء المراكب البحرية ، وأصبح لها حول جزيرة الروضة أحواض لبناء السفن عرفت باسم « صناعة الجزيرة » ، كما أنشأ محمد بن طغج الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية فى فسطاط مصر أحواضاً أخرى لبناء السفن عرفت باسم «صناعة مصر» ، وأنشأ الخليفة المعز لدين الله الفاطمى داراً لصناعة السفن بالمقس بنى فيها ستمائة مركب . ونسج الأيوبيون والمماليك على منوال من سبقوهم من حيث عنايتهم بالأسطول حتى ظهرت مصر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية فى ذلك الوقت .

وفى الباب الثالث من هذا الكتاب تكلمنا عن النظام المالى ، فبحثنا موارد بيت المال ومصارفه ، وأسهبنا فى القول عن الخراج بنوعيه ، وعن ديوان الخراج وجبايته ، ونظام المقاسمة ، ونظام الالتزام أو الإقطاع ، ثم عن الجزية التى كانت

توضع على أهل الذمة مقابل فرض الزكاة على المسلمين ؛ وبينا كيف كانت هذه الجزية لا تزيد عن سبع ما فرضه الفرس والروم على أهالى البلاد التى فتحوها . ثم تكلمنا عن الزكاة والأشياء التى تؤخذ عنها ، وإلى من يجب صرفها ، وعن الفيء ، وهو كل ما وصل للمسلمين من غير قتال ، وكيف كان يقسّم بينهم ، ثم عن الغنيمة ، وهى ما يناله المسلمون عن طريق الحرب ، وكيف كانت تقسم بينهم ، ثم عن العشور ، وهو أخذ العشر من بضائع التجار من غير المسلمين ، وهى تشبه ما نسميه بالضرائب الجمركية الآن .

بعد ذلك بحثنا نظام الضرائب فى عهد الأمويين والعباسيين ، وطرق جبايتها ، ومقدار الجباية ، والأوجه التى تصرف فيها موارد بيت المال من دفع رواتب الموظفين وأعطيات الجند ، وعلى كرى الأنهار وإصلاح مجاريها ، والنفقة على المسجونين والأسرى ، والمنح التى تغدق على الأدباء والعلماء ، وما يتطلبه الجيش والأسطول من المعدات الحربية . وأخيرا تناولنا الكلام بشىء من الإسهاب عن النظام المالى فى مصر من الفتح الإسلامى إلى قيام الدولة الطولونية ، وفى عهد الطولونيين والإخشيديين ، وفى عهد الفاطميين ثم فى عهد المماليك ، وختمنا هذا البحث بإيراد جدول يبين مقدار خراج مصر فى عصورها الإسلامية المختلفة .

وفى الباب الرابع بحثنا النظام القضائى فى الإسلام ، فتكلمنا عن القضاء فى الجاهلية ، وفى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وفى عهد الخلفاء الراشدين ، وفى عهد بنى أمية ، ثم فى العصر العباسى الأول وهو عصر ظهور المذاهب ، ثم فى العصر العباسى الثانى . كما لم يفتنا أن نفرد للقضاء فى مصر بحثاً خاصاً ، تناولنا فيه الكلام عن القضاء من الفتح الإسلامى إلى الفتح الفاطمى ، وفى عهد الفاطميين والأيوبيين ، وفى عهد المماليك . كما تكلمنا عن محكمة المظالم التى كان يلجأ إليها المتقاضون إذا اعتقدوا أن القاضى لم يحكم بينهم بالعدل ؛ وهى من هذه الناحية بمثابة محكمة الاستئناف العليا فى عصرنا . وأخيراً تكلمنا عن الحسبة التى تعتبر وسطا بين القضاء والمظالم .

وفى الباب الخامس تكلمنا عن الرق فى الإسلام ، ومدى عنايته بالأسرى ، وكيف سوّى بين الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم ، فلم يفرّق بين الأبيض والأسود ، والبدوى والمتحضّر ، والحاكم والمحكوم ، كما سوى اليهود والنصارى بالمسلمين ، وعنى بطائفة الرقيق أيما عناية وحاطها بسياج من عدله ورحمته ، وأخذ بأيديهم فى طريق الحرية ، فسوّى بين الرقيق ومولاه فى الطعام والشراب واللباس والتعليم والتهذيب . ثم تكلمنا عن أهم مصادر الرق ، وعن الموالى ، ومعاملة الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين لهم ، وعن الرقيق فى مصر وبلاد الأندلس .

* * *

ونرجو أن نكون بذلك قد سددنا فراغاً فى ناحية من نواحى التاريخ الإسلامى ، بتقديم كتابنا هذا بالعربية ، وهو — كما نرى — يجمع شتات النظم الإسلامية وييسر رغبة من يريد التوسع فى دراسة هذا الموضوع . لهذا عنينا بالإشارة إلى المراجع العربية والأفرنجية التى اعتمدنا عليها فى وضع الكتاب ، كما أوردنا جداول للأسر الإسلامية فى مختلف العصور . ولم نتعرض لتفصيل الحوادث السياسية تفصيلا يخرج بها عن دائرة موضوعنا . على أن القارىء سيجد فى هذا الكتاب ما يغنيه فى دراسة تاريخ الإسلام السياسى منذ عصر الرسول عليه الصلاة والسلام إلى سقوط بغداد على أيدى التتار سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، وإلى زوال الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤ م . ومع هذا لم نغفل أيضاً بحث نظم الحكم فى مصر الإسلامية منذ الفتح العربى على يد عمرو بن العاص سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى الفتح العثمانى على يد السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ م .

والكتاب مما لا يستغنى عنه المشتغلون بالتاريخ الإسلامى فى مصر والبلاد العربية والإسلامية ؛ كما لا يستغنى عنه طلبة المعاهد العالية والسنة التوجيهية .

ونرجو أن نكون قد وفقنا فى تقديم هذا الكتاب إلى جمهرة القراء .

حسن ابراهيم حسن　　　　علي ابراهيم حسن

٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

# فهرس موضوعات الكتاب

صفحة



# الباب الأول

## النظام السياسي

### ١ — الخلافة :

#### (ا) نشأة الخلافة :



#### (ب) الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين :

صفحة

(ح) الخلافة الأموية :



(ى) الخلافة فى العصر العباسى الأول :



(هـ) الخلافة فى العصر العباسى الثانى :

أولا — الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق إلى أن استولى بنو بويه على بغداد :



ثانياً — الخلافة العباسية فى عهد بنى بويه :

صفحة

ثالثاً — الخلافة العباسية فى عهد سلاطين السلاجقة :



رابعاً — أواخر عهد الخلافة العباسية :



(و) الخلافة الفاطمية :



(ز) إحياء الخلافة العباسية بمصر فى عهد دولتى المماليك :



(ح) العثمانيون والخلافة :

# الباب الثانى

## النظام الادارى

صفحة

## ٣ — الجيش :



## ٤ — البحرية :



## ٥ — البريد :



## ٦ — الشرطة :

# الباب الثالث

## النظام المالى

### ١ — موارد بيت المال ومصارفه :



### ٢ — النظام المالى فى مصر :

# الباب الرابع
## النظام القضائى



---

# الباب الخامس
## الرق

# الباب الأول

## النظام السياسى

١ – الخلافة

٢ – الوزارة

٣ – الكتابة

٤ – الحجابة

# ١ - الخـــلافة

## (١) نشأة الخلافة

حكومة الرسول :

كانت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم حكومة دينية ، تعتمد إلى حد كبير على عقيدة الناس أن النبي إنما يصدر فى أحكامه وتصرفاته عن وحى الله وأمره . وكانت هذه الحكومة تقوم على أساس إحلال الوحدة الدينية والقومية الإسلامية محل العصبية والشعور القبَلى ، مما سهل على القبائل المختلفة طاعته والانضواء تحت لوائه ، حتى لقد بلغ من افتتان بعض العرب بشخصية الرسول أنهم لم يصدقوا بموته . فلما انتقل الرسول إلى جوار ربه وتحققوا من ذلك ، شك فريق منهم فى أمر هذا الدين الذى أتى به ، وأوجسوا إن وليت قريش أو غيرها أمر الحكم أن تحكم هواها فى رقاب المسلمين ومصالحهم .

لذلك لا نعجب إذا قامت بعد وفاة الرسول أزمة سياسية خطيرة ، إذ لم يؤثر عنه نص صريح فى مسألة الحكم من بعده ، بل ترك مسألة من يخلفه من غير أن يبت فى أمرها . ولا غرو فقد أشربت نفس الرسول حب هذه الروح الديموقراطية التى سادت لدى العرب منذ أيام الجاهلية . فرأى عليه السلام أن يترك الأمر شورى للعرب ليختاروا من أحبوا . وكان من أثر ذلك أن ظهر الانقسام بين صفوف المسلمين فى أول نشأة الإسلام ، واشتدت وطأة هذه الأزمة السياسية وكثرت المناقشات ، فتصدى لعلاجها بعض زعماء المسلمين من أمثال أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبى عبيدة بن الجراح . وانتهى الأمر باستخلاف أبى بكر فنشأت مسألة الحكم عند المسلمين بعد وفاة الرسول .

**معنى الخلافة :**

الخلافة مصدر « خلف » ، يقال : خلفه خلافة ، كان خليفته وبقى بعده .
والخليفة السلطان الأعظم ، والجمع خلائف وخلفاء .

فالخلافة موضوعة فى الأصل لـكون الشخص خلفاً لأحد ، ومن ثم سمى من يخلف رسول الله صلى الله عليـه وسلم فى إجراء الأحكام الشرعية خليفة .
والخلافة فى الاصطلاح هى رياسة عامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن النبى صلى الله عليـه وسلم . وفى ذلك يقول ابن خلدون[1] « الخلافة هى حمل الـكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ؛ فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

إن منزلة الخليفة من الأمة كمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم من المؤمنين ، له عليهم الولاية العـامة والطاعة التامة ، وله حق القيام على دينهم ؛ فيقيم فيهم حدوده وينفذ شرائعه . وله بالأولى حق القيام على شئون دنياهم أيضاً ، بيـده وحده زمام الأمة . فـكل ولاية مستمدة منه ، وكل خطة دينية أو دنيوية متفرعة عن منصبه ، فهو الحاكم الزمنى والحاكم الروحى . وهذا بخلاف ما كان فى الغرب فى العصور الوسطى .

وقد ذكر السير توماس أرنولد فى كـتابه « الخلافة »[2] أوجه الشبه والاختلاف بين هذين النظامين اللذين قاما خلال العصور الوسطى ؛ وهما : الخلافة فى الشرق ، والامبراطورية الرومانية المقدسة فى الغرب فقال : « إن كلا النظامين يستند على قوة الدين ، فـكلاهما دين عالمى يعمل على ضم العالم تحت لوائه . بيد أن الامبراطورية المقدسة لم تكن مستحدثة الوجود ، بل كانت استمراراً لامبراطورية وثنية سابقة ، حتى أن الامبراطور شرلمان تلقب بألقاب الأباطرة الوثنيين ، كما

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٦٦ .

(٢) Sir Thomas Arnold : The Caliphate, pp. 9—18.

نجد فى الغرب حاكمين : أحدهما زمنى وهو الأمبراطور ، والآخر روحى وهو البابا . أما الخلافة فإنهـا لم تقم على نظام سياسى سابق ، بل هى نظام مستحدث وليد الظروف والأحوال التى نشأت على أثر ظهور الإسلام وبسط سيادة العرب على بلاد فارس ومعظم بلاد الدولة الرومانية الشرقية . والخليفة حاكم سياسى ، بمعنى أنه حاكم واحد يجمع بين السلطتين : الزمنية والروحيـة ، ولا تتعدى وظيفته الدينية المحافظة على الدين . ويستطيع باعتباره حامى الدين أن يعلن الحرب على الـكفار ، ويعاقب الخارجين على الدين ، ويؤم الناس فى الصلاة ، ويلقى خطبـة الجمعة ؛ بخلاف البابا فإنه يعتبر قسيساً أعظم يستطيع أن يغفر خطايا المذنبين ، وهو المرجع الأعلى فى الأمور الدينية . . . . . » .

**المقصود من كلمة خليفة :**

نشأت الخلافة كضرورة اقتضتها الحالة الإسلامية عقب وفاة النبى . أما الفقهاء فيحاولون أن يلتمسوا للخلافة سنداً من القرآن والسـنة ، ويدللون على صحة دعواهم بما نزل فى القرآن الـكريم من الآيات التى وردت فيهـا كلمة « خليفة » و « إمام » : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ)[1] ، (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ، قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا)[2] . ولـكن كلمة « خليفة » التى وردت فى هاتين الآيتين لا يقصد منها معنى الحـكم وهو المعنى الذى فسرت به فيما بعد . فأما تسميته « إماماً » فتشبيهاً بإمام الصلاة فى اتباعه والاقتـداء به ؛ ولهذا يقال الإمامة الـكبرى : وأما تسميته « خليفة » فلـكونه يخلف النبى فى أمتـه ، فيقال خليفة باطلاق ، وخليفة رسول الله .

---

(١) آية ٢٦ سورة ص .     (٢) آية ٣٠ سورة البقرة .

واختلف فى تسميته خليفة الله ، فأجازه بعضهم اقتباساً من الخلافة العامة التى للآدميين فى قوله تعالى : « إنى جاعل فى الأرض خليفة » ، وقوله : (جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الْأَرْضِ)[1] ومنع الجمهور منه . وقد نهى أبو بكر عنه لما دعى به ، وقال « لست خليفة الله ، ولكنى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، ولأن الاستخلاف إنما هو فى حق الغائب ، وأما الحاضر فلا[2] .

## ألقاب الخليفة :

كان أبو بكر يلقب بلقب خليفة رسول الله ، إذ كان يقوم مقام الرسول فى حكم الدولة الاسلامية والمحافظة على الدين . وكان عمر يلقب بلقب خليفة خليفة رسول الله . ومنعاً لتكرار لفظ خليفة بالنسبة إلى من يتولى أمور المسلمين من الخلفاء بعد أبى بكر أمر عمر أن يستبدل هذا اللفظ بعبارة « أمير المؤمنين » . ومعنى هذا اللقب الجديد أن المؤمنين قد استحالوا إلى قوة ، وأن عمر صار أميراً لهذه القوة ، لأن « الأمير » عند العرب فى الجاهلية كان يقصد به «قائد الجيش» . بذلك كان عمر أول من تلقب بهذا اللقب الذى كان يتمشى مع عهد الفتوح ، لما فى هذا اللفظ من معنى السلطتين الحربية والادارية . أما لفظ الامام فانه تتمثل فيه الصفة الدينية من حيث الامامة فى الصلاة التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين ، ولذا نرى الشيعة يستعملون هذا اللفظ لأنهم يعتقدون أن لأفراد البيت العلوى الذين يرون أحقيتهم بالخلافة قوة إلهية مقدسة ، كما يعتقدون فى المهدى أى الهادى إلى الطريق المستقيم . وقد ورد لفظ إمام فى القرآن بمعنى الزعيم أو الدليل[3] أو الرئيس ، كما فى سورة الأنبياء[4] . (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ) وكان النبى يؤم الناس فى الصلاة باعتباره زعيما للمسلمين .

(١) آية ١٦٥ سورة الأنعام .   (٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٦٦ .

(٣) Sir Thomas Arnold, Caliphate, pp. 29—33.

(٤) ٢١ : ٧٣ .

ولسنا نجهل أن النبي فى مرضه الأخير قد ندب أبا بكر ليصلى بالناس بدلا منه .

ولا غرو فقد كانت إمامة المسلمين فى الصلاة من أهم الأدلة التى استند إليها السنيون فى أحقية أبى بكر بالخلافة بعد النبى دون غيره من المسلمين . وقد أخذ الخلفاء بعد النبى يحافظون على وظيفة الإمامة فى الصلاة ، لما تدل عليه من صفة الزعامة ؛ حتى لقد أصبحت الإمامة فى الصلاة من أهم أعمال الولاة فى الأمصار الإسلامية .

وصفوة القول أن الخلفاء الأول كانوا يلقبون بألقاب ثلاثة : الخليفة ، أمير المؤمنين ، الإمام . يقول السير توماس أرنولد فى كتابه « الخلافة[1] » : إن الفقهاء لما أخذوا يبحثون على سند لاستعمال الألقاب التى أشرنا إليها ، لم يوفقوا التوفيق كله ، فلم يظفروا بلفظ « إمام » بالمعنى الذى أرادوه . وعلى الرغم من أنهم قد ظفروا بلفظ « خليفة » ، فإن ذلك لم يرد فى القرآن بالمعنى المقصود فى الإسلام . وقد بحث فقهاء المسلمين عن سند فى القرآن يبنون عليه نظريتهم فى الخلافة ، كما رجع رجال الدين المسيحى إلى الإنجيل للاهتداء إلى الأغراض البابوية والإمبراطورية ، ومع أن لفظ « خليفة » قد ورد فى القرآن ؛ فإننا لا نستطيع مع ذلك أن نستدل منه على وجود نظام سياسى لحكم المسلمين .

### القرآن ونظام الحكم :

والواقع أن القرآن لم يشر إلى نظام الحكم الذى يصح أن يتبعه المسلمون بعد النبى ، ولكن آياته تحض على طاعة أولى الأمر : (أَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرَّسولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ)[2] ، وبعد وفاة النبى جاءت خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ، وكانت انتخابية شورية . ولكن الخلافة استحالت فى عهد بنى أمية وبنى العباس إلى حكم استبدادى وراثى ، وانعدمت الشورى ، وصار الانتخاب صوريا محضاً ، والتمس الفقهاء لتبرير ذلك سنداً من الأحاديث ؛ فنسبوا إلى النبى

(١) Sir Thomas Arnold, p. 42

(٢) آية ٥٩ سورة النساء .

أنه قال : « الخلافة بعدى أربعون سنة ، ثم تصير ملكا عضوضاً » ، ويرى السير توماس أرنولد أن كثيراً من هذه الأحاديث قد دس على النبى لتبرير ذلك النظام ، وأن فقهاء المسلمين يستندون على الحديث فى تأييد النظرية القائلة بأن الأئمة من قريش .

## صفات الخليفة :

وقد ورد فى كتاب الأحكام السلطانية للماوردى[1] ، وفى مقدمة ابن خلدون[2] بعض صفات لا بد من توافرها فى الخليفة منها : العلم ، والعدالة ، والكفاية ، وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر فى الرأى والعمل . فالعلم يقصد به العلم المؤدى إلى الاجتهاد فى النوازل والأحكام . والعدالة يقصد بها ههنا أن يكون الخليفة صاحب استقامة فى السيرة وأن يكون متجنباً للمعاصى . والكفاية يقصد بها أن يكون الخليفة قادراً على إقامة الحدود بصيراً بالحروب كفيلا بحمل الناس عليها ، وأن يكون صاحب رأى وتدبير .

## الآراء التى ظهرت حول اختيار الخليفة :

بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم قام النزاع بين المسلمين على الخلافة ، واختلف أهل المدينة فيمن تؤول إليه الخلافة :

١ — المهاجرون والأنصار : فمنهم من رأى ضرورة حصرها فى قريش ؛ لأنها قبيلة النبى ولأنها أفضل القبائل وأعظمها نفوذاً . ومن السهل أن يخضع لها جميع العرب ، إذ لو انتخب الخليفة من قبيلة أخرى لقامت القبائل ينافس بعضها بعضاً ، وانتشرت الفتن الداخلية . كما أن المهاجرين كانوا أول من آمن بالرسول وصبر على أذى المشركين من أهل مكة .

ومنهم من رأى أن الأنصار أحق من المهاجرين بالخلافة ، لأنهم هم الذين

(١) ص ٤ . (٢) ص ١٥٢ .

نصروا النبي وأصحابه وقت الشدة وآووهم فى المدينة ، ودافعوا عنهم ضد أعدائهم المشركين[١] . وهؤلاء الأنصار لم يروا تخصيص بيت دون الآخر لانتخاب الخليفة منه .

واشتد الخلاف بين المهاجرين والأنصار ، وأخذ كل فريق يدلل على أحقيته فى الخلافة : فاحتج المهاجرون بأن النبي عليه السلام قال : « الأئمة من قريش » وأنه « أوصانا بأن نحسن إلى محسنكم ونتجاوز عن مسيئكم ، ولو كانت الإمارة فيكم لم تكن الوصية بكم » . كذلك أثر عن النبي أنه قال : « الملك فى قريش ، والقضاء فى الأنصار ، والأذان فى الحبشة » . وقد ذكر السيوطى[٢] أن الرسول قال : «الأئمة من قريش ما حكموا فعدلوا ، ووعدوا فوفوا ، واسترحموا فرحموا» مما يدل على أن الإمامة فى قريش إذا استوفوا هذه الشروط . نشر المهاجرون كل تلك الأحاديث مع أن القرآن لم يشر إلى انحصار الخلافة فى أسرة أو قبيلة معينة فقد قال الله تعالى فى كتابه العزيز : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ)[٣] وأثر عن النبي أنه قال : « اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبة[٤] » .

٢ — الشيعة : ومنهم من رأى قصر الخلافة على أسرة النبي . وقد تزعم الشيعة هذا الرأى وهم أنصار أهل البيت ، وتتلخص آراؤهم فى أن الخلافة يجب أن تكون فى آل البيت وفى سلالة علي . وبذلك حصروا الخلافة فى أسرة معينة كما أنهم لا يحبذون فكرة الانتخاب فى اختيار الخليفة ، ويرون أن تكون الخلافة لعلى ثم لأولاده من بعده عن طريق الوراثة . أضف إلى ذلك أنهم يجعلون للخليفة صفات دينية ، فهو لديهم مستودع العلم الشرعى على اعتبار أنه هو وحده الذى يفهم القرآن والسنة وله حق تفسيرهما . ولذا لقبوا الخليفة بلقب « الامام »

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٧٠ . (٢) تاريخ الخلفاء ص ٦ .

(٣) آية ١٣ سورة الحجرات .

(٤) الزبيبة : واحدة الزبيب المأكول ، ورءوس الحبش توصف بالصغر .

لأنهم يعتبرونه قدوة لهم ، ووضعوا عليا فى مصاف الآلهة . ولا يتفق ابن خلدون[١] مع ما ذهبت إليه الشيعة من أن الخلافة ركن من أركان الدين ، وأن تعيين الامام واجب بدون الرجوع إلى الأمة ، كما لا يسلم برأى الخوارج وهم الجمهوريون الذين يقولون باختيار الخليفة أنى كانت الطبقة التى ينتمون إليها . فيرى وجوب استناد الخلافة على العصبية ويقول : « إذا كان المسلمون قد خصوا قريشاً بالخلافة ، فما ذلك إلا لأنها هى التى تستطيع سوق الناس بعصا الغلب . ولا تستطيع قبيلة أخرى أن تفعل هذا ، تعترف لهم العرب بالتقدم ، ولا ينكرون عليهم الرياسة فيهم » . ويرى ابن خلدون أن الخلافة الأولى مثل أعلى ، وأنها قد تطورت وتحولت عما كانت عليه فى صدر الاسلام ، وأنه لم يكن بأس من أن يختار المسلمون الخليفة من أصحاب العصبية أيا كانت جنسيتهم ، وذلك تمشياً مع مبدأ المساواة الذى أقره الاسلام . وإليك ما يقوله ابن خلدون[٢] فى ذلك :

« إن الأحكام الشرعية كلها لا بد لها من مقاصد وحكم تشتمل عليها وتشرع لأجلها . ونحن إذا بحثنا عن الحكمة فى اشتراط النسب القرشى ومقصد الشارع منه ، لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبى صلى الله عليه وسلم كما هو فى المشهور ، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلا ؛ لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية كما علمت . فلا بد من المصلحة فى اشتراط النسب وهى المقصودة من مشروعيتها . وإذا سبرنا وقسمنا ، لم نجدها إلا اعتبار العصبية التى تكون بها الحماية والمطالبة ، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب ، فتسكن إليه الملة وأهلها ، وينتظم حبل الألفة فيها ، وذلك أن قريشاً كانوا عصبة مضر وأصلهم وأهل الغلب منهم . وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف ، فكان سائر العرب يعترفون لهم بذلك ويستكينون لغلبهم . فلو جعل الأمر فى سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادها ، ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردهم عن الخلاف ولا يحملهم على الكره ، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٥٣ — ١٥٤ .  (٢) ص ١٧٠ .

والشارع محذر من ذلك ، حريص على اتفاقهم ورفع التنازع والشتات بينهم لتحصل اللحمة والعصبية وتحسن الحماية ، بخلاف ما إذا كان الأمر فى قريش لأنهم قادرون على سوق الناس بعصا الغلب إلى ما يردد منهم . فلا يخشى من أحد خلاف عليهم ولا فرقة ، لأنهم كفيلون حينئذ بدفعها ومنع الناس منها ، فاشترط نسبهم القرشى فى هذا المنصب — وهم أهل العصبية القوية — ليكون أبلغ فى انتظام الملة واتفاق الكلمة . وإذا انتظمت كلتهم انتظمت بانتظامها كلة مضر أجمع ، فأذعن لهم سائر العرب ، وانقادت الأمم سواهم إلى أحكام الملة ، ووطأت جنودهم قاصية البلاد ، كما وقع فى أيام الفتوحات واستمر بعدها فى الدولتين إلى أن اضمحل أمر الخلافة وتلاشت عصبية العرب . ويعلم ما كان لقريش من الكثرة والتغلب على بطون مضر من مارس أخبار العرب وسيرهم وتفطن لذلك فى أحوالهم » .

٣ — الخوارج : أما الخوارج الذين لم يعد بحثهم أول الأمر الخلافة وما يتعلق بها ، فقد كانو يقولون بصحة خلافة أبى بكر ، وعمر ، وعثمان فى سنيه الأولى ، وعلى إلى أن حكم الحكمين . ويمثل هؤلاء الخوارج أو الجمهوريون ، كما يسميهم فان فلوتن[1] المبادئ الديموقراطية المتطرفة . ويعتقدون أن الخلافة حق لكل عربى حر ، كما يقولون : إن الخليفة إذا بويع لا يصح له أن ينزل عنها ، وإذا جار استحلوا عزله أو قتله إذا قضت الضرورة بذلك[2] . وقد أدخل الخوارج بعض التعديل على الشرط الأول ، فشرطوا الاسلام والعدل بدل العروبة والحرية ، ولا سيا حين انضم إلى صفوفهم الكثيرون من المسلمين من غير العرب . لذلك جعلوا حق الخلافة شائعاً بين جميع المسلمين للأحرار أو الأرقاء على السواء . وقد خالفوا بهذا الرأى نظرية الشيعة التى تقول بانحصار الخلافة فى آل بيت النبى .

٤ — المرجئة والمعتزلة : فأما المرجئة فقد رضوا حكم بنى أمية ، مخالفين فى

(١) انظر كتاب « السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات فى عهد بنى أمية » ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٦٩ .

(٢) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ١١٠ — ١١١ .

ذلك الخوارج أو الجمهوريين والشيعة أو الملكيين . ولا يقل أثر هذه الطائفة فى اتجاه السياسة الاسلامية عن هاتين الطائفتين . وهم فى الحقيقة السواد الأعظم من المسلمين الذين رضوا حكم بنى أمية . وكانت آراؤهم تتفق تماماً مع آراء رجال البلاط الأموى ومن يلوذ به . وكانت العقيدة الأساسية عندهم هى عدم تكفير أى إنسان قد اعتنق الاسلام ونطق بالشهادتين مهما ارتكب من المعاصى ، تاركين الفصل فى أمره لله وحده ، مخالفين فى ذلك الشيعة والخوارج . وبزوال الدولة الأموية أفل نجم هذه الطائفة ولم تصبح بعد حزباً مستقلا .

أما القدرية أو المعتزلة فلا يقل أثرها عن تلك الطوائف الثلاث فى اتجاه السياسة الاسلامية . ويقولون بحرية إرادة الانسان ، كما يعتقدون بالقضاء والقدر . وقد ابتدأت المعتزلة منذ نشأتها طائفة دينية لا دخل لها فى السياسة ، على عكس ما كان عليه الخوارج والشيعة والمرجئة ، إلا أنهــا لم تلبث أن خاضت غمار السياسة ، فتكلمت فى الامامة وشروط الامام . يقول المسعودى[1] : « يذهب المعتزلة إلى أن الامامة اختيار من الأمة ، وذلك أن الله عز وجل لم ينص على رجل بعينه ، وأن اختيار ذلك مفوض إلى الأمة تختار رجلا منها ينفذ فيها أحكامه ، سواء كان قرشيا أو غيره من أهل ملة الاسلام وأهل العدالة والايمان . ولم يراعوا فى ذلك النسب ولا غيره . وواجب على أهل كل عصر أن يفعلوا ذلك . والذى ذهب إلى أن الإمامة قد تجوز فى قريش وغيرهم من الناس ، هو المعتزلة بأسرها وجماعة من الزيدية مثل الحسن بن صالح بن حى . ويوافق من ذكرنا على هذا القول جميع الخوارج من الأباضية وغيرهم إلا النجدات من فرق الخوارج ؛ فزعموا أن الامامة غير واجب نصبها . ووافقهم على هذا القول أناس من المعتزلة ممن تقدم وتأخر ، إلا أنهم قالوا : إن عدلت الأمة ولم يكن فيهــا فاسق لم يحتج إلى إمام . وذهب من قال بهذا القول إلى دلائل ذكروها ، منها قول عمر بن الخطاب رضى الله عنــه : لو أن سالماً حى ما داخلنى فيه الظنون ، وذلك حين فوض الأمر إلى

(١) مروج الذهب ج ٢ ص ١٩١ — ١٩٢ .

أهل الشورى . فلو لم يعلم عمر أن الامامة جائزة فى سائر المؤمنين لم يطلق هـذا القول ولم يتأسف على موت سالم مولى أبى حذيفة . وقد صح بذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم أخبار كثيرة منهـا قوله : « اسمعوا وأطيعوا ولو لعبد أجدع » . وقد قال عز وجل (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) » .

البيعة :

البيعة مصدر باع ؛ لأنها تشبه فعل البائع والمشترى . وهى العهد على طاعة الخليفة ومعاهدته على التسليم له بالنظر فى أمور المسلمين . يقول ابن خلدون[1] : « وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده ، جعلوا أيديهم فى يده تأكيدا للعهد ... وصارت البيعة مصافحة بالأيدى ... وكان الخلفاء يستخلفون على العهد ويستوعبون الإيمان كلها لذلك ، فسمى هـذا الاستيعاب إيمان البيعة ، وكان الإكراه فيها أكثر وأغلب » .

«وأما البيعة المشهورة لهذا العهد (يعنى عهد ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ) ، فهى تحية الملوك الكسروية من تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل أو الذيل ، أطلق عليها اسم البيعة التى هى العهد على الطاعة مجازا لما كان هذا الخضوع فى التحية والتزام الآداب من لوازم الطاعة وتوابعها ، وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية ، واستغنى بها عن مصافحة أيدى الناس التى هى الحقيقة فى الأصل لما فى المصافحة لكل أحد من التنزل والابتذال المنافيين للرياسة وصون المنصب الملوكى ؛ إلا فى الأقل ممن يقصد التواضع من الملوك فيأخذ به نفسه مع خواصه ومشاهير أهل الدين من رعيته » .

الخلافة عند الفقهاء والفلاسفة والأخلاقيين :

بدأ الفقهاء يبحثون مسألة الخلافة نظريا ، فى عصر انحلال الدولة العباسية ،

(١) ص ١٨٢ .

حين لم يعد للخليفة من الأمر شيء . وقد تناول موضوع الخلافة من الوجهتين النظرية والعملية كثير من فقهاء المسلمين ومؤرخيهم :

فأبو الريحان البيرونى[١] (+ ٤٤٠ هـ = ١٠٤٨ م) ، أعلن فى صراحة حقيقة الموقف وقال : إنه لم يبق للخليفة من الأمر شيء ، اللهم إلا ما كان متعلقا بالدين وحراسته .

كذلك تعرض لمسألة الخلافة فقيه آخر هو أبو الحسن على الماوردى[٢] (+ ٤٥٠ هـ = ١٠٥٨ م) الذى ولد فى عهد الخليفة العباسى الطائع (٣٦٣ — ٣٨١ هـ = ٩٧٤ — ٩٩١ م) ، وتوفى فى عهد القائم (٤٢٢ — ٤٦٧ هـ = ١٠٣١ — ١٠٧٥ م) . فقد بحث الخلافة بحثا نظريا لا يتفق والحوادث التى وقعت فى عصره وقبل عصره ؛ فهو يقول : إن مركز الخليفة انتخابى ... ويدلى بالشروط التى تتوافر فيمن يرشح لهذا المنصب الخطير . ثم يسرد تاريخ البيعة منذ أيام أبى بكر ، ويدلى بالحجة على أن بيعة كل من الخلفاء الراشدين صحيحة شرعا ، كما يسرد شروط أهل الإمامة وواجبات الخليفة الدينية والإدارية والقضائية والحربية[٣] . على أن الماوردى قد تجاهل فى هذا البحث النظرى حقيقة ما وصلت إليه الخلافة فى عهده كما سيأتى .

كما تناول موضوع الخلافة كاتب متأخر عن البيرونى والماوردى ، هو نظامى عروضى ، الذى يرى ضرورة قيام من يخلف النبى صلى الله عليه وسلم للمحافظة على الشريعة ؛ وأن هذا القائم يجب أن يكون خير المجتمع ، كما يقول : إن الخليفة لا يستطيع أن ينشر نفوذه ، ولا أن يدير دولته إدارة حازمة لاتساع رقعتها ، ولا بد أن يكون له نواب يمثلونه فى الولايات النائية .

ومن الفقهاء الذين تكلموا عن الخلافة ابن حزم (+ ٤٥٦ هـ = ١٠٦٤ م)[٤]

---

(١) كتاب الآثار الباقية (لندن سنة ١٧٨٩ م) .

(٢) الأحكام السلطانية — القاهرة سنة ١٢٩٧ م (ص ٨ — ١٢) .

(٣) الأحكام السلطانية ص ٤ — ٦ و ٨ — ١٢ و ١٣ — ٢٠ .

(٤) الفصل فى الملل والأهواء والنحل — القاهرة سنة ١٣١٧ م ج ٤ ص ١٦٣ — ١٧١ .

والشهرستانى[١] (+٥٤٨ هـ = ١١٥٣ م) الذى تكلم عن آراء أصحاب الفرق فى الخلافة وفى إمامة الخلفاء الأول[٢] ، وبدر الدين بن جماعة[٣] .

بحث موضوع الخلافة رجل من كبار المؤرخين والفقهاء وعلماء الاجتماع هو عبد الرحمن بن خلدون ( + ٨٠٨ = ١٣٨٢ م )[٤] . فتكلم عن المجتمع البشرى ووقف على ميوله وخصائصه ، ورأى فى السياسة الدينية الخير للبشر ، لأن هذه السياسة تؤدى إلى إسعاد المجتمع فى جميع أحوالهم من عبادة أو معاملة حتى فى الملك الذى هو طبيعى للاجتماع الانسانى . من ذلك يتضح لنا أن ابن خلدون يرى أن الحكومة الدينية هى خير أنواع الحكومات ، وأن غايتها هى المصلحة العامة ومنفعة المجتمع ، وأن الحياة الدنيا يجب أن تتخذ وسيلة للحياة الآخرة . وأما القوانين التى تصدر من عند الله فهى خير ما يضمن سعادة الانسان فى الدنيا والآخرة . والخلافة فى نظره وكالة عن النبى ، والخليفة يمثل النبى فى السلطة السياسية والدينية ، ولا يمتاز عن سائر المسلمين إلا من حيث كونه منفذاً للأحكام وحارساً للدين . كما يرى أن الخلافة تطورت وتحولت عما كانت عليه فى صدر الإسلام ، وأنه لم يكن بأس من أن يختار المسلمون الخليفة من أصحاب العصبية أيا كانت جنسيتهم .

وتناول موضوع الخلافة فريق من الفلاسفة والأخلاقيين الذين تأثروا بعلوم اليونان وفلسفتهم ، وبخاصة فلسفة أرسطو وأفلاطون . ومن فلاسفة المسلمين الذين تأثروا بما كتبه أفلاطون فى جمهوريته ، عن دولة تعتبر مثلا أعلى على رأسها الفلاسفة : أبو نصر الفارابى الذى أفرد فى كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة ، بابا

---

(١) الملل والنحل ج ١ ص ٢٠ — ٣١ .
(٢) ج ١ ، ج ٢ ص ١ — ٤٩ .
(٣) كتاب تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام ( نشر فى مجلة Islamica الألمانية ج ٤ سنة ١٩٣٤ ) .
(٤) مقدمة ابن خلدون (بيروت سنة ١٩٠٠) ص ١٥٢ و ١٦٦ و ١٧٠ و ٤٦٥ .

عنون له بباب « القول فى العضو الرئيسى » [١] .

كذلك تعرض إخوان الصفا لمسألة الخلافة من الناحية الفلسفية ؛ فقالوا : إن الملوك خلفاء الله فى الأرض ، وإن الملك حارس الدين . ومن هؤلاء نظام الدين وزير السلطان ملكشاه السلجوقى ، وقد تناول موضوع الحكومة فى كتابه سياسة نامه [٢] الذى وضعه سنة ٤٨٥ هـ (١٠٩٢ م) . فبحث مسألة إعداد الحكام وإدارة الدولة . ومن هؤلاء شهاب الدين سهروردى (+ ٥٨٧ هـ = ١١٩١ م) الذى تأثر فى كتابه حكمة الاشراق بما كتبه أفلاطون فى جمهوريته ، ونصر الدين الطوسى الشيعى [٣] الذى دخل فى خدمة هولاكو التتارى وحثه على إزالة الخلافة العباسية ، فقد وصف فى كتابه أخلاق ناصرى الإمام كحاكم مثالى كما فعل أفلاطون وأرسطو قبله .

وقد عنى ببحث موضوع الخلافة فى العصر الأخير بعض المستشرقين من أمثال متز [٤] وجولد تزيهر [٥] وسير توماس أرنولد [٦] .

---

(١) راجع ص ٨٠ — ٩٠ ، وراجع أيضا رسالة أبى نصر الفارابى فى السياسة التى نشرها فى مجلة المشرق سنة ١٩١١ الأب شيخو اليسوعى ص ١٨ — ٣٤ ، Sherwainè, Al-Farabis' Political Theories, Studies in the History of Islamic Political Philosophy, No. 7 (Aligarth, 1938).

(٢) Siyàsat-nàmalı, Traité de Gouvernement, Texte Arabe. (ed. charles Schefer), Paris, 1897.

(٣) راجع T. W. Arnold, The Caliphate, pp. 121—126.

(٤) A. Metz, Die Renaissance des Islams (Heidelherg, 1922), pp. 7—13, trans. into English by Khuda Bukhsh and Margoliouth (London, 1937), pp. 8 — 14.

(٥) J. Goldzher, Vorlesungen über den Islam, 2nd ed. (Heidelberg, 1910), trans. into French by Felix Arin (Paris, 1920) under the title "Le Dogme et la loi de l'Islam".

(٦) Sir Thomas Arnold, The Caliphate (Oxford, 1924).

# (ب) الخلافة فى عهد الخلفاء الراشدين

## (١١ — ٤٠ هـ = ٦٣٢ — ٦٦١)

---

**بيعة السقيفة :**

اجتمع الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة عقب وفاة الرسول ليتشاوروا فى الأمر ويختاروا من بينهم خليفة . فقال لهم سعد بن عبادة سيد الخزرج ، وكان مريضاً : « يا معشر الأنصار ، لكم سابقة فى الدين ، وفضيلة فى الاسلام ليست لقبيلة من العرب . إن محمداً عليه السلام لبث بضع عشرة سنة فى قومه يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلع الأنداد والأوثان ؛ فما آمن به من قومه إلا رجال قليل . وكان ما كانوا يقدرون على أن يمنعوا رسول الله ولا أن يعزوا دينه ، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضيما عموا به ، حتى إذا أراد بكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة ، وخصكم بالنعمة ؛ فرزقكم الله الايمان به وبرسوله ، والمنع له ولأصحابه ، والإعزاز له ولدينه والجهاد لأعدائه ؛ فكنتم أشد الناس على عدوه منكم وأثقله على عدوه من غيركم حتى استقامت العرب لأمر الله طوعا وكرها ، وأعطى البعيد القادة صاغراً داخراً حتى أثخن الله عز وجل لرسوله بكم الأرض ودانت بأسيافكم له العرب ، وتوفاه الله وهو عنكم راض وبكم قرير عين ؛ استبدوا بهذا الأمر دون الناس فإنه لكم دون الناس » .

ولما اتصل خبر هذا الاجتماع بعمر بن الخطاب أسرع ومعه أبو بكر الصديق وأبو عبيدة بن الجراح إلى السقيفة ، حيث قام أبو بكر فى الناس خطيباً ، وأخذ يبرر موقف المهاجرين وأحقيتهم بالخلافة ، وذكر فضل الأنصار ومركزهم فى الاسلام . فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه ، ونده بما كان عليه العرب من عبادة الأوثان .

« . . . . . فعظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم ، فخص الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والإيمان به والمؤاساة له والصبر معه على شدة أذى قومهم لهم وتكذيبهم إياهم وكل الناس لهم مخالف زار عليهم ، فلم يستوحشوا لقلة عددهم وشنف[1] الناس لهم وإجماع قومهم عليهم فهم أول من عبد الله فى الأرض وآمن بالله وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته ، وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ، ولا ينازعهم فى ذلك إلا ظالم . وأنتم يا معشر الأنصار ، ممن لا ينكر فضلهم فى الدين ولا سابقتهم العظيمة فى الإسلام ؛ رضيكم الله أنصاراً لدينه ولرسوله ، وجعل إليكم هجرته ، وفيكم جلة أزواجه وأصحابه ، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم . فنحن الأمراء وأنتم الوزراء ، فلا تفتاتون بمشورة ولا نقضى دونكم الأمور » .

وقام الحباب بن المنذر أحد الأنصار مخاطباً قومه : « . . . فمنا أمير ومنهم أمير » . فقام عمر بن الخطاب وأدلى بالحجة على أن هذا الأمر لقريش فقال : « هيهات أن يجتمع اثنان فى قرن ! . والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم ، ولكن العرب لا تمتنع أن تولى أمرها من كانت النبوة فيهم ، وولى أمورهم منهم ؛ ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين . من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ، ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل ، أو متجانف لإثم ، أو متورط فى هلكة »[2].

أرادت الخزرج أن تؤمر سعد بن عبادة ، وعارضت الأوس فى ذلك لأنها لم ترد أن يكون للأوس السلطان ، وانضمت إلى صف المهاجرين .

قام عمر وبايع أبا بكر بالخلافة[3] . وقال له : « ألم يأمر النبى بأن تصلى أنت يا أبا بكر بالمسلمين ؟ فأنت خليفته ونحن نبايعك فنبايع خير من أحب رسول الله

---

(١) الشنف : البغض والتنكر . (٢) الطبرى ج ٣ ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .

(٣) ابن هشام ج ٣ ص ٤٦٤ — ٤٧٢ .

منا جميعاً » . يقول الطبرى[1] : « قال عمر : . . فارتفعت الأصوات وكثر اللغط فلما أشفقت الاختلاف قلت لأبى بكر : أبسط يدك أبايعك . فبسط يده فبايعته ، وبايعه المهاجرون والأنصار . . . . وإنا والله ما وجدنا أمراً هو أقوى من مبايعة أبى بكر . خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بيعة ، فإما أن نتابعهم على ما لا نرضى أو نخالفهم فيكون فساد » . وقد بايع أبا بكر عمر وأبو عبيدة ؛ وسبقهما بشير بن سعد ، ثم تتابع المهاجرون والأنصار يبايعونه .

وتسمى هذه البيعة « البيعة الخاصة » إذ لم يبايعه إلا نفر قليل من المسلمين الذين حضروا السقيفة . وأما البيعة العامة فكانت فى المسجد فى اليوم التالى حيث جلس أبو بكر على المنبر وبايعه الناس « البيعة العامة » .

ولا غرو فقد كان إيمان أبى بكر بالرسول شديداً ، وكان رفيقه فى هجرته إلى المدينة ، وفيه نزل قوله تعالى : (إِلاَّ تَنْصُرُوه فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ)[2] . ولما استقر الرسول فى المدينة كان أبو بكر ساعده الأيمن .

وتخلف عن بيعة أبى بكر على بن أبى طالب ومن معه من بنى هاشم لاعتقاده أنه أحق منه بالخلافة[3] .

تم استخلاف أبى بكر بطريقة ديموقراطية على نحو ما كان مألوفا لدى قبائل العرب فى الجاهلية Patriarchal State ، ذلك النظام الذى يقضى بأن تكون السن والفضائل أساساً لاختيار شيخ القبيلة . وفى ذلك يقول السير توماس أرنولد فى كتابه الخلافة : « قد لوحظ فى انتخاب أبى بكر ما يلاحظ فى انتخاب شيخ القبيلة العربية ، لأنه انتخاب يتفق والروح العربية »[4] . ومع ذلك فإن امتناع

---

(١) ج ٣ ص ٢٠١ . (٢) سورة التوبة ٩ — ٤٠ .

(٣) راجع الطبرى ج ٣ ص ٢٠٢ .

(٤) Sir Thomas Arnold, The Caliphate, p. 20.

كثيرين من علية القوم ؛ كالعباس عم النبي وطلحة والزبير الذين اتحدوا مع على ابن أبى طالب ، ثم ما كان من عدم إجابة فاطمة إلى ما طالبت به من ميراث أبيها ، كل هذه الأمور قد آذنت بانقسام الأمة العربية إلى سنيين وشيعيين(١) .

على أن عليا قد بايع أبا بكر بعد موت فاطمة ، كما أن عمر أعلن فى خطبة له أن علياً تخلف عنهم هو والزبير ومن كان معهما إلى بيت فاطمة لتجهيز الرسول ودفنه ، وأن الظرف كان دقيقاً يتطلب حلا حاسماً عاجلا(٢) .

خلف أبو بكر النبي فى مباشرة الأمور السياسية التى كان يقوم بها . وبذلك انطوى تحت كلمة « خليفة » معنى الحكم الذى يختلف عن المعنى الذى قصد منها فى القرآن . وقد أعلن أبو بكر سياسته التى عول على انتهاجها فى هذه الخطبة القصيرة الجامعة التى خطبها فى مسجد الرسول على أثر أخذ البيعة العامة له فى اليوم التالى لاجتماع السقيفة ، وهاك نصها :

« أيها الناس ، قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينونى ، وإن صدفت فقومونى . الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ له حقه ، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله . لا يدع أحد منكم الجهاد ، فانه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل ، أطيعونى ما أطعت الله ورسوله . فإذا عصيت الله فلا طاعة لى عليكم ، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله »(٣) .

**بيعة عمر :**

لما مرض أبو بكر مرض الموت وأحس بدنو أجله ، خشى إن هو قبض ولم يعهد بالخلافة إلى أحد يجمع شتات المسلمين ويوحد كلمتهم عاد الاختلاف على

(١) سيرة ابن هشام (طبعة أوربا) ج ٢ ص ١٠١٣ .
(٢) انظر خطبة عمر فى سيرة ابن هشام ج ٣ ص ٤٧٠ ، والطبرى ج ٣ ص ٢٠٠ .
(٣) انظر هذه الخطبة فى ابن هشام ج ٣ ص ٤٧٣ ، والطبرى ج ٣ ص ٢٠٣ .

الخلافة بين المسلمين سيرته الأولى ؛ فيتمكن منهم العدو . فرأى ببعد نظره وثاقب رأيه أن يحتاط لهذا الأمر درءاً لما عساه ينجم من الأخطار ؛ فقد ينقسم المسلمون بعضهم على بعض ويقتتلون ، ويصبحون أشد خطراً على أنفسهم من أهل الردة .

نظر أبو بكر فى أصحابه ليتخير من بينهم رجلا يكون شديداً فى غير عنف ، وليناً فى غير ضعف ، فوجد أن « من توفرت فيه هذه الصفة من الصحابة أحد رجلين : عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب . إلا أن الأول ربما يريد الأمر فيرى فى طريقه عقبة فيدور إليه ، والثانى يرى الاستقامة ولا يبالى بالعقبة تقوم بين يديه . فهو بهذا إلى الشدة أميل منه إلى اللين »[1] .

وقع اختيار أبى بكر على عمر بن الخطاب ، ومع ذلك لم يشأ أن ينفرد بالرأى ويفرض رأيه دون مشورة أحد من أصحاب الرأى بالأمة ؛ فاستدعى إليه بعض ذوى الرأى الراجح وسألهم رأيهم فى عمر ، فأثنوا عليه ووافقوا على اختياره . استطلع أبو بكر رأى عبد الرحمن بن عوف فقال له : أخبرنى عن عمر بن الخطاب ؟ فقال : ماتسألنى عن أمر إلا وأنت أعلم به منى . فقال أبو بكر : وإن . فقال عبد الرحمن : هو والله أفضل من رأيك فيه من رجل ، ولكن فيه غلظة . قال أبو بكر : ذلك لأنه يرانى رقيقاً ، ولو أفضى الأمر إليه لترك كثيراً مما هو عليه : ثم دعا عثمان فقال : أخبرنى عن عمر ؟ . فقال أنت أخبرنا به . فقال علىّ ذلك يا أبا عبد الله ؟ أخبرنى عن عمر . فقال : اللهم علمى به أن سريرته أفضل من علانيته ، وأنه ليس فينا مثله . وسأل أسيد بن حضير فقال أسيد : اللهم أعلمه الخير بعدك ، يرضى للرضى ويسخط للسخط . الذى يسر خير من الذى يعلن ، ولن يلى هذا الأمر أقوى عليه منه . واستشار أبو بكر غير هؤلاء سعيد بن زيد صاحب قضاء مصر وغيره من المهاجرين والأنصار فأثنوا على عمر .

---

(١) أشهر مشاهير الإسلام ص ١٢٣ .

وقد دعا أبو بكر عثمان بن عفان فأملاه كتاب عهده لعمر . وهاك نصه .
« بسم الله الرحمن الرحيم . هـذا ما عهد أبو بكر خليفة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة ، فى الحال التى يؤمن فيها الكافر ويتقى الفاجر . إنى استعملت عليكم عمر بن الخطاب . فان بر وعدل فذلك علمى به ورأيى فيه . وإن جار وبدل فلا علم بالغيب . والخير أردت . ولكل امرئ ما اكتسب (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) » .

وأشرف أبو بكر على الناس وهو فى شدة مرضه وهو يقول « أترضون بمن أستخلف عليكم ؟ فانى والله ما ألوت من جهد الرأى ، ولا وليت ذا قرابة . وإنى قد استخلفت عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا » . فقالوا : « سمعنا وأطعنا »[(1)].
وعقب ذلك دعا أبو بكر عمراً وزوده بنصائحه . ولما خرج عمر رفع أبو بكر يديه وقال : « اللهم إنى لم أرد بذلك إلا صلاحهم ، وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت أعلم به ، واجتهـدت لهم رأياً فوليت عليهم خيرهم وأقواهم عليهم وأحرصهم على ما أرشدهم . وقد حضرنى من أمرك ما حضر . فاخلفنى فيهم ، فهم عبادك ونواصيهم بيدك أصلح اللهم لهم ولاتهم واجعلهم من خلفائك الراشدين ، وأصلح له رعيته » .

ولما ولى عمر الخلافة صعد المنبر فقال : «إنى قائل كلمات فأمنوا عليهن . فكان أول كلام قاله حين استخلف إنما مثل العرب مثل جمل أنف[(2)] اتبع قائده ، فلينظر قائده حيث يقوده ، وأما أنا فورب الكعبة لأحملنهم على الطريق »[(3)] .

وهنا نلاحظ أمرين خطيرين : أولهما أن أبا بكر علق خلافة عمر على رضا الناس . وثانيهما أن أبا بكر لم ينتخب أحداً من أبنائه أو أقربائه ، بل انتخب شخصاً أجمع الناس على احترامه لما امتاز به من الصفات الطيبة . وبذا يتبين لنا أن الخلافة فى عهد الخلفاء الراشدين هى نظام سياسى ، انتخابى ، غير وراثى .

(١) الطبرى ج ٤ ص ٥١ .
(٢) الأنف : المأنوف ، وهو الذى عقر الخشاش ( خشبة ) أنفه ؛ فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذى فيه . (٣) الطبرى ج ٤ ص ٥٤ ، ابن الأثير ج ٢ ص ٢٠٨ .

**قصة الشورى أو بيعة عثمان :**

لما طعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه دخل عليه نفر من الصحابة فقالوا له : « يا أمير المؤمنين لو استخلفت » قال : « من أستخلف ؟ لو كان أبو عبيدة ابن الجراح حيا استخلفته ، فان سألنى ربى قلت سمعت نبيك يقول : « إنه أمين هذه الأمة » . ولو كان سالم مولى أبى حذيفة حيا استخلفته ، فان سألنى ربى قلت سمعت نبيك يقول : « إن سالماً شديد الحب لله » . فقال له رجل أدلك عليه ؛ عبد الله بن عمر . فقال عمر : قاتلك الله ! والله ما أردت الله بهذا . ويحك ! كيف أستخلف رجلا عجز عن طلاق امرأته لا أرب لنا فى أموركم . ما حمدتها فأرغب فيها لأحد من أهل بيتى . إن كان خيراً فقد أصبنا منه ، وإن كان شرا فشر عنا إلى عمر . بحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد ويسأل عن أمر أمة محمد ؛ أما لقد جهدت نفسى وحرمت أهلى ، وإن نجوت كفافا لا وزر ولا أجر إنى لسعيد وانظر فان استخلف فقد استخلف من هو خير منى (يعنى أبا بكر) ، وإن أترك فقد ترك من هو خير منى (يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، ولن يضيع الله دينه ، فخرجوا » .

وقد خشى أصحاب رسول الله أن يقضى عمر نحبه دون أن يستخلف أحداً ، فذهبوا مرة أخرى وقالوا : يا أمير المؤمنين لو عهدت عهداً ؟ فقال : عليكم هؤلاء الرهط الذين مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض وقال فيهم إنهم من أهل الجنة : على بن أبى طالب ، وعثمان بن عفان ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام حوارى رسول الله وابن عمته ، وطلحة ابن عبيد الله ، وعبد الله بن عمر على ألا يكون له من الأمر شىء . وأوصى بأن تكون الخلافة للرجل الذى يقع عليه الاختيار من الفريق الذى فى صفه عبد الله ابن عمر فى حالة تساوى الأصوات ، ثم قال : « فاذا وليتم والياً فأحسنوا مؤازرته وأعينوه »[1] . ثم دعاهم عمر وقال لهم :

(١) الطبرى ج ٥ ص ٣٤ ، ابن الأثير ج ٣ ص ٥٧ .

« إنى نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ، ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم ؛ وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنكم راض . إنى لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم ، ولكنى أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم فيتخلف الناس ، فانهضوا إلى حجرة عائشة بإذن منها فتشاوروا واختاروا رجلا منكم » . فاجتمعوا قريباً منه ، ولم يلبث أن ارتفعت أصواتهم ، فقال لهم ألا أعرضوا عن هذا أجمعون ، فاذا مت فتشاوروا ثلاثة أيام ، وليصل بالناس صهيب ، ولا يأتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم ، ويحضر عبد الله بن عمر مشيراً ولا شىء له من الأمر ، وطلحة شريككم فى الأمر ، فان قدم فى الأيام الثلاثة فأحضروه أمركم وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه فاقضوا أمركم ومن لى بطلحة ! فقال : سعد ابن أبى وقاص : أنا لك به ولا يخالف إن شاء الله . فقال عمر : أرجو أن لا يخالف إن شاء الله » . وقال للمقداد بن الأسود : « إذا وضعتمونى فى حفرتى فاجمع هؤلاء الرهط فى بيت حتى يختاروا رجلا منهم ، وقال لصهيب : صل بالناس ثلاثة أيام وأدخل عليا وعثمان والزبير وسعداً وعبد الرحمن بن عوف وطلحة إن قدم ، وأحضر عبد الله بن عمر ولا شىء له من الأمر ، وقم على رءوسهم ، فان اجتمع خمسة ورضوا رجلا ، وأبى واحد فاشدخ رأسه بالسيف ، وإن اتفق أربعة فرضوا رجلا منهم وأبى اثنان فاضرب رءوسهما ، فان رضى ثلاثة رجلا منهم ، وثلاثة رجلا منهم فحكموا عبد الله بن عمر ، فأى الفريقين حكم له فليختاروا رجلا منهم ، فان لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر ، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف ، واقتلوا الباقين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس »[1] .

وبعد أن دفن عمر اجتمع هؤلاء النفر تنفيذاً لوصيته ، إلا طلحة فانه كان غائباً . ومضت الأيام الثلاثة دون أن ينتخبوا خليفة . فقال عبد الرحمن[2] : « أيكم يخرج منها نفسه ويتقلدها على أن يوليها أفضلكم ؟ » ، فلم يجبه أحد . فقال : « فأنا أنخلع منها ، فقال عثمان أنا أول من رضى ، فانى سمعت رسول الله صلى الله

(١) الطبرى ج ٥ ص ٣٤ — ٣٥ . (٢) الطبرى ج ٥ ص ٣٥ — ٣٦ .

عليه وسلم يقول : « أمين فى الأرض أمين فى السماء » . فقال القوم : قد رضينا ؛ وعلى ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن ؟ قال : أعطنى موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى ، ولا تخص ذا رحم ولا تألو الأمة . فقال : أعطونى مواثيقكم على أن تكونوا معى على من بدل وغير وأن ترضوا من اخترت لكم على ميثاق الله ألا أخص ذا رحم لرحمه ولا آلو المسلمين ؛ فأخذ منهم ميثاقاً وأعطاهم مثله .

أخذ عبد الرحمن بن عوف يستشير الصحابة وأشراف الناس فيمن يصح أن يستخلف . فقال لعلى : إنك تقول إنى أحق من حضر بالأمر لقرابتك وسابقتك وحسن أثرك فى الدين ولم تبعد . ولكن أرأيت لو صرف هذا الأمر عنك فلم تحضر ، من كنت ترى من هؤلاء الرهط أحق بالأمر ؟ قال : عثمان . وخلا بعثمان فقال : تقول شيخ من بنى عبد مناف وصهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه ، لى سابقة وفضل لم تبعد فلم يصرف هذا الأمر عنى ؟ ولكن لو لم تحضر فأى هؤلاء الرهط تراه أحق به ؟ قال : على . ثم خلا بالزبير فكلمه بمثل ما كلم به عليا وعثمان . . . »[1] . ومن هنا نجد أن استحقاق الخلافة انحصر فى على وعثمان .

ولما انتهى الأجل الذى ضربه عمر ، جاء عبد الرحمن — بعد أن طاف هذه الليالى يستأنس برأى الناس — وقت صلاة الصبح إلى المسجد حيث اجتمع بقية أصحابه ، وحضر من عداهم من المهاجرين وأهل السابقة والفضل من الأنصار وأمراء الأجناد . ولما ازدحم المسجد بالناس ، قام عبد الرحمن فقال : « أيها الناس ! إن الناس قد أحبوا أن يلحق أهل الأمصار بأمصارهم ، وقد علموا من أميرهم » .

وهنا ظهرت بوادر الانقسام بين أنصار على وعثمان ، إذ قام عمار بن ياسر فقال : إن أردت ألا يختلف الناس فبايع عليا . فقال المقداد بن الأسود : صدق عمار ، إن بايعت عليا قلنا سمعنا وأطعنا . فقام عبد الله بن أبى سرح وقال : إن

(١) الطبرى ج ٥ ص ٣٥ — ٣٦ .

أردت ألا تختلف قريش فبايع عثمان . فقال عبد الله بن أبي ربيعة : صدق عبد الله ، إن بايعت عثمان قلنا سمعنا وأطعنا . فشتم عمار ابن أبي سرح وقال له : متى كنت تنصح المسلمين ؟ فتكلم بنو هاشم وبنو أمية ، فقال عمار : أيها الناس ! إن الله عز وجل أكرمنا بنبيه وأعزنا بدينه ، فأنى تصرفون هذا الأمر عن بيت نبيكم ؟ فقال سعد بن أبي وقاص : ياعبد الرحمن ! أفرغ قبل أن يفتتن الناس . فقال عبد الرحمن : إني قد نظرت وشاورت ، فلا تجعلن أيها الرهط على أنفسكم سبيلا ؛ ودعا عليا فقال له : عليك عهد الله وميثاقه ، لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده . قال : «أرجو أن أفعل ، وأعمل بمبلغ علمي وطاقتي» . ثم دعا عثمان وأعاد عليه ما قال لعلي ، فقال : نعم ! فبايعه . وبذلك نال عثمان الخلافة ، فقال لعبد الرحمن : لقد حبوته حبو دهر ، ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا ، فصبر جميل ، والله المستعان على ما تصفون . والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك . والله كل يوم هو في شأن[1] .

ومن ثم نرى أن التنافس منذ ذلك الوقت ظهر بين عثمان وعلي ، أو بالأحرى بين بني هاشم وبني أمية ، لأن الخلافة انحصرت بينهما ، وكاد الأمر يتم لعلي لولا أنه لم يتمش مع عبد الرحمن بن عوف بأن يسير على ما سنه أبو بكر وعمر ، وأراد أن يعمل بمبلغ علمه ، فصرفت عنه الخلافة إلى عثمان الذي رضي عن طيب خاطر أن يتبع سنة من كان قبله . وكان ذلك في آخر شهر ذي الحجة سنة ٢٣ هـ .

اختير عثمان للخلافة ، فانقسم المسلمون إلى أمويين وهاشميين أو علويين . فقد كان علي هو المقدم في بني هاشم ؛ لسبقه في الدين وإخلاصه وتضحيته في سبيل نصرة هذا الدين ، ولأنه زوج فاطمة بنت الرسول .

وبعد أن بويع عثمان خطب الناس هذه الخطبة :

«إنكم في دار قلعة[2] ، وفي بقية أعمار ، فبادروا آجالكم بخير ما تقدرون

---

(١) ابن الأثير ج ٣ ص ٣٠ — ٣١ .

(٢) بضم القاف وتسكين اللام أو ضمها أو فتحها . أي دار انقلاع ليست بمستوطن .

عليه ، فلقد أتيتم ، صبحتم أو مسيتم ، ألا وإن الدنيا طويت على الغرور ، فلا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور . اعتبروا بمن مضى ، ثم جدوا ولا تغفلوا فانه لا يغفل عنكم . إن أبناء الدنيا وإخوانها الذين أثاروها وعمروها ومتعوا بها طويلا ! ألم تلفظهم ! ارموا بالدنيا حيث رمى الله بها ، واطلبوا الآخرة فان الله قد ضرب لها مثلا والذى هو خير فقال عز وجل (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا . الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا)[1] . وأقبل الناس يبايعونه »[2] .

وهذه الخطبة لا تبين لنا السياسة التى عول عثمان على انتهاجها فى إدارة شؤون دولته ، وإنما هى عبارة عن نصائح تتعلق بالدين لا بالسياسة . وكأن عثمان لا يريد أن يلزم نفسه سياسة خاصة يطمئن إليها المسلمون وغيرهم من أهالى الدولة الاسلامية فى عهده . وقد يرجع سبب ذلك إلى شيخوخته ، وما فطر عليه من اللين والتدين والتعلق بآثار السلف[3] .

ولى عثمان الخلافة ، ولكنه لم يكن موفقاً فى حكمه ؛ فقد استاء منه رجال الأقاليم ، وغضب عليه الكثير من المهاجرين والأنصار لاهماله شأنهم بعد إشراكهم فى الشورى وإسناد المناصب إلى من هم دونهم سنا وكفاية لأنهم من ذوى قرباه ، وكان من أثر ذلك أن ثار عليه بعض رجال الكوفة والبصرة ومصر ، وساروا إلى المدينة حيث طالبوا عثمان بالتخلى عن الخلافة ، ولكنه أصر على البقاء قائلا : « لست خالعاً قميصاً كسانيه الله تعالى » . فحاصروه فى منزله ثم قتلوه .

ولكن عثمان على الرغم مما اشتهر عنه من الورع والتقوى والحلم والرفق

---

(١) آية ٤٥ سورة الكهف . (٢) الطبرى ج ٥ س ٤٣ .
(٣) كتاب تاريخ الإسلام السياسى س ٣٣٥ .

بالناس والتواضع فانه لم يكن بالرجل الذى يستطيع أن يحكم الدولة العربية بعد أن تغيرت أحوالها واتسعت أملاكها ؛ وكثرت أموالها ، وزادت مطامع رجالها وشهواتهم . لذلك لا نعجب إذا غلب على أمره وذهب ضحية هذه السياسة التى انتهجها والتى لم تكن تلائم هذا العصر الذى عاش فيه .

**بيعة على :**

كان على يرى أنه أحق المسلمين بالخلافة بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام ، فهو ابن عم النبي وزوج ابنته السيدة فاطمة الزهراء وأول من آمن به من الصبيان ؛ وكان أبو بكر يستشيره فى مهام الأمور . وكان عمر لا يعمل عملا إلا بمشورته ؛ لما يعهده فيه من الفقه والذكاء والدين . وبعد مقتل عمر دخل علىّ الشورى ، وكان يظن أن الخلافة ستؤول إليه ؛ فلما آلت إلى عثمان بايعه على ولازمه ، وكان يستشيره فى كثير من الأمور فى صدر خلافته[1] .

مال بعض الثوار إلى تولية على بعد موت عثمان . وكان أكثر الصحابة متفرقين فى الأمصار ، ولم يكن بالمدينة منهم سوى عدد قليل على رأسهم طلحة والزبير ، وقد تردد فى بيعة على بعض الصحابة كسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عمر ، وتخلف بعض الأنصار عن مبايعته ، إذ كانوا يميلون إلى عثمان ، وهرب البعض إلى الشام كالمغيرة بن شعبة . وعلى ذلك تمت بيعة على ؛ على الرغم من تخلف بعض الصحابة الذين كانوا بالمدينة ، وكذا تخلف بنى أمية ، ولحاق بعضهم بالشام والبعض الآخر بمكة[2] .

أراد على أن يحكم وفق التقاليد التى سادت زمن النبي وأبى بكر وعمر ، مع أن الأحوال كانت تستلزم شيئاً من السياسة والدهاء . فقد بادر بعزل ولاة عثمان ، ولم يصغ لنصيحة بعض الصحابة له بإبقائهم حتى تهدأ الحالة وتستقر الأمور ،

---

(١) الطبرى ج ٣ ص ٢٠٤ .  (٢) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ٢ .

مما حدا بالأستاذ نيكلسون إلى القول بأنه كان ينقصه حزم الحاكم ودهاؤه ، وتعوزه الحنكة السياسية [١] .

أحفظ هـذا التصرف من على قلوب أولئك الولاة ، ولـكنهم أطاعوا أمر العزل ؛ إلا معاوية بن أبى سفيان الذى مكنته ثروة بلاد الشام من تكوين حزب قوى فيها يناصره ضـد أعدائه ، فإنه أبى الإذعان لأمر على . وقامت بعد ذلك الحرب بين على ومعاوية ، وعقد بينهما التحكيم ، ثم قتل على وفاز معاوية بالخلافة وأسس الدولة الأموية .

### رأينا فى طريقة انتخاب الخلفاء الراشدين :

إن انتخاب الخلفاء الراشدين ، وإن كان انتخابا غير منظم ؛ فقد كان فى بيعتهم فـكرة الشورى التى تتمشى مع الروح العربية ، وتبعد كل البعد عن النظام الوراثى :

فإن قيل : إنه لم يبين فى الطريقة الأولى الذين يصح أن يرشحوا لهذا الأمر حتى يتخير الناس واحداً منهم . فالجواب أن الأنصار رشحوا سعداً ، ورشح أبو بكر أباعبيدة وعمر ، وسارع عمر إلى بيعة أبى بكر ، فبايعه الحاضرون ، ثم أقر هذه البيعة عامة المسلمين . فقد أثر عن عمر بن الخطاب أنه قال : « إنه بلغنى أن قائلا منكم يقول : لو قد مات أمير المؤمنين بايعت فلانا ، فلا يغرن امرأ أن يقول : إن بيعة أبى بكر كانت فلتة ؛ فقد كانت كذلك ، غير أن الله وقى شرها ، وليس منكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبى بكر » [٢] . وتتمشى بيعة أبى بكر مع نظام الشورى ، إذ قد حصل اجتماع يضم أصحاب رسول الله ، تبادلوا فيه الآراء التى أقيمت ورجحت كفة على كفة . ونحن لا نستطيع أن نتفق مع الذين يطعنون فى هذا الانتخاب بقولهم إنه لم يعلن أن اجتماعا سيعقد للانتخاب وإنه لم يحضره أكثرية المهاجرين . فقد حضر هذا الاجتماع أكثرية الصحابة

---

(١) Nicholson, p. 191.

(٢) الطبرى ج ٣ ص ٢٠٠ .

بقطع النظر عن كونهم أنصاراً أو مهاجرين أو من هؤلاء وهؤلاء . ويظهر أن الذين عابوا هذا الانتخاب — وبخاصة المحدثين من المؤرخين — أرادوا أن يقيسوا ما حدث منذ ألف وثلاثمائة وخمسين عاما بما يحدث الآن ، وهو قياس مع الفارق .

وكذلك الطريقة الثانية صحيحة . وإن قيل إنه ليس فيها ضمان لاختيار من يحبه الناس غالبا ويكون قادراً على حمايتهم ، وإنها أشبه بولاية العهد أو التعيين ، فنستطيع الرد على ذلك بأن أبا بكر لم يستبد برأيه ولم يرغم جماعة المسلمين على قبول خلافة عمر ، بل استشار الصحابة فيه ، فأجمعوا على حسن هذا الاختيار . وقد جعلت هذه السنة التى سنها أبو بكر — الشورى وعدم التوريث — الحرية للخليفة فى انتخاب من يخلفه من غير قيد ولا شرط . وهذه الطريقة لا تخلو من المخاطر ، إذ قد يخطئ الخليفة أو يحسن الظن بمن لا يحقق ظنه . فليس كل خليفة كأبى بكر ، ولا كل ولىّ كعمر . ولا يستطيع أحد أن يطمئن إلى حسن نتيجة مثل هذه الطريقة ؛ لما فيها من احتمال الخطأ فى الاختيار على الأقل .

أما الطريقة الثالثة فهى أقرب إلى الشورى من الطريقة الثانية ، إذ قد تعدد المرشحون للخلافة . وكان للمجتمعين بمسجد المدينة من الصحابة وغيرهم أثر كبير فى توجيه الانتخاب وحصر الخلافة فى واحد من إثنين : وهما عثمان وعلى .

وكذلك بيعة على ، فقد بايعه أهل المدينة ، فصار خليفة بمقتضى هذه البيعة ، وإن لم يبايعه جمهور المسلمين ، فقد بايعته الأكثرية . وأما قول من يقول إنه لم يبايعه إلا أهل المدينة ولم يؤخذ فى ذلك رأى غيرهم من المسلمين فى الحواضر الاسلامية ، فيمكن الرد على ذلك بأن مذهب مالك برمته مبنى على رأى أهل المدينة . ولم يكن انتخاب على بن أبى طالب على الصورة التى تم بها انتخاب من سبقه من الخلفاء . فقد انتخب أبو بكر عن رضاً من الصحابة الذين اجتمعوا بالمدينة ، وإن كانوا قد اختلفوا فى بادئ الأمر . وبعد

وفاة أبي بكر لم يكن ثمة اختلاف فى الرأى لأنه قد عهــد إلى عمر ، فرأى المسلمون وجوب طاعته ، ولما توفى عمر انتخب عثمان بمقتضى قانون الشورى الذى سنه عمر .

ويرى بعض من يحاول معرفة مدى اختصاصــات الخلفاء الراشدين أن سلطتهم كانت مطلقة ، وأنه لم يكن هناك حدود مرسومة تحــدد واجباتهم بالضبط . على أنه كان هناك تحديد عام غير مضبوط ، كما كان هناك حدان لسلطة الخليفة : الشرع ، ورضاء الأمة . فاذا لم يحكم حسب حــدود الشرع سقط حقه فى الخلافة ، ووجب عزله على يد أهل الحق والعدل فى الأمة التى ولته . ويبين لنــا التاريخ أن كل خليفة من الخلفاء الراشدين الأربعة كان يتوخى أن يحكم وفق حدود الشريعة ، اللهم إلا إذا استثنينا عثمان بن عفان الذى رماه أعداؤه بأنه يقرب الأصهار ويبعثر الأموال ولا يحكم بالعدل .

ويمكن القول أن الخلافة الحقيقية المستوفاة لجميع الشروط والتمشية مع التقاليد العربية لم تعد عهد الخلفاء الراشدين .

## (ح) الخلافة الأموية

(٤١ — ١٣٢ هـ = ٦٦١ — ٧٥٠ م)

الخلفاء الأمويون :

| | | |
|---|---|---|
| ٤١ هـ | معاوية بن أبي سفيان | ٦٦١ م |
| ٦٠ | يزيد الأول | ٦٨٠ |
| ٦٤ | معاوية الثاني | ٦٨٣ |
| ٦٤ | مروان بن الحكم | ٦٨٣ |
| ٦٥ | عبد الملك بن مروان | ٦٨٥ |
| ٨٦ | الوليد | ٧٠٥ |
| ٩٦ | سليمان | ٧١٥ |
| ٩٩ | عمر بن عبد العزيز | ٧١٧ |
| ١٠١ | يزيد الثاني | ٧٢٠ |
| ١٠٥ | هشام | ٧٢٤ |
| ١٢٥ | الوليد الثاني | ٧٤٣ |
| ١٢٦ | يزيد الثالث | ٧٤٤ |
| ١٢٦ | ابراهيم | ٧٤٤ |
| ١٢٧ — ١٣٢ هـ | مروان الثاني | ٧٤٤ — ٧٥٠ م |

**مميزات الخلافة الأموية :**

لما انقضى عهد الخلفاء الراشدين وقامت الدولة الأموية ، استحالت الخلافة إلى ملك استبدادى ، ولم تستطع الأمة أن تثور فى وجه الأمويين . على أنه قد وجد فريق من المسلمين يبرر هذه الحالة بذكر أحاديث رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم تحض الناس على طاعة الحاكم والخضوع لحكمه أيا كانت نزعته وطريقة حكمه . فقد أثر عنه أنه قال : « سيليكم بعدى البر ببره ؛ ويليكم الفاجر بفجوره ، فاسمعوا وأطيعوا فى كل ما وافق الحق . فإذا أحسنوا فلكم ولهم ، وإن أساءوا فلكم وعليهم » .

اقتضى النظام الجديد الذى مثله معاوية أن يكون الخليفة رجلا ذا مرونة ، ولا يتقيد بالتقاليد الماضية تقيداً تاما ، بل يأخذ من تلك التقاليد ما يناسب العصر الذى وجد فيه ويترك ما عداها . وكان معاوية هو الرجل الذى يستطيع أن يمثل ذلك العصر ؛ لما أوتيه من سعة الصدر والدهاء والمقدرة السياسية وغيرها من الصفات التى مكنته من نقل الدولة العربية من ذلك النظام الذى ساد عهد الخلفاء الراشدين ، إلى النظام الذى سار عليه الأمويون فى حكم الدولة الإسلامية ، أو بعبارة أخرى من نظام الخلافة الذى يعتمد على الشورى ويستند إلى الدين ، إلى نظام الملك الذى يقوم على أساس التوريث ويستند إلى السياسة أولا والدين ثانياً .

أصبحت الخلافة الأموية أقرب إلى السياسة منها إلى الدين ، واستحالت بذلك إلى ملك[١] . فقد كان معاوية يتمتع بكل مظاهر الأبهة التى تمتع بها الملوك والقياصرة : اتخذ سريراً للملك ، وأقام الشرطة لحراسته ، ولم يكن للخلفاء حرس خاص . وكانت هذه المظاهر من شارات الحكم عند الفرس القدماء . كذلك اتخذ المقصورة فى المسجد خوفاً مما حدث لعلى ، وأصبح يصلى فيها منفرداً عن الناس . فإذا سجد قام الحرس على رأسه رافعين السيوف . فعل معاوية ذلك

---

(١) Sir Thomas Arnold, The Caliphate, pp. 24—25

لأنه رأى أن أهل الشام الذين ألفوا الخضوع للروم والفرس لا يمكن أن يساسوا بسياسة أبي بكر وعمر .

أصبحت الخلافة فى العهد الأموى وراثية . فقد وجد معاوية أن العامل الأساسى الذى جر إلى انقسام المسلمين إنما هو المنافسة على الحكم . فعمل على تلافى ذلك الاختلاف بنقل الحكم من بعده إلى ابنه يزيد . وكان متأثراً فى ذلك بالنظام الذى كان سائداً فى الدولتين : البيزنطية والساسانية ، اللتين كان الحكم فيهما وراثيا ، وسار معاوية فى تحقيق هذه السياسة بمنتهى الحيطة والمهارة فأوحى إلى عماله على الأمصار أن يمهدوا السبيل لأخذ البيعة لابنه يزيد .

### ولاية يزيد العهد :

وقد استعمل معاوية فى أخذ البيعة لابنه يزيد كل أنواع الحيل والدهاء ، فكان « يعطى المقارب ، ويداوى المباعد ويلطف به ، حتى استوثق له أكثر الناس » ، وبايعوا ابنه يزيد فلما تمت بيعة أهل الشام والعراق ، ذهب إلى المدينة لأخذ البيعة لابنه ، فقابله الحسين بن على ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمر . وتكلم معهم فى شأن البيعة ، فقال ابن الزبير : « نخيرك بين ثلاث خصال . قال : اعرضهن . قال : تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو كما صنع أبو بكر ، أو كما صنع عمر . قال معاوية : ما صنعوا ؟ قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستخلف أحداً ، فارتضى الناس أبا بكر . قال : ليس فيكم مثل أبى بكر وأخاف الاختلاف . قالوا : صدقت ، فاصنع كما صنع أبو بكر . فإنه عهد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بنى أمية فاستخلفه ، وإن شئت فاصنع كما صنع عمر ، جعل الأمر شورى فى ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بنى أبيه . قال معاوية : هل عندك غير هذا . قال : لا . فقال معاوية : فأقسم بالله ، لئن رد على أحدكم كلمة فى مقامى هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ، فلا يبقين رجل إلا على نفسه . ثم دعا صاحب حرسه

بحضرتهم ، فقال : أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين مع كل واحد سيف ، فإن ذهب رجل منهم يرد على كلمة تصديق أو تكذيب ، فليضرباه بسيفيهما . ثم خرج وخرجوا معه حتى رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إن هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يبتز أمر دونهم ولا يقضى إلا عن مشورتهم ، وإنهم قد رضوا وبايعوا ليزيد ، فبايعوا على اسم الله . فبايع الناس ، وكانوا يتربصون بيعة هؤلاء النفر . ثم انصرف إلى المدينة ، فلقى الناس أولئك النفر ، فقالوا لهم : زعمتم أنكم لا تبايعون ، فلم رضيتم وأعطيتم وبايعتم ؟ . قالوا : والله ما فعلنا . فقالوا : ما منعكم أن تردوا على الرجل ؟ . قالوا : كادنا وخفنا القتل »[1] .

هكذا بايع الناس يزيد بن معاوية عدا هؤلاء النفر ، فقسا معاوية عليهم قسوة شديدة ، وخالف شروط الخلافة ، وانتقل بها من خلافة شورية إلى ملكية وراثية .

نعم ! لقد غير انتقال السلطة إلى معاوية نظام الشورى الذى كان أساس انتخاب الخلفاء الراشدين ، وتحولت الخلافة إلى ملك آل إلى صاحبه بقوة السيف والسياسة والمكايد . ولما ولى معاوية إبنه يزيد العهد ظهر التوريث . وعلى هذا النظام سار العباسيون[2] ، فحرموا المسلمين من هذا الحق الطبيعى — وهو الشورى — التى ألفها العرب والتى جاء بها القرآن وأيدتها الأحاديث النبوية . واشتطوا فى ذلك حتى أصبحوا يولون عهدهم اثنين بل ثلاثة . على أنه ينبغى ألا يعزب عن أذهاننا أثر البيئة فى تطور نظام البيعة ، إذ أنه لما كانت المدينة حاضرة الدولة العربية فى عهد الخلفاء الراشدين ، كانت السيادة والنفوذ للعنصر العربى . وقام ذلك النظام الذى يتفق وطبيعة العرب . فلما أصبحت دمشق حاضرة الدولة العربية ، تأثر العرب بالبيئة التى عاشوا فيها ، وغدا نظام الخلافة أشبه شىء بالنظام

---

(١) ابن الأثير ج ٣ ص ٢١٧ — ٢١٨ .

(٢) Arnold, The Caliphate, p. 22

الملكي أو القيصري[١] . ومن ثم زادت الصفة الزمنية فى الخليفة .

أصبح الخليفة فى عهد الأمويين يعين ولى عهده ، ويأخذ البيعة له من وجوه الناس وكبار القواد فى حضرته ، كما كانت تؤخذ البيعة فى الأقاليم بحضور الوالى نيابة عن الخليفة . وهذه طريقة « قد جمعت فى نفسها — كما يقول السيد أمير على[٢] — كلا من النظام الديموقراطى ونظام الحكم المطلق فى آن واحد ، مع تجردها من مزايا كل منهما ؛ إذ كانت البيعة تتم بأية طريقة ، سواء أكانت بالوعيد أو الوعود الخلابة ، ويصبح الانتخاب على أى حال شرعيا » . على أن هذا النظام قد أدى إلى ظهور العداوة والبغضاء بين أفراد البيت الأموى ، وأوغر صدورهم بعضهم على بعض ؛ فقام النزاع بينهم وتعدى ذلك إلى القواد والعمال ، مما كان له أكبر الأثر فى زوال الخلافة الأموية .

ويقول السيد أمير على[٣] « كانت الحكومة فى العهد الأموى حكومة مطلقة مشبعة بحرية القول التى فطر عليها عرب الصحراء والعلماء ورجال الدين ، تلك الحرية التى مكنتهم من تغيير نزعة الخليفة ، معتمدين فى ذلك على آية من القرآن أو بيت من الشعر » .

***

بعد أن ولى يزيد الخلافة (رجب سنة ٦٠ ﻫ) شرع فى أخذ بيعة هؤلاء النفر الذين امتنعوا عن بيعته فى عهد أبيه ؛ وهم : عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، والحسين بن على ، وعبد الرحمن بن أبى بكر ، وعبد الله بن العباس . وبايعه عبد الله ابن عمر وعبد الله بن العباس ، وخرج الحسين بن على وعبد الله بن الزبير من المدينة ، وامتنعا عن مبايعته . وكتب أهل الكوفة إلى الحسين يطلبون إليه الخروج إلى العراق لمبايعته ، فاستمع إلى كلامهم ، وانتهى أمره بالقتل فى موقعة

(١) Arnold, The Caliphate, p. 24 — 25

(٢) Ameer Ali, A Short History of The Saracens, p. 185

(٣) Sayed Ameer Ali, pp. 405—406

كربلاء[1] المشهورة . وكان لمقتله أثر كبير فى إذكاء نار التشيع فى نفوس الشيعة وتوحيد صفوفهم ، بعد أن كان التشيع قبل مقتله رأياً سياسيا نظريا لم يتغلغل فى قلوبهم ، وغدا العداء بين الأمويين والعلويين شديد الخطر بعد كارثة كربلاء .

تلا ذلك نهب المدينة المنورة ، التى كره أهلها حكم يزيد وخلعوا واليه وضيقوا على من كان بها من بنى أمية ؛ فبعث إليهم مسلم بن عقبة المرى فحاصرها من جهة الحرة[2] ، وفتحها وأباحها ثلاثة أيام . ثم حاصروا الحصين بن نمير قائد يزيد بمكة ليقضى على الفتنة التى أثارها عبد الله بن الزبير الذى ادعى الخلافة لنفسه بعد مقتل الحسين بن على .

**معاوية الثانى :**

مات يزيد وجند بنى أمية على حصار مكة . فخلفه ابنه معاوية الثانى الذى لم تدم خلافته أكثر من أربعين يوماً . ونزل عن الخلافة وترك الأمر شورى للناس وقال لهم : « فأنتم أولى بأمركم فاختاروا له من أحببتم »[3]، ثم صعد المنبر وخطب الناس قائلا :

« يا أيها الناس ! إن جدى معاوية نازع الأمر أهله ، ومن هو أحق به منه لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على بن أبى طالب ، وركب بكم ما تعلمون حتى أتته منيته ؛ فصار فى قبره رهيناً بذنوبه وأسيراً بخطاياه . ثم قلد أبى الأمر ، فكان غير أهل لذلك وركب هواه ، وأخلفه الأمر وقصر عنه الأجل ، وصار فى قبره رهيناً بذنوبه ، وأسيراً بجرمه» . ثم بكى حتى جرت دموعه على خديه ثم قال : « إن من أعظم الأمور علينا علمنا بسوء مصرعه وبئس منقلبه ، وقد قتل عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأباح الحرم وخرب الكعبة . وما أنا بالمتقلد

(١) موضع فى طرف الصحراء عند الكوفة .

(٢) موضع بظاهر المدينة .

(٣) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٠٩ .

ولا بالمتحمل تبعاتكم فشأنكم وأمركم . والله لئن كانت الدنيا خيراً فلقد نلنا منها حظا ، ولئن كانت شرا فكفى ذرية أبى سفيان ما أصابوا منها ، ألا فليصل بالناس حسان بن مالك ، وشاوروا فى خلافتكم رحمكم الله » . ثم دخل منزله وتغيب حتى مات فى سنته بعد أيام »[1] .

### انتقال الخلافة الى بيت مروان بن الحكم :

ولما مات معاوية الثانى احتدم النزاع بين عرب الشام على الخلافة ، وساء قبيلة قيس حكم بنى أمية الذى اعتمد على اليمنيين ؛ فاجتمعت بزعامة الضحاك بن قيس الفهرى بمرج راهط [2] وبايعت عبد الله بن الزبير ، كما اجتمعت كلب بالجابية [2]. وهناك مال فريق إلى خالد بن يزيد بن معاوية ، وفريق آخر مال إلى مروان بن الحكم بن العاص . غير أنه ظهر لهم أن الفرع السفيانى ليس فيه من يستطيع مناهضة ابن الزبير ، فقد كان خالد صغيراً فعدلوا عنه إلى مروان بن الحكم لسنه وشيخوخته ، واتفقوا على أن يلى الخلافة من بعده خالد بن يزيد ثم عمرو بن العاص . وسرعان ما عاجلت مروان منيته سنة ٦٥ هـ بعد أن عهد بالخلافة لابنيه عبد الملك ثم عبد العزيز . وبذلك نقض مروان العهد الذى أخذه على نفسه فى مؤتمر الجابية .

### عبد الملك بن مروان :

ابتدأت أبهة الملك تظهر فى عهد عبد الملك ظهوراً بينا . فقد تشبه هو ومن جاء بعده من الخلفاء بالملوك وأبهتهم ، فكان الخليفة يجلس على عرشه وعلى يمينه الأمراء وعلى يساره كبار رجال الدولة ورجال البلاط ، ثم يقف أمامه من يريد المثول بين يديه من رسل الملوك والشعراء والكتاب والفقهاء وغيرهم . وصفوة

---

(١) النجوم الزاهرة لأبى المحاسن ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) مرج راهط والجابية : موضعان فى نواحى دمشق .

القول أن عبد الملك هو — كما يقول البلاذرى — « أول من تجبر من الخلفاء » .

**الوليد وسليمان :**

ولى الخلافة بعد عبد الملك ابناه الوليد (٨٦ — ٩٦ هـ = ٧٠٥ — ٧١٥ م) ، وسليمان (٩٦ — ٩٩ هـ = ٧١٥ — ٧١٧ م) الذى دب الترف والبذخ فى عهده فى البلاط الأموى .

**عمر بن عبد العزيز :**

ولما مرض سليمان بن عبد الملك ، عزم على مبايعة بعض أبنائه ، فنهاه سالم السدى أحد خاصته وأشار عليه بأن يختار رجلا صالحا ، فاستشاره فى عمر بن عبد العزيز فأثنى عليه ، فكتب سليمان عهده وختمه بدير سمعان من أعمال حمص[1]، ودعا أهل بيته وقال لهم : « بايعت لمن عهدت إليه فى هذا الكتاب ، ولم يعلمهم به ، فبايعوا . ولما مات سليمان جمعهم ذلك الرجل الذى أشار بمبايعة عمر بن عبد العزيز ، وكتم موت سليمان عنهم وقال لهم : بايعوا مرة أخرى ! فبايعوا . ولما رأى أنه قد أحكم الأمر أعلمهم بموت سليمان[2] فبايعوه ، ولم يتخلف إلا سعيد وهشام ابنا عبد الملك » .

هذا ما رواه لنا المسعودى وصاحب الفخرى . أما السيوطى فقال فى سبب تولية عمر العهد : إن سليمان بن عبد الملك خبره ، فوجد أنه لم يكن من بين الأمويين من يصلح لهذا الأمر غيره ؛ لورعه وتمسكه بأهداب الدين وحفظه العهود والمواثيق . يقول السيوطى[3] : « ثم إن الوليد عزم على أن يخلع أخاه سليمان من العهد وأن يعهد إلى ولده ، فأطاعه كثير من الأشراف طوعا وكرها ، فامتنع عمر ابن عبد العزيز وقال : لسليمان فى أعناقنا بيعة ؛ وصمم . فطين[4] عليه الوليد ،

---

(١) المسعودى : مروج الذهب ج ٢ ص ١٦٧ .
(٢) الفخرى ص ١١٧ .
(٣) تاريخ الخلفاء ص ١٥٢ .
(٤) أى حبسه .

ثم شفع فيه بعد ثلاث فأدركوه وقد مالت عنقه ؛ فعرفها له سليمان ، فعهد إليه بالخلافة » .

ولى عمر بن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١ هـ = ٧١٧ — ٧٢٠ م) الخلافة ، وكان البون شاسعاً بينه وبين غيره من خلفاء بنى أمية ، حتى اعتبر بعض المؤرخين حكمه « غرة فى جبين ذلك القرن الذى امتلأ بالزيغ عن الدين ، وتلطخ بالاستبداد وسفك الدماء[١] » . ويقول السيوطى[٢] : « عن حبيب بن هند الأسلمى قال قال لى سعيد بن المسيب : إنما الخلفاء ثلاثة : أبو بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز » . ويعتبر المسلمون خلافته كخلافة عمر بن الخطاب فى عدله وزهده ، فلا عجب إذا نبشت قبور الخلفاء الأمويين بعد قيام الدولة العباسية إلا قبر عمر بن عبد العزيز . وإن صفات عمر لتتجلى فى خطبته[٣] التى ألقاها على الناس بعد أن ولى الخلافة ، قال : « أيها الناس ! إنه لا كتاب بعد القرآن ، ولا نبى بعد محمد صلى الله عليه وسلم . ألا وإنى لست بقاض ولكنى منفذ ، ولست بمبتدع ولكنى متبع ، ولست بخير من أحدكم ولكنى أثقلكم حملا ، وإن الرجل الهارب من الإمام الظالم ليس بظالم ، ألا لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » .

## نهاية الخلافة الأموية :

خلف عمر بن العزيز يزيد (١٠١ — ١٠٥ هـ = ٧٢٠ — ٧٢٤ م) وهشام (١٠٥ — ١٢٥ هـ = ٧٢٤ — ٧٤٣ م) ابنا عبد الملك . اشتهر يزيد باللهو والخلاعة والتشبب بالنساء ؛ على حين كان هشام غزير العقل حليما عفيفا ، اشتهر بالتدبير وحسن السياسة ، حتى قيل إن السواس من بنى أمية ثلاثة : « معاوية وعبد الملك وهشام » . وذكر المسعودى أن المنصور العباسى كان يقتدى بهشام فى سياسته وتدبيره لشؤون الدولة .

---

(١) Nishson, lit. Hist. of the Arabs, p. 209

(٢) تاريخ الخلفاء ص ١٥٥ .

(٣) السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ١٥٣ .

ابتدأ حبل بنى أمية فى الاضطراب بعد خلافة هشام بن عبد الملك . فقد عرف الوليد بن يزيد بن عبد الملك (١٢٥ هـ = ٧٤٣ م) باللهو والخلاعة والمجون . واشتد الاضطراب فى عهد يزيد وإبراهيم ابنا الوليد بن عبد العزيز (١٢٦ — ١٢٧ هـ = ٧٤٤ — ٧٤٥ م) ، حتى قال بعض المؤرخين : إن أخاه إبراهيم بويع بعد وفاته بيعة لم تأت بطائل ، « فكان ناس يسلمون عليه بالخلافة ، وناس بالإمارة ، وناس ربما لا يسلمون عليه بواحدة منهما [1] » . ولم يلبث أن خلعه مروان بن محمد وقتله ونكل بأنصاره مما أذكى نار العصبية بين النزارية (أو المضرية) ، وبين القحطانية ، وتعصب مروان لنزار على اليمن ، وانصرف اليمن عنه ومالوا إلى الدعوة العباسية .

بويع مروان بن محمد (١٢٧ — ١٣٢ هـ = ٧٤٤ — ٧٤٩م) بدمشق . وفى عهده انتشرت الفتن والقلاقل ، ونشطت الشيعة فى بث دعوتها ، وظهرت عقيدة المهدى التى كان لها أثر كبير فى سقوط الدولة الأموية ، وانتشر الخوارج فى الجزيرة وفلسطين وحضرموت واليمن . بيد أنه ما كاد يفرغ منهم حتى ظهرت الدعوة لبنى العباس . وقد انكشف أمرهم بوقوع كتاب فى يد مروان بن محمد أرسله إبراهيم الإمام (من ولد العباس) إلى أبى سلمة الخلال الذى كان ينشر الدعوة باسمه فى العراق . فأمر مروان بالقبض على إبراهيم ، وحبسه وقتله . وأوصى إبراهيم الإمام قبل موته بالخلافة لأخويه أبى العباس ثم أبى جعفر ، وأمر أهله بالرحيل إلى الكوفة . وقد اختار العباسيون بلاد خراسان مركزاً لدعوتهم لبعدهم عن دمشق حاضرة الخلافة الأموية ، ولأن أهلها قد قاسوا الأمرين من نير الأمويين .

استطاع أبو مسلم الخراسانى بما أوتيه من الدهاء والمهارة أن يفرق بين القبائل العربية فى هذه البلاد . ولما أمن اجتماع كلمة العرب فى خراسان حارب نصر ابن سيار أمير هذه البلاد من قبل بنى أمية وهزمه . ثم سار أبو مسلم إلى العراق

(١) الفخرى ص ١٢٣ .

ودخل الكوفة ونادى بأبى العباس السفاح خليفة . وقد ندب أبو العباس عمه عبد الله بن على لقتال مروان بن محمد ، فلقيه على إحدى ضفاف الزاب وأوقع به[١] وما زال عبد الله يطارده حتى وصل إلى الفسطاط ، فترك عبد الله أمر تتبعه إلى أخيه صالح بن على ، فلحقه فى قرية بوصير فى الفيوم ، حيث قتله واحتز رأسه وأرسله إلى السفاح بالكوفة . وبهزيمة مروان بن محمد رفرف العلم الأسود شعار العباسيين فوق حصون دمشق ، وقامت الدولة العباسية سنة ١٣٢ هـ وانتهى بذلك سلطان بنى أمية [٢] .

---

## (د) الخلافة العباسية

(١٣٢ – ٦٥٦ هـ = ٧٤٠ – ١٢٥٨ م)

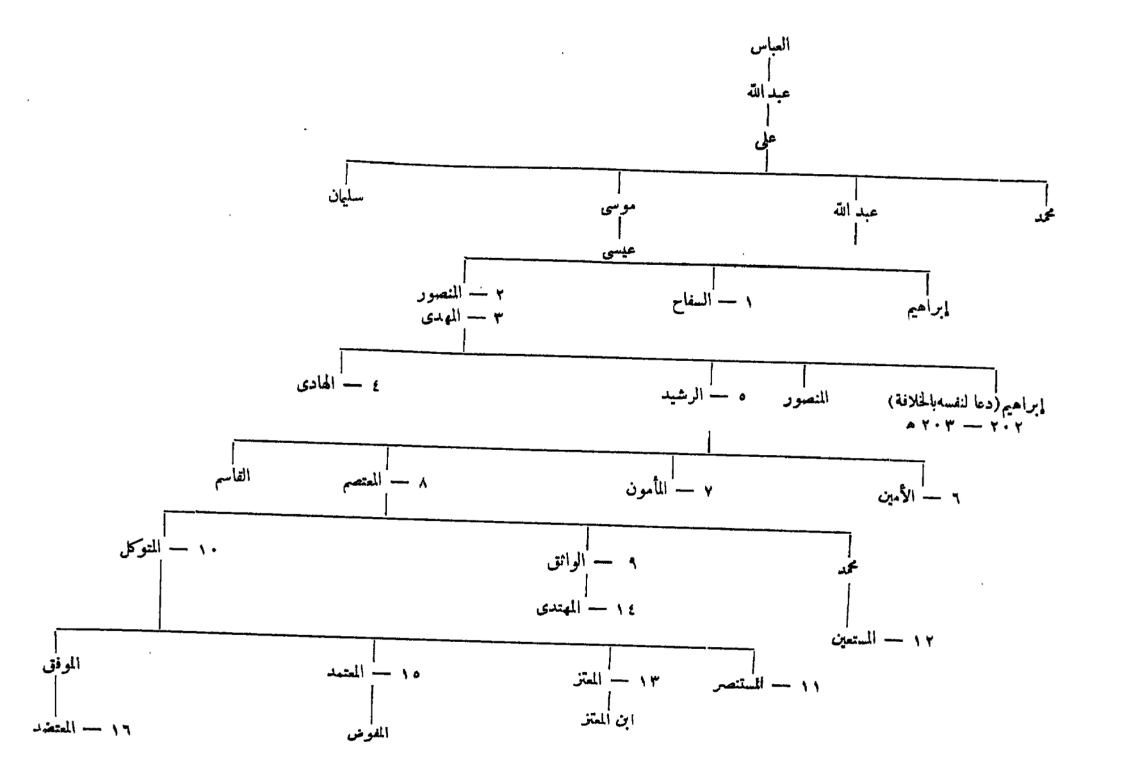
**الخلفاء العباسيون :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | ١٣٢ هـ | السفاح | ٧٥٠م |
| ٢ | ١٣٦ | المنصور | ٧٥٤ |
| ٣ | ١٥٨ | المهدى | ٧٧٥ |
| ٤ | ١٦٩ | الهادى | ٧٨٥ |
| ٥ | ١٧٠ | الرشيد | ٧٨٦ |
| ٦ | ١٩٣ | الأمين | ٨٠٩ |
| ٧ | ١٩٨ | المأمون | ٨١٣ |
| ٨ | ٢١٨ | المعتصم | ٨٣٣ |

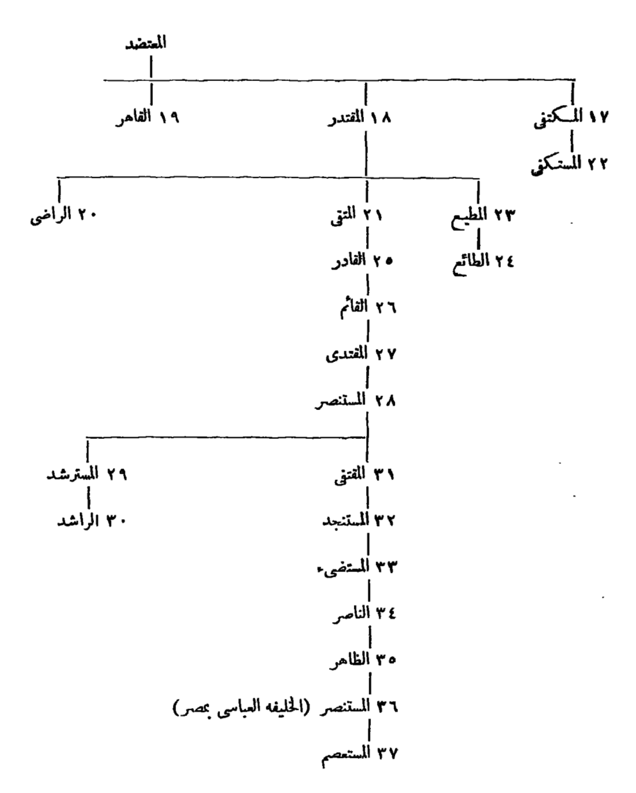
(١) نهر بالعراق (٢) الفخرى ص ١٢٣ — ١٢٤ .

| ٩ | ٢٢٧ هـ | الواثق | ٨٤٢ م |
|---|---|---|---|
| ١٠ | ٢٣٢ | المتوكل | ٨٤٧ |
| ١١ | ٢٤٧ | المنتصر | ٨٦١ |
| ١٢ | ٢٤٨ | المستعين | ٨٦٢ |
| ١٣ | ٢٥٢ | المعتز | ٨٦٦ |
| ١٤ | ٢٥٥ | المهتدى | ٨٦٩ |
| ١٥ | ٢٥٦ | المعتمد | ٨٧٠ |
| ١٦ | ٢٧٩ | المعتضد | ٨٩٢ |
| ١٧ | ٢٨٩ | المكتفى | ٩٠٢ |
| ١٨ | ٢٩٥ | المقتدر | ٩٠٨ |
| ١٩ | ٣٢٠ | القاهر | ٩٣٢ |
| ٢٠ | ٣٢٢ | الراضى | ٩٣٤ |
| ٢١ | ٣٢٩ | المتقى | ٩٤٠ |
| ٢٢ | ٣٣٣ | المستكفى | ٩٤٤ |
| ٢٣ | ٣٣٤ | المطيع | ٩٤٦ |
| ٢٤ | ٣٦٣ | الطائع | ٩٧٤ |
| ٢٥ | ٣٨١ | القادر | ٩٩١ |
| ٢٦ | ٤٢٢ | القائم | ١٠٣١ |
| ٢٧ | ٤٦٧ | المقتدى | ١٠٧٥ |
| ٢٨ | ٤٨٧ | المستظهر | ١٠٩٤ |
| ٢٩ | ٥١٢ | المسترشد | ١١١٨ |
| ٣٠ | ٥٢٩ | الراشد | ١١٣٥ |
| ٣١ | ٥٣٠ | المقتفى | ١١٣٦ |
| ٣٢ | ٥٥٥ | المستنجد | ١١٦٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٣ | ٥٦٦ هـ | المستضيء | ١١٧٠م |
| ٣٤ | ٥٧٥ | الناصر | ١١٨٠ |
| ٣٥ | ٦٢٢ | الظاهر | ١٢٢٥ |
| ٣٦ | ٦٢٣ | المستنصر | ١٢٢٦ |
| ٣٧ | ٦٤٠ — ٦٥٦ | المستعصم | ١٢٤٢ — ١٢٥٨ |



العباس
عبد الله
على
محمد
عبد الله
موسى
سليمان
عيسى
إبراهيم
١ — السفاح
٢ — المنصور
٣ — المهدى
إبراهيم (دعا لنفسه بالخلافة)
٢٠٢ — ٢٠٣ هـ
المنصور
٥ — الرشيد
٤ — الهادى
٦ — الأمين
٧ — المأمون
٨ — المعتصم
القاسم
محمد
٩ — الواثق
١٠ — المتوكل
١٢ — المستعين
١٤ — المهتدى
١١ — المستنصر
١٣ — المعتز
١٥ — المعتمد
الموفق
ابن المعتز
المفوض
١٦ — المعتضد




**مميزات الخلافة العباسية :**

انتقل الحكم إلى العباسيين على أثر انهزام الأمويين فى موقعة الزاب سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) على ما تقدم .

حكمت الدولة العباسية زهاء خمسة قرون ، أى من سنة ١٣٢ هـ وهى السنة

التى ولى فيها أبو العباس السفاح الخلافة إلى أن زالت من بغداد على أيدى التتار سنة ٦٥٦ هـ . يقول صاحب الفخرى[١] : «واعلم — علمت الخير — أن هذه دولة من كبار الدول . ساست العالم سياسة ممزوجة بالدين والملك ؛ فكان أخيار الناس وصلحاؤهم يطيعونها تديناً ، والباقون يطيعونها رهبة أو رغبة» .

وبقيام الدولة العباسية تطور نظام الخلافة . فإن تلك الدولة قامت على أكتاف الفرس الذين سخطوا على الأمويين لعدم مساواتهم بالعرب فى الحقوق السياسية والاجتماعية ، مع منافاة ذلك لمبدإ المساواة الذى أقره القرآن والسنة . وقد حذا العباسيون حذو الأمويين فى التوريث . ولما نال العباسيون الخلافة تحت ستار الدفاع عن آل على الذين كانوا يعتقدون أول الأمر أنهم أصحاب الخلافة الشرعيون ، لم يعدل العلويون عن المطالبة بدعواهم ، وظلوا يناضلون ويكافحون ابتغاء الوصول إليها ، فاضطهدهم العباسيون كما اضطهدهم الأمويون من قبل .

والخلافة العباسية أوجدها الفرس الذين يقولون بنظرية الحق الملكى المقدس The Divine Right of Kings ، بمعنى أن كل رجل لا ينتسب إلى البيت المالك ويتولى الملك يعتبر مغتصبا لحق غيره . لذلك أصبح الخليفة العباسى يحكم بتفويض من الله لا من الشعب ، كما يتجلى ذلك من قول أبى جعفر المنصور : « إنما أنا سلطان الله فى أرضه » . وذلك يخالف ما كانت عليه الخلافة فى عهد الخلفاء الراشدين الذين استمدوا سلطانهم من الشعب . يدل على ذلك قول أبى بكر عقب توليته الخلافة : « إن أحسنت فشجعونى ، وإن أسأت فقومونى بحد سيوفكم » ، وقول عمر بن عبد العزيز : « لست بخير من أحدكم ، ولكنى أثقلكم حملا » .

ويقول السيد أمير على[٢] : « لقد ظل نظام الحكم فى الدولة العباسية استبداديا إلى عهد الرشيد ، على الرغم من أن أصحاب الدواوين أو البارزين من أفراد البيت العباسى كانوا بمثابة مستشارين غير رسميين . أما الخليفة فكان مصدر

---

(١) ص ١٢٥ .

(٢) Sayed Ameer Ali, A Short History of the Saracens, pp. 405 — 406 .

كل قوة ، كما كان مرجع كل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة .

كان من أثر ميل الخلفاء العباسيين نحو الفرس أن أصبح نظام الحكم فى عهدهم مماثلا لما كان عليه فى بلاد الفرس أيام آل ساسان . يقول بلمر [١] :

« لما كان العباسيون يدينون بقيام دولتهم للنفوذ الفارسى ، كان طبعيا أن تسيطر الآراء الفارسية . ولهذا فإننا نجد وزيراً من أصل فارسى على رأس الحكومة ، كما نجد أيضا أن الخلافة تدار بنفس النظام الذى كانت تدار به إمبراطورية آل ساسان » . وهـذا يفسر لنا استبداد هؤلاء الخلفاء بالسلطة ، فتسلطوا على أرواح الرعية ، واحتجب الخليفة عن رعيته ، واتخذ الوزير والسياف . فأحيط شخص الخليفة بالقداسة والرهبة والجبروت ، وظهرت الأزياء الفارسية فى البلاط العباسى ، واحتفل بالنيروز والمهرجان والرام [٢] وغيرها من الأعياد الفارسية القديمة . لهذا لا نعجب إذا أصبح الخليفة العباسى يعيش معيشة الأكاسرة تحوطه الأبهة والعظمة ، وينحنى أمامه الداخل عليه ويقبل الأرض بين يديه ، وإذا قرب منه قبّل رداءه ، وهو شرف لا يناله إلا رجالات الدولة البارزون .

أضف إلى ذلك ارتداء الخليفة بردة النبى صلى الله عليه وسلم عند توليته الخلافة ، أو حضوره فى الحفلات الدينية ، وذلك باعتباره نائبا عنه فى حكم المسلمين . كذلك نجد أن الخليفة العباسى تلقب بلقب « إمام » توكيداً للمعنى الدينى فى خلافة العباسيين ، وأنهم قد أصبحوا أئمة الناس بعد أن كان يطلق هذا اللقب فى عصر الخلفاء الراشدين والأمويين على من يؤم الناس فى الصلاة ؛ على حين كان الشيعيون يطلقونه على أفراد البيت العلوى الذين كانوا يعتقدون أنهم أحق بالخلافة . وبعد أن صارت الخلافة العباسية تستند إلى نظرية الحق الإلهى قرّب الخلفاء إليهم العلماء

---

(١) Palmer, Haroun al - Ras chid (Lond. 1881), pp. 37—8 .

(٢) عيد لهم فى اليوم الحادى والعشرين من كل شهر من شهور الفرس ، وأصل معنى الكلمة الراحة والفرح .

ورجال الدين لنشر هذه النظرية بين الناس ، فأصبح لهذه شأن فى الحياة السياسية فى الدولة العباسية .

* * *

### ولاية العهد :

سار العباسيون على نظام تولية العهد لأكثر من واحد وغلوا فيه . فقد عهد السفاح (١٣٢ — ١٣٦ هـ) بالخلافة إلى أخيه أبى جعفر المنصور (١٣٦ — ١٥٨ هـ) ، ثم إلى ابن أخيه عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس . فلما آلت الخلافة إلى المنصور وكبر ابنه المهدى شغف به شغفا شديداً فخلع عيسى بن موسى وبايع للمهدى وجعل عيسى من بعده[١] . ولما ولى المهدى (١٥٨ — ١٦٩ هـ) الخلافة خلع عيسى بن موسى من ولاية العهد ، وولى ولديه الهادى ثم هارون الرشيد[٢] . كذلك عوّل الهادى (١٦٩ — ١٧٠ هـ) على خلع أخيه هارون والبيعة لابنه جعفر ، مقتديا فى ذلك بما فعله أبوه مع عيسى بن موسى ، ولم يحترم العهد الذى أخذه على نفسه حين ولاه أبوه عهده ، وضيق على أخيه هارون وحط رجال بلاطه من شأنه حتى مال إلى النزول عن حقه ، لولا أن حالت وفاة الهادى دون ضياع الخلافة من يده .

جاء هارون الرشيد (١٧٠ — ١٩٣ هـ) فولى عهده أولاده الثلاثة : الأمين والمأمون والقاسم ، وقسم البلاد بينهم ؛ فخص المأمون بالشرق وجعل مركزه مرو ، والأمين بالعراق والقاسم بالغرب . وأعطى كلا منهم الفرصة للدفاع عن حقه[٣] ، مما أدى إلى الفرقة وقيام الفتن والحروب الداخلية . فقد أراد الأمين (١٩٣ — ١٩٨ هـ) أن يخلع أخاه المأمون ويولى ابنه الخلافة ؛ على أن الواثق

---

(١) الفخرى ص ١٥٥ — ١٥٦ و Muir, P. 442 .

(٢) الفخرى ص ١٦٢ . (٣) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ٢١٥ و٢١٦ و Muir, p. 477 .

(٢٢٧ — ٢٣٢ هـ) قد خرج على هذا النظام ، فلم يعهد لابنه محمد . وقد سئل وهو فى مرضه الأخير أن يوصى بالخلافة لولده ، فقال كلمته المأثورة : « لا يرانى الله أتقلدها حيا وميتا » ، مقتفيا فى ذلك أثر عمر بن الخطاب ومعاوية الثانى .

ولا يخفى ما جرته هـذه السياسة من إثارة البغضاء والعداوة بين أفراد البيت المالك ، فإنه لم يكد يتم الأمر لأحد المتنافسين حتى يعمل على التنكيل بمن ساعد خصمه على إقصائه من ولاية العهد . وهكذا تطورت المنافسة بين أفراد البيت المالك تطوراً غريبا ، وأصبحت خطراً على الدولة العباسية .

* * *

ويعتبر الأستاذ السير توماس أرنولد سنة ٨٠٠ م (١٨٤ هـ) ، وهى سنة تتويج شارلمان وتأسيس الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، أكبر مدى لما بلغته الدولة الإسلامية من النفوذ ، على الرغم من استقلال الأمويين ببلاد الأندلس (١٣٨ هـ و ٧٥٦ م) والأدارسة بالمغرب الأقصى (١٧٢ هـ ٧٨٨ م) والأغالبة بتونس (١٨٤ هـ و ٨٠٠م) ، ومن هنا نرى الدولة العباسية تأخذ فى التجزؤ والتفكك بخطا مسرعة .

# (ﻫ) الخلافة فى العصر العباسى الثانى

## (٢٣٢ — ٦٥٦ ﻫ)

**يمكن تقسيم هذا العصر إلى ثلاثة أقسام :**

(الأول) ويتناول الكلام على الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق سنة ٢٣٢ ﻫ إلى أن استبد بنو بويه بالسلطة فى بغداد سنة ٣٣٤ ﻫ .

(الثانى) ويتناول الكلام عن الخلافة فى عهد بنى بويه سنة ٣٣٤ ﻫ إلى أن انتقل الحكم إلى السلاجقة سنة ٤٤٧ ﻫ .

(الثالث) ويتناول الكلام عن الخلافة فى عهد السلاجقة إلى أن زالت من بغداد على أيدى التتار سنة ٦٥٦ ﻫ .

## أولا — الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق

### إلى أن استولى بنو بويه على بغداد

### (٢٣٢ — ٣٣٤ ﻫ)

**المتوكل :**

ازداد ضعف الخليفة العباسى بعد وفاة الواثق (٢٣٢ ﻫ) فقد كان الخليفة المتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧) أول من سبق الخلفاء العباسيين إلى حب الترف .

عهد المتوكل قبيل وفاته لأولاده المنتصر فالمعتز فالمؤيد ، ثم رأى بعد ذلك أن يقدم ابنه المعتز لمحبته لأمه . ولما علم بذلك المنتصر اتفق مع الأتراك على قتل أبيه ، فدخل ستة منهم على المتوكل فقتلوه هو ووزيره الفتح بن خاقان ، وذلك فى ٥ من شوال سنة ٢٤٧ ﻫ[1] .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٣٣ .

المنتصر والمعتز :

ولما آلت الخلافة إلى المنتصر (٢٤٧ — ٢٤٨ هـ) خلع أخويه المعتز والمؤيد من ولاية العهد ، ولكنه لم يلبث أن توفى فخلفه أحمد بن محمد بن المعتصم الذى لقب بالمستعين بالله (٢٤٨ — ٢٥١ هـ) وفيه يقول صاحب الفخري[1] « واعلم أن المستعين كان مستضعفاً فى رأيه وعقله وتدبيره ، وكانت أيامه كثيرة الفتن ودولته شديدة الاضطراب » وسرعان ما خلعه الأتراك وبايعوا المعتز بالله (٢٥٢ — ٢٥٥ هـ) وأخرج الخليفة المعزول إلى واسط ، واختار الأتراك أحمد بن طولون فأحسن إليه وأطلق له الحرية فى التنزه والصيد . ولم يلبثوا أن أرسلوا سعيداً الخادم أحد حجاب القصر فى شرذمة من الجند إلى واسط وقتلوا الخليفة .

كان الخليفة فى ذلك العصر كالأسير فى يد الأتراك ، إن شاءوا أبقوه وإن شاءوا خلعوه وإن شاءوا قتلوه . وليس أدل على مدى تغلغل الأتراك فى أمور الدولة ، وتسلطهم على حياة الخلفاء أنفسهم من هذه العبارة التى ننقلها عن الفخرى[2] قال : « لما جلس المعتز على سرير الخلافة قعد خواصه وأحضروا المنجمين وقالوا لهم : أنظروا كم يعيش وكم يبقى فى الخلافة ؟ وكان بالمجلس بعض الظرفاء فقال : أنا أعرف من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته . فقالوا : كم تقول إنه يعيش وكم يملك ؟ قال : ما أراد الأتراك ، فلم يبق فى المجلس إلا من ضحك » . وفى عهد المعتز تفاقمت ثورة الأتراك والمغاربة والفراغنة « وسلموا المعتز إلى من يعذبه فمنعه الطعام والشراب ثلاثة أيام ، فطلب حسوة (جرعة) من ماء البئر فمنعوه ، ثم أدخلوه سرداباً وجصصوا عليه (أى جعلوه فى بيت وسدوا عليه) فمات »[3] .

المهتدى :

ولى المهدى بن الواثق (٢٥٥ — ٢٥٦ هـ) الخلافة بعد وفاة المعتز . وكان من

---

(١) ص — ٢٢٠ . (٢) ص ٢٢١ .
(٣) ابن الأثير ج ٧ ص ٦٨ — ٦٩ .

أحسن الخلفاء سيرة ، وأظهرهم ورعا ، وأكثرهم عبادة ؛ وكان يتشبه بعمر بن عبد العزيز ويقول : « إنى أستحى أن يكون فى بنى أمية مثله ولا يكون مثله فى بنى العباس » . وكان يجلس للمظالم فيحكم بين الناس بالقسطاس المستقيم . وكان كغيره من الخلفاء الذين جاءوا بعد المتوكل ألعوبة فى يد الأتراك . وليس أدل على ما وصل إليه الخليفة من ضعف ، وما بلغته الخلافة من وهن وانحلال من هذه العبارة التى رواها الطبرى[1] : « رفع المهتدى يديه إلى السماء ، ثم قال بعد أن حمد الله وأثنى عليه : اللهم إنى أبرأ إليك من فعل موسى بن بغا وإخلاله بالثغر وإباحته العدو . . . اللهم تول كيد من كايد المسلمين ! اللهم انصر جيوش المسلمين حيث كانوا ! اللهم إنى شاخص بنيتى واختيارى إلى حيث نكب المسلمون فيه ناصراً لهم ودافعاً عنهم ! اللهم فآجرنى بنيتى إذا عدمت صالح الأعوان ! ثم انحدرت دموعه يبكى » . وسرعان ما اجتمعت كلمة الأتراك على قتله ، على أثر قتله بعض الموالى ، فقاموا بثورة ضده ، ثم أسروه وخلعوه من الخلافة ، ولم يكتفوا بذلك بل عذبوه حتى مات[2] .

**المعتمد والمعتضد :**

بويع المعتمد بن المتوكل بالخلافة (٢٥٦ — ٢٧٩ هـ) . وفى عهده غلب عليه أخوه الموفق ، حتى لم يبق له من الخلافة إلا اسمها . يقول صاحب الفخرى[3] : « كان المعتمد مستضعفاً وكان أخوه الموفق طلحة الناصر هو الغالب على أموره . وكانت دولة المعتمد دولة عجيبة الوضع ، كان هو وأخوه الموفق طلحة كالشريكين فى الخلافة ، للمعتمد الخطبة والسكة[4] والتسمى بإمرة المؤمنين ، ولأخيه طلحة الأمر والنهى وقيادة العساكر ومحاربة الأعداء ومرابطة الثغور وترتيب الوزراء

---

(١) طبعة أوروبا ص ١٧٤٠ من القسم الثالث .

(٢) تاريخ الخلفاء ص ٢٤٢ . (٣) ص ٢٢٦ .

(٤) السكة : حديدة منقوشة يضرب عليها الدراهم . والمراد هنا أن الدراهم تضرب باسمه .

والأمراء . وكان المعتمد مشغولا عن ذلك بلذاته » . وكان الخليفة المعتمد على حد قول السيوطى[١] : « هو أول خليفة قهر وحجر عليه ووكل به » . ولا غرو فقد شل أخوه الموفق يده عن مباشرة أمور الدولة حتى أصبح مسلوب السلطة . وقد قيل إنه احتاج يوماً إلى ثلاثمائة دينار فلم يجدها فقال :

أليس من العجائب أن مثلى ... يرى ما قل ممتنعاً عليه
وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً ... وما من ذاك شىء فى يديه
إليه تحمل الأموال طرا ... ويمنع بعض ما يجبى إليه[٢]

ولما مات الموفق اجتمع القواد وبايعوا ابنه أبا العباس بولاية العهد بعد المفوض ابن المعتمد ولقبوه المعتضد بالله (٢٧٩ — ٢٨٩ هـ) . وكان خلاف من سبقه من الخلفاء ، شهماً جلداً ؛ هابه الناس ورهبوه حتى سكنت الفتن فى أيامه ، وعم الرخاء والأمن ورفع الظلم عن الرعية . وكان يسمى السفاح الثانى لأنه جدد ملك بنى العباس . وفى ذلك يقول ابن الرومى يمدحه :

هنيئاً بنى العباس إن إمامكم ... إمام الهدى والبأس والجود أحمد
كما بأبى العباس أنشىء ملككم ... كذا بأبى العباس أيضاً يجدد

وقال ابن المعتز :

أما ترى ملك بنى هاشم ... عاد عزيزاً بعد ما ذُلِّلا
يا طالباً للملك كن مثله ... تستوجب الملك وإلا فلا[٣]

## المكتفى بالله :

توفى الخليفة المعتضد فى شهر ربيع الآخر سنة ٢٨٩ هـ ، بعد حياة حافلة بالمجد والظفر ؛ ولا غرو فقد أحيا ما درس من أطلال الخلافة ، حتى أصبحت قوية

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٤٣ .
(٢) ابن الأثير ج ٧ ص ١٥٨ و ١٨١ ، والسيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٢٤٣ .
(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٤٦ .

مهيبة تخشاها الدول . على أن حيـاته لم تطل ، وجاء بعده ابنه أبو محمد على الذى تلقب بالمـكتفى بالله (٢٨٩ — ٢٩٥ هـ) . وكان مبذراً كثير البذل والإنفاق . ولم يعمر المـكتفى فى الخلافة فمات فى ريعان الشباب وذلك فى شهر ذى القعدة سنة ٢٩٥ هـ .

**المقتدر :**

وخلفه أخوه أبو الفضل جعفر بن المتضد وهو فى الثالثـة عشرة من عمره وتلقب بالمقتدر (٢٩٥ — ٣٢٠ هـ) وكان كالريشة فى مهب الريح ، عمل بعض ذوى الأغراض على خلعه وتوليـة عبد الله بن المعتز فى الخلافة بدله . ولما بلغ ذلك المقتدر أعطى ابن المعتز بعض الأموال ، فعدل عن رغبته فى الخلافة . غير أن هذا لم يمنع أنصاره من تحقيق سياسته ، فلم ير المقتدر بدآ من الهرب (٢٠ ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ) . فحضر القواد والقضاة والأعيان وبايعوا عبد الله بن المعتز بالخلافة ولقبوه الغالب بالله . روى السيوطى[1] « أن محمد بن جرير الطبرى لما علم بخلع المقتدر ومبايعة ابن المعتز قال : ما الخبر ؟ قيل : بويع ابن المعتز . قال : فمن رشح للوزارة ؟ قيل : محمد بن داود . قال : فمن ذكر للقضاء ؟ قيل : أبو المثنى . فأطرق ثم قال : هذا الأمر لا يتم . قيل له وكيف ؟ قال : كل واحد ممن سميتهم متقدم فى معناه عالى الرتبة ، والزمان مدبر والدنيا مولـية ، وما أرى هذا إلا اضمحلال ، وما أرى لمدته طولا » . وقد صدقت نبوءة الطبرى ، فإن أتباع المقتدر عولوا على محاربة ابن المعتز الذى هرب هو ووزيره وقاضيه . واسـتقر الأمر للمقتدر من جديد .

وكان عهد المقتدر عهد فتن وقلاقل . فقد ترك النساء يتدخلن فى أمور الدولة ويصرفن شؤونها . فقد ذكر ابن الأثير[2] إن هـذا الخليفة اشتهر بعزل وزرائه والقبض عليهم والرجوع إلى قول النساء والخدم والتصرف على مقتضى آرائهن .

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٢ . (٢) ج ٨ ص ٢٥ .

ولا غرو فقد أصبح الأمر والنهى بيد أمه التى يطلق عليها المؤرخون اسم «السيدة» ، إذ بلغ من ازدياد نفوذها أنها كانت إذا غضبت هى أو قهرمانتها[١] من أحد الوزراء كان مصيره العزل . وليس هـذا ما كانت تتمتع به السيدة من نفوذ وسيطرة ، فقد اتسع سلطانها إلى حد أنهـا استطاعت أن تعين قهرمانتها (ثومال) صاحبة المظالم . فـكانت تجلس لسماع الشكاوى فى أيام الجمع فى مكان بنته لها « السيدة » فى الرصافة[٢] .

اضطربت أحوال الدولة العباسية فى عهد خلافة المقتدر ، فخرج عليه مؤنس الخادم أحد القواد فى سنة ٣١٧ هـ وأرغم الخليفـة على الهرب ، وبايع هو وغيره من الأمراء محمد بن المعتضد بالخلافة ولقبوه القاهر بالله . وطلب الجنـد أرزاقهم فى الوقت الذى قامت فيـه الاحتفالات بتقليد الخليفة الجديد الخلافة ، وحملوا المقتدر على أعناقهم وردوه إلى دار الخلافة ، وعزلوا القاهر فأخذ يبكى ويقول : « الله الله فى نفسى » . فاستدناه المقتدر وقبله وقال له : « يا أخى أنت والله لا ذنب لك ، والله لا جرى عليك منى سوء أبداً ، فطب نفساً[٣] » .

وعلى الرغم مما عرف به المقتدر من الضعف ، وما كانت عليه الخلافة فى عهده من التفكك والوهن ، فقد ظهرت الدولة العباسية فى عهده بمظهر القوة والعظمة . يدلك على ذلك أنه لـما علم أن رسول إمبراطور الروم فى طريقه إلى بغداد لطلب الهدنة وتبادل الأسرى أنشأ داراً لاستقبال رسول إمبراطور الروم ، عرفت بدار الشجرة . وقد وصفها الخطيب البغدادى[٤] فى هذه العبارة : « ففرشت الدار بالفروش الجميلة ، وزينت بالآلات الجليلة ، ورتب الحجاب وخلفاؤهم والحواشى على طبقاتهم ؛ على أبوابها ودهاليزها وممراتها ومخترقاتهـا وصحونها ومجالسها ، ووقف الجند صفين بالثياب الحسنة ، وتحتهم الدواب بمراكب الذهب والفضة ،

---

(١) القهرمانة : المسيطرة الحفيظة على من تحت يدها .

(٢) Horold Bowen, The Life & Times of Ali Ibn Isa, p. 178.

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٤ .

(٤) تاريخ بغداد ج ١ ص ١٠٠ — ١٠٣ .

وبين أيديهم الجنائب على مثل هـذه الصورة » . وقد وصف شجرة الفضة التى وضعت فى الدار المسماة باسمها فقال : « وكانت شجرة من الفضة وزنها خمسمائة ألف درهم عليها أطيار مصوغة من الفضة تصفر بحركات قد جعلت لها ، فكان تعجّب الرسول من ذلك أكثر من تعجبه من جميع ما شاهده » . ويقول عن الشجرة أيضا : « وفيها شجرة فى وسط بركة كبيرة مدورة فيها ماء صاف . وللشجرة ثمانية عشر غصنا ، لكل غصن منها شاخات كثيرة عليها الطيور والعصافير من كل نوع ، مذهبة ومفضضة . وأكثر قضبان الشجرة فضة ، وبعضها مذهب ، وهى تمايل فى أوقات ، ولها ورق مختلف الألوان يتحرك كما تُحرك الريح ورق الشجرة ، وكل من هذه الطيور يصفر ويهدر . وفى جانب الدار يُمْنة البركة تماثيل خمسة عشر فارسا على خمسة عشر فرسا قد أُلبسوا الديباج وغيره ، وفى أيديهم مطارد على رماح يدورون على خط واحد . . . فيُظن أن كل واحد منهم إلى صاحبه قاصد ، وفى الجانب الأيسر مثل ذلك » .

وقد وصف السيوطى[1] هذا الاحتفال فقال : « وفى سنة ٣٠٥ قدمت رسل ملك الروم بهدايا وطلبت عقد هدنة ، فعمل المقتدر موكبا عظيما ، فأقام العسكر ، وصفهم بالسلاح وهم مائة وستون ألفا ، من باب الشماسية إلى دار الخلافة ، وبعدهم الخدام وهم سبعة آلاف خادم ، ويليهم الحجاب وهم سبعمائة حاجب ، وكانت الستور التى نصبت على حيطان دار الخلافة ثمانية وثلاثين ألف ستر من الديباج ؛ والبسط اثنين وعشرين ألفا ، وفى الحضرة مائة سبع فى السلاسل إلى غير ذلك » .

أما شخص الخليفة المقتدر فقد وصفه صاحب تاريخ بغداد[2] فقال : « ووصلوا إلى حضرة المقتدر بالله وهو جالس فى التاج مما يلى دجلة ، بعد أن لُبِّس بالثياب الديبقيـة[3] المطرزة بالذهب على سرير آبنوس قد فرش بالديبق المطرز بالذهب ، وعلى رأسه الطويلة ، ومن يمنة السرير تسعة عقود مثل السبح معلقة ، ومن يسرته

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٣ .   (٢) ص ١٠٤ .

(٣) الديبقية : نسبة إلى دبيق ، بلدة بمصر .

تسعة أخرى من أنفر الجواهر وأعظمها قيمة غالبة الضوء على ضوء النهار ، وبين يديه خمسة من ولده ، ثلاثة يمنة واثنان ميسرة . ومثل الرسول وترجمانه بين يدى المقتدر بالله فكفر[1] له . وقال الرسول لمؤنس الخادم ونصر القُشورى — وكانا يترجمان عن المقتدر : لولا أنى لا آمن أن يطالب صاحبكم بتقبيل البساط لقبّلته ، ولكننى فعلت مالا يطالب رسولكم بمثله ، لأن التكفير من رسم شريعتنا . ووقفا ساعة ؛ وكانا شابا وشيخا ؛ فالشاب الرسول المتقدم ، والشيخ الترجمان . وقد كان ملك الروم عقد الأمر فى الرسالة للشيخ متى حدث بالشاب حدث الموت . وناوله المقتدر بالله من يده جواب ملك الروم وكان ضخما كبيراً ، فتناوله وقبّله إعظاما له » .

ويقول ابن الأثير[2] إن الخليفة المقتدر بعد أن أجاب رسول ملك الروم إلى ماطلب « سير مؤنسا الخادم ليحضر الفداء ، وجعله أميراً على كل بلد يدخله يتصرف فيه على مايريد إلى أن يخرج عنه . وسير معه جمعا من الجنود وأطلق لهم أرزاقا واسعة ، وأنفذ معه مائة ألف وعشرين ألف دينار لفداء أسارى المسلمين . وسار مؤنس والرسول ، وكان الفداء على يد مؤنس » .

هكذا كانت حالة الدولة العباسية مضطربة فى الداخل والخارج فى عهد الخليفة المقتدر ؛ ويرجع السبب فى ذلك إلى ازدياد نفوذ الأتراك فى عهده ، وتدخل الجند فى أمور الدولة حتى أصبح فى يدهم أمر تولية الخليفة وعزله ، وضعف وزرائه ؛ هذا إلى صغر سنه وعجزه عن مباشرة أمور الدولة لانشغاله بملذاته وتدخل حرمه فى أمور الدولة ، الأمر الذى شجع كبير أمرائه مؤنس الخادم على الخروج عليه وعزله ؛ على أنه لم يمض على عودته إلى الخلافة سنة واحدة حتى خرج عليه مؤنس مرة ثانية (سنة ٣٢٠ هـ) ، وحاربه بجنده الذين كانوا يتكونون من البربر ، وانتهى الأمر بقتل الخليفة على يد أحدهم وذبحه إياه وسلب ملابسه ، وتركت جثته

(١) الكفر : تعظيم الفارسى ملكه ؛ أى سجد له .
(٢) ج ٨ ص ٣٧ .

مكشوفة العورة بضعة أيام ، ثم دفن بالموضع الذى مات فيه وذلك يوم الأربعاء لثلاث بقين من شوال سنة ٣٢٠ هـ[١].

**القاهر :**

ولى الخلافة بعد المقتدر أخوه أبو منصور محمد ولقب « القاهر بالله » (٣٢٠ — ٣٢٢ هـ) . وفى عهده انتشرت الفتن وشغب عليه الجند ، وعول كبار رجال دولته وقائده مونس ووزيره ابن مقلة على خلعه ، فهجموا عليه وسملوه[٢] فسالت عيناه على خديه ثم حبس ، وأصبح يفرج عنه حينا ويحبس حينا آخر . ذكر صاحب الفخرى[٣] أن القاهر : « خرج يوما ووقف بجامع المنصور يطلب الصدقة من الناس وقصد بذلك التشنيع على المستكفى ؛ فرآه بعض الهاشميين فنعه من ذلك وأعطاه خمسمائة درهم » . ولما علم بذلك المستكفى منعه من الخروج ، فظل محبوسا إلى أن مات فى جمادى الأولى سنة ٣٣٩ هـ وذلك فى عهد الخليفة الطائع .

**عصر امرة الأمراء (٣٢٤ — ٣٣٤ هـ) :**

ازداد ضعف الخليفة العباسى منذ مستهل القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) بسبب ازدياد شوكة القواد من الأتراك وتفاقم خطر الدول المستقلة . فقد ازدادت شوكة على بن بويه فى فارس ، وأصبحت الرى وأصبهان وبلاد الجبل فى يد أخيه الحسن بن بويه ، كما استقل بنو حمدان بالموصل وديار بكر وديار ربيعة ومضر . أما مصر والشام فقد استقل بإدارتهما محمد بن طغج الإخشيد ، واستقل بخراسان نصر بن أحمد السامانى[٤] . ولم تكن الحالة فى المغرب بأحسن منها فى المشرق ؛ فقد أعلن عبد الرحمن الثالث الأموى (٣٠٠ — ٣٥٠هـ) بالأندلس نفسه

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٥ .

(٢) سمل العين : فقؤها بحديدة محماة .

(٣) ص ٢٤٩ .

(٤) الفخرى ص ٢٥٢ .

خليفة ، وتلقب بلقب أمير المؤمنين الناصر لدين الله[١] . فأصبح فى العالم الإسلامى فى ذلك الوقت ثلاث خلافات : الخلافة العباسية فى بغـداد ، والخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب ، والخلافة الأموية فى الأندلس .

**الراضى :**

وقد اختلت أمور الدولة فى أوائل عهد الراضى (٣٢٢ — ٣٢٩ هـ) الذى أسند الوزارة إلى رجال لم يقوموا بأى عمل فى سبيل إصلاح شؤون البلاد وإقالتها من عثرتها ، لازدياد نفوذ كبار القواد وتدخلهم فى أمور الدولة مما دعا الخليفة الراضى إلى استمالة ابن رائق الذى كان يلى واسط والبصرة ، وسلم إليـه مقاليد الحـكم ولقبه بلقب « أمير الأمراء » . فازدادت سلطته وعلت على مرتبة الوزير . يقول مَسْـكويه[٢] : « فأنفذ إليه الراضى ... وعرّفه أنه قلده الإمارة ورئاسة الجيش ، وجعله أمير الأمراء ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضياع وأعمال المعاون فى جميع النواحى ، وفوض إليه تدبير المملـكة ، وأمر بأن يخطب له على جميع المنابر فى الممالك وبأن يُـكنى ، وأنفذ إليه الخلع واللواء . . . وبطل يومئذ أمر الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر فى شىء من أمر النواحى ولا الدواوين ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط . . . وصار ابن رائق وكاتبه ينظران فى الأمر كله ، وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق إلى هذه الغاية » .

انحرف الخليفة الراضى عن ابن رائق وصرح بذلك على ملأ من الناس ، فدعا بَجْـكَم ليخلصه مما هو فيه . ودارت الحرب بين بجكم وابن رائق ، وانتهت بانهزام ابن رائق وتقليد بجكم إمرة الأمراء . على أن حالة الدولة العباسية لم تكن فى عهد ولاية بجكم أقل سوءا واضطرابا . وقد عزم ابن رائق على الرجوع إلى بغـداد وأثار سخط الأهلين على بجكم وحل محله فى إمرة الأمراء وازدادت قوته ودخل بغداد فى شهر صفر سنة ٣٢٧ هـ .

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٦٠ . (٢) كتاب تجارب الأمم ج ١ ص ٣٥١ — ٣٥٢ .

ولا أدل على ما بلغته الدولة العباسية من ضعف ووهن فى عهد إمارة ابن رائق وبجكم إمرة الأمراء مما رواه أبو بكر الصولى فى كتابه الأوراق عن الخليفة الراضى الذى عبّر عما كان يجيش بنفسه من آلام لانصراف آبائه إلى اللهو واللعب ، واعتمادهم على الموالى من الأتراك فضاعت حرمة الخلافة : « وقال لنا الراضى بالله كأنى بالناس يقولون أرضى هـذا الخليفة بأن يدبر أمره عبد تركى ، حتى يتحكم فى المـال وينفرد بالتدبير ؟ ولا يدرون أن هذا الأمر أفسـد قبلى ، وأدخلنى فيه قوم بغير شهوتى ، فسلمت إلى ساجية وحُجَرية[1] يتسحبون علىّ ويجلسون فى اليوم مرات ، ويقصدوننى ليلا . ويريد كل واحد منهم أن أخصه دون صاحبه ، وأن يكون له بيت مال . وكنت أتوقّى الدماء فى تركى الحيلة عليهم إلى أن كفانى الله أمرهم . ثم دبر الأمر ابن رائق ، فدبره أشـد تسحباً فى باب المـال منهم ، وانفرد بشربه ولهوه . ولو بلغه وبلغ الذين قبله أن على فرسخ منهم فرساناً قد أخذوا الأموال واجتاحوا الناس ، فقيل لهم اخرجوا إليهم فرسخاً ، لطلبوا المـال وطالبوا بالاستحقاق . وربما أخذوه ولم يبرحوا . ويتعدى الواحد منهم أو من أصحابهم على بعض الرعية ، بل على أسبابى ، وآمر فيه بأمر فلا يمتثل ولا يُنَفِّـذ ولا يستعمل ، أو أكثر ما فيه أن يسألنى فيه كلب من كلابهم فلا أملك رده ، وإن رددته غضبوا وتجمعوا وتكلموا . . . وكان الأجود أن يكون الأمر كله لى كما كان لمن مضى من قبلى . ولـكن لم يجر القضاء بهذا لى ! » .

وصفوة القول أن حالة الدولة العباسـية قد أصبحت من الضعف والانحلال حتى لم يتمكن الخليفة أن يدفع أرزاق الجنـد ولا أن يحصل على ما يكفيه . وقد وصف لنا صاحب الفخرى ما امتاز به الخليفة الراضى قال : « ختم الخلفاء فى أشياء ؛ منها : « أنه آخر خليفة دُوّن له شعر ، وآخر خليفة انفرد بتدبير الملك

---

(١) الساجية والحجرية : فرقتان من فرق جند الأتراك . الأولى : تنسب إلى ابن أبى الساج من قواد المعتمد . والثانيـة : جماعة من الشباب يقيمون فى حجر منفردة ، وهم فرقة من الحرس الخاص فى قصور الخلفاء .

وآخر خليفة خطب على منبر يوم الجمعة ، وآخر خليفة جالس الندماء ووصل إليه العلماء . . . »[1] . قال الصولى : « سئل الراضى أن يخطب يوم جمعة فصعد المنبر بسُرَّ من رأى ، فحضرت أنا وإسحق بن المعتمد ، فلما خطب شنّف الأسماع وبالغ فى الموعظة » .

**المتّقى :**

لم تستفد الخلافة العباسية فائدة من هـذا النظام الذى أدخله الراضى بإنشاء منصب أمير الأمراء لإقالة الخلافة من عثرتها ، بل على العكس من ذلك ، ازدادت أحوالها سوءا . وأن من يستقصى عهد الراضى والمتقى (٣٢٩ — ٣٣٣ﻫ) — ذلك العهد الذى انتهى بدخول بنى بويه بغداد ، واستبدادهم بالأمر دون الخليفة وأمير الأمراء — فإنه يجده عبارة عن سلسلة منازعات لا تكاد تنقطع بين رجالات الدولة العباسية ، الذين عمل كل منهم على الاستئثار بالسلطة وتولى إمرة الأمراء . نعم ! لقد قام النزاع بين ابن رائق وأبى عبد الله البريدى صاحب الأهواز ، ثم خرج بجكم على ابن رائق وانتزع من يده إمرة الأمراء سنة ٣٢٧ ﻫ ، وظل فيها إلى أن قتل سنة ٣٢٩ ﻫ ، ثم دخل البريدى بغداد ، ولحق به منافسه ابن رائق . وانتهى النزاع بينهما بخروج ابن رائق ومعه الخليفة المتقى إلى ناصر الدولة بن حمدان بالموصل ، فقتل هذا ابن رائق حتى لا يقف فى وجهه ولا يحول بينه وبين منصب إمرة الأمراء . وسرعان ما دخل ابن حمدان بغداد ومعه الخليفة العباسى ، وتقلد أعباء هذه الوظيفة فى مستهل شعبان سنة ٣٣٠ ﻫ . على أن أيام الحمدانيين (٣٣٠ — ٣٣١ ﻫ) لم تطل فى بغداد ، ولم تكن حال بغداد فى عهدهم أحسن منها فى عهد من سبقهم من أمراء الأمراء[2] ، فقد طردهم منها توزون التركى رئيس الشرطة فى شهر رمضان سنة ٣٣١ ﻫ ، وطارد جيوشهم إلى الموصل وتقلد إمرة الأمراء .

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٦١ .　　(٢) أبو بكر الصولى ص ٢٣٣ .

بيد أن الصفاء لم يدم بين توزون والخليفة بسبب تآمره عليه وعمله على صرفه . فقبض توزون عليه فى شهر صفر سنة ٣٣٣ ونهب أصحابه عسكره ، وأخذ الخاتم من يده « واستخرج عبد الله بن المكتفى بالله فألبسه ثياباً جاء بها معه ودفع إليه الخاتم ... وصار إلى مضرب الأمير فعقد له الأمر ، وكُحِّل[١] المتقى لله فصاح فأمر أصحاب الدّبادب[٢] فضربوا بها ، فصاح فلم يسمع صياحه ، بعد أن خلع نفسه وسلم الأمر إلى الخليفة عبد الله ... فكانت خلافته ثلاث سنين وأحد عشر شهراً »[٣] . ويقول المسعودى فى كتابه مروج الذهب[٤] : « فبكى المتقى ، وصاح النساء والخدم لصياحه ، فأمر توزون بضرب الدّبادب حول المضرب[٥] ، نخفى صراخ الخدم ، وأُدخل إلى الحضرة مسمول العينين ، وأُخذ منه البردة والقضيب والخاتم وسلمها إلى المستكفى بالله . وبلغ ذلك القاهر فقال : قد صرنا بحقيق نحتاج إلى ثالث ، يعرض بالمستكفى بالله » . ويقول السيوطى[٦] : ولما كحل (يعنى المتقى) قال القاهر :

صرت وإبراهيم شيخَىْ عَمَى     لا بدّ للشيخين من مصدر
ما دام توزون له إمرة     مطاعة فالمِيل فى المِجمر

وظل المتقى مسجوناً خمسة وعشرين سنة إلى أن مات فى شهر شعبان سنة ٣٥٧ ه .

## المستكفى :

كانت الدولة العباسية فى الوقت الذى خلع فيه المتقى ضعيفة ؛ إذ كانت السلطة كلها فى يد توزون أمير الأمراء . وبويع عبد الله بن المكتفى فى شهر صفر سنة ٣٣٣ ه على ما تقدم ، ولقب المستكفى (٣٣٣ — ٣٣٤ ه) .

اشتهر أبو إسحق إبراهيم بن المقتدر بالله بالصلاح والتقوى . وكان لا يشرب

(١) كناية عن سمل عينيه . (٢) الدبادب : جمع دبداب ، وهو الطبل .
(٣) الصولى ص ٢٨٢ — ٢٨٣ . (٤) ج ٣ ص ٥٣٢ .
(٥) المضرب : الفسطاط . (٦) تاريخ الخلفاء ص ٢٦٣ .

النبيذ . يقول الصولى فى كتابه الأوراق[1] : « وشاع له هذا فى الناس ، وكتب (أبو الحسين أحمد بن محمد بن ميمون بن هارون الأنبارى الذى اتخذه المتقى كاتباً له قبل أن يلى الخلافة) به إلى بجكم ، فكتب أن يعقد الأمر له ، بعد أن يجمع مشايخ بنى هاشم من ولد على والعباس صلوات الله عليهما ، ومشايخ الكتاب ووجوه العدول والتجار ليقع إجماعهم عليه ، ولا يكون هو المنفرد بهذا الرأى ، ولا المختار له دونهم ... واجتمع الناس فى يوم الأربعاء لعشر ليال بقين منه (شهر ربيع الأول سنة ٣٢٩) فى دار الأمير بجكم ، وحضر أبو الحسن على بن عيسى تاج الدولة وجمالها ، وشيخ الإسلام ، وحضر الكوفى محمد بن القاسم ، وأبو بكر عثمان بن سعيد الصيرفى صاحب ديوان الجيش ، وتخلى أحمد بن على الكوفى فى حجرة فى الدار مملوءة بوجوه الناس ، فوجه إلى جماعة من الأشراف فوصلوا إليه مع على بن عيسى فخوطبوا ، فكان أول من تكلم وتبع الناس قوله أبو الحسن على بن عيسى ، فإنه قال : الله مطلع على النيات ، عالم بالخفيات ، وليس لنا إلا الظاهر . ليس فيمن أسمى أحد يبلغنا عنه ما يبلغنا عن أبى إسحاق إبراهيم بن المقتدر بالله . فإن كنتم عازمين عليه ، فاستخيروا الله جل وعز ، وأمضوا أمره . فقال له أحمد بن على الكوفى : إن الأمير أعزه الله ! أمر أن يسمع منك ، وأن يقبل رأيك ، ونحن نعمل على هذا . فقال جميع من حضر مثل قوله . فمضى ابن ميمون والترجمان ليحضراه من داره التى بحضرة دار البطيخ ، فدخلا إليه وهنآه وأخرجاه ، فسار فى الماء إلى الحسنى دار الخلافة ، والناس حوله يدعون له إلى أن صعد . وقد نظر فى رقعة الأسامى ، فاختار منها « المتقى لله » وصعد إلى رواق الخورنق فصلى ركعتين على الأرض ، ثم جلس على السرير ، وبايعه الناس باقى يومه وأياماً بعد ذلك . وكل من بايعه أحلف على طاعته ونصيحته ، وموالاة من والاه ، ومعاداة من عاداه » . وفى أوائل عهد المستكفى مات توزون ، فخلفه فى إمرة الأمراء أبو جعفر بن شيرزاد ، فلم يكن أقل عنتاً ممن سبقوه .

---

(١) ص ١٨٧ .

**أثر التنازع على إمرة الأمراء :**

ولم تكد فترة التنافس على إمرة الأمراء (٣٢٤ — ٣٣٤ هـ) تنتهى حتى كان الضيق قد استحكم بأهل بغداد ، فصاروا يأكلون الكلاب والقطط والجيف ، وانتشر النهب والسلب بينهم ، وأدّى الجوع بهم إلى نهب الحوانيت والحصول على ما فيها من البضائع ، وفر كثير منهم من بغداد إلى البصرة وغيرها ، ولكن الكثير منهم كانوا يموتون فى الطريق من جراء الضعف وشدة الفقر[(١)] .

وكان من أثر تنازع الأمراء بعضهم مع بعض على إمرة الأمراء أن استعان بعضهم ببعض . فقد استعان أبو عبد الله البريدى بعلى بن بويه الذى أصبح صاحب النفوذ فى فارس ، واستعان ابن رائق بالحمدانيين ضد البريدى عند ما عجز عن إخراجه من بغداد التى استولى عليها على أثر وفاة بجكم سنة ٣٢٩ هـ . وقد أدى هذا التنازع على إمرة الأمراء وما أعقبه من الفوضى والاضطراب إلى دخول معز الدولة بن بويه مدينة بغداد على أهون سبيل .

من ذلك نقف على مبلغ ضعف الدولة العباسية فى ذلك الوقت الذى انقسم فيه المسلمون إلى شيع وطوائف ، فاشتد خطر القرامطة وتفاقم شر البيزنطيين ، وطمع فيها الولاة فاستبدوا بالسلطة ، واستقل كثير منهم بالحكم . ولا غرو فقد ازدادت شوكة الموالى من الأتراك الذين اتخذهم الخلفاء العباسيون حرساً لهم ، فما لبثوا أن أصبحوا سادة . واجتمعت السلطة كلها فى يد رجل منهم هو أمير الأمراء ، الذى فوّض إليه الخليفة أمر تدبير المملكة ، فلم يعد للخليفة من الأمر شىء سوى السلطة الدينية ، ممثلة بذكر اسمه فى الخطبة ، ونقشه على السكة ، ولم يكن هذا إلا لأغراض سياسية ، غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور .

وقد وصف المؤرخ جبون Gibbon[(٢)] الحالة التى وصلت إليها الدولة العباسية

---

(١) Muir, p. 573.

(٢) VI, pp. 54—5.

فى ذلك العصر فقال : « ولم تكن حالة الضعف التى وصلت إليها الخلافة العباسية راجعة إلى السياسة فحسب ، بل تعدتها إلى الدين أيضاً ؛ فقد نشأت من المذهب الشيعى على ممر الزمن مذاهب متعددة ، أهمها المذهب الفاطمى ، والمذهب الدرزى فى لبنان ، والمذهب البابى فى بلاد الفرس — وقد ظهر فى الأزمنة الحديثة . كذلك ظهرت الاختلافات الدينيـة فى بغداد ، فقام أنصار ابن حنبل وانقضوا على بيوت الأمراء وذوى اليسار ، وكسروا أوانى الخمر ، وحطموا الآلات الموسيقية ، وضربوا المغنين ، وأهانوا الفتيان والفتيات وأساءوا بهم الظنون . ولم يكن من سبيل للقضاء على هذه الفئة إلا بقوة حربية . ولـكن من ذا الذى يمكنه أن يَسُدَّ جشع طائفة المرتزقة ، أو يؤيد النظام بالقوة بين أفرادها ؟ هذا إلى ما كان من سل الحرس من الأتراك وأهل إفريقيـة السيوفَ كلٌّ فى وجه الآخر ؛ وأصبح فى يد أمير الأمراء حبس الخليفة وخلعه وقتله . فـكان هـذا تعدياً على سلطة الخليفة الدينية وما لها من حرمة فى النفوس ؛ ولم يكن عند الخليفة من سبيل يأمن به على نفسـه الأذى إلا هربه إلى معسكر أحد الأمراء . فـكان إنقاذه تحولاً عما كان فيـه من مذلة إلى مذلة أخرى ، حتى دفعه اليأس إلى دعوة بنى بويه إلى معونته وتخليصه ؛ فإذا ما وقع تحت رحمتهم صار أُلعوبة فى يدهم». وسرعان ما دخل أحمد بن بويه بغداد ، فاختفى ابن شيرزاد ، ودخلت الدولة العباسية فى عهد جديد هو عهد بنى بويه .

# ثانياً – الخلافة العباسية فى عهد بنى بويه

( ٣٣٤ – ٤٤٧ هـ )

سلاطين بنى بويه فى العراق :

بويه

ركن الدولة

فخر الدولة

شمس الدولة

بهاء الدولة

مجد الدولة

(٩) جلال الدولة

مؤيد الدولة

(٦) بهاء الدولة

عماد الدولة

قوام الدولة

أبو على خسرو

(٣) عضد الدولة

(٤) صمصام الدولة

(٨) مشرف الدولة

فلاذ ستون

(١٠) عماد الدين أبو كاليجار

(١) معز الدولة

(٢) عز الدولة بختيار

(٥) شرف الدولة

(٧) سلطان الدولة

(١١) خسرو فيروز

| | | |
|---|---|---|
| ٣٢٠ هـ | معز الدولة أبو الحسين أحمد | ٩٣٢ م |
| ٣٥٦ | عز الدولة بختيار | ٩٦٧ |
| ٣٦٧ | عضد الدولة (فى فارس) | ٩٧٧ |
| ٣٧٢ | شرف الدولة (فى فارس) | ٩٨٢ |
| ٣٧٩ | بهاء الدولة أبو نصر فيروز | ٩٨٩ |
| ٤٠٣ | سلطان الدولة (فى فارس) | ١٠١٢ |

ينتسب بنو بويه إلى بهرام بن يزدجرد من ملوك آل ساسان ، وكان أبوهم أبو شجاع بويه فقيراً معدماً من أهالى بلاد الديلم . وكان يعيش من صيد السمك . وذكر صاحب الفخرى أن معز الدولة كان يعترف بعد أن آل إليه السلطان فى بغداد بما أنعم الله عليه ويقول : « كنت أحتطب الحطب على رأسى » . وسرعان ما استولى علىّ بن بويه على العراق سنة ٣٣٤ هـ ولقبه الخليفة العباسى بلقب « معز الدولة » . ومن ثم بدأ عهد بنى بويه فى العراق وظل بها حتى سنة ٤٤٧ هـ .

**المطيع والطائع :**

كان أول من تولى من بنى بويه معز الدولة أحمد ، وكان أصغر إخوته . وقد قوى أمره وحجر على الخليفة المستكفى وقدّر له كل يوم خمسة آلاف درهم[١] . وسرعان ما خلع هذا الخليفة وسملت عيناه . وفى ذلك يقول السيوطى فى كتابه تاريخ الخلفاء[٢]: « ثم إن معز الدولة تخيّل من المستكفى ، فدخل عليه فى جمادى الآخرة سنة أربع وثلاثين (وثلثمائة) ، فوقف — والناس وقوف على مراتبهم — فتقدم اثنان من الديلم إلى الخليفة ، فمد يديه إليهما ظنا أنهما يريدان تقبيلهما ، فجذباه من السرير حتى طرحاه إلى الأرض وجراه بعمامته ، وهجم الديلم دار الخلافة إلى الحُرم ونهبوها فلم يبق فيها شىء . ومضى معز الدولة إلى منزله وساقوا

(١) السيوطى ص ٢٦٣ — ٢٦٤ . (٢) ص ٢٦٤ .

المستكفى ماشياً إليه وخلع ، وسملت عيناه يومئذ . وكانت خلافته سنة وأربعة أشهر ، وأحضروا الفضل بن المقتدر وبايعوه ثم قدموا ابن عمه المستكفى ، فسلم عليه بالخلافة وأشهد على نفسه بالخلع ، ثم سجن إلى أن مات سنة ثمان وثلاثين (وثلثمائة)[١] . ولقب الخليفة الجديد بالمطيع ( ٣٣٤ — ٣٦٣ هـ ) وقدر له معز الدولة مائة دينار فى كل يوم .

ولم يسلم الخلفاء العباسيون من عسف بنى بويه الذين اتبعوا معهم سياسة تنطوى على الأثرة والأنانية . وكان بنو بويه من الشيعة المغالين فى عقائد هذا المذهب ، ولذلك كانوا — كما يقول السير توماس أرنولد[٢] — « لا يعترفون بحق الخليفة العباسى السنى فى السيادة على جميع العالم الإسلامى » .

وقد عمل سلاطين بنى بويه على أن يكونوا مطلقى التصرف فى العراق ، ولم يتورعوا عن التعدى على أشخاص الخلفاء العباسيين وينتقصوا حقوقهم . فإن معز الدولة لما دخل بغداد فكر فى وضع حد للخلافة العباسية وإقامة خلافة علوية مكانها . ولكنه عدل عن هذه السياسة لما قد يتعرض له سلطانه من خطر ؛ بسبب وجود خلافة علوية يطيعها الجند ، ويعترف بها الديلم ويكونون أداة فى يد الخليفة يستغلها لمصلحته متى شاء[٣] . وقد ذكر ابن الأثير[٤] أن معز الدولة عند ما فكر فى تنفيذ فكرة إقامة خلافة علوية فى بغداد على أنقاض الخلافة العباسية ، أشار عليه أحد أنصاره بالعدول عنها وقال له : « فإنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة ؛ ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمه ؛ ومتى أجلست بعض العلويين خليفة كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته ، فلو أمرهم بقتلك لفعلوه » .

ونحن نميل إلى ترجيح صحة هذا القول ، فقد انتصح بنو بويه بهذا النصح ،

---

(١) الفخرى ص ٢٥٧ . (٢) The Caliphate, p. 61.

(٣) Noëldeke, Sketches from Eastern History, p. 88.

(٤) ج ٨ ص ١٦٢ .

فعدلوا عن مسألة تحويل الخلافة إلى الفاطميين[١] .

وفى سنة ٣٦٧ هـ قامت الحرب بين عز الدولة بختيار وعضد الدولة ، وأسر عز الدولة وقتل ، « وخلع الطائع على عضد الدولة خلع السلطنة ، وتوجه بتاج مجوهر ، وطوّقه وسوّره وقلده سيفاً وعقد له لواءين بيده ، أحدهما مفضض على رسم الأمراء ، والآخر مذهب على رسم ولاة العهود ، ولم يعقد هذا اللواء الثانى لغيره قبله ، وكتب له عهداً وقرئ بحضرته ... ولم تجر العادة بذلك ، إنما كان يدفع العهد إلى الولاة بحضرة أمير المؤمنين ، فإذا أخذه قال أمير المؤمنين : هذا عهد إليك فاعمل به »[٢] .

نعم ! لقد عمل عضد الدولة على ذكر اسمه فى الخطبة . ولما تسلم من الخليفة الطائع الخلع السبع والعمة السوداء والسوار ، وتُوج ، وعقد له اللواءان ، على ما جرت به العادة فى عهد بنى بويه ؛ حمله على أن يعطيه تفويضاً كالتفويض الذى كان يعطيه الخلفاء لولاة عهودهم ، كما أمر بأن يقرأ التفويض على ملأ من الناس مع مخالفة ذلك لتقاليد الخلافة ، إذ كان الخليفة يعطى التفويض لولى عهده مغلقاً ويقول له : « هذا تفويض منحته لك ، وعليك أن تراعى العمل على ما يقضى به » . ولم يكن هذا كل ما فرضه عضد الدولة على الخليفة الطائع ، فقد اضطره إلى الخروج لاستقباله عند عودته إلى بغداد من إحدى رحلاته[٣] .

وقد ذكروا أنه لما ساءت العلاقة بين الخليفة العباسى الطائع وبين عضد الدولة أمر هذا بحذف اسمه من الخطبة فى بغداد وغيرها من المدن طوال شهرين ، وأرغم الخليفة أن يصدر أوامره بضرب الدبادب أمام داره ثلاث مرات فى اليوم : فى وقت الصبح والمغرب والعشاء ، مع أن ذلك كان من الأمور التى انفرد بها الخليفة دون غيره فى بغداد[٤] .

---

(١) الفاطميون فى مصر للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ١٠٥ .

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٧٠ .

(٣) ابن الأثير ج ٨ ص ٢٧٤ .

(٤) السيوطى ص ٢٧٠ .

على أن هذا كله لم يقلل من شأن الخليفة العباسى فى نظر الأهلين . فقد ذكر السيوطى[1] عند كلامه على حوادث سنة ٣٦٩ هـ كيف كان عضد الدولة ينظر إلى الخليفة الطائع نظرة الإجلال والإعظام ، وكيف كان يظهر أمام الناس أنه إنما يستمد نفوذه من الخليفة ويتمتع برضاه ليكتسب بذلك ثقة الأهلين وطاعتهم إياه . يقول السيوطى[1] : « وفى تسع وستين (وثلثمائة) ورد رسول العزيز صاحب مصر إلى بغداد ؛ وسأل عضد الدولة الطائع أن يزيد فى ألقابه تاج الملة ، ويجدد الخلع عليه ، ويلبسه التاج فأجابه ، وجلس الطائع على السرير . وحوله مائة بالسيوف والزينة ، وبين يديه مصحف عثمان ، وعلى كتفه البردة ، وبيده القضيب ، وهو متقلد بسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم . وضربت ستارة بعثها عضد الدولة ، وسأل أن تكون حجاباً للطائع ، حتى لا يقع عليه عين أحد من الجند قبله . ودخل الأتراك والديلم وليس مع أحد منهم حديد ؛ ووقف الأشراف وأصحاب المراتب من الجانبين . ثم أذن لعضد الدولة فدخل ، ثم رفعت الستارة ، وقبّل عضد الدولة الأرض ، فارتاع زياد القائد لذلك وقال لعضد الدولة : ما هذا أيها الملك ؟ أهذا هو الله ؟ فالتفت إليه وقال : هذا خليفة الله فى الأرض ، ثم استمر يمشى ويقبّل الأرض سبع مرات ، فالتفت الطائع إلى خالص الخادم وقال : استدنه . فصعد عضد الدولة فقبّل الأرض مرتين ، فقال له : ادن إلى ، فدنا وقبل رجله وثنى الطائع يمينه عليه ، وأمره فجلس على الكرسى بعد أن كرر عليه «اجلس» وهو يستعفى ، فقال له : أقسمت عليك لتجلس ؛ فقبّل الكرسى وجلس . فقال له الطائع : « قد رأيت أن أفوض إليك ما وكل الله إلى من أمور الرعية فى شرق الأرض وغربها ، وتدبيرها فى جميع جهاتها سوى خاصتى وأسبابى ، فتول ذلك ، فقال : يعيننى الله على طاعة مولانا أمير المؤمنين وخدمته ، ثم أفاض عليه الخلع

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٧٠ — ٢٧١ . انظر ابن الأثير (ج ٨ ص ٢٨٢) حيث قال : « فى هذه السنة ( ٣٦٩ هـ ) ورد رسول العزيز بالله صاحب مصر إلى عضد الدولة بمسائل أداها » .

وانصرف » . وقد علق السيوطى على هذه القصة بقوله : « انظر إلى هذا الأمر ؛ وهو الخليفة المستضعف ، الذى لم تضعف الخلافة فى زمن أحد ماضعفت فى زمنه ، ولا قوى أمر سلطان ما قوى أمر عضد الدولة » .

وفى سـنة ٣٧٢ هـ مات عضد الدولة ، فخلفه فى السلطنة ابنه صمصام الدولة ولقبه الخليفة بلقب «شمس الملة» وخلع عليه سبع خلع ، وتوجّـه وعقد له لواءين ، وسرعان ما انقلب عليه أخوه شرف الدولة وانتصر عليه وكحله واستمال الجند إليه . ثم قدم بغداد فتلقاه الخليفة الطائع وهنأه بالفتح والظفر ، وعهد إليـه بالسلطنة وتوجه ، وقرئ عهده على مسمع من الخليفة [1] . ثم مات شرف الدولة فى سنة ٣٧٩ هـ ، وانتقلت السلطنة إلى أخيه أبى نصر وخلع عليه ، وركب أبو نصر إلى الطائع وحضر الأعيان ، فخلع الطائع على أبى نصر سبع خلع أعلاها سوداء ، وعمامة سوداء ، وفى عنقه طوق كبير ، وفى يده سواران . ومشى الحجاب بين يديه بالسيوف ، ثم قبّـل الأرض بين يدى الطائع ، وجلس على كرسى وقرئ عهده ، ولقبه الطائع بهاء الدولة ، وضياء الملة .

ويقول السيوطى [2] : « قبض بهاء الدولة على الخليفة الطائع فى سنة ٣٨١ هـ ؛ لأنه حبس رجلا من خواصه ، فجاء بهاء الدولة وقد جلس الطائع فى الرواق متقلداً سيفا ؛ فلما قرب بهاء الدولة قبّـل الأرض وجلس على كرسى وتقدم أصحاب بهاء الدولة فجذبوا الطائع من سريره ، وتكاثر عليـه الديلم فلفوه فى كساء وأصعد إلى دار السلطنة وارتج البلد ؛ ورجع بهاء الدولة وكتب على الطائع إيمانا بخلع نفسه وأنه سلم الأمر إلى القادر بالله ؛ وشهد عليه الأكابر والأشراف ، وذلك فى تاسع عشر شهر شعبان » . وظل الخليفة المخلوع فى دار القادر مكرما محترما إلى أن مات فى سنة ٣٩٣ هـ .

---

(١) السيوطى ص ٢٧١ .
(٢) ص ٢٧٢ .

**القادر والقائم :**

أما الخليفة الجديد ، وهو القادر ؛ فقد وصفه الخطيب البغدادى[1] فقال : « وكان القادر من الستر والسيادة وإدامة التهجد بالليل وكثرة البر والصدقات وحسن الطريقة على صفة اشتهرت عنه وعرف بها كل أحد ، مع حسن المذهب وصحة الاعتقاد » .

ازداد نفوذ بهاء الدولة فى عهد القادر ، فاستبد بالسلطة دون الخليفة ، وتعصب للشيعة ، وناصر الفاطميين . وأضمر كل من الخليفة العباسى وسلطان بنى بويه العداوة والبغضاء للآخر . ويحدثنا الذهبى أن بعضهم توسط فى الصلح ، ويقول : « فى شوال من سنة ولايته (يعنى الخليفة القادر) عقد مجلس عظيم ، وحلف القادر وبهاء الدولة كل منهما لصاحبه بالوفاء ، وقلده القادر ما وراء بابه » .

وقد تعرض نفوذ بنى بويه فى العراق للخطر ؛ ففى سنة ٤٠١ هـ خطب قرواش ابن المقلد أمير بنى عقيل الذى آلت إليه السيادة فى الموصل والأنبار والمدائن والكوفة للخليفة الحاكم الفاطمى . فأرسل إليه بهاء الدولة جيشا اضطره إلى رد الخطبة للخليفة العباسى[2] ، وإنما كان يرمى بهاء الدولة بهذه السياسة إلى الاحتفاظ بنفوذ بنى بويه فى العراق ، والوقوف فى سبيل من يعمل على الحد من هذا النفوذ ، هذا إلى أن الخليفة العباسى لم يكن له فى ذلك الوقت من الأمر شىء .

ولى الخلافة بعد القادر ابنه القائم بأمر الله (٤٢٢ — ٤٦٧ هـ = ١٠٣١ — ١٠٧٥ م) . ولم يقلّ استبداد بنى بويه بالسلطة فى عهده عن عهد من سبقه من الخلفاء حتى أصبح هؤلاء الخلفاء ؛ كما يقول السير توماس أرنولد[3] : « لا قيمة لهم فى الوقت الذى غدا غيرهم أكثر قوة ونفوذاً ، وأصبحوا يديرون العالم الإسلامى من غير أن يشيروا أو يحفلوا بمن يدعى أنه أمير المؤمنين ؛ بل ولقد أصبحوا

---

(١) تاريخ بغداد ج ٤ ص ٣٧ .

(٢) ذيل كتاب تجارب الأمم لأبى شجاع ص ٥٤ وابن الأثير ج ٩ ص ٧٢ .

(٣) The Caliphate, p. 68.

ألعوبة فى أيدى سلاطين بنى بويه ، يجلسونهم على العرش ويعزلونهم متى شاءوا وشاءت أهواؤهم » . وسرعان ما استبد البساسيرى[1] بالسلطة ، فأرسل الخليفة القائم كتابا إلى طُغْرُلْبَك ، فقدم فى سنة ٤٤٧ هـ وانتصر على البساسيرى كما سيأتى .

وصفوة القول : أن الخلافة العباسية قد أصبحت فى عهد بنى بويه تستند على قوة أسرة أجنبية ، ولم يعد للخليفة من الأمر شىء سوى سلطته الدينية ممثلة بذكر اسمه فى الخطبة ونقشه على السكة . ولم يكن ذلك إلا لأغراض سياسية ، غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور ؛ وعلى الرغم من أن الخليفة قد أصبح مسلوب السلطة ، فقد كان بنو بويه يراعون مظاهر احترامه فى الحفلات ، كما كانوا ينظرون إليه باعتباره الرئيس الأعلى للجماعة الإسلامية . فكان الخليفة يستقبل السفراء ويلبس بردة النبى صلى الله عليه وسلم ، ويضع أمامه مصحف عثمان توكيداً لسلطته الدينية . ولقد امتد نفوذ بنى بويه فى عهد عضد الدولة فى البلاد الممتدة بين بحر قزوين (أو بحر طبرستان) والخليج الفارسى ، ومن أصبهان إلى حدود سورية ، وأصبح اسمه يذكر فى الخطبة وينقش على السكة .

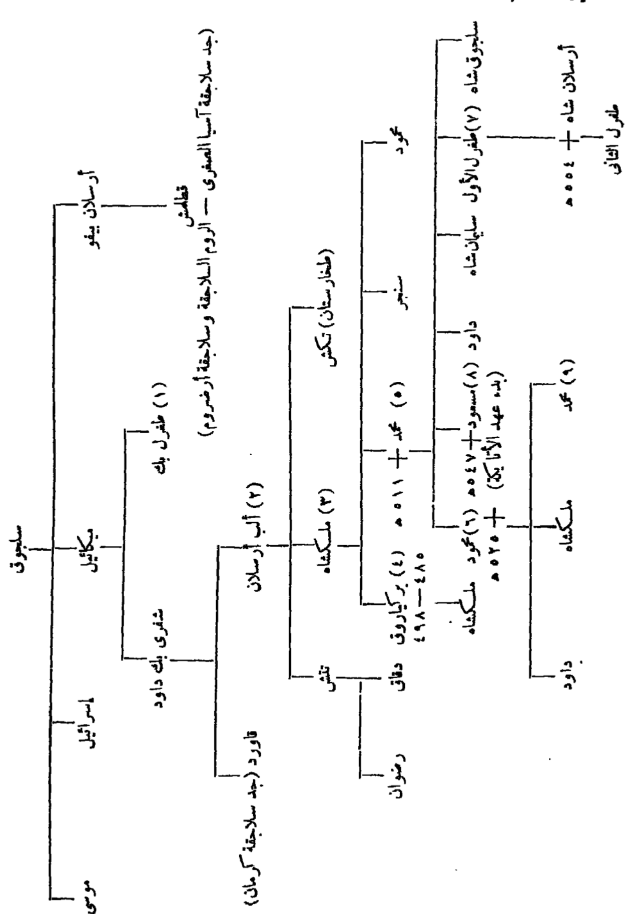
---

(١) هذه النسبة إلى بلدة بفارس تسمى « بسا » وهو أبو الحارث أرسلان بن عبد الله ، مقدم الأتراك ببغداد . يقال إنه كان مملوك بهاء الدولة بن عضد الدولة .

## ثالثا — الخلافة العباسية فى عهد سلاطين السلاجقة

(٤٤٧ — ٦٥٦ هـ = ١٠٥٥ — ١٢٥٨ م)

**سلاطين السلاجقة فى العراق :**



ينتسب السلاجقة إلى سلجوق بن تقاق[1] أحد رؤساء التركمان . وموطنه الأصلى بلاد ما وراء النهر وقد غزا طغرلبك السلجوقى بلاد خراسان ، واستولى على الولايات الغربيـة للدولة الغزنوية ، كما أدخل تحت سلطانه أملاك بنى بويه ، ودخل بغداد فى سنة ٤٤٧ هـ ، وبقى فيهـا هو وأولاده من بعده إلى أن استولى عليها التتار سنة ٦٥٦ هـ = ١٢٥٨ م .

### ثورة البساسيرى :

وفى سنة ٤٥٠ هـ قدم أرسلان التركى الذى يعرف بالبساسيرى بغداد على رأس الأتراك والمصريين ، وحلت الهزيمة بجيوش الخليفة العباسى ، ودعى للمستنصر الفاطمى على منابر بغداد نحواً من سـنة ، وزيد فى الأذان عبارة « حىّ على خير العمل » . ثم قبض البساسيرى على الخليفة العباسى وحبسه . وسرعان ما رد طغرلبك الخليفة إلى داره مكرماً (٤٥١ هـ) . وحارب طغرلبك البساسيرى وظفر به وقتله وحمل رأسه إلى بغداد . ولمـا رجع الخليفة إلى داره لم ينم بعدها إلا على فراش مصلاه ، ولزم الصيام والقيام . وروى أنه لمـا سجنه البساسيرى كتب قصته وأنفذها إلى مكة فعلقت فى الكعبة ، وفيها يشكو إلى الله فعل البساسيرى ، ويطلب إليه أن يجازيه على بغيه وعدوانه .

### حالة الخلفاء العباسيين :

ولم تكن حالة الخلفاء العباسيين فى أيام السلاجقة تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليـه فى أيام بنى بويه . فإنه بينما كان أمراء بنى بويه يقيمون فى بغداد

---

(١) ذكر صاحب النجوم الزاهرة بأن اسمه « دقاق » ، وعلق عليه عند الكلام على وفاة دقاق بن تتش بقوله : « وسماه الذهبى وصاحب مرآة الزمان دقاقا بلا ميم . ولعل الذى قلناه هو الصواب ؛ فإننا لم نسمع باسم قبل ذلك يقال له دقاق ، وأيضا فإن جد السلجوقيين الأعلى اسمه « دقاق » .

وقال ابن خلـكان : « ودقاق بضم الدال المهملة وبين القافين ألف » .

ويجمعون كل السلطة فى أيديهم ، كان نواب السلاجقة العسكريون يحكمون العراق ويستأثرون بالسلطة .

ومما يدل على ضعف الخلفاء أن الناس فى بغداد قاموا فى أيام الخليفة القائم (٤٢٢ — ٤٦٧ ﻫ) « وأنكروا كثرة المغنيات والخمور ، فقطع بعضهم أوتار عود مغنية كانت عند جندى ، فثار به الجندى الذى كانت عنده فضربه ، فاجتمعت العامة ومعهم كثير من الأئمة . . . واستغاثوا إلى الخليفة ، وطلبوا هدم المواخير والحانات وتبطيلها ؛ فوعدهم أن يكاتب السلطان فى ذلك »[١] .

وكان الخلفاء العباسيون يعيشون فى أيام السلاجقة من إقطاعات مقررة ، يديرها عمال على رأسهم الوزير وكاتب الإنشاء كما كانت الحال فى أيام بنى بويه[٢] ولم يكن لهم من الأمر شىء سوى ذكر اسمهم فى الخطبة ، كما كانوا يقضون أوقاتهم فى بناء القصور وترميمها[٣] . وقد ذكر صاحب الفخرى[٤] أن السلطان مسعود لما هزم جند الخليفة المسترشد (٥١٢ — ٥٢٩ ﻫ) ونهب عسكره استحوذ على أموال ضخمة ؛ فيقال : إن صناديق المال كانت على مائة وسبعين بغلا ، وهى أربعة آلاف ألف دينار ، وكان الرحل على خمسمائة جمل ، وكان معه عشرة آلاف عمامة ، وعشرة آلاف جبة ، وعشرة آلاف قباء ؛ كل ذلك من فاخر الثياب كان قد أعدها للتشريفات إن ظفر ، فيقال إن جملة ما نهب عشرة آلاف ألف دينار » .

### معاملة السلاجقة للخلفاء العباسيين :

على أن معاملة السلاجقة للخلفاء العباسيين كانت أفضل بكثير من معاملة بنى بويه لهم . فقد وصف لنا ابن الأثير[٥] الاجتماع الذى عقد بين السلطان طغرلبك عند ما عاد إلى بغداد فى سنة ٤٤٩ ﻫ — على أثر إخضاعه الموصل وقضائه

(١) ابن الأثير ج ١٠ ص ٣٨ .
(٢) البندارى : زبدة الفكرة ص ١٩٤ .
(٣) Le Stranye, p. 327.
(٤) ص ٢٦٨ .
(٥) ج ٩ ص ٢٦٤ — ٢٦٥ .

على مناوأة دُبيْس بن مزيد وقريش بن بدران — وبين الخليفـة القائم فقال :
« وجلس الخليفـة يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة جلوساً عاما ، وحضر وجوه عسكر السلطان وأعيان بغداد ، وحضر السلطان فى الماء وأصحابه حوله فى السميريات[1] . فلما خرج من السميرية أركب فرساً من مراكب الخليفة ، فحضر عند الخليفة ، والخليفة على سرير عال من الأرض نحو سبعة أذرع ، وعليه بردة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبيده القضيب الخيزران ؛ فقبّـل السلطان الأرض وقبّـل يده ، وأجلس على كرسى . فقال الخليفـة لرئيس الرؤساء : قل له إن أمير المؤمنين شاكر لسعيك ، حامد لفعلك ، مستأنس بقربك ، وقد ولاك جميع ما ولاك الله من بلاده ؛ ورد عليك مراعاة عباده ؛ فاتق الله فيما ولاك ، واعرف نعمته عليك فى ذلك ، واجتهد فى نشر العدل ، وكف الظلم وإصلاح الرعيـة ؛ فقبّـل الأرض . وأمر الخليفة بإفاضة الخلع عليـه ؛ فقام إلى موضع لبسها فيه ، وعاد وقبّـل يد الخليفة ووضعها على عينيه ، وخاطبه الخليفة بملك المشرق والمغرب ، وأعطى العهد وخرج . وأرسل إلى الخليفة خدمة كثيرة ، منهـا خمسون ألف دينار ، وخمسون مملوكا أتراكا من أجود ما يكون ومعهم خيولهم وسلاحهم إلى غير ذلك من السلاح وغيرها » .

من هذا الوصف نقف على مبلغ احترام السلطان طغرلبك للخليفة العباسى ، كما نذكر ما حدث عنـد اجتماع الخليفة الطائع بعضد الدولة بن بويه ، الذى لم يكن همه إلا إظهار ما كان يتمتع به من نفوذ وسلطان أمام رسول الخليفـة الفاطمى العزيز .

وإن هذه العلاقات الطيبة التى سادت بين الخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة ، تتجلى فى هذه الخلع التى كانوا يتبادلونها ؛ فقد كان الخليفة إذا ما ارتقى عرش الخلافة يبعث فى طلب السلطان السلجوقى لأخذ البيعـة ، وحمل الخلع السلطانية والهدايا ، كما كان السلطان السلجوقى يلتمس بعـد توليته السلطنة

(١) السميريات : ضرب من السفن .

التفويض من الخليفة العباسى[١] . ويعزو المؤرخون هـذه العلاقات الحسنة إلى هذه الحقيقة ، وهى أن السلاجقة كانوا يعتنقون المذهب السنى ، مذهب الخلفاء العباسيين . وذكر السير توماس أرنولد[٢] فى كتابه الخلافة « أن السلاجقـة كانوا يحترمون الخليفة العباسى لا لمركزه السياسى بل لأنه خليفة الله » .

وتظهر لنا تلك العلاقات واضحة جلية فى ارتباط البيتين السلجوقى والعباسى رباط المصاهرة ، وهى أحكم رباط يربط الأسر بعضها ببعض . فقد تزوج طغرلبك فى سنة ٤٥٤ ﻫ من ابنة الخليفة القائم ، الذى زوج ابنه المقتدى من ابنة السلطان ألب أرسلان فى سنة ٤٦٤ ﻫ كذلك تزوج الخليفة المستظهر (٤٨٧ — ٥١٢ ﻫ) من ابنة السلطان ملـكشاه فى سـنة ٥٠٢ ﻫ وتزوج الخليفة المقتفى (٥٣٠ — ٥٥٥ ﻫ) من فاطمة بنت محمد بن ملـكشاه وأخت السلطان محمود[٣] .

على أن هذه الروابط الوثيقة لم تحل دون قيـام النزاع بين الخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة الذين تعدوا على سلطة الخلفاء وانتهكوا حرمتهم . فقد غضب السلطان ملـكشاه على الخليفة المقتدى وأمره بالخروج من بغـداد والذهاب إلى البصرة ، وذلك بسبب تدخله فى شؤون الحـكم[٤] ، أو لرغبة ملـكشاه فى إسناد الخلافة إلى جعفر بن المقتدى على ما ذكره ابن خلـكان[٥] . وذكر السير توماس أرنولد فى كتابه الخلافة[٦] : أن السلاجقة اتخذوا لأنفسهم لقب « ظل الله » الذى كان يحتفظ به الخلفاء العباسيون لأنفسهم ، وأنهم أخذوا من الخليفة المسترشد (٥١٢ — ٥٢٩ ﻫ) بردة الرسول التى كان يلبسها الخلفاء عند توليتهم الخلافة أو حضورهم الحفلات الدينية .

كذلك لقب ملـكشاه نفسه بلقب « أمير المؤمنين » ، ذلك اللقب الذى

---

(١) ابن الأثير ج ١٠ ص ٤٠ و ٦٤ .
(٢) T. W. Arnold p. 80.
(٣) ابن الأثير ج ١٠ ص ٨ و ٢٩ و ١٩٩ ؛ وابن خلـكان ج ٢ ص ٦٢ و ١٦٣ .
(٤) Sir William Muir, p 577.
(٥) ج ٢ ص ١٦٤ .
(٦) p. 80.

لم يطلق إلا على الخلفاء أنفسهم[١] . غير أن هذه الأعمال لم تصدر عن السلاجقة إلا فى القليل النادر .

### عود النفوذ للخلفاء العباسيين :

على أنه ينبغى أن لا يعزب عن أذهاننا أن معاملة السلاجقة للخلفاء العباسيين بالحسنى قد أحيت فى نفوسهم الأمل فى إعادة ما كان للخلافة العباسية من نفوذ وسلطان ، حتى أنهم استطاعوا فى أواخر عهد السلاجقة أن يظفروا بشىء من السلطة ، وبخاصة عند ما قام النزاع بين أفراد البيت السلجوقى .

### المقتدى والمسترشد :

نعم ! لقد تدخل الخليفة المقتدى (٤٦٧ — ٤٨٧ هـ) فى شؤون الحكم فى أيام السلطان ملكشاه ، فأمر هذا بإبعاده عن حاضرة الدولة على ما تقدم . وقد ذكر ابن خلكان[٢] أن ملكشاه لما دخل بغداد فى آخر مرة أبى إلا أن يقصى الخليفة إلى البصرة . وفى ذلك يقول : وكان للخليفة ولدان : أحدهما المستظهر بالله ، والآخر أبو الفضل جعفر ابن بنت السلطان ... وكان الخليفة قد بايع لولده المستظهر أكبر أولاده بولاية العهد ، فألزم السلطان الخليفة أن يخلعه ، ويجعل جعفراً ولى العهد بدله ، ويسلم بغداد إليه ويخرج هو إلى البصرة . « فشق ذلك على الخليفة وبالغ فى استنزال السلطان عن هذا الرأى فلم يفعل ، وطلب المهلة عشرة أيام ليتجهز فأمهله ؛ فقيل إن الخليفة فى تلك الأيام جعل يصوم ويطوى ، وإذا أفطر جلس على الرماد للإفطار وهو يدعو الله سبحانه وتعالى على السلطان ، فمرض السلطان فى تلك الأيام ومات وكفى الخليفة أمره » .

---

(١) Cambridge Medieval History, Vol. IV. p. 307.

(٢) ج ٢ ص ١٦٤ .

ويقول السيوطى[(١)] : « ولما مات ملكشاه كتمت زوجته تركان (خاتون) موته ، وأرسلت إلى الأمراء سرا فاستحلفتهم لولده محمود — وهو ابن خمس سنين — فحلفوا له ، وأرسلت إلى المقتدى فى أن يسلطنه فأجاب ولقبه ناصر الدنيا والدين ... ثم مات الخليفة من الغد فجأة ... وبويع لولده المستظهر » .

وإذا كان الخليفة المقتدى قد نهج هذه السياسة فى أيام ملكشاه الذى قبض على أزمة الأمور فى العراق ، فقد سار خلفاؤه من بعده على نهجه ، وبخاصة فى عهد المسترشد (٥١٢ — ٥٢٩ هـ = ١١١٨ — ١١٣٥ م) الذى حاول أن يعيد ما كان لخلفاء العصر العباسى الأول من النفوذ بالقوة ، ولكنه فشل فى هذا السبيل رغم ماعرف عنه من الورع والتقوى وبعد الهمة . وقد وصفه السيوطى[(٢)] فقال : « وكان ذا همة عالية ، وشهامة زائدة ، وإقدام ورأى وهيبة شديدة ؛ ضبط أمور الخلافة ورتبها أحسن ترتيب ، وأحيا رسم الخلافة ونشر عظامها ، وشيد أركان الشريعة وطرّز أكامها ، وباشر الحروب بنفسه » .

وقد ذكر ابن الأثير[(٣)] وابن خلكان[(٤)] « أن الخليفة المسترشد خرج فى سنة ٥٢٠ هـ على السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه وهزم قواته . وكاد يستقل بأمور الخلافة لولا مساعدة زنكى والى البصرة للسلطان . ولما مات هذا السلطان أخذ المسترشد يحرض بعض أمراء البيت السلجوقى على الخروج على السلطان الجديد . ثم حارب زنكى وشتت جيوشه وطاردها حتى الموصل حيث حاصره ثلاثة أشهر (٥٢٧ هـ) ، ثم سار بجيشه وبصحبته سلجوق أحد أمراء البيت السلجوقى ، والتقى مع جند مسعود على مقربة من همذان » .

هزم المسترشد وأسره جند السلطان مسعود ، ووضعوه فى خيمة حيث قتله

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٨١ — ٢٨٢ . (٢) ص ٢٨٦ .
(٣) ج ١ ص ٢٧١ — ٢٧٢ و٢٨٩ ، ج ١١ ص ٢ .
(٤) ج ٢ ص ١٦٤ .

طائفة من الباطنية [١] . وبقتله خلا الجو للسلطان مسعود ؛ فتنفس الصعداء وأظهر أقصى آيات الحزن والجزع فجلس للعزاء . « ووقع النحيب والبكاء ، وجاء الخبر إلى بغداد ، فاشتد ذلك على الناس وخرجوا حفاة مخرّقين الثياب ، والنساء ناشرات الشعور ، يلطمن ويقلن المراثى ؛ لأن المسترشد كان محببا فيهم ببره ، ولما فيه من الشجاعة والعدل والرفق بهم » .

**الراشد والمقتفى :**

ولى الخلافة بعد المسترشد ابنه الراشد (٥٢٩ — ٥٣٠ هـ = ١١٣٥ — ١١٣٦ م) ؛ فسار على سياسة أبيه . وقد حزن لوفاة أبيه ، ودفعه حب الثأر له إلى إهانة رسول السلطان مسعود ، وإثارة العامة عليه وتحريضهم على تدمير داره . وكانت خاتمته كخاتمة أبيه ؛ فقد سار مسعود إلى بغداد وحاصرها ، فأرغم الخليفة على الهرب إلى الموصل والاحتماء بزنكى . ولم يقتصر السلطان مسعود على ذلك ؛ بل جمع القضاة والشهود وحملهم على الكتابة بذم الراشد ، وكُتب محضر بخلعه أقره القضاة ، وتولى له ذلك الوزير الزينبى . وكان مسعود قد استشاره فيمن يوليه الخلافة ، فقال له : يامولانا ! هناك رجل يصلح لها فسأله عن اسمه ، فقال له : يامولانا ! إن سميته أخاف أن يقتل ! ولكن إذا دخلنا بغداد سميته لك . فلما احتاجوا إلى إجلاس خليفة سمى الزينبى له أبا عبد الله محمداً المقتفى عم الراشد ، فبايع له وأجلسه على سرير الخلافة [٢] . ولم يلبث أن قتل الراشد على باب أصبهان وذلك فى سنة ٥٣٢ هـ . وقيل : إن قتله كان على يد الباطنية كأبيه [٣] .

ولما آلت الخلافة إلى المقتفى (٥٣٠ — ٥٥٥ هـ = ١١٣٦ — ١١٦٠ م)

---

(١) الباطنية : فرقة خرجت عن جميع فرق الإسلام فى تعاليمها ومعتقداتها ؛ فقد قال صاحب الفرق بين الفرق : « إن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم ، بل أعظم من مضرة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم » .

(٢) الفخرى ص ٢٧١ ، ٢٧٣ — ٢٧٤ .

(٣) Muir, p. 580

عول على ترسم خطى آبائه ، ونجح كثيراً فى هذا السبيل .

مات السلطان مسعود سنة ٥٤٦ هـ ، وولى السلطنة من بعده ابن أخيه ملكشاه بن محمد ، فقضى وقته فى اللهو واللعب وأدمن على الخمر ، وترك شؤون الدولة إلى خاصبك بن بلنكرى ؛ فلم ير فيه السلطان الذى يستطيع النهوض بأعباء السلطنة ، فاستدعى أخاه محمد بن محمود وولاه السلطنة [١] . وهنا دخل النزاع بين الخليفة العباسى والسلطان السلجوقى فى طور جديد . يقول السيوطى [٢] نقلا عن الذهبى : « كان المقتفى من سروات الخلفاء عالما أديبا ، شجاعا حليما ، دمث الأخلاق ، كامل السؤدد ، خليقا للإمامة ، قليل المثل فى الأئمة ، لايجرى فى دولته أمر وإن صغر إلا بتوقيعه ، جدد معالم الإمامة ، ومهد رسوم الخلافة ، وباشر الأمور بنفسه وغزا غير مرة ... ولم ير مع سماحته ولين جانبه ورأفته بعد المعتصم خليفة فى شهامته وصراحته وشجاعته مع ماخص به من زهده وورعه وعبادته ، ولم تزل جيوشه منصورة حيث يممت » .

وإن ما ذكره المؤرخون عن ورع الخليفة المتقى وشهامته ، وحرصه على إعادة مجد الخلافة ليتجلى فيما ذكره صاحب الفخرى [٣] حيث يقول : « كان المقتفى من أفاضل الخلفاء . ولما أجلسه مسعود وكان قد أخذ جميع ما بدار الخلافة من ذهب وأثاث ورحل وغير ذلك ، وتصرف نوابه فى جميع أعمال العراق ، أرسل إلى المقتفى يقول له : اذكر ما تحتاج إليه أنت وكل من يتعلق بك حتى أعين لك إقطاعات ؛ فأرسل إليه المقتفى يقول : عندنا بالدار ثمانون بغلا تنقل الماء من دجلة ليشربه عيالنا ، فانظر أنت كم يحتاج إليه من يشرب فى كل يوم ماء يحمله ثمانون بغلا . فقال مسعود : لقد أجلسنا فى الخلافة رجلا عظيما ، فالله تعالى يكفينا شره » .

وفى سنة ٥٥١ هـ سار السلطان مسعود إلى بغداد وحاصرها ولكنه عاد مخذولا مدحورا ؛ وكان ذلك نهاية العهد السلجوقى فى العراق .

---

(١) ابن الأثير ج ١١ ص ٧٢ — ٧٣ .

(٢) ص ٢٩٢ .

(٣) ص ٢٧٤ .

احتفاظ الخلفاء العباسيين بسلطتهم الدينية :

على الرغم من أن الخليفة العباسي قد أصبح طوال عصر انحلال الدول العباسية ألعوبة فى أيدى أمراء من الأتراك أولا ، ثم فى أيدى بنى بويه والسلاجقة ؛ فقد ظل محتفظا بسلطته الدينية فى عهد السلاجقة ، كما ظل محتفظا بهذه السلطة عند غيرهم من الأمراء الذين كونوا إماراتهم بقوة السيف ؛ إذ ثبت فى أذهان الناس أن الخلافة نظام لابد منه لصلاح العالم واستقامة شؤونه ، وأن الخليفة هو مصدر السلطات . ويتضح لنا مقدار رسوخ هذه العقيدة فى الأذهان ، أنه عندما زالت عن الخليفة العباسي سلطته الزمنية ، وصار عاجزاً حتى عن التصرف فى شؤونه ، وأصبح ألعوبة فى أيدى رجال الدولة الأقوياء يسجنونه أو يعزلونه أو يقتلونه ؛ بل وجاء وقت كان يتصدق فيه على الخليفة كما يتصدق على السائل والمحروم ، فى ذلك الوقت نراه يتمتع بسلطته الدينية ، حتى أننا نجد كثيرين من أمراء المسلمين يعترفون بسلطته ويلجئون إليه للحصول على تفويض بالحكم باعتباره خليفة للنبي صلى الله عليه وسلم ومصدر قوة المسلمين . وإنما لجأ هؤلاء الأمراء الذين وصلوا إلى الحكم بالقوة إلى هذه السياسة ليكسبوا حكمهم صفة شرعية فى نظر الشعوب المحكومة . نعم ! لقد اعترف بالخليفة العباسي السلطان محمود الغَزْنوى (٣٨٨ — ٤٢١ هـ = ٩٩٨ — ١٠٣٠ م) ، واعترف يوسف بن تاشفين ملك المرابطين[1] بخلافة المقتدى العباسي (٥٣٠ — ٥٥٥ هـ) ، وطلب إليـه أن يعطيه تفويضا شرعيا بتثبيته فى أملاكه ؛ فأرسل إليه الخليفة التفويض ، وأقره على اللقب الذى كان قد تلقب به

---

(١) معنى المرابطين الذى حرفه الأسبان إلى Al-Moravides والفرنسيون إلى Marabout الأتقياء المجاهدون فى سبيل الله . وهذا اللفظ مشتق من الرباط وهو حراسة الحدود ، إذ كان المخلصون للدين يذهبون إلى الحدود لمساعدة حاميتها . وقد دعا عبد الله بن تاشفين البربر إلى الجهاد فلبي دعوته أهل لمتونة والصامدة بقيادة أبى بكر ، ويوسف بن تاشفين إلى سجلماسة وأغمات سـنة ٤٦٠ هـ (١٠٦٨ م) وأسسوا مدينة مراكش ، ثم مدوا فتوحهم إلى فاس ومكناسة وسبتة وطنجة وغرب بلاد مراكش . وفى سنة ٤٦٠ هـ استنجد به المسلمون ببلاد الأندلس لمحاربة ألفونس السادس أمير قشتالة وإخراجه من مدينة طليطلة فانتصر فى موقعة =

وهو « أمير المسلمين » . وفى ذلك يقول السيوطى[١] : « وفى سنة تسع وسبعين (وأربعمائة) أرسل يوسف بن تاشفين صاحب سبتة ومراكش إلى المقتدى يطلب أن يسلطنه وأن يقلده ما بيده من البلاد ؛ فبعث إليه الخلع والأعلام والتقليد ولقبه بأمير المسلمين ، ففرح بذلك وسر به فقهاء المغرب ، وهو الذى أنشأ مدينة مراكش » .

من ذلك نرى أن الخلفاء العباسيين ما زالوا يتمتعون فى ذلك الوقت بسلطة أدبية كبيرة داخل بغداد وخارجها . ويقول السير توماس أرنولد[٢] : إن الخليفة لم يكن من القوة بحيث يستطيع أن يعارض فى شىء ، بل يحتمل أنه كان يقابل مثل هذه المطالب بالارتياح والقبول ؛ لأنها اعتراف بسلطته النظرية فى وقت امتدت فيه رقعة الدولة الفاطمية على حساب الدولة العباسية المنحلة المتداعية . على أن الدولة الفاطمية ما لبثت أن تطرق إليها الوهن والانحلال فسقطت سنة ٥٦٧ (١١٧١ م) ، وظهر على مسرح السياسة صلاح الدين يوسف بن أيوب الذى خطب للخليفة المستضىء العباسى (٥٦٦ — ٥٧٥ = ١١٧٠ — ١١٨٠ م) على منابر مصر وبلاد المغرب واليمن وسورية ؛ فمنحه الخليفة تفويضاً بحكم هذه البلاد ، كما منح الخليفة المستنصر (٦٢٣ — ٦٤٠ هـ = ١٢٢٦ — ١٢٤٢ م) نور الدين عمر (١٢٢٩ — ١٢٤٩ م) تفويضاً بحكم بلاد اليمن ، وأعطى مثل هذا التفويض ايلتتمش Iltutmish أحد الملوك العبيد الذى اتخذ مدينة دلهى حاضرة لملكته[٣] ، ومنحه لقب سلطان ، فنقش اسم الخليفة على السكة .

---

= الزلاقة . وكانت هذه الموقعة بدء عهد جديد فى تاريخ بلاد الأندلس . ولما رأى ابن تاشفين ما فى هذه البلاد من الخيرات وما عليه أهلها من الضعف دخلها فى سنة ٤٧٩ هـ فاتحا واستولى على غرناطة ، ثم على إشبيلية وقرطبة وغيرها من الولايات الإسلامية . وقد ظل عرب الأندلس تحت حكم المرابطين حتى خلفهم الموحدون فى سنة ٥٤٠ هـ (١١٤٥ م) .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٨١ . (٢) The Caliphate, p. 83 .

(٣) كان حكام هذه الأسرة الأولون أرقاء من الترك .

# رابعا ــ أواخر عهد الخلافة العباسية

**حالة العالم الإسلامي :**

بموت مسعود سنة ٥٤٧ هـ أفل نجم البيت السلجوقي وتقاسمت ملك السلاجقة دول شتى ، تعرف بدول الأتابكة[١] .

وفي مستهل القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) كانت هناك دويلات إسلامية منفصلة متعادية في غرب آسيا وشمال إفريقية . فكانت مصر وفلسطين ومعظم بلاد الشام تحت سلطان خلفاء صلاح الدين الأيوبي . وبسط السلاجقة سلطانهم على آسيا الصغرى في الوقت الذي كانت فيه الخلافة العباسية لا تزال قائمة في بغداد . كما قامت في الشرق إمبراطورية خوارزم العظيمة ، وهي بلاد الأمراء من الترك الذين جاءوا من خيوه[٢] Khiva ، واستولوا على أنقاض الدولة السلجوقية ، ونشروا سلطانهم فيما بين نهري الكنج ودجلة ؛ وإن كان هذا السلطان لم يتوطد تماماً بين سكان فارس والهند .

**دولة خوارزم :**

انقسمت الدولة الإسلامية في ذلك العصر إلى دويلات متعادية متنافرة ، من

---

(١) الأتابكة : ويعبر عن صاحبها بأتابك العساكر . قال السلطان عماد الدين في « تاريخه » : وأصله أطابك ومعناه الوالد الأمير ، وأول من لقب بذلك نظام الدولة وزير ملكشاه بن ألب أرسلان السلجوقي حين فوض إليه ملكشاه تدبير المملكة سنة خمس وستين وأربعمائة ، ولقبه بألقاب منها هذا ، وقيل أطابك معناه أمير أب ، والمراد أبو الأمراء ، وهو أكبر الأمراء المقدمين بعد النائب الكافل ، وليس له وظيفة ترجع إلى حكم وأمر ونهي ، وغايته رفعة المحل وعلو المقام ( القلقشندي ج ٤ ص ١٨ ) .

(٢) هي بلدة « خيوق » بفتح أوله وبكسر وسكون ثانيه وفتح الواو وآخره قاف ، وهي بنواحي خوارزم . وأهل خوارزم يقولون : « خيوه » وأهلها شافعية دون بلاد خوارزم فإنها كلها حنفية معتزلة .

بينها دولة خوارزم إحدى دول الأتابكة التركية التى نافست دولة السلاجقة .

وقد أسس هذه الدولة محمد بن أنوشتكين ، وكان أبوه مملوكا لأحد أمراء البيت السلجوقى ؛ فنشأ محمد نشأة طيبة ، وعُرف بالأدب وتوفر عليه وعلى العلم وكان عالى الهمة ؛ فعينه حبشى قائد بَرْكيارُوق على بلاد خوارزم ، ولقبه خُوارزم شاه ، أى ملك خوارزم . ولما ملك السلطان سنجر بلاد خراسان أقر محمد خوارزم شاه على خوارزم وأعمالها ؛ فظل محبباً إلى السلطان إلى أن مات سنة ٥٢١ هـ . فولى بعده ابنه أَتِسز ، فسار سيرة أبيه واكتسب محبة السلطان ورسخت أقدام هذا البيت إلى سنة ٦٢٨ هـ حيث زال على أيدى التتار .

وفى عهد المستضىء بالله العباسى (٥٦٦ — ٥٧٥ هـ = ١١٧٠ — ١١٨٠ م) توفى خوارزم شاه إيل أرسلان بن أتسز ، فملك بعده ابنه الأصغر سلطان شاه ابن إيل أرسلان تحت وصاية أمه ، فخرج عليه أخوه الأكبر علاء الدين تُكُش ، واستولى على بلاد خوارزم واستقل بها . وقضى على ملك السلاجقة بالعراق سنة ٥٩٦ هـ .

وقد بقى علاء الدين تكش فى الحكم إلى سنة ٥٩٦ هـ ، حيث خلفه ابنه قطب الدين محمد إلى سنة ٦١٧ هـ (وهى السنة التى بدأت فيها فتوح المغول) . ثم جاء من بعده جلال الدين منكبرتى وهو آخر شاهات هذه الأسرة فبقى فى الحكم إلى سنة ٦٢٨ هـ .

وفى عهد الخليفة العباسى الناصر لدين الله (٥٧٥ — ٦٢٢ هـ = ١١٨٠ — ١٢٢٥ م) . قتل طُغْرِل بن ألب أرسلان السلجوقى على يد خوارزم شاه علاء الدين تكش .

اتسع ملك علاء الدين تكش حتى امتد من أقاصى بلاد ما وراء النهر شرقاً إلى بلاد الرى التى استولى عليها بعد قضائه على السلاجقة . ولكن ملكه بالرى لم يكن ثابتاً ؛ فقد عوّل الخليفة الناصر على أن تكون له سيادة الرى بعد رحيل خوارزم شاه عنها ، فأرسل إليها جيشاً استردها من عامل علاء الدين تكش ،

فعاد هذا إلى الرى واستردها من جند الخليفة . وبعد وفاة علاء الدين تكش بن إيل أرسلان سنة ٥٩٦ هـ خلفه ابنه قطب الدين خوارزم شاه محمد ، فطلب إلى الخليفة أن يأمر بذكر اسمه بدل السلاجقة فى الخطبة فأبى ذلك عليه ، واشتدت بسبب ذلك العداوة والبغضاء بينهما ، حتى حذف خوارزم شاه قطب الدين محمد اسم الخليفة من الخطبة على منابر بلاده .

**التتار :**

وكان من أثر ازدياد العداوة بين الخليفة العباسى وخوارزم شاه ، أن اعتقد بعض المؤرخين أن الخليفة الناصر قد استدعى التتار ليشغل بهم خوارزم شاه ، حتى يأمن شره ، ويحول بذلك دون ما يُحدق ببلاده من خطر هجوم جيوش خوارزم شاه .

ولا يبعد أن يكون ذلك صحيحاً ، فقد جرى الخلفاء العباسيون على هـذه السياسة من قبل ؛ فراسلوا بنى بويه ليخلصوهم من استبداد الأتراك وكتبوا إلى طُغرُلبك السلجوقى لينتشلهم من تحكم البساسيرى حينما أراد تحويل الدعوة إلى الفاطميين فى مصر ، بل وأوفدوا الرسل إلى خوارزم شاه ليقيهم شر السلاجقة . وكانت العوامل التى دفعت الخلفاء العباسيين إلى الاستنجاد ببنى بويه والسلاجقة وخوارزم شاه هى نفس العوامل التى دفعتهم إلى الاستنجاد بالتتار . اللهم إلا إذا استثنينا هذا الفارق بين هؤلاء وأولئك . فقد كان هؤلاء مسلمين على حين كان التتار وثنيين . بيد أن هـذا العامل الدينى لا يضعف من صحة هـذه الرواية إذا لاحظنا أن الخليفة لم يبال بما فعل لتخليص ملكه ، وأنه كان يرمى من وراء عمله إلى شغل خوارزم شاه بالتتار ليكتفى شره ، ولم يكن يتوقع أن التتار يستطيعون الوصول إلى بلاده ؛ لبعد الشقة ، ووقوف جند خوارزم شاه القوى فى سبيلهم .

أما ابن الأثير[1] فقد ذكر سبباً آخر فى غزو التتار بلاد خوارزم ، وتوجيه

(١) الكامل ج ١٢ ص ٢٣٦ .

أنظارهم للبلاد الإسلامية ، وذلك أنه فى سنة ٦١٢ هـ أرسل جنكيز خان من قِبَله رسلا من كبار المسلمين الذين كانوا يقيمون فى بلاده إلى خوارزم شاه ، يطلب منه عقد معاهدة بين البلدين ، وأرسل إليه هدايا نفيسة ؛ فأجاب خوارزم شاه طلب جنكز خان وتمت المعاهدة بينهما ، وأخذ التجار يترددون على البلدين فى أمن ودعة .

وسرعان ما أغار التتار على بخارى وسمرقند ، قصبة بلاد ما وراء النهر وكعبة العلماء ومعين الثروة والرخاء . ثم على نيسابور ومازَنْدِران والرى وهمذان وأذرِبيجان . ثم غزوا جُرجان وأرْمينية الكبرى مرتكبين أقسى الفظائع وأشدها هولا ، وامتدت فتوحهم إلى أوروبا حتى جلس على عرش المغول كوبيلاى خان (٦٥٥ — ٦٩٣ هـ = ١٢٥٧ — ١٢٩٤ م) وفى عهده زالت الخلافة العباسية من بغداد على ما سيأتى :

---

# زوال الخلافة العباسية فى بغداد

---

**المستعصم وهولاكو :**

لقد أدلى لنا صاحب الفخرى بمعلومات قيمة عن سقوط بغداد على أيدى المغول ، وتكلم عن الأحوال التى أدت إلى سقوط هذه المدينة ، التى ظلت زُهاء خمسة قرون حاضرة الدولة العباسية ، ومركزاً للعالم الإسلامى ومهبط العلماء . كما وصف الخليفة المستعصم الذى استولى عليه أصحابه من الجهال ، والذى كان ضعيف الرأى ، غير ملم بحقائق الأمور فى دولته ، منصرفاً إلى اللهو واللعب ؛ وزاد هذا المؤلف كيف أن وزيره مؤيد الدين بن العلقمى لم يلق منه أذناً مصغية ، حين

حذره بالاحتياط والاستعداد لمواجهة خطر المغول ، فلم يزدد إلا غفولا واستهتاراً بقوة العدو . قال صاحب الفخري[1] :

« كان المستعصم رجلا خيّراً ، متديناً ، لين الجانب ، سهل العريكة ، عفيف اللسان ، حمل كتاب الله تعالى وكتب خطا مليحاً . وكان سهل الأخلاق ، وكان خفيف الوطأة ، إلا أنه كان مستضعف الرأى ، ضعيف البطش ، قليل الخبرة بأمور المملكة ، مطموعاً فيه ، غير مَهيب فى النفوس ، ولا مطلع على حقائق الأمور . وكان زمانه ينقضى أكثره بسماع الأغانى والتفرج على الساخرة . وفى بعض الأوقات يجلس بخزانة الكتب جلوساً ليس فيه كبير فائدة . وكان أصحابه مستولين عليه ، وكلهم جهال من أرذال القوم ؛ إلا وزيره مؤيد الدين محمد بن العلقمى ، فإنه كان من أعيان الناس وعقلاء الرجال ، وكان مكتوف اليد ، مردود القول ، يترقّب العزل والقبض صباح مساء ... وفى آخر أيامه قويت الأراجيف بوصول عسكر المغول صحبة السلطان هولاكو ، فلم يحرك ذلك منه عزماً ، ولم يُنبّه منه همة ، ولا أحدث عنده هما . وكان كلما سمع عن السلطان من الاحتياط والاستعداد شيء ظهر من الخليفة نقيضه من التفريط والإهمال ، ولم يكن يتصور حقيقة الحال فى ذلك ، ولا يعرف هذه الدولة — يسر الله إحسانها ، وأعلى شأنها — حق المعرفة . وكان وزيره مؤيد الدين بن العلقمى يعرف حقيقة الحال فى ذلك ، ويكاتبه بالتحذير والتنبيه ، ويشير عليه بالتيقظ والاحتياط والاستعداد ، وهو لا يزداد إلا غفولا . وكان خواصه يوهمونه أنه ليس فى هذا كبير خطر ، ولا هناك محظور ، وأن الوزير إنما يعظم هذا لينفق[2] سوقه ولتبرز إليه الأموال ليجند بها العساكر ، فيقتطع منها لنفسه » .

هذا هو حال الخليفة العباسى ، وحال رجال الدولة . أما هولاكو ومن لف

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٩٤ — ٢٩٧ .

(٢) نفق الشيء : نفد وفنى أو قل . ونفقت السلعة : غلت ورغب فيها .

لفه فقد وصفهم الأستاذ براون فى كتابه « تاريخ الفرس الأدبى »[١] بقوله : « لقد أكسب قضاء هولاكو خان على طائفة الباطنية والحشاشين فى بلاد الفرس رضاء السنيين . ولكن هذا العمل الذى قام به المغول بعد ذلك ، وإن أصبح من الصعوبة بمكان أن يتصدى له بعض المؤرخين بحكم مراكزهم ، إلا أننا نرى — مع ذلك — أن هؤلاء المؤرخين لم يسعهم إلا أن يتناولوا هذه الحادثة بعبارات تنم عن منتهى الخوف والفزع » . وبعد أن قضى هولاكو على طائفة الحشاشين قضاء تاما ، أرسل إلى الخليفة المستعصم بالله من مدينة همذان التى اتخذها مركزاً لقيادته كتاباً ينذره فيه بالحرب ، إذا لم يقدم نفسه ويسلم حاضرة ملكه إلى المغول . وفى ذلك يقول صاحب الفخرى[٢] : « فوقع التعيين من ديوان الخليفة على ولد أستاذ الدار ، وهو شرف الدين عبد الله بن الجوزى ، فبُعث رسولا إلى خدمة الدركاه السلطانية بهمذان ، فلما أن وصل وسُمع جوابه علم أنه جواب مغالطة ومدافعة ، فحينئذ وقع الشروع فى قصد بغداد وبث العساكر إليها » .

## فتح بغداد :

وبعد شهرين سار هولاكو ميمما شطر بغداد ، وكان ذلك فى شهر نوفمبر سنة ١٢٥٧ م (٦٥٥ هـ) وكان بصحبته كثير من أمراء المسلمين من أمثال أبى بكر سعد زَنْجى أتابك سيراز ، ونصير السعدى الكاتب والشاعر الفارسى الشهور ، وبدر الدين لؤلؤ أتابك الموصل الذى كثيراً ما يُشير إليه صاحب الفخرى ، وسكرتيره الخاص عطا ملك الجوينى صاحب التاريخ المشهور بتاريخ « جُهان جُشا » Gohan - Gusha ، ونصير الدين الطوسى الفلكى والحكيم المشهور[٣] .

---

(١) Browne, Literary History of Persia, Vol. II, p. 460.

(٢) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٩٧ .

(٣) Browne, Vol II, p. 460 et Seq.

وقد توجه عسكر كثيف من المغول بقيادة باجو فى نهر دجلة حتى وصلوا إلى تكريت ، وهناك عبروا النهر إلى الجانب الغربى ، ثم استمروا فى السير غربا ، واستولوا على مدينة الأنبار الواقعة على نهر الفرات . ثم اتجهوا نحو غرب الفرات عن طريق نهر عيسى ، وعسكر الجناح الأيسر عند باب كلواذى فى طرف المدينة الشرقى . . . وكانت قوى من المغول بقيادة هولاكو (مقيد جنكزخان) الذى قاد بنفسه قلب الجيش ، وعسكر حول منتصف المحرم سنة ٦٥٦ هـ (يناير سنة ١٢٥٨ م) على مقربة من بغداد من ناحية الشرق . وقد سهل على المغول هذا الحصار تلك المؤامرات التى كانت تدبرها الشيعة لأهل السُنة داخل أسوار المدينة ، وبخاصة فى الكرخ وحى الكاظمية ، حيث مشهد موسى الكاظم الإمام السابع عند طائفة الإمامية الإثنى عشرية ، وجل سكانهما من الشيعة الذين كانوا يمقتون السنيين ، والذين انتهى بهم الأمر إلى الانضمام إلى المغول ، والانضواء تحت لوائهم ضد إخوانهم فى الدين .

ويصف صاحب الفخرى[1] حالة أهل بغداد عند دخول باجو وجنوده المدينة فقال : « أجفل الناس من دُجَيل والإسحاق ونهر مَلك ونهر عيسى ودخلوا إلى المدينة بنسائهم وأولادهم ، حتى كان الرجل أو المرأة يقذف بنفسه فى الماء ؛ وكان الملاح إذا عبّر أحداً فى سفينة من جانب إلى جانب يأخذ أجرته سواراً من ذهب أو طرازاً من زَرْكش[2] أو عدة من الدنانير . فلما وصل العسكر السلطانى (أى جند هولاكو) إلى دُجيل ، وهو يزيد على ثلاثين ألف فارس ، خرج إليه عسكر الخليفة صحبة مقدم الجيش مجاهد الدين أيبك الدَّويدار ، وكان عسكراً فى غاية القلة ، فالتقوا بالجانب الغربى من بغداد قريبا من البلد ، فكانت الغلبة فى أول الأمر لعسكر الخليفة ، ثم كانت الكثرة للعسكر السلطانى فأبادوهم قتلا وأسراً .

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٩٧ .

(٢) الزركش : الحرير المنسوج بالفضة ؛ والأصح بالذهب . لأنه مركب من « زر » أى ذهب ، ومن « كش » أى ذو .

وأعانهم على ذلك نهر فتحوه فى طول الليل ؛ فكثرت الوحول فى طريق المنهزمين ، فلم ينج منهم إلا من رمى نفسه فى الماء ، أو من دخل البرّية ومضى على وجهه إلى الشام . ونجا الدويدار فى جمعية من عسكره ووصل إلى بغداد ، وساق باجو حتى دخل البلد من جانبه الغربى ، ووقف بعساكره محاذى التاج ، وجاست عساكره خلال الديار ، وأقام محاذى التاج أياما . وأما حال العسكر السلطانى فإنه فى يوم الخميس رابع المحرم من سنة ٥٥٦ هـ ثارت غَبْرة عظيمة شرقى بغداد على درب يعقوبا بحيث عمت البلد ، فانزعج الناس من ذلك وصعدوا إلى أعالى السطوح والمنابر يتشوفون ، فانكشفت الغبرة عن عساكر السلطان وخيوله ولفيفه وكُراعه . وقد طُبِّق وجه الأرض وأحاط ببغداد من جميع جهاتها ، ثم شرعوا فى استعمال أسباب الحصار ، وشرع العسكر الخليفى فى المدافعة والمقاومة إلى اليوم التاسع عشر من شهر المحرم ، فلم يشعر الناس إلا ورايات المغول ظاهرة على سور بغداد من برج يسمى « برج العجمى » من ناحية باب من أبواب بغداد يقال له « باب كلواذى » . وكان هذا البرج أقصر أبواب السور ، وتقحّم العسكر السلطانى هجوما ودخولا ، فجرى من القتل الذريع والنهب العظيم والتمثيل البليغ ، ما يعظم سماعه جملة ، فما الظن بتفاصيله :

وكان ما كان مما لست أذكره فظُنَّ خيراً ولا تسأل عن الخبر

**القضاء على الخلافة العباسية :**

وأسروا الخليفة المستعصم ، وأودعوه هو وأسرته فى معسكرهم ، ثم استقر هولاكو فى قصر المأمونية فى شرق بغداد . وقد ذبح المغول السواد الأعظم من الأهلين كما تذبح الشياه ، وأضرموا النيران فى المدينة ، فأتلفت مسجد الخليفة وضريح موسى الكاظم ، ومقابر الخلفاء فى الرصافة ، كما خربت معظم الشوارع والطرقات والبيوت ، حتى أصبحت المدينة أثراً بعد عين .

وقد انتهت هذه الحوادث المحزنة بقتل الخليفة المستعصم وأولاده ، ثم استأنفت

جموع المغول سيرها لمواصلة الفتح والنهب ، وأمر هولاكو قبل رحيله بتجديد بناء مسجد الخليفة وضريح موسى الكاظم[١] .

وقد أسهب فى وصف هذا التخريب عبد المؤمن بن عبد الحق (+ ٧٣٩ هـ) فى كتابه (مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع) لياقوت ، الذى جمعه عبد المؤمن حول سنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) ، وزاد عليه وأخرجه فى أربعة أجزاء . فأشار فى الجزء الأول[٢] منه إلى سلسلة التخريب الذى قامت به الجيوش الفارسية والتركية والمغولية التى كان يُخرب كل منها بناء من سبقه .

بغداد بعد فتح التتار لها :

وقصارى القول ، أن بغداد بعد أن فتحها المغول سنة ٦٥٦ هـ لم تعد بعد حاضرة الإسلام ، وإن كانت لم تزل أهم بلاد العراق العربى ؛ ثم خلف أسرة هولاكو التى حكمت فارس وبلاد الجزيرة أقل من قرن الشيخ حسن بوزورج Buzurg رئيس أسرة الجلايرى الذى استقر فى بغداد سنة ١٣٤٠ م ، ثم أقبل عليها تيمور فاستولى عليها سنة ١٣٩٣ م وأقام فيها شهرين ، وأمر عند رحيله عامله ميرزا أبا بكر أن يعيد بناء المدينة التى خرب معظم أجزائها . على أن السلطان أحمد الجلايرى لم يلبث أن استرد بغداد ، وبقى فيها حتى سنة ١٤١١ م ، وهى السنة التى احتل فيها بغداد قُره كُيُونلى Qura Kuyunli أو تركمان الشاه السوداء ، وقد ظلوا فيها حتى سنة ١٤٦٩ م حيث خلفهم منافسوهم أق كيونلى Aq - Kuyunli أو تركمان الشاه البيضاء . وفى سنة ١٥٠٨ م دخلت بغداد جيوش إسماعيل الصفوى شاه بلاد فارس ، ثم خلفهم الأتراك سنة ١٥٣٤ م على يد أحد قواد السلطان سليمان القانونى . وظلت بغداد تحت حكم العثمانيين إلى أن استردها الصفويون سنة ١٦٢٣ م فى عهد الشاه عباس الكبير بخيانة بكير أغا الإنكشارى ، فبقيت هذه المدينة فى

(١) Le Strange; Baghdad during the Abbasid Caliphate, p. 843.

(٢) مراصد الاطلاع ج ١ ص ١٦٣ .

أيدى الفرس إلى أن طردهم الأتراك نهائيا سنة ١٦٣٨ م .

وكان سقوط بغداد فى الوقت الذى فقد فيه السلجوقيون استقلالهم فى قونية ، كما كان من أثر غزو المغول هذه البلاد أن نزل بها قحط شديد ، خرب أقاليم العراق العربى وبلاد الجزيرة وسورية وبلاد أرضروم . إلا أن المغول كانوا من القوة بحيث تمكنوا من مواصلة سيرهم إلى سورية ، فنهبت حلب ووقعت دمشق فى أيديهم سنة ١٢٦٠ م ، رغم ما ذاقه الناس من ألوان الجوع وصنوف العذاب .

* * *

بعد قتل المستعصم خيل للمسلمين أن العالم على وشك الانحلال ، وأن الساعة آتية عن قريب . وصاروا يؤولون كل ظاهرة على أنها تعبير عن سخط الله ، واتخذوها أدلة على ما سيحدث فى العالم من انقلاب سىء لخلوه من خليفة [1] . لأن الناس كانوا يرون ضرورة وجود خلافة تبارك العالم وتجعل سلطان الولاة شرعيا . ومما يدل على ذلك أن أحد ملوك الهند ظل يضرب اسم الخليفة المقتول على عملته حتى بعد قتله بثلاثين سنة . ومما يدل على فظاعة ما أتاه المغول فى بغداد ما ذكره القلقشندى [2] وأبو الفداء [3] ، من أنهم خربوا المساجد ليحصلوا على قبابها المذهبة ، وهدموا القصور بعد أن جردوها مما بها من التحف الفارسية والصينية النادرة ، وخربوا المكاتب وأتلفوا الكتب التى بها ، إما بإحراقها أو برميها فى دجلة ، كما قتلوا معظم أهل المدينة ، دون أن يستثنوا امرأة أو طفلا ، ودون أن يعطفوا على مريض أو يقدروا عالماً .

**تعدد الخلافة :**

كان الشائع على ألسنة العلماء أن الخلافة لا يمكن أن تكون متحدة فى شخص

---

(١) السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٣٠٩ .
(٢) صبح الأعشى ج ١ ص ٤٦٦ .
(٣) المختصر فى أخبار البشر ج ٣ ص ٢٠٣ .

خليفة واحـد ، وإن وُجد أكثر من خليفة فإن سلطانه يكون غير مشروع ، وتجب محاربته والقضاء عليه . ولكن بعد أن ضعفت الخلافة العباسية ، ولم يعد للخليفة شيء من السلطان تعدد الخلفاء :

١ — قامت الخلافة الفاطميـة فى بلاد المغرب أولا (٢٩٧ هـ) ثم فى مصر ثانياً (٣٦٢ هـ) كما سيأتى :

٢ — قامت بعد ذلك الخلافة الأموية ببلاد الأندلس فى عهـد عبد الرحمن الثالث (٣٠٠ — ٣٥٠ هـ) ، أعظم أمراء الدولة الأموية فى هذه البلاد . وكان أمراء هذه البلاد يعتقدون أن الخلافة العباسية هى الخلافة الحقة ؛ لأن الخليفة العباسى يسيطر على بلاد الحجاز ، مهد الإسلام ومنبت الرسول ومهبط الوحى ؛ إذ كان المسلمون يعتقدون أن الخليفة لا يصح أن يكون خليفة إلا إذا كان حامى الحرمين[١] . فلما ضعف الخلفاء العباسيون ، وأصبحوا ألعوبة فى أيدى الأتراك ، وسمى الفاطميون فى بلاد المغرب أنفسهم أمراء المؤمنين ، اتخذ عبد الرحمن الثالث من هذا الضعف فرصة سانحة لتحقيق سياسته . وبعـد أن كان أسلافه قانعين بلقب « بنى الخلفاء »[٢] اتخذ لنفسه لقب « أمير المؤمنين الناصر » ، وأمر بأن يُخاطب بهذا اللقب الجديد ، وأن يدعى له على المنابر . وبذا أصبح هناك ثلاث خلافات : الخلافة العباسية فى المشرق ، والخلافة الفاطمية ببلاد المغرب ، والخلافة الأموية بالأندلس .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الخلافة العباسـية قامت على الحق الإلهى فى الحكم ، وأن الخلافة الفاطمية قامت على نظام التوريث الذى كان سائداً عند الفرس أيام آل ساسان ، وأن الخلافة الأموية بالأندلس لم تستمد من الله ولا من الشعب وإنما هى نتيجة قوة عبد الرحمن الثالث .

---

(١) Adam Mez, The Renaissance of Islam, p. 3.

(٢) Mez, The Renaissance of Islam, p. 2.

٣ — فى سنة ٣٤٢ هـ (٩٥٣ م) اتخذ حاكم سجلماسة (الواقعة جنوبى جبال أطلس) لقب أمير المؤمنين[١] .

٤ — اتخذ عبد المؤمن بن علىّ مؤسس دولة الموحدين فى بلاد المغرب (٥٢٤ — ٦٦٧ هـ) لقب خليفة ولقب أمير المؤمنين . فتجددت رسوم الخلافة ببلاد المغرب فى الوقت الذى أوشكت فيه الخلافة العباسية على الزوال .

٥ — فى سنة ٦٥٦ هـ سقطت الدولة العباسية . فانتهت الخلافة بنظامها القديم ، واختل نظامها حتى أصبح فى مقدرة كل أمير قوى متغلب على جهة إسلامية أن يستجيز لنفسه لقب الخلافة ، ولم ير ما يدعو إلى الالتجاء إلى الخلفاء للحصول على تفويض شرعى بالحكم[١] . ولذلك فإن المغول بعد أن اعتنقوا الإسلام لم يحفلوا بالخلفاء العباسيين فى القاهرة ؛ ففى فارس اعتنق غازان (١٢٩٥ — ١٣٠٤ م) الإسلام ، ودُعى له على المنابر بألقاب « السلطان الأعظم وسلطان الإسلام والمسلمين » . وتلقب الشاه رخ بلقب الخليفة ، كما تلقب أبو عبد الله محمد الحفصى فى تونس (١٢٤٩ — ١٢٧٧ م) بلقب الخلافة ، كما تلقب أيضاً أبو عنان فارس (١٣٤٨ — ١٣٥٨ م) أحد أمراء الأسرة المرينيـة فى مراكش بألقاب خليفـة وأمير المؤمنين وإمام ، واتخذ علاء الدين خلجى وأوزون حسن التركمانى (١٤٥٣ — ١٤٧٧ م) لقب الخلافة ، وكذلك كان شأن محمـد شيبانى (١٥٠٠ — ١٥١٠ م) مؤسس دولة أزبك Uzbeck فى بلاد ما وراء النهر ، بل لقد أطلق سلاطين المماليك فى مصر — مثل قايتباى وقانصوه الغورى — على أنفسهم لقب إمام[٢] .

وبهذا التعدد فى نظام الخلافة أصبحت كلمة « خليفـة » لا تدل على الرجل الروحى المتسلط على العالم الإسلامى ، وإنما أصبحت تدل على مجرد حاكم ، أى أن سقوط بغداد كان معناه انقراض الخلافة بمعناها التقليدى .

---

(١) كتاب المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب ص ١٥١ .

(٢) Sir Thomas Arnold, The Caliphate, pp. 101-102.

# (و) الخلافة الفاطمية

(٢٩٧ — ٥٦٧ هـ = ٩٠٩ — ١١٧١ م)

**الخلفاء الفاطميون :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | ٢٩٧ هـ | المهدى | ٩٠٩ م |
| ٢ | ٣٢٢ | القائم | ٩٣٤ |
| ٣ | ٣٣٤ | المنصور | ٩٤٥ |
| ٤ | ٣٤١ | المعز | ٩٥٢ |
| ٥ | ٣٦٥ | العزيز | ٩٧٥ |
| ٦ | ٣٨٦ | الحاكم | ٩٩٦ |
| ٧ | ٤١١ | الظاهر | ١٠٢٠ |
| ٨ | ٤٢٧ | المستنصر | ١٠٣٥ |
| ٩ | ٤٨٧ | المستعلى | ١٠٩٤ |
| ١٠ | ٤٩٥ | الآمر | ١١٠١ |
| ١١ | ٥٢٤ | الحافظ | ١١٣٠ |
| ١٢ | ٥٤٤ | الظافر | ١١٤٩ |
| ١٣ | ٥٤٩ | الفائز | ١١٥٤ |
| ١٤ | ٥٥٥ — ٥٦٧ | العاضد | ١١٦٠ — ١١٧١ |

**قيامها فى بلاد المغرب :**

قامت الخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب سـنة ٢٩٧ هـ ، ثم انتقلت إلى مصر فى عهد المعز لدين الله الفاطمى سـنة ٣٦٢ هـ . والفاطميون هم أولاد علىّ بن أبى طالب وفاطمة بنت النبى صلى الله عليـه وسلم . ويطلق على أشياعهم اسم

« الشيعة » الذين كانوا يعتقدون أن العلويين وحدهم أهل للخلافة ، وأن أبا بكر وعمر وعثمان ، وكذا الخلفاء من بنى أميـة وبنى العباس ، قد انتزعوا حق الإمامة من على .

نشأ التشيع عقب وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، وبلغ أشـده فى آخر أيام عثمان بن عفان ؛ على أن الدعوة الشيعية قد فترت حتى قتـل الحسين بن على فى عهد يزيد بن معاوية (سنة ٦١ هـ) ، ثم اشتدت بعد مقتله ، وظهرت فرقتان هما : الكيسانية التى تذهب إلى تولى محمد بن الحنفية بن على بن أبى طالب ، والإمامية وتنقسم إلى عدة فرق : الإمامية الاثنا عشرية ، ويسوقون الخلافة بعد الحسين إلى ابنه على زين العابدين ، ثم إلى أبنائه من بعده حتى موسى الكاظم ، ثم إلى الثانى عشر من أئمتهم وهو محمد المنتظر . وتتفق الإمامية الإسماعيلية مع الاثنا عشرية إلى جعفر الصادق ، ويخالفونهم فى موسى الكاظم ، ويسوقون الخلافة إلى ابنه إسماعيل ، ثم إلى أبنائه حتى محمد الحبيب . ولهذا سموا بالإسماعيلية الذين ينتسب إليهم الفاطميون .

وقد ظهرت جهود الإماميـة ظهوراً بيناً منذ وفاة الإمام الحادى عشر سنة ٢٦٠ هـ (٨٧٣ م) ، مما حدا بالخلفاء العباسيين إلى تضييق الخناق على طائفة الإسماعيلية ؛ فاضطروا إلى مغادرة سَلَمية (بالقرب من حماه) مركز دعوتهم فى بلاد الشام ، ومواصلة جهودهم فى بلاد أكثر صلاحية لبث هـذه الدعوة ، وهى شمال إفريقية .

وقد وقع اختيار الشيعيين على هـذه البلاد ؛ لبعدها عن السلطة المركزية فى بغداد ، وجهل سكانها من البربر ، وعدم استعدادهم لقبول الحضارة الإسلامية ، وكراهيتهم لولاتهم من العرب الذين أثقلوا كاهلهم بالضرائب .

وقد مهدت الحالة السياسية التى سادت شمال إفريقية ، وميولُ بنى كُتامة الدينية الذين أينعت فيهم تعاليم دعاة الشيعة ، السبيل للمهدى ؛ ليظهر للناس كأنه

الإمام المنتظر ، وسليل آل عليّ . وفى سنة ٢٩٧ هـ بايع رؤساء كتامة عبيد الله المهدى ولقبوه « المهدى أمير المؤمنين » .

وكانت العلاقة متوترة بين الخليفة الفاطمى وبين الأمويين فى الأندلس ؛ لأن الدولة الفاطمية كانت تخالف دولة الأمويين بالأندلس فى النزعة الدينية ، ولما كان بينهما من المنافسة على بسط نفوذها فى بلاد المغرب . لذلك كان الأسطول الأندلسى كثيراً ما يغير على ثغور الدولة الفاطمية .

## محاولة فتح مصر :

وقد عمل المهدى (٢٩٧ — ٣٢٢ هـ) على توطيد خلافته فى بلاد المغرب كما عمل على غزو مصر ، ولكنه لم يفلح . وحذا حذوه ابنه القائم (٣٢٢ — ٣٣٤ هـ) وحفيده المنصور (٣٣٤ — ٣٤١ هـ) . على أن هذه المجهودات التى قام بها الفاطميون فى سبيل استيلائهم على مصر لم يكن قد حان أوانها ؛ لأن الخلافة العباسية كانت لا تزال من القوة بحيث تستطيع دفع الفاطميين عن مصر .

وعلى الرغم من عدم نجاح الفاطميين فى غزو مصر ، فإن الدعوة للبيت العلوى قد صادفت نجاحاً عظيما فى هذه البلاد ؛ لأن الفاطميين كانوا يدمجون فى صفوف جندهم دعاة يعلمون المصريين عقائد المذهب الفاطمى ، فلم يلبث أن صار فى مصر قبل الفتح الفاطمى عدد كبير يدين بعقائد هذا المذهب .

عُنى الخلفاء الفاطميون عناية خاصة بامتلاك مصر ؛ لما لموقعها من عظيم الأهمية سياسيا وحربيا ، خصوصاً وأن ولاة هذه البلاد كانت إليهم ولاية الشام والحجاز ، فكان امتلاك مصر امتلاكا لهذين البلدين العظيمين ، وتأسيس نفوذ الفاطميين السياسىّ والدينى فى ثلاثة من المراكز الإسلامية الكبيرة ، وهى : الفسطاط ، والمدينة ، ودمشق . فلما ولى المعز (٣٤١ — ٣٦٥ هـ) بعد وفاة أبيه المنصور ، فكر فى فتح مصر ، وساعده على ذلك استتباب الأمن فى كافة أرجاء

بلاد المغرب ، ثم قيام الاضطرابات وانتشار الفوضى فى مصر على أثر وفاة كافور الإخشيدى ، وضعف الخلافة العباسية وانشغالها بدفع البيزنطيين عن بلادها .

**المعز لدين الله :**

تم للمعز فتح مصر على يد جوهر الصقلى الذى وضع أساس مدينة القاهرة ، وشرع فى بناء الجامع الأزهر ؛ ليتلقى فيه الشيعيون عقائد المذهب الفاطمى . ولما رأى جوهر أن الوقت قد حان لحضور المعز بنفسه وتسلم زمام الحكم ، أرسل إليه رسولا يحمل خبر خضوع مصر والشام والحجاز لسلطانه ، وأن الدعوة قد أقيمت له فى كافة أرجاء البلاد ؛ فترك المنصورية مقر خلافته فى بلاد المغرب ، « وتوجه إلى مصر بأموال جليلة المقدار ، ورجال عظيمة الأخطار ، وحمل معه جثث آبائه الثلاثة الذين تولوا الخلافة قبله » . ووصل إلى الإسكندرية (٢٤ من شعبان سنة ٣٦٢ هـ = ٣٠ مايو سنة ٩٧٣ م) . ثم غادرها إلى القاهرة ودخل القصر الذى بناه له جوهر ، وخرّ ساجداً لله تعالى ثم صلى ركعتين ، وصلى خلفه من كان معه .

ومنذ ذلك الحين أصبحت مصر دار خلافة ، بعد أن كانت دار إمارة تابعة للخلفاء الفاطميين ببلاد المغرب . وغدت القاهرة — بدل المنصورية — مركز الخلافة الفاطمية الشاسعة الأرجاء ؛ وبذلك حلت الخلافة الفاطمية الشيعية الفتية محل الخلافة العباسية السنية المتداعية [1] . ويقول أدام متز [2] : إن الخليفة الفاطمى قد وقف من الخليفة العباسى موقف المنافس العنيد ، وانتشر نفوذه فى كل صقع وواد ، ودعى له على المنابر فى بلاد المغرب ومصر ، وفى بلاد اليمن والشام .

وفى الاحتفال بصلاة الجمعة فى عهد المعز لدين الله الفاطمى ومن جاء بعده ، مايدلنا على العظمة التى كانت تحيط بالخلفاء الفاطميين . فقد كان قاضى القضاة

---

(١) Stanley Lane-Poole, The Story of Cairo, p. 119-120.

(٢) The Renaissance of Islam, p. 2.

يذهب إلى المسجد قبل وصول الخليفة بقليل ، ويبخر المنبر والقبة التى يقف تحتها الخليفة وقت إلقاء الخطبة ؛ وكان الخليفة يرتدى فى هذا اليوم ثوبا من الحرير الأبيض ، ويتعمم بعمامة من الحرير الأبيض الرقيق ، ويحمل قضيب الملك بيده ، ويحف به عدد كبير من حرسه الخاص ، ومن الجنود الأخرى والأشراف ، ويتبع هؤلاء جم غفير من الناس . وكان الخليفة يركب بين قرع الطبول ورنين الصنوج ، وقراءة القرآن بنغمات شجية ، حتى يصل إلى قاعة الخطابة وهى القاعة الخاصة باستقباله ، ويحرسها قائد القواد وكبير الأمناء ونخبة من حرس الخليفة ، ويظل فيها حتى ينتهى الأذان . وحينئذ يدخل قاضى القضاة ويقول : « السلام على أمير المؤمنين الشريف القاضى ورحمة الله وبركاته ، الصلاة يرحمك الله ! » ؛ فيخرج الخليفة وحوله الأستاذون المحنكون[١] ، ويتبعه وزيره وجماعة من حرسه مدججين بالسلاح ؛ فينتشرون بين قاعة الخطابة والمنبر أما الخليفة فيستمر فى سيره حتى يأخذ مكانه تحت قبة المنبر ، ويقف الوزير على باب المنبر ووجهه للخليفة ؛ فإذا أومأ إليه صعد فقبّل يدى مولاه ورجليه ، وزرّ[٢] السترين عليه ؛ وبذلك يكون المنبر والقبة كالهودج ، ثم ينزل الوزير وينتظر على باب المنبر . وكان الخليفة يختم خطبته بالدعاء للوزير ، وبنصر الجيش وخذلان الكفار والمشركين فإذا ما فرغ من خطبته قال : اذكروا الله يذكركم . ثم يصعد الوزير فيحُل السترين ، ويظل هو وقاضى القضاة على الباب ، ويقوم الأستاذون المحنكون وكبار الموظفين العسكريين والمدنيين بحراسة المقصورة بعد هذا يأخذ الخليفة فى الصلاة ، فيبلغ الوزير عنه ، ثم قاضى القضاة ثم المؤذنون . فإذا ما انتهت الصلاة يخلو الجامع من

---

(١) جمع أستاذ محنك ، وهو الذى أحكمته التجارب . ومن الأساتذة المحنكين من يتولى شد التاج ؛ وصاحب المجلس ، ويشبه الآن كبير الأمناء ، وصاحب الرسالة ، وصاحب بيت المال ، وحامل الدواة ، وزمام الأقارب ، ويعهد إليه بإدارة شؤون القصر (القلقشندى ج ٣ ص ٤٨٤ و ٤٨٥) .

(٢) رز الشىء فى الأرض وفى الحائط : أثبته .

الناس ؛ ويخرج الخليفة يحيط به الوزير عن يمينه وقاضي القضاة وداعى الدعاة عن يساره وحرسه الخاص ، ويعود بموكبه على الهيئة التى اتخذها فى ذهابه إلى الجامع .

**العزيز بالله :**

فاقت دولة الخليفة العزيز (٣٦٥ — ٣٨٦ هـ) دولة أبيه فى اتساع الرقعة ؛ فدعى له على منابر الجوامع من بلاد العرب إلى المحيط الأطلسى . ويمتاز عصره ببناء قاعة الذهب التى توضح لنا الأبهة التى كانت تصاحب الخلفاء الفاطميين فى مجالسهم ؛ فقد كانت مؤثثة أثاثا فخما ، ومزينة بالستور والطنافس الحريرية المزركشة بالذهب ، وكانت كلها من رسم ولون واحد . وفى صدر قاعة الذهب حَشِيَّة[1] عليها عرش الخليفة المحجوب بستور ، حتى إذا جلس الخليفة وانعقد المجلس رفعت تلك الستور .

وكانت العظمة الملكية تظهر بأجلى مظاهرها ، إذا ما انفرج الستران الحريريان بفعل اثنين من الأساتذة بأمر من رئيس القصر المعروف باسم « زمام القصر » ؛ فيظهر شخص الخليفة وحوله جماعة من القراء يأخذون فى ترتيل آيات القرآن الكريم بأنغام عالية ، ثم يأتى حامل الدواة فيضعها على طرف الحشية المخصص لها . وكان زمام القصر وصاحب بيت المال والحجاب والأمناء يأخذون أمكنتهم عند الأبواب فى الوقت الذى يكون الحاضرون قد أخذوا فيه أمكنتهم المخصصة لهم ، عندئذ يأخذ أحد الأمناء فى تقديم الأشخاص الذين يرى تقديمهم للخليفة . والوزير كان أول من يقدم إلى الخليفة ، فيخطو إلى الأمام ، ثم يحيى الخليفة بلثم يديه ورجليه ، ويتراجع إلى مكانه ويظل واقفا ، ثم يؤذن له بوسادة يجلس عليها إلى يمين الخليفة ؛ ثم يتلوه قاضى القضاة ، فيقترب من الخليفة ويحييه برفع يده اليمنى ، ويشير بمسبحته قائلا : السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته وإذا رأى الوزير أن يشاور الخليفة فى أمر من الأمور اقترب منه واعتمد على سيفه ، ثم يشرع فى محادثته .

---

(١) الحشية : الفراش المحشو .

وكان مجلس الملك ينعقد ثلاث ساعات فى العادة ، فتقدم فيه الأمور الهامة لبحثها واعتمادها من الخليفة . وللوزير أن يقترح خلع الخلع ، أو إسناد المناصب المختلفة إلى من يقدم أسماءهم ؛ فإذا انفرط عقد المجلس انصرف الحاضرون ؛ وانصرف الوزير فى آخرهم بعد أن يلثم يدى مولاه ورجليه مرة ثانية ، ثم يركب إلى داره يحُف به سائر أعضاء المجلس ، ثم ينزل الخليفة عن سرير الملك ، ويغادر الإيوان فتسدل الستور ويقفل الباب .

هكذا كانت الأبهة التى تحيط بالخليفة الفاطمى حينما يرأس مجلس الملك .

**الحاكم بأمر الله :**

ولما ولى العزيز عهده لابنه المنصور (شعبان سنة ٣٨٣ هـ) . ولما توفى فى شهر رمضان سنة ٣٨٦ هـ بويع للمنصور بالخلافة ، وتلقب « بالحاكم بأمر الله » (٣٨٦ — ٤١١ هـ) وله من العمر إحدى عشرة سنة ونصف ؛ فتولى الوصاية عليه مربيه وأستاذه بَرْجوان .

وقد بذل الحاكم مجهوداً كبيراً فى سبيل نشر الدعوة الفاطمية ، السياسية منها والدينية ؛ حتى أرغم كثيراً من الناس على اعتناق المذهب الفاطمى بما سنه من القوانين الجائرة . كما كان من أثر إقبال على الدخول فى هذه الدعوة أن جُعل لهم يومان فى الأسبوع يتلقون فيهما تعاليم هذا المذهب . وادعى الحاكم الألوهية ، ونسب إليه أنصاره الصفات التى يتصف بها الله سبحانه وتعالى ، وادعى علم الغيب ؛ حتى اعتقد بعض الناس أن بيده الحياة والموت . ولهذا كان إذا بدا للناس فى الطرقات سجدوا له وقبّلوا الأرض .

وكان الحاكم من بين الخلفاء الفاطميين مشهوراً بحب العظمة ؛ حتى أن أبا المحاسن[1] يقول : إن الحاكم لما اتصل به خبر رسول إمبراطور الروم ، وأنه فى طريقه إلى القاهرة ، وأنه قد يمثُل بين يديه ، أمر بتزيين القصر ، فكان من

(١) ج ٢ رقم ١ ص ٧٧ :

بين الأكياس التى تحتوى على الحرير المشغول بالذهب كيس عليه رقم ٣٣١ . وقد نقل كل ذلك إلى الإيوان المعد لاستقبال الرسـول وعلق على حوائطه ؛ فغدا الإيوان كله يتلألأ ببريق الذهب . وقد صنع أمام الإيوان قطعة من العسجد[1] على هيئة دَرَقة[2] مرصعة بالأحجار الكريمة ؛ فكان لانعكاس أشعة الشمس عليها بريق يخطف الأبصار ويضىء ما حواليها .

**الظاهر والمستنصر :**

ولما توفى الحاكم سنة ٤١١ هـ خلفه ابنه الظاهر (٤١١ — ٤٢٧ هـ) وله من العمر ست عشرة سنة ؛ فقامت عمته ست الملك بالوصاية عليـه فى الفترة الأولى من حكمه ، وأظهرت كفاءة ممتـازة فى إدارة شؤون البلاد ، وبذلت العطاء للجند ، وظلت تشرف على أعمال الدولة إلى أن توفيت سنة ٤١٥ هـ .

ولما توفى الظاهر خلفه ابنه المستنصر (٤٢٧ — ٤٨٧ هـ) وله من العمر سبع سنين ، وظل فى الخلافة ستين سنة . غير أن مصر لم تتمتع فى عهده بالرخاء والطمأنينة إلا فترة قصيرة من الزمن ؛ إذ حلت بها المصائب ، وتزعزع مركز الخلافة . وأصبحت السلطة بيد الجنود التركيـة ، الذين ارتكبوا أعمال العنف والشدة ، وأتلفوا فى ثورتهم قصور الخلفاء الجميلة ، وبددوا المجموعات الفنيـة ، وأغاروا على المكاتب المنقطعة النظير . ثم انخفض ماء النيل ، وانتشر الوباء ، وعمت المجاعة ، وظلت على ذلك سبع سنين ؛ حتى تداركها الوزير بدر الجمالى سنة ٤٦٥ هـ ، الذى استطاع بعزمه وصرامته ودهائه أن يعيد إليها النظام والحياة ، ووجه التفاته إلى حال البلاد والقضاء على طوائف المفسدين ، وحكم البلاد حكما مطلقاً إلى أن

---

(١) العسجد : الذهب .

(٢) معربة عن لفظ فارسى وهو « دَرِيجة » ، وهى درع بيضاوى الشكل غالبا ، وفيه نتوءات فى وسطه ، وله مقبض فى ظاهره ، ويتراوح طوله بين قدم ونصف وقدمين.

توفى سنة ٤٨٧ هـ ، فخلفه ابنه الأفضل شاهنشاه . وظل المستنصر فى عهد وزارته كالمحجور عليه ، إلى أن مات بالقاهرة فى أول شوال من هذه السنة .

### النزارية والمستعلية :

وكان المستنصر قبيل وفاته قد شرع فى أخذ البيعة لابنه نزار ؛ غير أن الأفضل ماطله حتى توفى قبل أن تتم مبايعته ، وبادر بتولية ابنه أبى القاسم أحمد ولقبه « المستعلى بالله » . فسار نزار (٤٨٧ — ٤٩٥ هـ) إلى الإسكندرية وبايعه أهلها . ولكنه قتل بعد قليل . وكان من أثر تدخل الأفضل فى تولية المستعلى أن قام النزاع بين الإسماعيلية أنصار الفاطميين فى مصر ؛ فذهب فريق منهم إلى أحقية المستعلى بالخلافة ، كما أصبح فريق آخر يعتقد فى أحقية نزار .

وكان المستعلى مسلوب السلطة مع الأفضل . لذلك لا نعجب إذا رأينا هذا الوزير ينتهز فرصة ضعف الخليفة الفاطمى ، فيقبض على زمام الأمور فى مصر ، ويصبح مطلق التصرف فى شؤون البلاد فى عهده .

### الآمر بأحكام الله :

وقد أورد لنا السيوطى[١] نص بيعة الآمر بأحكام الله (٤٩٥ — ٥٢٤) ، الذى ولى الخلافة وله من العمر خمس سنين وشهر وأيام ؛ فقال : وقد كتب ابن منجب الصيرفى صاحب كتاب (الإشارة إلى مَنْ نال الوزارة) السجل الذى ينبئ بوفاة الخليفة المستعلى والبيعة لابنه الآمر : « وقُرئ على رءوس كافة الأجناد والأمراء ، وأوله : من عبد الله ووليّه أبى علىّ الآمر بأحكام الله أمير المؤمنين ، ابن الإمام المستعلى بالله ، إلى كافة أولياء الدولة وأمرائها وقوادها وأجنادها ورعاياها ، شريفهم ومشروفهم ، وآمرهم ومأمورهم ، مغربيهم ومشرقيهم ، أحمرهم وأسودهم ، كبيرهم وصغيرهم ، بارك الله فيهم . سلام عليكم ، فإن أمير المؤمنين

(١) حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ج ٢ ص ١٤ — ١٦ .

يحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو ، ويسأله أن يصلى على جده محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ، الأئمة المهديين وسلّم تسليما ... وقد كان الإمام المستعلى بالله — قدس الله روحه — عند نُقلته جعل لى عقد الخلافة من بعده ، وأودعنى ما حازه من أبيه عن جده ، وعهد إلىّ أن أخلفه فى العالَم ، وأجرى الكافة فى العدل والإحسان على منهجه المتعالَم ، وأطلعنى من العلوم على السر المكنون ، أفضى إلىّ من الحكمة بالغامض المصون . وأوصانى بالعطف على البرية ، والعمل فيهم بسيرتهم المرضية ؛ على علمى بما جبلنى الله عليه من الفضل ، وخصنى به من إيثار العدل ، وإننى فيما استرعيته سالك منهاجه ، عامل بموجب الشرف الذى عصب الله فىّ تاجه . وكان ممن ألقاه إلىّ ، وأوجبه علىّ ، أن أعلى محل السيد الأجل الأفضل من قلبه الكريم ، وما يجب له من التبجيل والتكريم . وإن الإمام المستنصر بالله كان عند ما عهد إليه ، ونص بالخلافة عليه ، أوصاه أن يتخذ هذا السيد الأجل خليفة وخليلا ، ويجعله للإمامة زعيما وكفيلا ، ويغدق به أمر النظر والتقرير ، ويفوض إليه تدبير ما وراء السرير ، وأنه عمل بهذه الوصية ، وحذا على تلك الأمثلة النبوية ، وأسند إليه أحوال العساكر والرعية ، وناط[1] أمر الكافة بعَزْمته الماضية ... ولأمير المؤمنين عليكم أن تعتقدوا موالاته بخالص الطوية ، وتجمعوا له فى الطاعة بين العمل والنية ، وتدخلوا فى البيعة بصدور منشرحة ، وآمال منفسحة ، وضمائر يقينية ، وبصائر فى الولاء قوية ، وأن تقوموا بشروط بيعته ، وتنهضوا بفروض نعتمه ، وتبذلوا الطارف والتالد فى حقوق خدمته ، وتتقربوا إلى الله سبحانه بالمناصحة لدولته . وأمير المؤمنين يسأل الله أن تكون خلافته كافلة بالإقبال ، ضامنة ببلوغ الأمانى والآمال ، وأن يجعل دِيَمها دائمة بالخيرات ، وقسمتها نامية على الأوقات إن شاء الله تعالى » .

وقد استبد بالسلطة فى عهد الآمر الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى .

(١) ناط : علق .

وقد اعتنق مذهب الإمامية الاثنى عشر ؛ فأبطل الموالد الأربعة التى كان يحتفل بها الفاطميون فى كل سنة ، وهى مولد النبى صلى الله عليه وسلم ، ومولد على ، ومولد فاطمة ، ومولد الإمام الحاضر (الآمر) . ولكن هذه الموالد قد أعيد الاحتفال بها بعد أن قتل الوزير الأفضل بتدبير هذا الخليفة ، وذلك سنة ٥١٥ هـ .

**الحافظ :**

ولى الحافظ (٥٢٤ — ٥٤٤ هـ) الخلافة بعد الآمر . واستبد بالسلطة فى عهده الوزير أبو علىّ بن الأفضل ، ثم قبض عليه وحبسه ، واستولى على ما فى القصر من الذخائر والأموال . وكان إماميا كأبيه ، وأسقط اسم إسماعيل بن جعفر رئيس الطائفة الإسماعيلية التى ينتسب إليها الفاطميون ، وأضاف إلى ألقابه ألقاباً جديدة اختارها لنفسه ؛ مثل : « ناصر إمام الحق ، وهادى القضاة إلى اتباع شرع الحق واعتماده ، مولى النعم ، ورافع الجور عن الأمم ، مالك فضيلتى السيف والقلم »[١] . وقد أثارت سياسة الوزير أبى علىّ الأكمل غضب دعاة الفاطميين والأمراء حتى دبروا مؤامرة لاغتياله ؛ فقتل سنة ٥٢٦ هـ ، وعادت السلطة ثانية إلى الإسماعيلية ، فقوى نفوذ الخليفة الحافظ . ويقول السيوطى[٢] : « وجدد له ألقاب لم يُسبق إليها ، وخطب له بها على المنابر ، فكان (الخطيب) يقول : أصلح الله من شيدت به الدين بعد دُثوره ، وأعززت به الإسلام بأن جعلته سبباً لظهوره ، مولانا وسيدنا إمام العصر والزمان ، أبا الميمون عبد المجيد الحافظ لدين الله » .

**زوال الخلافة الفاطمية :**

بدأ الوزراء منذ أواخر عهد المستنصر يستأثرون بالسلطة شيئاً فشيئاً ، حتى أصبحوا يلقبون بلقب « ملك » . ويرجع السبب فى ذلك إلى تهاون كبار رجال الدولة فى اختيار الخلفاء الأكفاء ، والبيعة للأطفال بالخلافة ؛ ليسهل على الوزراء

(١) تاريخ مصر لابن ميسر ص ٧٥ . (٢) حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٦ .

والحجاب الاستبداد بالسلطة . ومن ثم اشـتد التنافس على المناصب ، واستعان بعضهم بالصليبيين ونور الدين .

وقد استطاع صلاح الدين الأيوبى أن يوطد سلطته فى مصر ، وانضوى تحت لوائه كلُّ رجالات الدولة . فانتهز فرصة مرض الخليفـة العاضد الفاطمى ودعا للخليفة المستضيء العباسى فى شهر المحرم سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) ، كما أمر بالدعاء له أيضاً على منابر بلاد اليمن والشام وفلسطين التى كانت تابعة للخلافة الفاطمية ، فمنحه الخليفة العباسى تفويضاً بحكم هذه البلاد . وتمّ هذا التغيير بدون أن يلقى أية مقاومة . وفى ذلك يقول ابن الأثير : « فلم ينتطح فيها عنزان[١] » ولم يلبث الخليفة الفاطمى أن توفى فى العاشر من المحرم سنة ٥٦٧ هـ[٢] .

وكان من أثر هذا الانتصار أن أصبحت مصر منذ ذلك الوقت تابعة للخلافة العباسية تبعية إسمية ، وأصبح يدعى للخليفة العباسى على المنابر .

## خاتمة القول فى الخلافة الفاطمية :

نافست الخلافة الفاطمية الخلافة العباسية وتفوقت عليها ، وبسطت سلطانها على البلاد الممتدة من المحيط الأطلسى غربا إلى نهر الفرات شرقا ، ومن آسيا الصغرى شمالا إلي بلاد النوبة جنوبا ، كما امتد نفوذها على جزيرة صِقلّية وعلى بلاد الحجاز ، واعترف بنفوذها الروحى كل من اليمن والموصل وبلاد ما وراء النهر ، ودعى لخليفة مصر على منابر هذه البلاد .

يقول رينى دوسو فى كتابه « النصيرية ومذهبهم الدينى »[٣] : « كان عهد الفاطميين عهد رخاء لمصر ، كما كان عهد تسامح دينى لم ير مثله إلا فى القليل النادر من عصور التاريخ الإسلامى » . وقد نافست مكتبة القصر فى القاهرة مكاتب بغداد

---

(١) ابن الأثير ج ١١ ص ١٤٧ — ١٤٩ .
(٢) الفاطميون فى مصر ص ٣١١ — ٣١٢ .
(٣) René Dussaud, Histoire et Religion des Nosairis, p. 49.

وقرطبة وغيرها[١] ، وفاقت مدينـة القاهرة فى عهد الخلفاء الفاطميين غيرها من المدن الإسلامية فى العظمة والجلال ، واعتبرها المسلمون بحق المركز الرئيسى للعالم الإسلامى ؛ وكانت الملاذ الذى يفزع إليه كثير من المسلمين فى جميع بقاع الأرض . « وقد نجح الخلفاء الفاطميون فى تأسيس إمبراطورية شاسعة الأرجاء ، وحضارة باهرة لم يعرفها الشرق من قبل إلا نادراً ؛ تلك الحضارة التى اشتهرت بنظمها الإدارية المحكمة ، وفنونها وجيوشها وأساطيلها ، وعدالة محاكمها وتسامحها الدينى ، وأهم من هذا كله ما عرفت به من تشجيع العلم والثقافة [٢] » .

---

## (ز) إحياء الخلافة العباسية بمصر

### فى عهد دولتى المماليك

### (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ = ١٢٥٠ — ١٥١٧ م)

---

**الظاهر بيبرس والخلافة :**

بعد قتل المستعصم بالله ، وزوال الخلافة العباسية من بغداد ، انتقلت الخلافة إلى مصر ، وذلك فى عهد المماليك ، عندما شك الناس فى مبلغ أحقيتهم لتولى أمور مصر . وكان ذلك عندما تولى الظاهر بيبرس (٦٥٨ — ٦٧٦ هـ = ١٢٦٠ — ١٢٧٧ م) شؤون السلطنة ، إذ استقدم أحمد بن الإمام الظاهر أحد رجال الدولة العباسية وكان قد نجا من المغول ، واستقبله بيبرس عند وصوله بمظاهر التكريم والإجلال ، وركب الأمير العباسى وهو مرتد شعار العباسيين ومعه بيبرس إلى

---

(١) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين لأبى شامة (طبعة القاهرة) ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) الفاطميون فى مصر للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٣١٥ .

قلعة الجبل ، فلما وصلوها رفض بيبرس أن يتقدم الأمير فى الدخول ، أو أن يجلس على كرسى أو مرتبة معه .

عقد بيبرس بعد ذلك مجلسا فى قاعة الأعمدة حضره القضاة والعلماء والأمراء وسائر عظماء الدولة لبحث نسب هـذا الإمام ؛ فأقروا جميعاً بأنه الإمام أحمد بن الخليفة الظاهر بأمر الله بن الخليفة الناصر لدين الله المتصل النسب بالعباس بن عبد المطلب . وقَبِل قاضى القضاة شهادتهم وحكم بصحة نسبه ، وبايعه هو والقضاة ولقبوه « المستنصر بالله » . ثم بايعه بيبرس « على كتاب الله وسُنة رسوله ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد فى سبيل الله ، وأخذ أموال الله بحقها وصرفها فى مستحقها » [١] . ثم أخذ له الظاهر البيعة من الناس على اختلاف طبقاتهم ، ونقشت السكة فى مصر باسميهما ، وأمر بالدعاء للخليفة قبل الدعاء له فى خطبة الجمعة . ودعاه ليخطب ويصلى بالناس صلاة الجمعة بجامع القلعة ، فخطب الناس خطبة بليغة أثنى فيها على فضل الملك الظاهر الذى أعاد الخلافة لبنى العباس .

وفى ٤ شعبان سنة ٦٥٩ هـ عقد اجتماع تلى فيه تفويض الخليفة العباسى للملك الظاهر بيبرس ، وذلك تقوية لعرشه ضد أعدائه من أمراء المماليك وإثباتا لأحقية المماليك عامة فى تولى شؤون مصر . وهـذا صورة التفويض : « بسم الله الرحمن الرحيم : الحمد لله الذى أضفى على الإسلام ملابس الشرف ، وأظهر بهجة درره وكانت خافية بما استحكم عليها من الصَّدَف ، وشيد ما وَهى من علائه حتى أنسى ذكر من سلف ، وقيَّض لنصره ملوكا اتفق على طاعتهم من اختلف ... وبعد : فإن أولى الأولياء بتقديم ذكره ، وأحقهم أن يصبح القلم راكعاً وساجداً فى تسطير مناقبه وبرّه ، من سعى فأضحى بسعيه الحميد متقدما . . . وما بدت يدٌ فى المكرُمات إلا كان لها زَنداً ومِعْصما ، ولا استباح بسيفه حِمَى وَغًى إلا أضرمه ناراً وأجراه دما . ولما كانت هذه المناقب الشريفة مختصة بالمقام العالى المولوى السلطانى المَلَكى الظاهرى الرُّكنىّ شرفه الله وأعلاه ، ذكرها الديوان العزيز

(١) نهاية الأرب للنويرى ج ٢٨ القسم الأول ص ١٨ — ١٩ .

النبوى الإمامى المستنصرى أعز الله سلطانه ، تنويها بشريف قدره ، واعترافا بصنعه الذى تنفد العبارة المسهبة ولا تقوم بشكره ، وكيف لا ! وقد أقام الدولة العباسية بعد أن أقعدتها زَمَانة الزمان ، ومنح أمير المؤمنين عند القدوم عليه حنواً وعطفا . . . وأبدى من الاهتمام بأمر الشريعة والبيعة أمراً لو رامه غيره لامتنع عليه . . . وأمير المؤمنين يشكر لك هذه الصنائع ، ويعترف أنه لولا اهتمامك لاتسع الخرق على الراقع . وقد قلدك الديار المصرية والبلاد الشامية ، والديار بَكْرِيّة ، والحجازية واليمنية والفراتيـة ، وما يتجدد من الفتوحات غَوْراً [1] ونَجْداً ، وفوض أمر جندها ورعاياها إليك حين أصبحت بالمكارم فرداً ، ولا جعل منها بلداً من البلاد ولا حصنا من الحصون يستثنى ، ولا جهة من الجهات تعد فى الأعلى ولا فى الأدنى . فلاحِـظ أمور الأمة فقد أصبحت لها حاملا . . . وابسط يدك بالإحسان والعدل . . . وهذه الأقاليم المنوطة بك تحتاج إلى نوّاب وحكام ، وأصحاب رأى من أصحاب السيوف والأقلام . فإذا استعنت بأحد منهم فى أمورك فنقب عليه تنقيبا . . . وأمرهم بالأناة فى الأمور والرفق ، ومخالفة الهوى إذا ظهرت أدلة الحق ، وأن يعاملوا الضعفاء فى حوائجهم بالثغر الباسم والوجه الطلق . . . ومما تؤمرون أن يمحى ما أحدث من سيئ السنين وجدد من المظالم التى هى من أعظم المحن . . . وحقيق بالمقام الشريف المولوى السلطانى الملكى الظاهرى الركنى أن تكون ظلامات الأنام مردودة بعدله . . . ومما يجب أيضاً تقديم ذكره أمر الجهاد الذى أضحى على الأمة فرضا . . . وبك يرجى أن يرجع مقر الخلافة إلى ما كان عليه فى الأيام الأول ، فأيقظ لنصرة الإسلام جَفْنا ما كان غافيا ولا هاجعا ، وكن فى مجاهدة أعداء الله إماما متبوعا لا تابعا ، وأيد كلمة التوحيد فما تجد فى تأييدها إلا مطيعاً سامعاً ، ولا تخل الثغور من اهتمام بأمرها . . . وشيد منها كل ما غادره العدو منهدما . . . وأولاها بالاهتمام ما كان البحر له مجاوراً . . . وكذلك

---

(١) النجد . ما غلظ من الأرض وارتفع . والغور : ما انحدر منها .

أمر الأسطول . . . والله يمدك بأسباب نصره ، ويوزعك شكر نعمه ؛ فإن النعمة ستتم بشكره [١] » .

ويذكر السير وليم ميور [٢] أن الخليفة بعد أن فرغ من قراءة التفويض أحضر للملك الظاهر بيبرس خلعة السلطنة ، وهى : جبة بنفسجية اللون ، وعمامة سوداء ، وطوق من ذهب وسيف ؛ فلبسها وسار الموكب فى طريق مفروش بالبسط من باب النصر إلى القلعة . وتقدم السلطان الموكب ، ثم تلاه الخليفة ، فالصاحب بهاء الدين بن حنا يحمل التقليد على رأسه ، وتبعهم سائر الناس .

عزم بيبرس بعد ذلك على إعادة الخلافة العباسية فى بغداد ، وتقليدها للخليفة المستنصر بالله ؛ فرحل بيبرس مع الخليفة إلى دمشق ، وهناك فهم أن تأسيس خلافة قوية فى بغداد قد يكون خطراً على ملكه ؛ فعاد إلى مصر وترك الخليفة وحده . وحاول الخليفة بمساعدة بعض الفرسان الوصول إلى بغداد ؛ فلما علم التتار بقصده حاربوه ، وانتهى الأمر بقتله ، فلما سمع بيبرس بذلك حزن عليه ، ولكنه — جريا على سياسته فى استمرار إحياء الخلافة العباسية — أرسل فى طلب أمير عباسى آخر ؛ فجاءه الأمير أبو العباس أحمد سنة ٦٦١ هـ [٣] . وتمت مظاهر استقباله ، وطريقة مبايعته ، وفحص نسبه على النحو الذى فعله بيبرس مع الخليفة السابق ؛ ولقب « بالحاكم بأمر الله أمير المؤمنين » . وبذلك أعيدت الخلافة العباسية ثانية إلى مصر . ولكن لم يكن هناك فى هذه المرة تفكير فى الاستيلاء على بغداد ، كما أن الخلفاء العباسيين أصبحت سلطتهم منذ ذلك الوقت مقصورة على الأمور الدينية .

---

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٣ القسم الثانى ص ١٨٨ (أ) — ١٨٨ (ب) .

(٢) The Mameluke or Slave Dynasty of Egypt, pp. 15—16.

(٣) المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء ج ٣ ص ٢١٥ . وهذا الأمير هو الذى انضم بفرسانه السبعمائة إلى الخليفة المستنصر بعد أن تركه بيبرس فى الشام ، وحارب مع الخليفة المقتول ضد التتار .

ولم تمض ثلاث سنوات على مبايعة بيبرس للخليفة الحاكم بأمر الله ، حتى أرسل على أثر وصوله إلى بغـداد رجلين ؛ ادعى أحدهما أنه مبارك بن الإمام المستعصم ، وأما الثانى فقال إنه من أولاد الخلفاء . كما وفد على مصر إذ ذاك على ابن الخليفة المستعصم [١] . وبذا نرى أن أبناء البيت العباسى اعتبروا القاهرة مكاناً أميناً لإيوائهم . ويظهر أن بيبرس قد أراد من وراء إرسال هذين العباسيين إلى مصر استمرار الخلافة العباسية بها أولا ، وإضعاف نفوذ الخليفة الحاكم بأمر الله وذلك بتهديده بخلعه كلما حدثته نفسه بالتدخل فى شؤون الدولة . وبذلك لم يتمتع الخليفة الجديد بالسلطة التى تمتع بها سلفه ، بل صار شخصاً عاديا مراقباً سجيناً فى القلعة [٢] . وكان بيبرس يرى من استمرار إحياء الخلافة العباسية فى مصر أن يمد ملـكه ، ويوسع سلطانه بمساعدة الخليفة له باعتباره حامى الدين . وهـذا منتهى الدلالة على أن هـذا النظام أصبح صوريا لا قيمة له . وظل هذا النظام معمولاً به فى مصر حتى جاء السلطان سليم الأول وأخذ معه — على ما قيل — الخليفة العباسى إلى القسطنطينية ، فلم يلقب بلقب « خليفـة » أى فرد فى مصر بعد ذلك التاريخ .

### الخلافة فى مصر بعد بيبرس :

وقد سار على خطة بيبرس إزاء الخليفة من جاء بعده من سلاطين المماليك ، فلم يجعلوا للخليفة شيئاً من السلطة ، إذ أصبح كل عمله إسباغ الصبغة الدينيـة على السلاطين بتوطيد دعائم ملـكهم . ولا غرو فإن انفصال السلطتين : الدينية والزمنية كان لهما أثر يذكر فى إضعاف سلطة الخليفة واستبداد السلطان بالنفوذ . بخلاف ما كانت عليه الحال فى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين ، وخلفاء العصر العباسى الأول ، حين كان يتمتع الخلفاء بالسلطتين معاً . ولم يباشر الخليفة العباسى

---

(١) السلوك للمقريزى ج ١ القسم الثانى ص ٥٠٤ .

(٢) Muir, p. 16.

فى القاهرة أى عمل من أعمال الدولة ، بل كان يقضى وقته فى العبادة وزيارة بعض العلماء وذوى الحيثية . وكان يؤتى به فى الحفلات الرسمية ؛ وبخاصة عند تولية سلطان جديد ، ليعترف بلقب السلطان باعتباره الرئيس الأعلى لجماعة المسلمين ، كما كان يبارك الجيش ويدعو له بالنصر ، ويتبع السلطان فى حملاته الحربية هو وكبار رجال القصر . وقد استمرت هذه الخلافة العباسية الإسمية فى مصر زهاء قرنين ونصف من الزمان .

وفى الحق : أن جُل عمل الخلفاء العباسيين فى القاهرة إنما كان إعطاء السلاطين تفويضاً بالحكم . ولم يكن هؤلاء السلاطين يكنون له من الاحترام الذى يتفق وصفته الدينية على الأقل ، كما أن بعضهم لم يهتم بالحصول على ذلك التفويض بالحكم ؛ كما حدث عند تولى السلطان قلاوون (٦٧٨ — ٦٨٩ هـ و ١٢٧٩ — ١٢٩٠ م) وابنه الناصر محمد بن قلاوون ، الذى قبض على الخليفة المستكفى بالله واعتقله بقلعة الجبل ، ومنعه من الاجتماع بالناس ، ثم نفاه وأولاده وأهله إلى قوص سنة ٧٠٧ هـ وخصص لهم بعض النفقات . وظل هذا الخليفة فى قوص إلى أن مات بها فى شهر شعبان سنة ٧٤٠ هـ . وقد ذكر السيوطى[1] سبب إيقاع السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالخليفة المستكفى بالله فقال : « والسبب فى الوقيعة بينهما أنه رفع إليه قصة عليها خط الخليفة بأن يحضر السلطان بمجلس الشرع الشريف ؛ فغضب من ذلك وآل الأمر إلى أن نفاه إلى قوص ، ورتب له على واصل المكارم أكثر مما كان له بمصر » . وقد حزن الناس على نفى الخليفة حزناً شديداً ؛ على أن بُعده عن حاضرة الملك لم يحدث فراغاً محسوساً .

ولما مات المستكفى لم يلتفت الناصر إلى ابنه أحمد الذى كان الخليفة قد ولاه عهده ، وبايع الواثق بالله إبراهيم بن أحمد . وظل الواثق بالله خليفة إلى أن حضرت السلطان الوفاة ؛ فندم على ما فعل ، وعزل إبراهيم وبايع أحمد ، ولقب الحاكم (أول المحرم سنة ٧٤٢ هـ) .

(١) تاريخ الخلفاء ج ٢ ص ٣٢٤ .

من ذلك كله يتضح أن الخليفـة العباسى كان مهيض الجانب . أما فى غير مصر فلم يكن اسمه يذكر على منابر بلاد الحجاز ، على الرغم من أنها كانت تحت سلطان المماليك ، اللهم إلا إذا استثنينا الخليفة المستعين بالله أبا الفضل الذى بويع بالسلطنة والخلافة معاً على أثر قتل الناصر فرج[١] . وقد تردد هـذا الخليفة فى قبول السلطنة فى أول الأمر ، واشترط لذلك احتفاظه بالخلافة إذا خلع عنهـا . وكان لخبر ارتقائه أريكة الحكم رنة فرح وسرور فى أرجاء دمشق . ويقول فى ذلك سير وليم ميور : « إن تلك الفرصة كانت فرصة غريبة ، لأنها أتاحت لخليفة المسلمين الذى أهمل أمره منـذ زمن بعيد أن يتوج ولو إسميا . وقد فرح تقاة المسلمين لانتعاش الخلافة ، وعودة السيطرة إليها كما كانت من قبل » .

ولـما عاد المستعين إلى مصر أقام بالقلعة ، وأصبحت الأوامر والمراسيم ترسل إليه ليوقع عليها . غير أن أبا النصر شيخ لم يرقه ذلك ، فعمل على عدم تمـكينه من التوقيع على المراسيم إلا بعد عرضها عليه ؛ فاستاء الخليفة من ذلك . وظلت العلاقة متوترة بينهما ، حتى طلب أبو النصر شيخ من الخليفة أن يفوض إليـه السلطنة ؛ فوافق على ذلك على أن يسمح له بالنزول من القلعة إلى بيته ، فرفض أبو النصر شيخ إجابة هذا الطلب وقبض على زمام الأمور ، وتلقب بالملك المؤيد ، وخلع المستعين وبايع أخاه « داود » . ونقل الخليفة المخلوع إلى أحد دور القلعة ، وعهد إلى بعض رجاله بمنعه من الاجتماع بالناس . ولـما علم بذلك نوروز نائب الشام ، جمع القضاة والعلماء ، واستفتاهم فى موقف أبى النصر شيخ إزاء الخليفة ؛ فأفتوا بعدم جواز خلعه ، فأجمع على قتال المؤيد .

وعند ما وقف الملك المؤيد على نوايا نوروز نحوه ، خرج إليـه على رأس جيش كبير سنة ٨١٧ هـ ، وأرسل المستعين إلى الإسكندرية ؛ فظل معتقلاً بها ، إلى أن أطلق سراحه ططر الذى ولى سلطنة مصر ردحاً من الزمن بعد وفاة الملك

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٣٣٦ .

المؤيد ، وسمح له بالعودة إلى القاهرة . ففضل الإقامة بالإسكندرية حتى توفى سنة ٨٣٣ هـ[١] . وقد نجح الملك المؤيد فى إيقاف نوروز عند حده ، فاعتقله وظل فى السجن حتى قتل به ، وعلقت رأسه على أحد أبواب القاهرة .

---

## (ح) العثمانيون والخلافة

---

**بين الخليفة المتوكل والسلطان سليم الأول :**

فى شهر مايو سنة ١٥١٦ م ترك الجيش المصرى تحت قيادة قانصوه الديار المصرية بصحبة الخليفة المتوكل العباسى وقضاة المذاهب الأربعة . وفى أغسطس من هذه السنة هزم السلطان سليم الجيش المصرى فى موقعة « مرج دابق » قرب حلب ، وقتل السلطان قانصوه الغورى ، ثم استقبل الخليفة فى معسكره بظاهر مدينة حلب . ولما عرف السلطان سليم أن موطنه الأصلى هو بغداد عزم على إرساله إليها ، وخلع عليه ووصله بالمال ، وسمح له بالعودة إلى حلب . وفى نهاية سبتمبر من هذه السنة دخل سليم دمشق وتبعه الخليفة إليها .

وقد رأى المماليك فى ذلك الوقت ضرورة انتخاب سلطان منهم ، فبايعوا طومان باى . وقد رأوا ألا بد من وجود الخليفة فى الاحتفال بتنصيب السلطان الجديد وفق المراسيم المتبعة . وكان هناك المستمسك « أبو المتوكل » ، وكان قد اعتزل الخلافة سنة ١٥٠٩ م لشيخوخته ، فناب عن ابنه فى الحفل الذى أقيم فى شهر أكتوبر سنة ١٥١٦ م .

وفى ديسمبر من هذه السنة واصل سليم السير إلى مصر ، وهزم الحامية المصرية فى غزة ، كما أوقع بجيش « طومان باى » فى الريدانية فى ٢٢ يناير

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٣٣٨ .

سنة ١٥١٧ م . وفى اليوم التالى أقيمت الخطبة لسليم فى مساجد القاهرة ، ودعا الخطباء له بهذه الكلمات : « اللهم انصر السلطان ابن السلطان ، ملك البرين والبحرين ... سلطان العراقين ، وخادم الحرمين ، الملك الناصر ، السلطان سليم شاه » .

وفى يوم الثلاثاء دخل طومان باى القاهرة ، ونشب القتال فى شوارع المدينة بين الجند المصريين والعثمانيين مدة ثلاثة أيام ، أقيمت الخطبة بعدها لطومان باى . غير أن سليما نجح فى هذا اليوم فى إخراج العثمانيين من المدينة ، وفر طومان باى إلى الوجه البحرى . وقد دارت المفاوضات بين المماليك والسلطان العثمانى ، وطلب سليم أن يحمل الخليفة والقضاة الأربعة كتاب المماليك إليه ، ولكن الخليفة اعتذر عن قبول هذا الطلب وأرسل نائباً عنه . ثم قبض سليم على طومان باى وشنقه بعد أن أمّنه .

ويظهر أن السلطان سليما قد أعطى الخليفة بعض السلطة ، كما أشركه فى إدارة البلاد ؛ حتى أن قصره قد غصّ بالمتظلمين الذين هرعوا إليه ، يلتمسون منه التوسط لدى سليم لقضاء حاجاتهم . وإنما لجأ إلى هذه السياسة ليصلح بين أهالى القاهرة والحكومة الجديدة . ويمهّد بذلك السبيل لانتقال الحكم إلى العثمانيين . ويقال : إن الهدايا قد انهالت على الخليفة المتوكل ، إلى حد لم يسبقه إليه من جاء قبله من الخلفاء . على أن الخليفة قد داخله الغرور ، فزعم أن له شيئاً من الأهمية والخطورة ، فنفاه سليم إلى القسطنطينية (يونيه سنة ١٥١٧ م) . ولم يتقابل معه إلا بعد عودته فى شهر يوليه سنة ١٥١٨ م .

وقد أولى سليم الخليفة بعض احترامه . ولكنه ما لبث أن تغير عليه لما بلغه من تشاحنه مع ذوى قرباه على توزيع مخصصاته ، وظهوره بمظهر التبذير والإسراف فى شراء الجوارى والمغنيات ، مما أثار غضب سليم عليه . فاعتقله فى أحد القصور حيث ظل فيه إلى سنة ١٥٢٠ م ، ثم عاد إلى القاهرة فى عهد السلطان سليمان القانونى حاملاً لقب الخلافة ، كما كان من قبل . وقام سنة ١٥٢٣ هـ بمراسيم

تنصيب أحمد باشا والى مصر ، الذى ثار على السلطان سليمان واستقل بهذه البلاد مدة من الزمن سلطاناً عليها[١] .

هذا ما دونه لنا التاريخ عن آخر عمل قام به « المتوكل » الذى عاش فى القاهرة إلى أن مات سنة ١٥٤٣ م .

## آراء المؤرخين فى تحول الخلافة الى العثمانيين :

وقد أسهب ابن إياس[٢] المؤرخ المصرى — الذى عاصر الفتح العثمانى ، والذى تناول هذا الفتح بالتفصيل — فى ذكر العلاقة بين السلطان سليم والخليفة المتوكل فقال : إن المتوكل سلم إليه مخلفات الرسول ، وهى البردة التى كان يلبسها الخلفاء العباسيون فى بغداد ، وبعض من شعر لحيته صلى الله عليه وسلم ، وسيف الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ويقول السير توماس أرنولد فى كتابه الخلافة[٣] : « لاشك أن سليما حمل هذه المخلفات العظيمة القيمة إلى القسطنطينية (وما زالت بها إلى اليوم فى جامع أيوب) جزءاً من الغنيمة التى حصل عليها من فتح مصر . أما عن تحول مركز الخلافة فليس هناك شاهد من الشواهد المعاصرة يؤيد هذا القول » .

ويظهر أن هؤلاء المؤرخين لم يروا مخلفات الرسول جديرة بإعارتها شيئاً من الاهتمام ؛ ومن هؤلاء المؤرخين المعاصرين ابن إياس المصرى ، فقد عنى باستقصاء الكلام عن الخليفة وما آل إليه أمره . بيد أننا لا نقف من ثنايا هذه المعلومات المفصلة على أية إشارة تتضمن انتقال لقب الخلافة إلى سليم ، حتى بعد أن نفى الخليفة العباسى إلى القسطنطينية ، التى يقول عنها : « مركز عرش آل عثمان » . ويظهر أن الرغبة التى دفعت سليما إلى جعل القسطنطينية حاضرة

---

(١) Arnold, The Caliphate, pp. 141—142.

(٢) تاريخ مصر ج ٣ ص ١٧٦ .

(٣) p. 143.

العالم الإسلامى قد نبتت بعد ، بدليل أنه لم يرد عن الخليفة أية إشارة أو ذكر فى الكتاب الذى بعث به إلى ابنه سليمان ، والذى وصف فيه مدى انتصاراته التى انتهت بفتح مصر .

ثم يستطرد السير توماس أرنولد فى الكلام عن الخلافة فى كتابه[1] فيقول : « إذا تم بالفعل تحول هذا المركز الذى كان يعد أسمى المراكز وأعلاها فى العالم الإسلامى ، وإذا كان السلطان سليم قد حرص على أن يلقب بلقب الخلافة ، فلم يكن بدّ من أن يذكر ذلك فى الكلام على انتصاراته . ويتضح لنا من هذا الكتاب الطويل الذى بعث به إلى ابنه سليمان عن سلسلة حروبه التى شنها فى ذلك الوقت ، أى منذ واقعة « مرج دابق » إلى أن تم فتح مصر على يديه ، أنه أظهر الخيلاء لما ضمه إلى بلاده من الأراضى الواسعة فى الشام وفلسطين ومصر وبلاد الحبشة واليمن شرقاً إلى حدود القيروان غرباً ، وكذا الحجاز والمدينتين المقدستين : مكة والمدينة . وكل ما ظفر به سليم ، وسرّه السرور كله حصوله على الحق الذى يجيز له أن يسمى نفسه « خادم الحرمين » ، ذلك اللقب الذى كان يتلقب به سلاطين مصر من المماليك لا الخليفة العباسى ، وهو اللقب الذى تحول إليه بعد موت « قانصوه الغورى » فى موقعة « مرج دابق» ، والذى أطلق عليه فى الخطبة فى جامع حلب فى شهر يناير سنة ١٥١٧ م ؛ فسجد شكراً لله وخلع على إمام الجامع » .

ويقول السير توماس أرنولد نقلا عن ڤون هامر Von Hammer : « على أن لقب خليفة كان يطلق فى ذلك العصر على صغار الأمراء ، حتى لم يبق له شىء من مظاهر الاحترام والتقديس التى كانت له فى العصور الأولى . ولا يبعد أن يكون سليم قد وجد أن لقب الخلافة قد أصبح شائع الاستعمال مبتذلا . وكان يعلم أن منافسه الذى كان يضمر له الكراهة والبغضاء — وهو الشاه إسماعيل الصفوى — قد عيّن أحد الخصيان أميراً على بغداد بعد استيلائه عليها

---

(١) The Caliphate, p. 144.

سنة ١٥٠٨ م ، وأسند إليه منصب الخلافة ولقبه « خليفة الخلفاء » .

هذا إلى أن سليمان وأسلافه كانوا يتمتعون منذ زمن طويل بمثل ما كان للخلفاء من نفوذ وسلطان ، وكانوا يستعملون لقب الخلافة قبل فتح مصر ؛ فرأى فى أخذه التنازل من الخليفة المتوكل العباسى أمراً لا معنى له ، حتى لا يكون عالة على شخص ليس له نفوذ كالخليفة العباسى فى القاهرة الذى فقدت الخلافة القديمة مع أسرته كل ما كان لها من هيبة ونفوذ ، وذلك على أثر ما أصاب الخلافة من الانحطاط فى غضون قرنين ونصف قرن من الزمان ، خضعوا فيها لأهواء المماليك وتقلباتهم . وإذا كان ثمّة ما يشير إلى أسرة من الأسرات التى تمتعت بهذا الشرف الرفيع — شرف الخلافة — فلم يكن فى ذلك غير أسرة آل عثمان . وإلى ذلك يشير سليم فى كتاب أرسله إلى والى « مازندران » (ديسمبر سنة ١٥١٧ م) بهذه الكلمات : « هذه الأسرة (أسرة سلاطين آل عثمان) التى كانت معقل الخلافة » . وذلك بعد أن نفى آخر الخلفاء العباسيين إلى القسطنطينية بعدة أشهر .

أما الزعم بأن آخر الخلفاء العباسيين فى مصر قد سلّم مقاليد الخلافة إلى السلطان سليم بطريقة رسمية ؛ فقد كان أول من قال به موراجى دوسون Mouraji d'Hosson سنة ١٧٨٧ م فى كتابه (سلسلة عامة لنسب آل عثمان[١]) . على أن موراجى دوسون لم يشر إلى مصدر من المصادر التى يؤيد بها هذا الزعم ؛ بل ولم يحاول أحد من المؤرخين الذين أخذوا عنه أن يكشف عن حقيقة هذا القول . ومن ثمّ انتقلت هذه الفكرة من كتاب إلى آخر من الكتب التاريخية ، شرقية كانت أو أوربية ، وأصبحت أمراً متفقا عليه غير منازع فيه من حيث الدعاية الأوربية التى انتشرت فى العالم الإسلامى لتأييد دعوى العثمانيين للخلافة .

وقد علق السير توماس أرنولد[٢] على ذلك بقوله : « ونستطيع أن نحكم على صحة هذا القول من اللقب الذى فضله سليم نفسه فى هذه الخطبة التى أقيمت له فى

---

(١) Tableau générale de l'Empire Othoman.

(٢) The Caliphate, pp. 145—146.

مساجد القاهرة فى اليوم الذى أحرز فيه النصر الأعظم ، وهو يوم ٢٣ يناير سنة ١٥١٧ م . فقد كان لقب « سلطان » هو وحده الذى تكرر فى هذه الخطبة . ولا غرو فقد كان يفضل أن يذكر اسمه فى الخطبة مصحوبا بهذا اللقب ، كما ورد فى هذه الخطبة أيضاً لقب « خادم الحرمين » الذى كان يعتز به كما تقدم .

وقد اعتاد المؤرخون الأتراك أن يصفوا ملوكهم بهذا اللفظ الساذج البسيط ، إذا ما أشاروا إليهم من غير أن يتصدّوا لذكر هذا الثَّبَت[1] الطويل من الألقاب التى كان يلقب بها السلاطين . هذا إلى أن سليما لم ينقش على السكة التى ضربت باسمه لقباً آخر من الألقاب ، كما كانت الحال بالنسبة إلى من جاء قبله أو بعده من السلاطين ، فإن أباه بايزيد الثانى (١٤١٨ — ١٥١٥ م) قد أدخل عبارة « صاحب القوة والنصر فى البر والبحر » ، كما كان يلقب حفيده مراد الثالث (١٥٧٤ — ١٥٩٥ م) بلقب « سلطان البرين وخاقان البحرين » . واستعمل محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩ م) لقب « سلطان سلاطين العصر » ؛ على أن أحداً من العثمانيين لم يلقب نفسه على العملة بلقب خليفة أو إمام أو أمير المؤمنين ، أو أنه اهتم بلقب الخلافة أو اعتبر أسرة متممة لسلسلة نسب أسرة الخلفاء العباسيين[2] » .

وقد شعر العالم الإسلامى بقوة العثمانيين ، بعد أن أقام سليم ملكه بقوة المدفع والسيف ، وأصبح أعظم حاكم إسلامى فى زمانه ، وبخاصة لما أحرزه من النصر والظفر على الفرس ، وقضائه على دولة المماليك فى مصر ، ووقوفه فى وجه المسيحيين فى أوربا ، ولاستيلائه على الحرمين اللذين كانا معرضين لغارات البرتغال من ناحية البحر الأحمر . ولا يخفى ما هنالك من الارتباط بين الحرمين والخلافة فى عصور الإسلام . وقد أصبح المسلمون يعتقدون أن الخليفة لا يصح أن يكون خليفة إلا إذا كان حامى الحرمين . وليس من العسير علينا أن ندلل على صحة هذا الرأى : فلنرجع إلى عهد يزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان حين قامت خلافة عبد الله

---

(١) الثبت (محركة) : الفهرس الذى تجمع فيه الأسماء .

(٢) Arnold, pp. 147—148.

ابن الزبير فى مكة ، وما حدث أيضاً فى عهد العباسيين حين وقع الحرمان فى أيدى القرامطة بين سنتى ٣١٨ و٣٣٨ هـ (٩٣٠ — ٩٥٠ م) ، ثم بين سنتى ٦٣٦ و٦٤٨ هـ (١٢٣٨ — ١٢٥٠ م) حين أصبحت مكة تحت حكم الدولة الرسولية التى كان مقرها بلاد اليمن ، وكما كانت الحال بالنسبة إلى الفاطميين والأيوبيين والمماليك فى مصر الذين بسطوا سلطانهم على الحجاز . وهـذا يفسر لنا مبلغ عناية الدولة الإسلامية بأمر الحرمين ، وهذا يوضح لنا كيف أن سليما بانتصاره على المماليك واستيلائه على أملاكهم أصبح الحرمان فى حوزته فتلقب بلقب « خادم الحرمين » الذى اعتز به كثيراً كما تقدم .

وعلى الرغم من أن السلطان سليما تلقب بلقب الخلافة قبل فتح مصر ، كما تلقب آباؤه بهذا اللقب مدة قرن ونصف ؛ فقد كان من الطبعى أن تستمر هذه التسمية بقية عهده . بيد أننا نرى أن تلقيبه بلقب الخلافة بعد فتح مصر قد انعدم أو كاد . ومن ثمّ لا نجد اختلافا ما فى الألقاب التى كان يطلقها عليه « قضاة بروسة » بعد الفتح ، والذى كان يخاطَب به هو وأجداده قبل هذا الفتح ، وذلك مثل : « صاحب الجلالة ظل الله ، بادى شاه ، حامى العالم ، فليثبت الله هـذه الأسرة التى تحمل دعائم الخلافة » . وهو نفس الأسلوب الذى كان يستعمل فى مخاطبـة سلاطين العثمانيين منذ مائة وخمسين سنة . هـذا إلى أننا لا نقف على استعمال لفظى إمام وأمير المؤمنين .

من ذلك نرى أن سليما لو اعتبر نفسه خليفة للخلفاء العباسيين لاستعمل ألقاب الخلافة بالأسلوب القديم ، ومما يؤيد هذا الرأى أيضاً أن سليما لم يذكر فى مراسلاته مع أبيه سليم لقب الخلافة ولا أى لقب آخر يتصل به ، كما لا نجد فى رسائله إلى كبار الموظفين بعـد اعتلائه العرش أن أباه كان خليفة بالمعنى الإسلامى القديم ، وإنما أشار إليه باعتباره سلطانا فحسب ؛ فيقول : السلطان ، الخاقان ، خادم الحرمين ، وغيرها من الألقاب التى كان يتلقب بها العثمانيون من قبل ، مع استثناء لقب خادم الحرمين . ومن ذلك أيضاً هذه الألقاب التى نقشت على لوحة بإحدى

مدارس القاهرة التى أسسها سليمان باشا الصدر الأعظم سنة ١٥٤٣ م وهى « الخاقان الأعظم ملك ملوك العرب والعجم . . . الخ » .

على أننا مع ذلك نجد بعض المتصلين بالسلطان سليم يطلقون عليه لقب الخلافة فى مدائحهم . ومن هؤلاء « ابن زُنبل » الذى صحبه فى فتح مصر ، فلقبه بلقب « خليفة الله فى الأرض » . ووصفه المؤرخ قطب الدين الذى كان مفتى مكة بلقب « خاقان » و « خير الخلفاء » ؛ كما كتب شريف مكة بركات بن محمد بن بركات إلى سليمان سنة ١٥٢٠ م مهنئا إياه بالعرش ولقبه « خليفة الله » . ولقب قطب الدين مفتى مكة سليمان الثانى (١٥٦٦ — ١٥٧٤ م) بلقب الخلافة ، وأن استعمال لفظ خلافة قبل فتح مصر فى العصر الذى كان يقصد به مجرد حاكم قوى مستقل ، لمن أقوى الأدلة على أن سلاطين العثمانيين لم يكونوا خلفاء أو أئمة بالمعنى الذى كان يقصد به أيام الخلفاء الراشدين والأمويين .

وقد حذا متأخرو السلاطين العثمانيين حذو من سبقهم من السلاطين ، فلم يحفلوا بألقاب « الخليفة » و « الإمام » و « أمير المؤمنين » ، حتى أننا لا نرى ذكراً لها فى المكاتبات الرسمية . وربما كان ذلك راجعاً إلى تأثر العثمانيين بمذهب أبى حنيفة الذى يدينون بمبادئه ، والذى كان يرى أن الخلافة الحقة لم تدم إلا ثلاثين سنة . كما أننا لا نقف على هذه الألقاب فيما كتبه الفقيه التركى إبراهيم الحلبي فى كتابه « ملتقى الأبحر » الذى أصبح مرجعاً هاما فى التاريخ العثمانى ، وما دونه فريدون بك سكرتير الصدر الأعظم « محمد صُقُلى » ، الذى قدمه للسلطان مراد الثالث سنة ١٥٧٥ م ، وهو مجموعة من الرسائل السياسية ، وبه عشرون نموذجاً للمكاتبات السلطانية الرسمية . ولا نعثر على ذكر لقب الخلافة إلا فى أربعة منها ، وذلك بطريقة عرضية حيث لا يلقب السلطان بلقب خليفة ، وإنما ترد كلمة الخلافة نحو « مرتبة الخلافة أو روضة الخلافة . . . الخ » .

ولم نلاحظ أن سلاطين العثمانيين تلقبوا بلقب الخلفاء إلا فى القرن الثامن عشر الميلادى ، إذ أصبحوا يستعملون لقب الخلافة بشكل جديد فى معاملاتهم

الدولية مع المسيحيين . وكان ذلك لأغراض سياسية ، غايتها أن يكون لهم شيء من النفوذ الديني على العالم الإسلامي ، الذي كان كثير منه تحت سلطان الدول المسيحية . ففي معاهدة كچوق كينارچي Kuchuck Kainarji التي أبرمت بين السلطان عبد الحميد الأول وكترين الثانية ملكة الروسيا سنة ١٨٧٤ م ، اقترن اسم عبد الحميد بلقب إمام وخليفة ؛ وأعطت هذه المعاهدة السلطان العثماني السلطة الدينية على المسلمين في شبه جزيرة القرم ، كما منحته حق تفويض والي هذه البلاد بالحكم وتعيين القضاة والمفتين . وقد رأى الروس أن هذه المادة تمهد السبيل لتدخل العثمانيين السياسي في هذه البلاد ؛ فألغوها سنة ١٧٨٣ م[١] .

وإن اتخاذ سلاطين العثمانيين لقب الخلافة بالمعنى القديم — الذي يقصد به السيطرة على كافة المسلمين — لم يظهر إلا في القرن التاسع عشر ، وذلك في عهد السلطان عبد الحميد الثاني . فقد ظهر هذا اللقب بصفة رسمية في دستور مدحت باشا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ م ، حيث نصت الفقرة الثالثة منه على أن السلطنة العثمانية العظمى التي آلت إليها الخلافة الإسلامية العظمى سوف تؤول إلى أكبر أبناء البيت المالك ، وتنص الفقرة الرابعة على أن حضرة صاحب العظمة السلطان بصفته خليفة المسلمين ، قد أصبح حامي الدين الإسلامي[٢] .

هذا ما رواه المؤرخون المحدثون في مسألة تحويل الخلافة إلى العثمانيين ، مخالفين في ذلك ما تواضع عليه المؤرخون القدامى ، من أن الخليفة العباسي المتوكل نزل لهم عن حقه في الخلافة إن طوعاً وإن كرهاً ؛ فأصبح يدعى السلطان سليم من ذلك الحين بأمير المؤمنين . ونعود الآن إلى مجرى حديثنا موجزين القول عن زوال الخلافة العثمانية .

---

(١) Arnold, pp. 164—165.

(٢) Ibid, p. 173.

### زوال الخلافة العثمانية من القسطنطينية :

بقيت الخلافة العثمانية ضعيفة الجانب إلى أن زالت نهائيا فى سنة ١٩٢٤ . وكان اعتلاء السلطان عبد الحميد العرش فى وقت أخذت فيه الدولة العثمانية فى الضعف والانحلال . فقد اشتد عليها ضغط الدول المسيحية ، وقامت الفتن والثورات فى الولايات المسيحية التابعة لها ، وأعلنت الروسيا الحرب عليها سنة ١٨٧٧ ، واستقلت رومانيا والصرب والجبل الأسود عنها استقلالاً تاما ، وأصبحت بلغاريا دولة مستقلة تحت إشراف الدولة العثمانية .

وقد رأى السلطان العثمانى إزاء هذه الحالة السيئة أن يحوّل وجهه شَطْر العالم الإسلامى ، عساه يظفر بمساعدة المسلمين له ، ولا سيما من كان منهم تحت سيطرة الدول الأوربية المناوئة للعثمانيين ؛ وقد رمى السلطان عبد الحميد بهذه الحركة إلى إيجاد رابطة قوية بين المسلمين ، وساعده على ذلك ظهور الجرائد فى بلاده . على أن هذه السياسة لم تصادف النجاح المطلوب ؛ وذلك لعدم مهارة رسله إلى البلاد الإسلامية وجهلهم لغاتها ، وتمسك أهل السُنة بوجوب قيام الخلافة فى قريش ، ووقوع بعض الأمم الإسلامية تحت نفوذ أمم الغرب ، مما جعل توحيد المسلمين دينيا وسياسيا أمراً بعيد الاحتمال . وأخيراً ثار عليه الأحرار فى سنة ١٩٠٨ ، وخلعوه لعمله على تأييد حكمه الاستبدادى فى بلاده بإلغائه الدستور ووقوفه فى سبيل الإصلاح(١) .

وساءت حالة الدولة العثمانية بعد ذلك ، واحتل الحلفاء سواحل بحر مرمرة واسطنبول . وفى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ عُقِدَتْ هدنة مودانيا التى نصت على جلاء الحلفاء عن هذه البلاد . ثم أعلن المجلس الوطنى الكبير إلغاء السلطنة

---

(١) Arnold, pp. 173—174, 175—177.

العثمانية ، وأعلنت الجمهورية التركية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وانْتُخِبَ مصطفى كمال رئيساً لها .

رأى الأتراك أن بقاء الخليفة قد يثير حوله حركات رجعية ، وأن فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية فى الإسلام لايتفق ونظام الخلافة ، فألغَوْا الخلافة فى ٢ مارس سنة ١٩٢٤ .

# ٢ - الوزارة

« الوزير » كلة مشتقة من الوِزْر وهو الثِّقل ؛ لأن الوزير يحمل أعباء الحكومة . أو من الوَزَر وهو الملجأ والمعتَصَم ، بمعنى أنه يُلجأ إليه ويرجع إلى رأيه وتدبيره[١] .

قال ابن خلدون[٢] : « إن السلطان فى نفسه ضعيف يحمل أمراً ثقيلاً ، فلا بد من الاستعانة بأبناء جنسه ؛ وإذا كان يستعين بهم فى ضرورة معاشه وسائر مِهَنه ، فما ظنك بسياسة نوعه ومَنْ استرعاه من خَلْقه وعباده » . وقد طلب موسى من الله سبحانه وتعالى أن يمده برجل من أهله ؛ يستعين به على القيام بأعباء الحكم فقال : (وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي)[٣] .

والوزارة فارسية الأصل ، وليست من مستحدثات الإسلام ، بل هى أقدم عهداً من ملوك آل ساسان ؛ فقد عُرِفت فى بنى إسرائيل .

## (ا) الوزارة فى عهد النبي

### وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين

وإذا أُريد بالوزارة استعانة الأمير أو السلطان بمن يشد أزْره أو يعاونه فى الحكم ، فهى تتصل بصدر الإسلام ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يشاور

(١) الفخرى ص ١٣٧ . (٢) مقدمة ص ٢٠٨ .
(٣) آية ٢٩ وما بعدها ، سورة طه .

أصحابه فى الأمور العامة والخاصة ، ويخص أبا بكر ببعض الأمور ، حتى أن العرب الذين اختلطوا مع الروم والفرس قبل الإسلام ، وعرفوا هذا الاسم عنهم كانوا يسمون أبا بكر وزير النبى .

كذلك كان حال عمر مع الخليفة الراشد أبى بكر ؛ فقد كان عمر يقوم بالقضاء وتوزيع الزكاة . وكذلك كان شأن عثمان وعلىّ مع الخليفة عمر ؛ فإنه كثيراً ما كان يستعين بهما ، ويستنير بآرائهما ، ويكلفهما الكثير من شؤون الدولة وأعمال الرعية . فقد كان علىّ يقوم بكتابة الرسائل ، والنظر فى أمور الأسرى ، وفداء أسرى المسلمين .

وكان هؤلاء الأعوان المقربون يعملون عمل الوزير ؛ ولكن لم يطلق عليهم هذا الاسم ، لأن لفظ الوزير لم يكن معروفاً عند العرب فى ذلك العصر ؛ لبساطة الإسلام وبعده عن أبهة الملك[1] . وكان الخليفة يستعين فى إدارة شؤون الدولة بمجلس من الشيوخ ، يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ؛ وكانوا يجتمعون فى مسجد المدينة . وكان الخليفة لا يقطع أمراً دون استشارتهم ، وبذلك كان نظام الحكم فى ذلك العهد أقرب ما يكون إلى النظام الجمهورى .

ولما انتقلت الخلافة إلى بنى أمية ، واستحالت إلى مُلك وراثى ، يقوم على السياسة والدهاء ، احتاج الخلفاء إلى مَنْ يستشيرونه ويستعينون به ؛ فاختاروا بعض ذوى الراى لهذه الغاية ، وقربوهم منهم وأحسنوا إليهم ، وسمحوا لهم بحضور مجالسهم . فكان هؤلاء فى الواقع يقومون بعمل الوزراء ، وإن لم يطلق عليهم هذا اللقب أيام الدولة الأموية . ومع ذلك فإنا نجد زياد بن أبيه يُلقب الوزير فى عهد معاوية بن أبى سفيان .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ .

## (ب) الوزارة فى العصر العباسى الأول

ولما انتقلت الخلافة إلى العباسيين ، اتخذوا نُظم الحكم عن الفرس — كما تقدم — ومنها الوزارة . وكان الوزير فى عهدهم ساعد الخليفة الأيمن ، يقضى باسمه فى جميع شؤون الدولة ؛ فكان له الحق فى تنصيب العمال وصرفهم والإشراف على جمع الضرائب ، والقيام على موارد الدولة ومصروفاتها ؛ كما كان له الإشراف أيضاً على ديوان الرسائل ، فكان ينوب عن الخليفة فى حكم البلاد ، ويجمع فى شخصه السلطتين الدنية والحربية ، بجانب الواجبات العادية من نصح الخليفة ومساعدته . وفى ذلك يقول ابن خلدون[1] : « فلما جاءت دولة بنى العباس ، واستفحل المُلك وعظمت مراتبه وارتفعت ؛ عظم شأن الوزير ، وصارت إليه النيابة فى إنفاذ الحل والعقد ، وتعينت مرتبته فى الدولة ، وعَنَت لها الوجوه ، وخضعت لها الرقاب ، وجُعل لها النظر فى ديوان الُحسْبان ، لما تحتاج إليه خطته من قَسم الأعطيات فى الجند ، فاحتاج إلى النظر فى جمعه وتفريقه ، وأُضيف إليه النظر فيه ، ثم جُعل له النظر فى القلم والترسيل لصون أسرار السلطان ، ولحفظ البلاغة لمّا كان اللسان قد فسد عند الجمهور ، وجُعل الخاتم لسجلات السلطان ليحفظها من الذّياع والشياع ، ودُفع إليه . فصار اسم الوزير جامعاً لخطتى السيف والقلم ، وسائر معانى الوزارة والمعاونة ، حتى لقد دعى جعفر ابن يحيى (البرمكى) بالسلطان أيام الرشيد ، إشارة إلى عموم نظره وقيامه بالدولة ، ولم يخرج عنه من الرتب السلطانية كلّها إلا الحجابة ، التى هى القيام على الباب ، فلم تكن له لاستنكافه عن مثل ذلك » .

أما عن تاريخ مركز الوزير ، فقد كفانا صاحب الفخرى[2] مؤنة البحث حيث يقول : « لابد قبل الخوض فى ذلك من تقديم كلمات فى هذا المعنى ، فأقول :

---

(١) مقدمة ص ٢٠٧ . (٢) ص ١٣٦ — ١٣٧ .

الوزير وَسيط بين الملك ورعيته ، فيجب أن يكون فى طبعه شطر يناسب طباع الملوك ، وشطر يناسب طباع العوامّ ؛ ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة ؛ والأمانة والصدق رأس ماله . قيل : إذا خان السفير بطل التدبير . وقيل : ليس لكذوب رأى ، والكفاءة والشهامة من مهماته ، والفطنة والتيقظ والدهاء والحزم من ضرورياته ، ولا يستغنى أن يكون مفضالاً مطعاما ؛ ليستميل بذلك الأعناق ، وليكون مشكوراً بكل لسان . والرفق والأناة والتثبت فى الأمور والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول مما لابد منه ...

والوزارة لم تتمهد قواعدها ، وتتقرر قوانينها إلا فى دولة بنى العباس ؛ فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد ، ولا مقررة القوانين ؛ بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية ، فإذا حدث أمر استشار ذوى الحجا والآراء الصائبة ؛ فكل منهم يجرى مجرى وزير . فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة ، وسمى الوزير وزيراً ، وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيراً » .

من هنا يعلم أن الوزارة كانت موجودة عند المسلمين قبل أيام العباسيين ، وإن لم تكن قد تميزت وتقررت قواعدها . ولكن مركز الوزير كان محفوفا بالمخاطر ؛ فإن أبا سلمة الخلاّل الذى كان يلقب بوزير آل محمد اغتيل على يد السفاح ، واستوزر السفاح بعده أبا الجهم ثانى وزراء الدولة العباسية . ثم استوزر السفاح خالد بن بَرْمَك جدّ البرامكة الذين نبغوا منذ ذلك الوقت ، وعظم شأنهم إلى أن انقضت سطوتهم فى أيام الرشيد .

وإذا ما رشح شخص للوزارة ، أرسل إليه الخليفة اثنين من الأمراء يحملان كتاب الخليفة إليه ؛ فيسير إلى دار الخلافة ، ثم يَمْثُل بين يدى الخليفة ، ثم ينصرف إلى حجرة أخرى ليرتدى لباس « التشريف » ، ثم يمثل به أمام الخليفة فيقبل يده وينصرف ، فإذا بلغ الباب ألفى حصاناً مزيناً فى انتظاره ، فيمتطيه ويذهب به إلى دار الوزارة ، وقد سبقه كبار الموظفين والقواد ورجال البلاط

وحجّاب القصر والوالى ؛ فإذا وصل ترجّل وسط مظاهر الاحتفال ثم يُقرَأ سجل بتعيينه(١) .

وكانت حكومة الخليفة تعرف بديوان العزيز ، كما كانت تعرف حكومة تركيا بالباب العالى ، وكان الوزير أو بعبارة أدق رئيس الوزراء يشرف على هذا الديوان ويلقب بلقب وزير ديوان العزيز . وكان رؤساء الدواوين المختلفة يلقبون أحياناً بالوزير ، ولكنهم كانوا على الدوام تابعين لهذا الوزير الذى كان على رأس الحكومة(٢) .

وكان الوزراء فى العصر العباسى الأول يخافون على أنفسهم من بطش الخلفاء بهم . فكان كل منهم يتجنب أن يسمى وزيراً بعد أن مات أبو الجهم على يد المنصور ، وكان خالد بن برمك يعمل عمل الوزراء ولا يسمى وزيراً على الرغم من علو منزلته عند الخلفاء ؛ فقد قيل إن السفاح قال له يوما : يا خالد ! ما رضيت حتى استخدمتنى ؟ ففزع الوزير وقال : كيف يا أمير المؤمنين وأنا عبدك وخادمك ؟ . فضحك الخليفة وقال : إن رَيْطة ابنتى تنام مع ابنتك فى مكان واحد ، فأقوم بالليل فأجدهما قد سرح الغطاء عنهما فأرده عليهما ! فقبّل خالد يد السفاح وقال : مولى يكتسب الأجر فى عبده وأمته(٣) .

ولما آلت الخلافة إلى المنصور سمّ أبا الجهم الذى استوزره السفاح مدة ، لأن المنصور كان يحقد عليه ؛ فلما أحس أبو الجهم بالسم قام لينصرف ، فقال له المنصور إلى أين ؟ قال : إلى حيث بعثتنى يا أمير المؤمنين .

### أبو أيوب الموريانى :

هكذا كان حال الوزارة فى أيام المنصور ، بل وفى الصدر الأول من أيام

---

(١) Ameer Ali, A Short History of The Saracens, P. 413.

(٢) Ameer Ali, P. 414.

(٣) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ٢٥٢ ، والفخرى ص ١٤٠ .

العباسيين . وقد استوزر هذا الخليفة بعد خالد البرمكى أبا أيوب الموريانى ، وكان من أهل موريان[١] ، اشتراه المنصور صبيا قبل أن يلى الخلافة ؛ فثقفه وعلمه ، واتفق أن أرسله مرة إلى أخيه الخليفة السفاح ومعه هدية له ، فلما رآه أعجب بهيئته وفصاحته ، فأبقاه عنده وأعتقه ، وجعله من أخص رجاله المقربين إليه ، وأدر عليه عطاءه وصلاته . وظل على ذلك حتى ولى المنصور الخلافة فقلده الوزارة وكان نصيبه نصيب من سبقه من الوزراء إلا خالد بن برمك .

وقد قيل فى سبب قتله : انه كان يحرص على جمع المال ليتقرب به إلى المنصور إذا أحس شره ، وكلمه المنصور يوما عن أحد أولاده واسمه صالح ، وأنه لا يملك ضيعة ، وقال له الوزير : إن بالأهواز أرضاً تحتاج إلى ثلثمائة ألف درهم لعمارتها ، فإذا استثمرت أدرت عليه الخير الكثير ، فأقره الخليفة على ذلك ، وأمره بعمارتها فأخذ المورياني المال وأبقاه عنده ولم يعمل فى الضيعة شيئاً . وصار يحمل فى نهاية كل سنة عشرين ألف درهم يدفعها ريعاً للضيعة الموهومة ، وظل على ذلك مدة .

على أن أعداء الوزير وجدوا من ذلك سبيلا إلى السعاية عند الخليفة فكاشفوه بالحقيقة ، فركب إلى الضيعة بنفسه ، فوجدها على ما كانت عليه من قبل ، فنكبه وقتله هو وأقاربه واستصفى أموالهم ، وذلك فى سنة ١٥٣ ﻫ . وقد يعذر الموريانى إذا أبقى هذا المال لديه ، ابتغاء التقرب إلى المنصور واتقاء لشره ، وإن كان هذا العمل فى ذاته خيانة لمولاه ، وهو ما نحمله على سوء التدبير من جانب هذا الوزير . وقد قيل فى قتله أبيات نظمها ابن حُبَيبات الشاعر الكوفى :

وقد وجدنا الملوك تحسُد من أعـ ... ـطته طوعاً أزِمّة التدبير
فإذا ما رأوا إليه النَّهْى والأمـ ... ـر أتوه من بأسهم بنكير
شرب الكأسَ بعد حفص سُليما ... ن ودارت عليه كف المدير
ونجا خالد بن برمك منها ... إذ دعَوْه من بعدها بالأمير

(١) موريان قرية من نواحى خوزستان : معجم البلدان لياقوت .

أسوأ العالَمين حالا لديهم مَنْ تسمى بكاتب أو وزير[١].

## الربيع بن يونس :

وبعد قتل هذا الوزير المنكود الطالع ، استوزر المنصور الربيع بن يونس ، الذى شارك سلفه فى سوء طالعه أيام الهادى . وكان نبيلا حازماً ، عاقلا فطناً ، خبيراً بالأمور الحسابية ، ملمـا بشؤون الدولة ، محبا لفعل الخير ، عارفا بآداب الملوك . « رأى المنصور يوما فى بستانه شجيرة من شجر يسمى الخلاف ؛ فلم يدر ما هى ، فقال : ياربيع ، ما هذه الشجرة ؟ فقال الربيع : إجماع ووفاق ، وكره أن يقال خلاف » .

ولم يزل الربيع حائزاً ثقة المنصور إلى أن مات ، فقام بأخذ البيعة لابنه المهدى ، وظل على ذلك إلى أن قتله الهادى فى خلافته

وعلى الجملة ، فقد كان الوزير فى الدولة العباسية — وفى غيرها — واسطة بين الخليفة والرعية ، وعليه تنفيذ رغبات الخليفة وأوامره ، وإسداء النصح والإرشاد لمولاه إذا ما استأنس برأيه فى أمر من أمور الدولة ؛ والمحافظة على حسن سمعة الخليفة عند رعيته .

ومن هنا نقف على مبلغ ضعف الوزير أيام الخلفاء العباسيين فى ذلك العصر ، كما نقف على خطورة مركز الوزراء ، إذ كانوا معرضين للقتل إذا ما تغير عليهم الخليفة لسبب من الأسباب ولو كان تافهاً . هذا على الرغم مما كان يظهر به الوزير فى عيون النـاس من هيبة ونبل . ولقد أصاب صاحب الفخرى[٢] فى وصفه مركز الوزير فى أيام المنصور حيث يقول : « لم تـكن الوزارة فى أيامه طائلة ، لاستبداده واستغنائه برأيه وكفاءته ، مع أنه كان يشاور فى الأمور دائماً ، وإن

(١) الفخرى ص ١٥٧ — ١٥٩ . (٢) الفخرى ص ١٥٧ .

كانت هيبته تصغر لها هيبة الوزراء ؛ وكانوا لا يزالون على وجل منه وخوف ، فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق »

### يحيى بن خالد البرمكي :

بلغ نفوذ الوزير منتهاه فى عهد هارون الرشيد . فقد اتخذ يحيى بن خالد البرمكي وزيراً له ، وقال له : « قلدتك أمر الرعية ، وأخرجته من عنقى إليك ، فاحكم فى ذلك ما ترى من الصواب ، واستعمل من رأيت ، واعزل من رأيت ، وامض الأمور على ما ترى » . ثم دفع إليه خاتمه الخاص ، وسلمه خاتم الخلافة ، حتى صار بيده الحل والعقد فى كل شؤون الدولة . وخلفه ابنه جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي .

### جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي :

فى عهد هـذا الوزير قبض البرامكة على أزمة الحكم ، وصار بيدهم الدخل والخرج ، « حتى كان هارون يطلب البسيط من المال فلا يصل إليه إلا عن طريق البرامكة . فغلبوه على أمره ، وشاركوه فى سلطانه ؛ فعظمت آثارهم ، وبَعُد صيتهم ، وعمروا مراتب الدولة وخططها بالرؤساء من ولدهم وصنائعهم ، واحتازوها لأنفسهم عمن سواهم من وزارة وقيادة وكتابة ، وانصرفت نحوهم الوجوه ، وخضعت لهم الرقاب ، وتخطت إليهم من أقصى التخوم هدايا الملوك ، وأفاضوا فى رجال الشيعة وعظماء القرابة العطاء » .

ومما يدل على ارتفاع مكانة جعفر من نفس الرشيد ، وخطورة مركزه فى الدولة العباسية ما ذكره الفخرى[1] ؛ « وهو أن عبد الملك بن صالح العباسى طلب إلى جعفر البرمكي أن يخاطب الرشيد فى ثلاث حوائج ، هى : أن يقضى عنه ديناً مقداره ألف ألف درهم . وأن يولى ابنه إحدى الولايات ليرتفع بذلك قدره .

(١) ص ١٨٨ .

وأن يزوج هذا الابن من ابنة الخليفة لأنها بنت عمه . فقضى له جعفر هذه الحوائج الثلاث من فوره ، وقال له : أما المـال ففى هذه الساعة يحمل إلى منزلك ، وأما الولاية فقد وليت ابنك مصر ، وأما الزواج فقد زوجته فلانة ابنة مولانا أمير المؤمنين على صداق مبلغه كذا وكذا . فانصرف فى أمان الله » .

وإنما فعل جعفر ما فعل لشدة ثقته بنفسه عند الرشيد ؛ فإن عبد الملك لـما عاد إلى منزله وجد أن المال قد سبقه . ولـما كان الغد حضر جعفر عند الرشيد ، وأعلمه بما جرى فأقره على تصرفه . ولم يخرج جعفر حتى كتب لابن عبد الملك تقليد ولاية مصر ، وعقد عقده على ابنة الرشيد .

من ذلك نستطيع أن نقف على مبلغ خطورة مركز الأسرة البرمكية فى أيام الرشيد ، الذى وثق بهم ، وفوض إليهم أمور دولته . ولهذا لا نعجب إذا انصرف الناس إليهم ، ونظموا القصائد الرائعة فى مدحهم ، والتغنى بكرمهم وجودهم ، الذى أصبح مضرب الأمثال . وقد قيل : إن الرشيد حج ومعه يحيى بن خالد بن برمك ، ومعه ابناه الفضل وجعفر ؛ فلما وصلوا إلى المدينة المنورة جلس الرشيد ومعه يحيى فأعطيا الناس ، وجلس الأمين ومعه الفضل بن يحيى فأعطيا الناس ، وجلس المأمون ومعه جعفر فأعطيا الناس . وقد ضربت الأمثال بكثرة هـذه الأعطيات الثلاث ، حتى كانوا يسمون هذا العام عام الأعطيات الثلاث . وفى ذلك يقول الشاعر :

أتانا بنـــو الآمال من آل برمكٍ … فيـا طيب أخبار ويا حسن منظر

لهم رحـلة فى كل عام إلى العـدا … وأخرى إلى البيت العتيق المستَّر[1]

إذا نزلوا بطحاء مكة أشرقت … بيحيى وبالفضـل بن يحيى وجعفر

فتُظلم بغـداد وتجلو لنـا الدُّجى … بمكةَ ما تحو ثلاثةُ أقمـــر

فما خُلقت إلا لجود أكُفُّـهم … وأقدامُهم إلا لأعواد منـــبر

إذا راض يحيى الأمر ذلت صعابه … وناهيـــك من راعٍ له ومُـدبر

(١) يعنى الـكعبة وكسوتها .

ولـكن هارون الرشيد قسا بعـد ذلك فى معاملة جعفر ، فأمر بقتل جعفر وحبس يحيى وبقيـة أولاده ؛ حتى مات يحيى والفضل فى السجن ، وظل بقية البرامكة فى السجون حتى عفا عنهم الأمين . ويعرف ذلك الحادث فى التاريخ باسم « نكبة البرامكة » .

وفيهم يقول أبو نواس :

إن البرامكة الذين تعلموا ... فعل الملوك فعلّموه الناسا
كانوا إذا غرسوا سَقوا وإذا بنوا ... لم يهدموا لبنائهم آساسا
وإذا هُمو صنعوا الصنيعة فى الورى ... جعلوا لها طول البقاء أساسا

**نوعا الوزارة :**

انقسمت الوزارة فى عهد العباسيين إلى قسمين :

١ — وزارة التنفيذ : وهى التى تكون فيها مهمة الوزير تنفيذ أوامر الخليفة وعدم التصرف فى شؤون الدولة من تلقاء نفسه ؛ بل كان يعرض أمور الدولة على الخليفة ويتلقى أوامره فيها . ولم يكن الوزير إلا واسطة بين الخليفة ورعيته .

٢ — وزارة التفويض : وهى أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر فى أمور الدولة ، والتصرف فى شؤونها دون الرجوع إليه . ولم يبق للخليفة بعد ذلك إلا ولاية العهد ، وسلطة عزل من يوليهم الوزير .

وفى ذلك يقول ابن خلدون :[1] « ثم جاء فى الدولة العباسية شأن الاستبداد على السلطان وتعاور[2] فيها استبداد الوزارة مرة والسلطان أخرى ، وصار الوزير إذا استبد محتاجاً إلى استنابة الخليفة إياه لذلك ، لتصح الأحكام الشرعية وتجىء على حالها . فانقسمت الوزارة حينئذ إلى وزارة تنفيـذ ، وهى حال ما يكون الوزير مستبدا عليه » .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٧ — ٢٠٨ . (٢) التعاور : التداول .

وقد أفرد الماوردى فى كتابه[1] باباً تكلم فيه عن وزارتى التفويض والتنفيذ . فيقول : « فأما وزارة التفويض فهو أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه ، وإمضاءها على اجتهاده ؛ وليس يمتنع جواز هذه الوزارة ، قال الله تعالى : حكاية عن نبيه موسى عليه السلام (وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي . هَرُونَ أَخِي . اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي) . فإذا جاز ذلك فى النبوة كان فى الإمامة أجوز ؛ ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه ، إلا باستنابة ونيابة الوزير المشارك له فى التدبير أصح فى تنفيذ الأمور من تفرده بها ليستظهر به على نفسه ، وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل » .

وقد عدد الماوردى الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يتقلد وزارة التفويض فقال : « ويعتبر فى تقليد هـذه الوزارة شروط الإمامة إلا النسب وحده ، لأنه ممضى الآراء ومنفذ الاجتهاد ، فاقتضى أن يكون على صفات المجتهدين ، ويحتاج فيهـا إلى شرط زائد ، وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمرى الحرب والخراج ، خبرة بهما ومعرفة بتفصيلهما ؛ فانه مباشر لهما تارة ومستنيب فيهما أخرى ، فلا يصل إلى استنابة الكفاة إلا أن يكون منهم ، كما لا يقدر على المباشرة إذا قصر عنهم ، وعلى هـذا الشرط مدار الوزارة وبه تنتظم السياسة . حكى أن المأمون رضى الله عنه كتب فى اختيار وزير : إنى التمست لأمورى رجلا جامعاً لخصال الخير ، ذا عفة فى خلائقه ، واستقامة فى طرائقه ، قد هذبته الآداب وأحكمته التجارب ، إن ائتمن على الأسرار قام بهـا ، وإن قلد مهمات الأمور نهض فيها ، يسكته الحلم ، وينطقه العلم ، وتكفيه اللحظة ، وتغنيه اللمحة ، له صولة الأمراء ، وأناة الحكماء ، وتواضع العلماء ، وفهم الفقهاء . إن أحسن إليه شكر ، وإن ابتلى بالإساءة صبر ؛ لا يبيع نصيب يومه بحرمان غده ، يسترق قلوب الرجال بخلابة لسانه وحسن بيانه . وقد جمع بعض الشعراء هذه الأوصاف فأوجزها ، ووصف بعض وزراء الدولة العباسية بها ، فقال :

---

(١) الأحكام السلطانية ص ٢١ — ٢٨ .

بديهتـــه وفـكرته سواء إذا اشتبهت على الناس الأمور
وأحزَمُ ما يكون الدهر يوماً إذا أعيا المشـاور والمشـير
وصدر فيـــه للهم اتساع إذا ضاقت من الهم الصـدور

فهذه الأوصاف إذا كملت فى الزعيم المدبر ، وقلما تكمل ، فالصلاح بنظره عام، وما يناط برأيه وتدبيره تام » .

ثم يستطرد الماوردى القول : فيوضح لنـا مدى سلطة وزير التفويض فى هذه العبارة :

« ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه ، وأن يقلد الحـكام ، كما يجوز ذلك للإمام ، لأن شروط الحـكم فيه معتبرة . ويجوز أن ينظر فى المظالم ويستنيب فيها ، لأن شروط المظالم فيـه معتبرة . ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه ، وأن يقلد من يتولاه ؛ لأن شروط الحرب فيه معتبرة . ويجوز أن يباشر الأمور التى دبرها ، وأن يستنيب فى تنفيذها ؛ لأن شروط الرأى والتدبير فيه معتبرة » .

ثم يبين الماوردى الأعمال التى لا يجوز لوزير التفويض مباشرتها فيقول :

« وكل ما صح من الإمام صح من الوزير ، إلا ثلاثة أشياء : أحدها — ولاية العهد ؛ فان للإمام أن يعهد إلى من يرى ، وليس ذلك للوزير . الثـانى — أن للإمام أن يستعفى الأمة من الإمامة ، وليس ذلك للوزير . والثالث — أن للإمام أن يعزل من قلده الوزير ، وليس للوزير أن يعزل من قلده الإمام . وما سوى هذه الثلاثة فحـكم التفويض إليه يقتضى جواز فعله » .

***

أما عن وزارة التنفيذ فيقول المـاوردى : « وأما وزارة التنفيذ فحـكمها أضعف وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصور على رأى الإمام ، وتدبيره . وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاة ، يؤدى عنه ما أمر ، وينفذ عنه ما ذكر ، ويمضى ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش ، ويعرض عليه ما ورد من مهم ، وتجدد من حدث ملم ، ليعمل فيه ما يؤمر به فهو معين فى تنفيذ الأمور ، وليس

بوال عليها ولا متقلداً لها . فإن شورك فى الرأى كان باسم الوزارة أخص ، وإن لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة أشبه ، وليس تفتقر هذه الوزارة إلى تقليد ، وإنما يراعى فيها مجرد الإذن ، ولا تعتبر فى المؤهل لها الحرية ولا العلم ؛ لأنه ليس له أن ينفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ، ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم . وإنما هو مقصور النظر على أمرين : أحدهما — أن يؤدى إلى الخليفة . والثانى — أن يؤدى عنه .

ثم يعدد الماوردى الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يتقلد وزارة التنفيذ فيقول :

« يراعى فيه سبعة أوصاف : أحدها — الأمانة ، حتى لا يخون فيما قد ائتمن عليه ، ولا يغش فيما قد استنصح فيه . والثانى — صدق اللهجة ، حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ، ويعمل على قوله فيما ينهيه . والثالث — قلة الطمع ، حتى لا يرتشى فيما يلى ، ولا ينخدع فيتساهل . والرابع — أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء ، فإن العداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف ، والخامس — أن يكون ذكوراً لما يؤديه إلى الخليفة وعنه ، لأنه شاهد له وعليه . والسادس — الذكاء والفطنة ، حتى لا يدلّس عليه فتشتبه ، ولا يموه عليه فتلتبس ، فلا يصح مع اشتباهها عزم ، ولا يصلح مع التباسها حزم . وقد أفصح بهذا الوصف وزير المأمون محمد بن يزداد حيث يقول :

إصابة معنى المرء روحٌ كلامه ... فإن أخطأ المعنى فذاك مَواتُ
إذا غاب قلب المرء عن حفظ لفظه ... فيقظته للعالمين سُبات

والسابع — ألا يكون من أهل الأهواء ، فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل ، ويتدلس عليه المحق من المبطل فإن الهوى خادع الألباب ، وصارف له عن الصواب ؛ ولذلك قال النبى صلى الله عليه وسلم : « حبُّك الشىء يُعْمى ويُصم » . قال الشاعر :

إنا إذا قلت دواعى الهوى ... وأنْصَتَ السامع للقائل
واصطرع القوم بألبابهم ... نقضى بحكم عادل فاصل

لا نجعل البـاطل حقا ولا    نلفظ دون الحق بالباطل
نخاف أن نُسفِّـه أحلامنا    فيحمل الدهرُ مع الحـامل

فإن كان هذا الوزير مشاركا فى الرأى احتاج إلى وصف ثامن ، وهو الحنكة والتجربة التى تؤديه إلى صحة الرأى وصواب التدبير ، فإن فى التجارب خبرة بعواقب الأمور . وإن لم يشارك فى الرأى لم يحتج إلى هـذا الوصف ، وإن كان ينتهى إليه مع كثرة الممارسة ، ولا يجوز أن تقوم بذلك امرأة ؛ وإن كان خبرها مقبولا لما تضمنه معنى الولايات المصروفة عن النساء ؛ لقول النبى صلى الله عليه وسلم « ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة » ، ولأن فيها من طلب الرأى وثبات العزم ما تضعف عنه النساء ، ومن الظهور فى مباشرة الأمور ما هو عليهن محظور . ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة ، وإن لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم » .

بعد ذلك يذكر الماوردى الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ فيقول :

« ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما فى النظرين ، وذلك من أربعة أوجه : أحدها — أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر فى المظالم ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثانى — أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاة ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثالث — أنه يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والرابع — أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف فى أموال بيت المـال بقبض ما يستحق له وبدفع ما يجب فيه ، وليس فيما عدا هذه الأربعة ما يمنع أهل الذمة منها . . . ولهذه الفروق الأربعة بين النظرين افترق فى أربعة من شروط الوزارتين : أحدها — أن الحرية معتبرة فى وزارة التفويض ، وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ . والثانى — أن الإسلام معتبر فى وزارة التفويض ، وغير معتبر فى وزارة التنفيذ . والثالث — أن العلم بالأحكام الشرعيـة معتبر فى وزارة التفويض ، وغير معتبر فى وزارة التنفيذ . والرابع — أن المعرفة بأمرى الحرب والخراج معتبرة فى وزارة التفويض

وغير معتبرة فى وزاة التنفيذ . فافترقا فى شروط التقليد من أربعة أوجه ، كما افترقا فى حقوق النظر من أربعة أوجه ، واستويا فيما عداها من حقوق وشروط » .

* * *

وقد ختم الماوردى هذا الفصل الممتع عن وزارتى التفويض والتنفيذ بقوله : « ويجوز للخليفة أن يقلد وزيرى تنفيذ على اجتماع وانفراد ، ولا يجوز أن يقلد وزيرى تفويض على الاجتماع لعموم ولايتهما ، كما لا يجوز تقليد إمامين لأنهما ربما تعارضا فى العقد والحل والتقليد والعزل . وقد قال الله تعـالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ) [1] » .

## (ح) الوزارة فى العصر العباسى الثانى

اشتهر فى العصر العباسى أُسر فارسية ، كأسرة البرامكة ، وبنى سهل ، وبنى طاهر ، وبنى الفرات ، وبنى الجراح الذين نبغ فيهم علىُّ بن عيسى وزير المقتدر ، وعبد الرحمن بن عيسى وزير الراضى . ولما كان ضعف الخلفاء يؤدى حتما إلى ازدياد نفوذ الوزراء ، قويت المنافســة على الوزارة منذ أواخر القرن الثالث الهجرى . وكان يصحب هذه المنافسة تفشى الدَّس والرِّشوة وما إليهما . فإذا أراد أحدهم أن يتربع فى دَست الوزارة ، أظهر استعداده لشراء هــذا المنصب بدفع مبلغ من المال للخليفة .

**الوزير ابن خاقان :**

قال صاحب الفخرى [2] عند كلامه على محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المقتدر (٢٩٥ — ٣٢٠ هـ) : إنه « كان سيئ السيرة والتدبير ، كثير التولية والعزل . قيل : إنه ولّى فى يوم واحد تسعة عشر ناظراً للكوفة ، وأخذ

(١) آية ٢٢ سورة الأنبياء . (٢) ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

من كل واحد رشوة . فانحدر واحد واحد : حتى اجتمعوا فى بعض الطريق ، فقالوا : كيف نصنع ؟ فقال أحدهم : إن أردتم النَّصَفة فينبغى أن ينحدر إلى الكوفة آخرنا عهداً بالوزير ، فهو الذى ولايته صحيحة ، لأنه لم يأت بعده أحد . فاتفقوا على ذلك ؛ فتوجه الرجل الذى جاء فى الأخير نحو الكوفة ، وعاد الباقون إلى الوزير ففرقهم فى عدة أعمال » . ومما قيل فيه :

وزير لا يملّ من الرّقاعه ... يُولّى ثم يعزل بعد ساعهْ

ويُدنى من تعجّل منه مالٌ ... ويبعد من توسّل بالشفاعهْ

إذا أهل الرُّشا صاروا إليه ... فأحْظى القوم أوفرهم بضاعهْ

## على بن عيسى :

مما تقدم نرى كيف ساءت حالة الدولة فى عهد هذا الوزير ، حتى أن الخليفة المقتدر لم ير بدا من عزله وتعيين علىّ بن عيسى سنة ٣٠١ هـ . وكان من كبار الكتاب ، اشتهر بالورع والزهد . وفيه يقول الصولى : « ما أعلم أنه وَزَر لبنى العباس وزير يشبه على بن عيسى فى زهده وعفته ، وحفظه للقرآن ، وعلمه بمعانيه وكتابته وحسابه ، وصدقاته ومبراته »[1] .

وكان هذا الوزير يعطف على الفقراء المعوزين ، حتى ينفق عليهم نصف مال ضياعه ، وكانت غلتها تدر عليه نيفاً وثمانين ألف دينار فى كل سنة ، كما وقف كثيراً من الأوقاف ، وأفرد لها ديواناً سماه ديوان البر ، خصص الأموال التى ترد إليه لإصلاح الثغور والحرمين الشريفين .

ولم تقتصر إصلاحات هذا الوزير على ذلك ، بل ضبط الدواوين ، ونظم شؤون الدولة الداخلية ، فاستتب الأمن فى عهده ، وعادت الأمور إلى نصابها ؛ بفضل حسن سياسته ومهارته الإدارية ، وحرصه على نشر العدل بين الرعية ، حتى كان يجلس بنفسه للمظالم .

---

(١) الفخرى ص ٢٤١ .

على أن بقاء هذا الوزير المصلح لم يطل ، بسبب إسراف الخليفة المقتدر وعزله الوزراء والقبض عليهم ، وتدخل النساء فى أمور الدولة لصغر سنه ، وانصرافه إلى اللهو . ولا غرو فقد أصبح الأمر والنهى بيد أمه ، وكانت تسمى « السيدة » فقد بلغ من ازدياد نفوذها أنها إذا غضبت هى أو قهرمانتها من أحد الوزراء كان مصيره العزل لا محالة . كذلك كانت الحال مع الوزير المصلح علىّ بن عيسى[1] فإن أم موسى قهرمانة السيدة أرسلت إليه تطلب تقديم المال اللازم لعيد الأضحى ولكنه اعتذر ، فغضبت القهرمانة وأوغرت صدر « السيدة » عليه ، فقبض عليه غداة يوم الاثنين ٨ ذى الحجة سنة ٣٠٤ هـ[2] .

ولم يكن هذا كل ما قام به الوزير على بن عيسى من ضروب الإصلاح ، فقد «أشار على المقتدر بالله بوقف المستغلات بمدينة السلام وعليها نحو ثلاثة عشر ألف دينار ، والضياع الموروثة بالسواد الجارية فى ديوان الخاصة ، وارتفاعها نيّف وثمانون ألف دينار على الحرمين والثغور » . وابتاع عدداً كبيراً من الجمال والحمير لحمل الماء من جُدّة إلى مكة ، حتى توفر الماء بها ، وأصبح فى متناول أيدى الأهلين على اختلاف طبقاتهم . كذلك ألغى السُّخرة ، وأزال عن الناس كل ظلم وحَيْف .

### حامد بن العباس :

خلف على بن عيسى فى الوزارة حامد بن العباس ، وكان كريماً مفضالا ، مدققاً فى استخراج الأموال . غير أنه كان قليل الخبرة بأمور الوزارة ؛ فضم إليه الخليفة المقتدر وزيره السابق علىّ بن عيسى ، وكان فى الحبس فأطلق سراحه ، وعُين نائباً للوزير . فاستطاع علىّ بن عيسى بفضل خبرته الإدارية ، وإلمامه بشؤون الدولة أن يقبض على زمام الأمور ، وأصبحت كلمته نافذة على جميع

---

(١) ابن الأثير ج ٨ ص ٢٦ . (٢) تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ص ٢٨٦ .

الولاة . أما الوزير الأصلى حامد بن العباس فقد أصبح مسلوب السلطة ، وفى ذلك يقول بعض الشعراء :

قل لابن عيسى قَولةً  يرضى بها ابنُ مجاهد
أنت الوزير وإنما  سخروا بلحية حامد
جعلوه عندك سُترةً  لصلاح أمرٍ فاسد
مهما شككت فقل له  كم واحدا فى واحد ؟

وكان حامد يلبس السواد شعار الدولة العباسية ، ويجلس فى دَست الوزارة ؛ أما على بن عيسى فكان يجلس بين يديه كالنائب بملابسه المعتادة ، وقال فى ذلك بعض الشعراء[1] :

أعجبُ من كل ما رأينا  أن وزيرين فى بلاد
هذا سوادٌ بلا وزير  وذا وزير بلا سواد

ابن مقلة :

وهكذا ساءت حالة الدولة العباسية الداخلية فى عهد الخليفة المقتدر ، واضطربت الأمور من جراء هذه السياسة التى اتبعها فى تعيين وزرائه وعزلهم . فقد ولى الوزارة فى عهده نحو اثنى عشر وزيراً ، عزل بعضهم مراراً ؛ كأبى الحسن على بن الفرات ، وعلى بن عيسى . هذا إلى اعتماده على بعض وزراء ضعاف ؛ كأبى على محمد بن مُقْلة الذى استغل نفوذ وظيفته فتدخل فى أعمال الدواوين تدخلا شائناً ابتغاء زيادة ثروته ، واستوزره المقتدر ثانية سنة ٣١٦ هـ ، وخلع عليه ؛ ولم يلبث أن عزله . وما زالت تتقلب به الأحوال حتى آلت الخلافة إلى الراضى ، فاتخذه وزيراً له ، ولم يلبث أن وشى به أعداؤه عنده فعزله وحبسه ، بعد أن قطعت يده اليمنى . ومكث فى الحبس مدة وهو مقطوع اليد ؛ وكان ينوح على يده ويقول : كتبت بها كذا وكذا مصحفاً ، وكذا وكذا حديثاً من أحاديث الرسول صلى

(١) الفخرى ص ٢٤٢ .

الله عليه وسلم ، ووقعت إلى شرق الأرض وغربها ، تقطع كما تقطع أيدى اللصوص[١] !

**ضعف شأن الوزارة :**

لم يل الوزارة بعد ابن مقلة وزير يستحق الذكر ، فقد اضطربت أمور الدولة فى عهد من خلفه من الوزراء ؛ نخص بالذكر منهم : أبا القاسم عبيد الله بن محمد الكلوذانى الذى لم يلبث أن ثار عليه الجند ، فاعتزل الوزارة بعد أن وليها مدة شهرين ، ثم خلفه الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ؛ وكان ضعيفاً سىء السيرة ، فلم يتيسر له ضبط أمور الدولة ؛ ولما ظهر للمقتدر عجزه عن الإصلاح قبض عليه وخلعه . . وقد وصفه صاحب الفخرى فقال[٢] : « إن أعرق الناس فى الوزارة ، هو وزير المقتدر ، وأبوه القاسم وزير المعتضد والمكتفى ، وجده عبد الله وزير المعتضد ، وأبو جده سليمان بن وهب وزير المهتدى » وفى ذلك يقول الشاعر :

يا وزير ابن وزير ابـ ن وزير ابن وزير
نسقا كالدر إذ نظّ م فى عقد النحور[٣]

كان لكل وزير أتباع ومحاسيب ، يرتفع ذكرهم وتتحسن أحوالهم بتولية الوزارة فإذا ما عزل عزلوا معه وشتتوا[٤] . وكان الوزير يحرص على تقديم المال للخليفة ونساء قصره وخدمه ليضمن بقاءه فى الوزارة . كما كان يثقل كاهل الأهلين بالضرائب ، ويستعمل أساليب العسف والشدة مع الأهالى فى جمعها ، ويصادر أتباع الوزير المخلوع .

استعان الراضى فى إدارة شؤون دولته ببعض وزراء ضعاف ، كانوا يبذلون

---

(١) الفخرى ص ٢٤٥ . (٢) الآداب السلطانية ص ٢٤٧ .
(٣) شرحه ص ٢٤٧ .
(٤) Harold Bowen, The Life and Times of Ali Ibn Isa, p. 27.

للخليفة كثيراً من المال ليرفعهم إلى مرتبة الوزارة . وليس أدل على ذلك مما بذله أبو على ابن مقلة عند ما ولى الوزارة للمرة الثالثة فى عهد الراضى ؛ فقد دفع للخليفة خمسمائة ألف دينار ، غير أنه لم يتمتع بالوزارة طويلا ، إذ ثار عليه الجند ، وقامت فى البلاد فتنة انتهت بعزله ، وصرفه الراضى عن الوزارة ، واستوزر عبد الرحمن ابن عيسى بن داود بن الجراح . فظهر عجزه عن إدارة البلاد ، وقلد الراضى أخاه الوزارة ؛ فاختلت أمور الدولة فى عهد وزارته ، ولم يلبث أن استقال من منصبه فحل محله أبو جعفر محمد بن القاسم الكَرْخِىّ ، وكان كغيره من الوزراء الذين سبقوه ، ضعيف الجانب ، لم يقم بأى عمل فى سبيل إصلاح شؤون البلاد وإقالتها من عثرتها ، بل لقد اشتد ضعف الدولة فى عهده . واضطر أخيراً إلى الاختفاء حتى لا يلحق به أذى الأهلين . وقد وصفه صاحب الفخرى[1] فى هذه العبارة : « كان قصيراً جدا فى غاية القصر ، فاحتاجوا أنهم قطعوا من قوائم سرير الخلافة أربع أصابع حتى يتمكن الكرخى الوزير من مشاورة الخليفة ، وتطير الناس من ذلك وقالوا : هذا مؤذن بنقص الدولة ؛ فكان الأمر كما قالوا عليه ، واختلفت الأحوال ، واضطربت الأمور لديه فاستتر » .

ولما رأى الراضى أن الكرخى عاجز عن النهوض بأعباء الوزارة ، استوزر سليمان بن الحسن بن مَخْلد ، فعجز هو أيضاً عن إدارة شؤون البلاد ؛ لازدياد نفوذ كبار القواد ، وتدخلهم فى أمور الدولة ، مما دعى الخليفة الراضى إلى استمالة ابن رائق ، الذى كان يلى واسط والبصرة ، وسلم إليه مقاليد الأمور ولقبه بلقب « أمير الأمراء » ؛ فازدادت سلطته وأصبح بيده أمر تولية الولاة وعزلهم ، وزادت مكانته عند الخليفة ، وعلت مرتبة الوزير . وفى ذلك يقول صاحب الفخرى[2] : « واستبد ابن رائق أمير الأمراء بالأمور ، ورد الحكم فى جميع الأمور إلى نظره ، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير » .

---

(١) ص ٢٥٢ — ٢٥٣ . (٢) ص ٢٥٣ .

ويقول مسكويه(١) : « وبطل منذ يومئذ أمر الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر فى شىء من أمر النواحى ولا الدواوين ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط ، وأن يحضر فى أيام المواكب دار السلطان بسوادٍ وسيف ومنطقة ، ويقف ساكتاً . وصار ابن رائق وكاتبه ينظران فى الأمر كله ؛ وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق إلى هـذه الغاية . وصارت أموال النواحى تُحمل إلى خزائن ، فيأمرون وينهوْن فيها وينفقونها كما يرون ، ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون ، وبطلت بيوت الأموال » .

هكذا ضعف شأن الوزارة فى عهـد الراضى ، وحلت محلها إمرة الأمراء . وأصبح أمير الأمراء يتدخل فى تعيين الوزراء وعزلهم . فقد أشار ابن رائق على أثر تقلده هذا المنصب على الخليفة الراضى بأن يولى الوزارة الفضل بن جعفر ابن الفرات ، حتى يصبـح مطلق التصرف فى أموال الدولة . وغدا ابن رائق يشرف على الدواوين ، وصارت الأموال تحمل إليه(٢) .

يقول ابن خلدون(٣) : « استمر الاستبداد ، وصار الأمر للملوك العجم ، وتعطل رسم الخلافة ؛ ولم يكن لأولئك المتغلبين أن ينتحلوا ألقاب الخلافة ، واستنكفوا من مشاركة الوزراء فى اللقب ؛ لأنهم خول(٤) لهم ، فتسموا بالإمارة والسلطان . وكان المستبد على الدولة يسمى أمير الأمراء أو بالسلطان . إلى ما يحليـه به الخليفة من ألقـابه كما تراه فى ألقابهم . وتركوا اسم الوزارة إلى من يتولاها للخليفة فى خاصته . ولم يزل هـذا الشأن عندهم إلى آخر دولتهم ، وفسد اللسان خلال ذلك كله ، وصارت صناعة ينتحلها بعض الناس ؛ فانتهت ؛ وترّفع الوزراء عنها لذلك ولأنهم عجم . وليست تلك البلاغة هى المقصودة من لسانهم فتخير لها من سائر الطبقات ، واختصت به وصارت خادمة للوزير واختص اسم الأمير

---

(١) ج ١ ص ٣٥٢ .
(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٦٠ .
(٣) ص ٢٠٧ — ٢٠٨ .
(٤) الخَـوَل : حشم الرجل وأتباعه ، ويقع على العبد والأَمَـة . والواحد والجمع والمذكر والمؤنث فى ذلك سواء .

بصاحب الحروب والجند وما يرجع إليهـا ، ويده مع ذلك عالية على أهل الرتب ، وأمره نافذ فى الـكل ؛ إما نيابة أو استبداداً .

وأما دولة بنى أمية بالأندلس فأنِفُوا اسم الوزير فى مدلوله أول الدولة ، ثم قسموا خطته أصنافاً ، وأفردوا لـكل صنف وزيراً . فجعلوا لحُسْبان المال وزيراً ، والترسيل وزيراً ، وللنظر فى حوائج المتظلمين وزيراً ؛ وللنظر فى أحوال أهل الثغور وزيراً ، وجُعل لهم بيت يجلسون فيـه على فرش منضّـدة لهم ، وينفذون أمر السلطان هناك كل فيما جعل له . وأفرد للتردد بينهم وبين الخليفة واحد منهم ارتفع عنهم بمباشرة السلطتين فى كل وقت ؛ فارتفع مجلسه عن مجالسهم ، وخصوه باسم الحاجب . ولم يزل هذا الشأن إلى آخر دولتهم » .

**الوزارة فى عهد السلاجقة :**

كانت بلاد العراق فى العصر السلجوقى الأول (٤٤٧ — ٥٥١ هـ) مليئة بالحوادث . فقد امتد شر الباطنية إلى الخلفاء وكبار رجال الدولة ؛ على أن هـذا العصر كان — على الرغم من ذلك — يمتاز بمزايا عدة . فقد ظهر فيه كثير من الوزراء . فقد كان أبو شجاع وزير المقتدى (٤٦٧ — ٤٨٧ هـ) يجلس للمظالم بعد صلاة الظهر ، وكان الحجاب ينادون فى الناس : «من كانت له حاجة فليعرضها[1]» . وكان ليناً حليما متسامحا ، فلما وقعت الفتن بين أهل السنة والشيعة بالـكرخ وباب البصرة فى بغداد ، حرص على تهدئة الخواطر ، وحال دون إراقة الدماء ؛ حتى قال له الخليفة المقتدى : « إن الأمور لا تمشى بهذا اللين الذى تستعمله ، وقد أطمعت الناس بحلمك وتجاوزك ، ولابد من نقض دور عشرة من كبار أهل المحال ؛ حتى تقوّم السياسة وتسكن هذه الفتن ، فأرسل الوزير إلى المحتسب وقال له : قد تقدم الخليفة بنقض دور عشرة من كبار أهل المحال ، ولا تمكننى المراجعة فيهم ، وما آمن أن يكون فيهم أحد غير مستحق للمؤاخذة ، أو أن يكون الملك ليس له ؛ فأريد أن

---

(١) الفخرى ص ٢٦٤ .

تبعث ثقاتك إلى هذه الحال ، وتشترى أملاك هؤلاء المتهمين ، فإذا صارت الأملاك لى نقضتها ، وأسلم بذلك من الإثم ومن سخط الخليفة ؛ ونقده الثمن فى الحال ، ففعل المحتسب ذلك ، ثم بعد ذلك أرسل ونقضها ، وحج بيت الله تعالى ، ولم يؤرخ عن وزير أنه حج فى أيام وزارته إلا هذا ؛ فإن الوزراء قبله كانوا يحجون بعد خلوهم من الوزارة ؛ إلا البرامكة فإنهم حجوا فى حال وزارتهم ... ثم اعتزل وتزهد ولبس ثياب القطن وتوجه إلى الحج ، وأقام بمدينة الرسول صلوات الله عليه وسلامه ؛ فكان يكنس المسجد النبوى ، ويفرش الحصر ، ويشعل المصابيح ، وعليه ثوب من غليظ الخام[1] » .

ومن وزراء هذا العهد أبو على الحسن بن على بن صدقة ، وزر للمسترشد سنة ٥١٣ ﻫ وكان كما وصفه صاحب الفخرى[2] : « عالماً بقوانين الرياسة خيراً » . وقد لقبه المسترشد بهذه الألقاب ، وهى : « جلال الدين ، سيد الوزراء ، صدر الشرق والغرب ، ظهر أمير المؤمنين » . ولكن المسترشد قبض عليه وعزله عن الوزارة ؛ لأن وزير السلطان السلجوقى كان يحقد عليه . وسرعان ما زال ما بين الوزيرين من سوء التفاهم ، فأعيد ابن صدقة إلى الوزارة ، وخلع عليه الخليفة المسترشد ، وأمر أرباب الدولة أن يمشوا بين يديه إذا ما سار إلى ديوان الوزارة ، فكان — كما يقول صاحب الفخرى[3] — « أول وزير مشى أربابُ الدولة بين يديه رجّالة » . ومما يدل على شجاعة هذا الوزير ، أن السلطان سَنْجر لما عزم على الوصول إلى بغداد ، وأضمر الشر للخليفة المسترشد ، كتب إليه الوزير ابن صدقة : « والله لئن تحركت لأقطعن جميع ما وراءك عنك وأقطعك عنه ، ولئن سرت فرسخاً لأسيرنّ إليك فرسخين » . — ولكن هذا الوزير لم يلبث أن مرض ، فعاده الخليفة فى داره ، وعبّر عما كان يكنه له فى قلبه من مظاهر الإعجاب والتقدير بهذا البيت :

---

(٢) الفخرى ص ٢٦٥ .  (٢) شرحه ص ٢٦٩ — ٢٧٠ .
(٣) ص ٢٧٠ .

دفعنا بك الآفاتِ حتى إذا أتت  تريدك لم نَسْطع لها عنك مدفعا

ومن وزراء المسترشد الشريف أبو القاسم الزينبي . وكان ملما بقوانين الوزارة . ولما استوزره قال له : كل من رُدت إليه الوزارة شرف بها إلا أنت فإن الوزارة شرفت بك . وأمر أرباب المناصب بالمسير بين يديه إلى الديوان[(١)] .

وكان لابن هُبيرة وزير المقتفى — الذى تقدمت الإشارة إليه — يد قوية فى فل شوكة السلاجقة . وكان الوزراء قبل ابن هبيرة يلقبون ألقاباً من جملتها « سيد الوزراء » ، فتقدم هذا الوزير إلى الكتاب ألا يضيفوا هذا اللقب إلى ألقابه وقال : « إننى افتكرت فى هذا فرأيت الله تعالى قد سمى هارون وزيرا ، حتى قال عزّ من قائل حكاية عن موسى عليه السلام : (واجعل لى وزيراً من أهلى . هارون أخى . اشْدُدْ به أزْرى) ، وسمعت عن النبى عليه السلام أنه قال : « لى وزيران من أهل السماء جبرائيل وميكائيل ووزيران من أهل الأرض أبو بكر وعمر » . وقال عليه السلام : « إن الله تعالى اختار لى أصحاباً فجعلهم وزراء وأنصاراً » .

وصفوة القول ، فقد كان ابن هبيرة من أفاضل الوزراء وأعيانهم وأماجدهم ؛ له فى تدبير الدولة وضبط المملكة اليد الطولى ، وله فى العلوم والتصانيف التبريز على أهل عصره ، وله أشعار كثيرة ، منها :

يقين الفتى يُزرى بحالة حرصه  فقوة ذا عن ضعف ذا تُتحصل
إذا قلّ مال المرء قلّ صديقه  وقُبِّح منه كلُّ ما كان يَجْمُل[(٢)]

ومن وزراء هذا العصر أبو نصر أحمد بن الوزير نظام الملك المشهور . حكم بين الناس بالعدل ورفع عنهم الظلم . روى صاحب الفخرى[(٣)] « أن المسترشد لما عزم على عمارة سور بغداد قسَّط على الناس خمسة عشر ألف دينار ؛ فقام الوزير أبو نصر بها ، وأداها عن الناس من ماله » .

---

(١) الفخرى ص ٢٧١ .  (٢) الفخرى ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .
(٣) ص ٢٧٢ .

كذلك نخص بالذكر أنو شروان خالد بن محمد القاشانى وزير المسترشد . فقد تولى الوزارة للخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة . وكان يعتذر عن قبول الوزارة . وصنف له الحريرى المقامات الحريرية . واشتهر بالتواضع حتى كان يقوم لكل من دخل عليه .

وقد روى صاحب الفخرى[1] : «أن الخليفة الناصر العباسى (٥٧٥—٦٢٢ هـ) لما استوزر مؤيد الدين محمد بن بُرْز القُمّى خلع عليه خلع الوزارة ، ثم جلس القمى فى منصب الوزارة والناس جميعاً بين يديه ، فبرز من حضرة الخليفة مكتوب لطيف فى قدر الخنصر بخط يد الناصر ، فقرئ على الجمع ، فكان فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ محمد بن برز القمى نائبنا فى البلاد والعباد ؛ فمن أطاعه فقد أطاعنا ، ومن أطاعنا فقد أطاع الله ، ومن أطاع الله أدخله الجنة ، ومن عصاه فقد عصانا ، ومن عصانا فقد عصى الله ، ومن عصى الله أدخله النار . فنبُل القمى بهذا التوقيع فى عيون الناس ، وجلت مكانته ، وقامت له الهيبة فى الصدور .

## (ى) الوزارة فى مصر

لم يل منصب الوزارة فى مصر أحد فى عهد تبعية الخلفاء الراشدين والأمويين ؛ لأن هؤلاء الخلفاء لم يكونوا قد استحدثوا نظام الوزارة بعد ، بل اكتفوا بأن يرسلوا إلى مصر ولاةً يصرفون شؤونها . ولم تعرف الوزارة فى مصر قبل عهد الإخشيديين . وكل ما نعرفه هو أن أحمد بن طولون اتخذ أحمد ابن محمد الواسطى كاتباً له ، وكان يعتمد عليه فى إدارة شؤون الدولة ، ولما خرج إلى الشام سنة ٢٦٤ هـ ، واستخلف ابنه العباس على مصر ضم إليه كاتبه الواسطى ليكون ناصحاً له ومشيرا ، وأوصى ابنه العباس باتباع مشورته وقال له : يا بنى ،

(١) ص ١٣٦ .

أحمد بن محمد قد عجم أمرى ، وخبر ما يصلحه ، فاقبل عليه وفوض إليه ، وتضافرا على حسن الأثر فيما أنتما بسبيله . فكان الكاتب يقوم بعمل الوزير ، أو بعبارة أخرى يضطلع بأعباء ما يسمى وزارة التفويض .

**الوزارة فى عهد الفاطميين :**

وممن تقلد منصب الوزارة فى عهد العباسيين والإخشيديين الوزير أبو الفضل جعفر بن الفرات ، الذى ظل فى هذا المنصب حتى مجىء المعز إلى مصر فصرفه ، لأنه كان سنيا غاليا . وقد أبى جوهر فى بادئ الأمر أن يلقبه بالوزير ، وامتنع عن مخاطبته بهذا اللقب ، وقال : ما كان وزير خليفة[١] إلا أنه أقره فى منصبه ، تمشيا مع سياسة العامة التى كانت ترمى إلى عدم إحلال الشيعيين محل السنيين فى المناصب دفعة واحدة حتى لا يقف دولاب الأعمال الحكومية ، ولم يبق لابن الفرات من منصبه إلا الاسم فقط ، فقد عين جوهر خادما يبيت معه فى داره ، ويلازمه فى غدواته وروحاته ، ويراقبه فى حركاته وسكناته[٢] . ومن ثم ضعف نفوذ هذا الوزير إلى حد كبير . ويحدثنا ياقوت[٣] أن جعفر بن الفرات اعتذر عن البقاء فى دست الوزارة بعد وصول المعز إلى مصر .

ولما علم جعفر بقرب وصول المعز أبى أن يستقبله فى الإسكندرية ، فرأى كبار السنيين فى ذلك إحراجا لمركزهم ، وفرصة يستغلها المعز لاضطهادهم ، وأخذهم بالشدة والعنف ، ومن ثم طلبوا إلى جعفر أن يستقبل الخليفة حتى لا يتعرضوا لحنقه وسخطه ، فأذعن جعفر لطلبهم وخرج لاستقبال المعز فى الإسكندرية .

ولسنا نشك فى أن المعز قد اتصل بمسامعه ما كان من أمر هذا الوزير ، وإبائه الذهاب لاستقباله فأسرها فى نفسه . وقد قيل : إن المعز سأل ابن الفرات «أحج

---

(١) اتعاظ الحنفا للمقريزى ص ٧٠ وابن خلكان ج ١ ص ١١٩ .

(٢) اتعاظ الحنفا ص ٨٥ . (٣) إرشاد الأديب لياقوت ج ٢ ص ٤١٢ .

الشيخ ؟ » ، فقــال : « نعم » . فقال الخليفة : « زُرْتَ قبر الشيخين (أبى بكر وعمر) ؟ » . ولما رأى جعفر بذكائه ودهائه أن المعز قصد بهذا السؤال إحراجه والإيقاع به أجابه على الفور : « شغلنى عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما شغلنى أمير المؤمنين عن السلام على ولىّ العهد ، السلام عليك يا ولى عهد المسلمين ورحمة الله وبركاته ! » . وكان من أثر هذا الجواب الحكيم أن عرض المعز على جعفر منصب الوزارة ؛ فاعتذر عن قبوله ، فطلب إليه المعز البقاء فى مصر بعد اعتزاله منصبه ، حتى يكون على مقربة منه لاستشارته فى الأمور الهامة التى تعرض له .

ولما وصل المعز إلى مصر عهد إلى يعقوب بن كلس وعُسلوج بن الحسن بإدارة شؤون الدولة الحربية والمدنية ، كما قلدهما فى ١٤ المحرم سنة ٣٦٣ هـ الخراج والحسبة والسواحل والأعشار[١] والجوالى[٢] والأحباس[٣] والمواريث والشرطتين[٤] . على أن ابن كلس قد أولى ابن الفرات ثقته التامة وعول عليه فى محاسبة العمال ، فكان ابن الفرات يختلف إليه ، ويتناول الطعام عنده . وتوثقت أواصر الصداقة بينهما ، ولاسيما عندما تزوج أبو العباس الفضل ابن الوزير ابن الفرات بابنة الوزير ابن كلس .

ولم تنته حياة هــذا الرجل العظيم بعزله من منصبه فى عهد المعز ؛ فقد تولى الوزارة فى عهد الخليفة العزيز بالله (٣٦٥ — ٣٨٦ هـ) سنة كاملة[٥] كما تولى الخراج فى سنة ٣٨٢ هـ بعد أن اتهم العزيز وزيره أبا الحسين بن علىّ بن عمر العداس بتبديد أموال الدولة وقبض عليه . وفى ربيع الأول ســنة ٣٨٣ هـ أسندت الوزارة إليه ثانية ، فظل فيها سنة واحدة . وتوفى هذا الوزير سنة ٣٩١ هـ[٦] بعد أن تقلد الوزارة فى عهد العباسيين والإخشيديين والفاطميين .

---

(١) الأعشار : فرضها عمر بن الخطاب بادئ الأمر على التجار غير المسلمين .
(٢) الجوالى : هى عبارة عن اختيار الأحسن من كل شىء ، سواء المتلكات أو الشاة .
(٣) الأحباس : هى كل مايوقف على جهة من جهات الخير ، ويصرف مايتحصل من أموالها حسبما أراده الواقف .
(٤) ابن خلكان ج ٢ ص ٤٤٠ .
(٥) المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٨٤ .
(٦) ابن خلكان ج ٢ ص ١٣٩ . انظر كتاب جوهر الصقلى (ص ٧٦ — ٧٨) لعلى إبراهيم حسن .

**يعقوب بن كلس :**

كانت الوزارة فى مصر فى العهد الفاطمى على النحو الذى سميناه « وزارة التنفيذ » فى العصر العباسى . وسنذكر الآن طرفاً عن أحد وزراء العصر الفاطمى الأول وهو يعقوب بن كِلِّس .

كان يعقوب بن كلس يهوديا ، ولد ببغداد ونشأ بها ، ثم سافر مع أبيه إلى الشام ، فأنفذه منها إلى مصر سنة إحدى وثلاثين وثلثمائة للهجرة ، وذلك فى عهد الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية . وبعد وفاة الاخشيد اتصل يعقوب بن كلس بكافور الاخشيدى الذى استبد بالسلطة فى مصر ، فعهد إليه بعمارة داره ، ورأى فيه النجابة والنزاهة ؛ فعينه فى ديوانه الخاص . ولم تزل حظوته تزداد مع كافور ، حتى أمر أصحاب الدواوين ألا يصرف شىء من المال إلا بتوقيع ابن كلس . وفى أواخر عهد الدولة الإخشيدية فى مصر ، أظهر يعقوب بن كلس إسلامه وصلى فى الجامع ، فزادت مكانته عند كافور . بعد ذلك لزم ابن كلس الصلاة وقراءة القرآن ، ورتب لنفسه شيخا من أهل العلم يعرف القرآن ويجيده ؛ فكان يبيت عنده ويصلى به ويقرأ عليه . وظل ابن كلس على حظوته عند كافور إلى أن مات سنة ٣٥٨ هـ ، ثم سار ابن كلس إلى بلاد المغرب ، واتصل بخدمة المعز لدين الله الفاطمى ، ثم عاد معه إلى مصر سنة ٣٦٢ هـ ، وفى المحرم سنة ٣٦٣ هـ أسند المعز إلى ابن كلس وعسلوج بن الحسن إدارة شؤون الدولة الفاطمية الحربية والمدنية كما تقدم .

كان ابن كلس يجمع الاجتماعات الكبيرة فى قصره فى يوم الخميس من كل أسبوع ويقرأ على المجتمعين مؤلفاته ، وكان يحضر هذه المجتمعات القضاة والفقهاء وأساتذة القراءات والنحاة وعلماء الحديث وكبار رجال الدولة . وكان يتقدم إليه الشعراء فينشدونه مدائحهم ، كما عين فى قصره عدداً كبيراً من الموظفين ؛ كان بعضهم ينسخ القرآن ، والبعض الآخر ينسخ كتب الحديث والفقه والأدب

وغيرها من الـكتب العلمية . وقد بنى فى قصره ميضأة للطهور ، وأعد غرفا لمن كان يغدو عليه من الأغراب ، وكان يجلس للمظالم كل يوم بعد صلاة الصبح ، فيدخل عليه الناس بظلاماتهم وحاجاتهم ؛ واتخذ هذا الوزير فى قصره عدة دواوين جعل إلى بعضها النظر فى شؤون الجيش والمالية والسجلات وما يتعلق بجباية الخراج ، وعين لـكل ديوان ما يحتاج إليه من الموظفين ؛ كما أفرد فى قصره جانباً خاصا للعلماء والشعراء والأدباء والفقهاء وعلماء الـكلام والصناع ، وأجرى عليهم رواتب كبيرة كانت تدفع إليهم بانتظام . وجعل فى قصره مستشفى زوده بعدد كبير من الأطباء لفحص المرضى وإعطائهم مايلزمهم من الدواء بدون ثمن .

وقد دفع ذلك الشعراء إلى نظم القصائد الرائعة فى مدحه، ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن أبى الجرع ؛ فقد بلغ هذا الشاعر مرة أن يعقوب بن كلس يشكو من ألم فى يده ، فنظم قصيدة يظهر فيها شدة حزنه لما أصاب الوزير ، قال :

| | |
|---|---|
| يدُ الوزير هى الدنيا فإن ألمتْ | رأيتَ فى كل شىء ذلك الألما |
| تأمل المُلك وانظر فرطَ علته | من أجله واسأل القرطاسَ والقلما |
| وشاهد البيضَ فى الأغماد حائمةً | إلى العدا ، وكثيراً مارُوينَ دَما |
| وأنفسُ الناس بالشكوى قد اتصلت | كأنما أشعرتْ من أجله سَقما |
| هل يَنهضِ المجدُ إلا أن يؤيده | ساقٌ تَقدّم فى إنهاضِهِ قَدَما |
| لولا العزيزُ وآراءُ الوزير معاً | تحيّفَتنا خطوبٌ تُشعبُ الأمما |
| فقل لهذا وهـذا أنتما شرفٌ | لا أوهنَ اللهُ رُكنَيْهِ ولا انهدما |

وفى سـنة ٣٧٨ هـ أشار الوزير يعقوب بن كلس على الخليفة العزيز بتحويل الأزهر إلى جامعة تدرس فيها العلوم الدينية والعقلية . وأصبحت هذه الجامعة تحت إشراف ابن كلس .

## الوزارة فى عهد الحاكم والمستنصر :

وفى أوائل عهد الحاكم (٣٨٦ — ٤١١ هـ) عزل الوزير عيسى بن نسطورس

وعهد بالوزارة التى أصبح يطلق عليها فى ذلك العصر اسم « الوساطة » إلى أبى محمد الحسين بن عمار زعيم الكتاميين ، وكانوا عصب الخلافة الفاطمية وقوتها فى مصر ، ولقبه أمين الدولة . ثم أسندت الوزارة من بعده إلى برجوان أستاذ الحاكم ومستشاره . وقد ظل الخليفة الحاكم تحت إشراف برجوان إلى اليوم والعشرين من شهر ربيع الثانى سنة ٣٩٠ هـ وهو اليوم الذى قتل فيه برجوان(١) .

وعلى الرغم من كل هذه العظمة التى كان يتمتع بها الوزير فى ذلك العصر ، فإن سلطته كانت محدودة ؛ إذ كان بقاؤه فى مركزه متوقفا على تمتعه برضى الخليفة وتعضيده . غير أن تلك لم تلبث أن تبدلت ، ولاسيما فى العهد الأخير من أيام الفاطميين (٤٢٥ — ٥٦٧ هـ = ١٠٧٣ — ١١٧١ م) ، بمعنى أن الوزارة أصبحت وزارة تفويض .

وفى عهد الخليفة المستنصر الفاطمى (٤٢٧ — ٤٨٧ هـ) قامت وزارة التفويض كوزارة يحيى وجعفر البرمكى فى عهد هارون الرشيد . فقد استدعى المستنصر بدر الجمالى والى عكاء لإصلاح أمور مصر بعد « الشدة العظمى » التى استمرت بها سبع سنوات (٤٥٧ — ٤٦٥ هـ) ، بعد أن فشل الوزير اليازورى فى تخفيف وطأتها ، ويتبين لنا مبلغ تزعزع مركز الحكومة ما كان من تعاقب أربعين وزارة مختلفة فى تسع سنوات . وكان الخليفة المستنصر ومن جاء بعده من الضعف بحيث لم يبق لهم من النفوذ شىء حتى أطلق على هذا العصر « عصر الوزراء العظام » . ولا غرو فقد تلاشت شخصية الخلفاء ، وزادت سلطة الوزارة ، وأصبح فى أيديهم أمر تعيين الخلفاء وعزلهم ، وكانوا يختارون أضعفهم إرادة حتى يكون ألعوبة فى أيديهم . وقد ظهر ذلك واضحاً فى عهد الوزير الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى الذى كان يتمتع بالسلطة المطلقة ، وأصبحت فى قبضة يده موارد الدولة الفاطمية الواسعة ، كما غدت داره المحور الذى تدور عليه الأعمال الحكومية . لذلك نستطرد الكلام عن « الأفضل » الذى يمثل العصر الفاطمى الأخير .

---

(١) ابن منجب الصيرفى : الإشارة إلى من نال الوزارة ص ٢٧ .

## الأفضل بن بدر الجمالى :

كان من أثر استعاضة خلفاء الدولة الفاطمية المغاربة بالترك والسودان والأرمن والصقالبة ، أن وقعت المنافسة بين جميع هذه الطوائف ، وقامت بينها الحروب الداخلية التى عطلت مرافق الدولة .

وليس أدل على ذلك مما حدث فى عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمى لولا أن أتاح الله لها بدر الجمالى والى عكاء الذى استطاع بعزمه وشدة بأسه أن يعيد إليها النظام والحياة . قبض بدر الجمالى على زمام السلطة سنة ٤٦٥ ﻫ ، وظل فى مصر إلى أن مات فى خلافة المستنصر ؛ فتولى الوزارة بعده ابنه شاهنشاه الذى استبد بالسلطة حتى أصبح المستنصر فى عهده كالمحجور عليه . وهنا نرى الدولة الفاطمية تدخل فى عهد جديد أصبح الوزير فيه رب السيف والقلم ، وفى هذا العصر ازدادت سلطة الوزارة وتضخمت ثروتهم .

استبد الوزير الأفضل على أثر وفاة المستنصر بالسلطة ، فولى المستعلى الخلافة دون أخيه نزار الذى ولاه أبوه عهده ، وتذكر لنا المصادر العربية أن الأفضل دخل مرة من أحد أبواب قصر المستنصر راكباً بغلة ، فلما رآه نزار قال له « انزل يا أرمنى يا نجس » ؛ فحقد عليه الأفضل وانتهز فرصة وفاة المستنصر وعمل على ألاّ يتولى نزار الخلافة ، ولما رأى نزار أن الخلافة أفلتت من يده سار إلى الإسكندرية ؛ فتلقاه واليها التركى بقبول حسن ، وبايعه هو وأهل الإسكندرية بالخلافة ولقبوه « المصطفى لدين الله » . فلما علم بذلك الوزير الأفضل خرج لقتاله على رأس جيش كثيف ، فدارت الدائرة على الأفضل أولا وعاد إلى القاهرة . وهنا أخذ يعد العدة لقتال نزار ، وخرج إليه ثانية ، وألحق به الهزيمة وأرغمه على طلب الأمان ، ثم انتقم منه بأن وضعه بين حائطين وبنى عليه فمات .

وكان الأفضل محبا للعلم ؛ فقد خلف مكتبة نخمة تحتوى على خمسمائة ألف مجلد من الكتب . وكان يشجع الشعراء والعلماء والكتاب ، فنظموا القصائد

فى مدحه . فمن ذلك ما قاله ابن خضر العسقلانى فى قصيدة نقتطف منهـا هذه الأبيات :

أقول والنجم مرقوم بغرّته　　سطراً نظرتُ وضوء الصبح مبتسم

أماء خدّيه أضحى فى زجاجتـــه　　بدرٍ أم ماؤها فى وجنتيه دم ؟

صيغ الصباح ضياء من مباسمه　　فاستنبطت حلكا فى شعره الظُّلَم

وقد بلغت ثروة الأفضل من الضخامة مبلغاً كبيراً ، فقد كان فى داره التى بناها سـنة ٥٠١ هـ (١١٠٧ م) من الذخائر النفيسة والثياب والطيب والنحاس والآلات مالا يحصى .

وقد نقل الأفضل إلى داره الدواوين ، كما جعل فيها أماكن خاصة تقام فيها الأسمطة فى الأعياد ، واتخذ فى أحد أبهائها مجلساً يجلس فيه للعطاء ، فسمى مجلس العطاء ، إذ كان الأفضل يعطى ديناراً لـكل من يأتيه مستجدياً . وكان يحتفظ لذلك فى مجلس العطاء بثمانية أكياس ، فى سبعة منها خمسة وثلاثون ألف دينار ، كما جعل فى قاعة اللؤلؤ بجوار الحَشِيّة التى كان يجلس عليها كيسين : فى أحدهما دنانير ، وفى الآخرَ دراهم ؛ لينفق منها إذا كان فى الحرم ، أى فى المكان الذى تقيم فيه زوجته وأولاده .

وكان الوزير فى هـذا العهد يتمتع بالسلطة المطلقة ، كما كان فى قبضة يده خراج الدولة . وكان داره المحور الذى تدور عليه أعمال تلك الدولة الواسعة ، التى لم تكن تابعة للخلفاء إلا اسماً فقط .

كان المستعلى مسلوب السلطة مع الأفضل ، وظل على ذلك إلى عهد الآمر (٤٩٥ — ٥٢٤ هـ) الذى فكر فى قتله ، وتم له ذلك فآلت الوزارة إلى أبى عبد الله المأمون بن البطائحى .

وفى صبيحة الغد بعد صلاة العيد ، غُسّل جُثمان الوزير وكُفّن وَوُورِىَ التراب ، ثم أمر الخليفة بنقل ثروته إلى دار الخلافة ، وجعل على ذلك جماعة من الـكتاب يقومون بإحصائها . وتم ذلك فى أكثر من شهرين .

أما عن أخلاق هـذا الوزير فيقول ابن ميسر [١] « كان من العدل وحسن السيرة فى الرعية والتجار على صفة جميلة ، يجاوز ما سمع به قديماً وشوهد أخيراً . ولم يعرَف أحد صودر فى زمانه . ولما حضر الإسكندرية كان بها يهودى يبالغ فى سبّ الأفضل وشتمه ولعنه . فلما دخلها الأفضل قبض عليه وأراد قتله . فقال : إن معى خمسة آلاف دينار ، خذها منى واعف عنى وأعتقنى . فقال : والله لولا خشية أن يقال قتله حتى يأخذ ماله لقتلتك ؛ وعفا عنه ولم يأخذ منه شيئاً . ومحاسنه كثيرة . وهو أول من أفرد مال المواريث ، ومنع من أخذ شىء من التركات على العادة القديمة ، وأمر بحفظها لأربابها ؛ فإذا حضر من يطلبها وطالعه القاضى بثبوت استحقاقها أطلقها فى الحال » .

اعتلى الوزارة فى أواخر أيام العاضد الفاطمى ( ٥٥٥ — ٥٦٧ هـ ) أسد الدين شيركوه بعد أن قتل شاور بأمر نور الدين . ولكن شيركوه مات بعد أن حكم مدة شهرين ، وخلفه فى هـذا المنصب ابن أخيه صلاح الدين يوسف بن أيوب ، الذى لقب نفسه بالملك الناصر ، وقضى على الدولة الفاطمية وأسس الدولة الأيوبية .

## الوزارة فى عهد المماليك :

وظلت الوزارة قائمة فى مصر فى عهد المماليك ؛ فقد اتخذ بيبرس وزيراً له ، وكان يستشيره فى أمور الدولة ، كما كان واسطة بينه وبين الرعية . وكان عليه تنفيذ رغبات السلطان وأوامره ، وإسداء النصح والإرشاد له ، إذا ما استأنس برأيه فى أمر من أمور الدولة . غير أنه لم يكن يتمتع بكامل سلطته لقيام « النائب [٢] » مقام السلطان أثناء غيابه [٣] . وكان يراقب السلطان فى أسفاره

(١) تاريخ مصر ص ٥٨ — ٥٩ .

(٢) ويعبر عنه بالنائب الكافل ، وهو يحكم فى كل ما يحكم فيه السلطان ، ويُعلّم فى التقاليد والتواقيع والمناشير وعلى كل مايعلم عليه السلطان ، ويستخدم الجند من غير مشاورة السلطان ، ويعين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة وكتابة السر ؛ وقل ألا يجاب فيمن يعينه ، وهو سلطان مختصر بل هو السلطان الثانى ، (صبح الأعشى ج ٤ ص ١٦ — ١٧) .

(٣) المقريزى : خطط ج ٢ ص ٢٣ .

وحروبه وزير آخر يعرف باسم « وزير الصحبة » ؛ وذلك ليتسنى للوزير الأصلى أن يقيم بالقاهرة مقر عمله . وقد ظلت الوزارة قائمة ، حتى ولى الناصر محمد بن قلاوون ( ١٢٩٠ — ١٣٤١ م ) سلطنة مصر ؛ فلم يتخذ له وزيراً واعتمد على « ناظر الخاصة » فى إدارة شؤون البلاد . وكانت رتبته تلى رتبة الوزارة .

بذلك نرى أن سلاطين المماليك فى ذلك العصر لم يُعنوا بأن يتخذوا لهم وزراء يعاونونهم فى إدارة شؤون الدولة ؛ كما كانت الحال فى عهد الدولتين الفاطمية والأيوبيــة ، فأضعفوا أولا من نفوذهم ثم استبدلوا بهم بعض كبار الموظفين ؛ فأصبح كل من « ناظر الدولة » و « ناظر الخاصة » يقوم بمهام الوزارة . ولعلهم عمدوا إلى ذلك خشية أن يزداد نفوذ الوزراء فيعملون على تقويض سلطتهم وخلعهم من عروشهم ؛ كما كانت الحال فى أواخر عهد الدولتين العباسية والفاطمية [٣] .

أما عن مركز الوزير فى عهد المماليك فيقول ابن خلدون [٤] : « ثم جاءت دولة الترك آخراً بمصر ، فرأوا أن الوزارة قد ابتُذلت بترفّع أولئك عنها ، ودفعها لمن يقوم بها للخليفة المحجور . ونظرهُ مع ذلك متعقّب بنظر الأمير فصارت مرءوسة ناقصة . فاستنكف أهل هــذه الرتبة العالية فى الدولة عن اسم الوزارة ، وصار صاحب الأحكام والنظر فى الجند يسمى عندهم بالنائب لهذا العهد وبقى اسم الحاجب فى مدلوله ، واختص اسم الوزير عندهم بالنظر فى الجباية » .

**راتب الوزير :**

لم يكن راتب الوزير محدوداً ، كما أنه لم يكن مقصوراً على الوزير نفسه ، بل كان يعطى أولاده وإخوته رواتبَ معيّنة . هــذا إلى ما كان يمنحه الوزير من الإقطاعات والهــدايا والخِلع فى المواسم والأعياد . وكان راتب يعقوب بن كلس وزير العزيز بالله الفاطمى مائة ألف دينار فى السنة ( أى نحو ٥٠٫٠٠٠ جنيه ) .

(١) الظاهر بيبرس لمحمد جمال الدين سرور ص ١٣٢ . (٢) مقدمة ص ٢٠٨ .

وقد ترك بعد وفاته أربعة آلاف من الشبان الذين اتخذهم من حُرّ ماله ، ومن الجواهر الثمينة ما قُدرت قيمته بأربعة آلاف دينار ، ومن المصوغات ما بلغت قيمته خمسمائة ألف دينار ، وغير ذلك كثير .

وقد بلغت ثروة الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى من الضخامة مبلغاً كبيراً ، فقد كان فى داره التى بناها سنة ٥٠١ هـ ستة آلاف ألف دينار من الذهب ، وثلاثة آلاف ألف دينار من الورِق . وكانت له عشرة بيوت فى كل منها عشرة مسامير من ذهب ، كل مسمار وزنه مائتا مثقال ؛ وكان عنده من الأبقار والجاموس والأغنام والجمال ما بلغ ضمان ألبانه وضياعه أربعين ألف دينار فى السنة .

وقد بلغ راتب يحيى بن هبيرة وزير المقتفى العباسى ( ٥٣٠ — ٥٥٥ هـ ) مائة ألف دينار فى السنة [١] .

---

(١) الفخرى ص ٢٧٦ .

# ٣ - الكتابة

**الكاتب :**

ظهر بتوالى الأيام أن الأعباء التى كان يقوم بها الوزير مُرْهقة لا يستطيع القيام بها رجل واحد . ومن ثمّ أصبح من الضرورى تعيين موظفين يعاونون الوزير للإشراف على الدواوين المختلفة وإدارة شؤونها .

وكان من أكبر أعوان الخليفة الكاتب . قال ابن خلدون[1] : « إن أحوال السلطان وتصرفاته لا تعدو أربعة ؛ لأنها إما أن تكون فى أمور حماية الكافة وأسبابها من النظر فى الجند والسلاح والحروب ، وسائر أمور الحماية والمطالبة ؛ وصاحب هذا هو الوزير المتعارف فى الدول القديمة بالشرق ، ولهذا العهد بالمغرب .

وإما أن تكون فى أمور مخاطباته لمنْ بَعُد عنه فى المكان أو فى الزمان ، وتنفيذه الأوامر فيمن هو محجوب عنه ؛ وصاحب هذا هو الكاتب .

وإما أن تكون فى أمور جباية المال وإنفاقه ، وضبْط ذلك من جميع وجوهه أن يكون بمضْيعة ؛ وصاحب هذا هو صاحب المال والجباية .

وإما أن يكون فى مدافعة الناس ذوى الحاجات عنه ، أن يزدحموا عليه ؛ فيشغَلوه عن فهمه ؛ وهذا راجع لصاحب الباب الذى يحجبُه » .

**الكتابة فى عهد الخلفاء الراشدين :**

وقد كان السواد الأعظم من العرب لا يعرف القراءة والكتابة . وكان الخليفة يختار كاتبه من بين الذين يجيدون الخط ، وذلك لأن أغلبهم كان يعبر عن رأيه بأبلغ العبارات وأفصحها . وممن عرف الكتابة والقراءة فى صدر الإسلام

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٥ .

من الصحابة : عمر بن الخطاب ، وعلىّ بن أبى طالب ، وزيد بن ثابت ، ومعاوية ابن أبى سفيان . فكانوا يكتبون للنبى صلى الله عليه وسلم القرآن والكتب التى أرسلها إلى الملوك والأمراء . ومن كتابه أيضاً : عثمان بن عفان ، وسعيد بن العاص ، والمغيرة بن شعبة[١] . ولما ولى أبو بكر الخلافة اتخذ عثمان بن عفان كاتباً له ، كما اتخذ عمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الأرقم ، واتخذ عثمان مروان بن الحكم . وروى الجهشيارى أن على بن أبى طالب قال لكاتبه عبد الله بن أبى رافع : « يا عبد الله ، ألِق[٢] دواتك ، وأطل شباة[٣] قلمك ، وفرّج بين السطور وقرمِط[٤] بين الحروف »[٥] .

## الكتابة فى عهد الأمويين والعباسيين :

ولما انتقلت الخلافة إلى بنى أمية تعدد الكتاب لتعدد مصالح الدولة ، ومن ثم أصبح الكتاب خمسة : كاتب الرسائل ، وكاتب الخراج ، وكاتب الجند ، وكاتب الشرطة ، وكاتب القاضى . وأهم هؤلاء الكتاب فى الرتبة كاتب الرسائل . وكان الخلفاء لا يولون هذا المنصب إلا أقرباءهم وخاصتهم ، وظلوا على ذلك إلى أيام العباسيين[٦] .

وكان ديوان الرسائل فى الدولة العباسية من الدواوين الهامة فى الدولة . وكانت مهنة صاحب هذا الديوان ، الذى لا يقل مركزه عن مركز الوزير ، هى إذاعة المراسيم والبراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة بعد اعتمادها من الخليفة ، ومراجعة الرسائل الرسمية ووضعها فى الصيغة النهائية وختمها بخاتمه . كما كان يجلس مع الخليفة فى مجلس القضاء للنظر فى المظالم وختم الأحكام

---

(١) كتاب الوزراء والكتاب للجهشيارى ص ١٢ — ١٤ .
(٢) ألاق الدواة ولاقها يليقها أصلح مدادها (٣) سنّه .
(٤) القرمطة الدقة فى الكتابة والتقريب بين الحروف .
(٥) الجهشيارى ص ٢٣ . (٦) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

بخاتم الخليفة . وقد جرت العادة أن يتسلم الشاكى أو المدعى صورة من الحكم ، ثم تحفظ الصورة الأصلية فى دار السجلات . وقد قضت طبيعة العمل المتصل بهذا الديوان وماله من أهمية وخطر ، وحرص الخلفاء على أن تدون الرسائل بأسلوب شائق بليغ ؛ إن كان الخلفاء يختارون له رجال الأدب من أعرق الأسر ممن عرفوا بسعة العلم ورصانة الأسلوب .

وكان كاتب الرسائل يتولى مكاتبة الأمراء والملوك عن الخليفة ، وكثيراً ما كان يتولى ذلك الخليفة بنفسه . فقد أثر عن أبى جعفر المنصور أنه لما جاءه كتاب محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن العلوى ، هم كاتبه أن يجيبه ، فقال له المنصور : لا ! بل أنا أجيبه إذا تقارعنا على الأحساب ، فدعنى وإياه . كذلك كان الوزير يتولى الكتابة أحياناً .

وقد زخر العصر العباسى الأول بطائفة من الكُتّاب لم يسمح الدهر بمثلهم . فقد اشتهر يحيى بن خالد البرمكى والفضل بن الربيع فى عهد هارون الرشيد ، والفضل والحسن ابنا سهل وأحمد بن يوسف فى عهد المأمون ، واشتهر محمد ابن عبد الملك الزيات والحسن بن وهب وأحمد بن المدبر فى عهد المعتصم والواثق .

ويقول الجهشيارى[1] : « وكانت ملوك فارس تسمّى كتّاب الرسائل تراجمة الملوك . وكانوا يقولون لهم : لا تحملكم الرغبة فى تخفيف الكلام على حذف معانيه ، وترك ترتيبه والإبلاغ فيه ، وتوهين حججه » .

### الكتابة فى عهد الطولونيين :

لم تعرف الوزارة فى مصر قبل عهد الإخشيديين ، بل كان ولاة مصر قبل ذلك يستعينون بالكتّاب الذين كانوا يؤدون أعمال الوزير ، وإن لم يطلق عليهم هذا الاسم . وقد اتخذ أحمد بن طولون أحمد بن محمد الواسطى كاتباً له . ولما أنفذه إلى سامرّا استكتب رجلا من أهل مصر اسمه جعفر بن عبد الغفار . على أنه

---

(١) ص ٣ .

يظهر لنا أنه لم يكن من الكفاية بحيث يستطيع الاضطلاع بأعباء هذا المنصب ، فأشار أحمد بن خاقان على ابن طولون بصرفه ؛ فقال له : «أنا أحتمله لأنه مصرى» فقال له ابن خاقان : « أراك أيها الأمير تفضل الكاتب المصرى على الكاتب البغدادى . قال : لا والله ، ولكن أصلح الأشياء لمن مَلك بلداً أن يكون كاتبه منه ، وأن يكون شمل الكاتب فيه ؛ فإنه يجتمع له فى ذلك البلد أمور صالحة ، منها : أن تكون بطانة الكاتب وحاشيته فى ذلك البلد ، فيعود مرفقه على فريق من أهله . ومنها : رغبته فى اعتقاد المستغلات به ، فيكون صِفافاً (ضماناً) لجناياته . وهو مع هذا وشمله ظاهرون ومستقرون فى خدمتى . والكاتب العراقى ليس كذلك ؛ لأنه يعتقد المستغلات فى بلده النائى عنه وعنى ، ويستبطن الرباع ، ومَنْ يشير عليه أن يعمِّر بلده الذى يعمل فيه ، وهو فى كل وقت متطلع إلى بلده . فبهذا السبب زهدت فى كتَّاب سرّ من رأى ، مع علمى بتقدمهم فى الكتابة والرجاحة ؛ فصوبت رأيه ورأيت عذره »[1] .

وقد نهج ابن طولون هذه السياسة ليتألف بذلك قلوب المصريين ؛ لأنهم أدرى بمصلحة بلادهم ، وأحرص على تقدمها ورقيها .

اتخذ ابن طولون أيضاً كاتب السر ، وهو بمثابة سكرتيره الخاص . كما اتخذ ابن طولون كاتب الإنشاء والمراسلات ، ومهمته تحرير الكتب التى يرسلها إلى غيره من الملوك والأمراء ، وما يترتب على ذلك من تبادل الرسائل بينه وبينهم .

## الكتابة فى عهد الفاطميين :

وكانت الكتابة فى عهد الفاطميين تلى الوزارة فى الرتبة ، فقد كانت إحدى المناصب العالية ، التى كان الخلفاء لا يسندونها إلا لمن أنسوا فيهم الكفاءة والقدرة على معالجة الأمور ، كما كانت الخطوة الأولى إلى الوزارة إذا ما حاز صاحبها رضاء الخليفة .

(١) سيرة أحمد بن طولون لابن الداية ص ١٥ .

اتخذ الخليفة المعز لدين الله الفاطمى جوهراً الصقلىّ كاتباً له سنة ٣٤١ هـ ، وذلك لأن جوهراً كان كاتباً بليغاً ، كما كان عفا ، جمّ الأدب فى كتابته . وكان الكاتب فى عهد الفاطميين فى مصر يقوم بعمل الوزير إذا ما استغنى عنه الخليفة ، وكان يسمى أحياناً صاحب الوساطة . ومن ثمّ لم يكن هناك اختلاف فى الوظيفة بين الوزير والكاتب وصاحب الوساطة .

وكان صاحب الإنشاء والمكاتبات فى عهد الفاطميين يتقاضى راتباً شهريا قدره مائة وخمسون ديناراً ، وكان يتقاضى كل كاتب من الكتاب الذين يعملون تحت إدارته ثلاثين ديناراً . ويلى صاحب الإنشاء فى الرتبة صاحب القلم الدقيق ، الذى كان يوقع على المظالم ، ويجالس الخليفة فى خلوته ؛ فيدارسه كتاب الله ويتلو عليه سير الأنبياء والخلفاء والعظماء والرجال ، ويحدثه عن مكارم الأخلاق ، ويعلمه تجويد الخط ، وكان راتبه مائة دينار فى كل شهر ، وإذا جلس وضعت أمامه دواة محلاة بالذهب والفضة ، فإذا انتهى المجلس ألقى فى هذه الدواة عشرة دنانير مكافأة له ، وقرطاس فيه ثلاثة مثاقيل ند[1] ممزوج بالمسك ؛ ليتبخر به عند دخوله على الخليفة فى المرة التالية . ولما أصبح الوزير فى آخر أيام الدولة الفاطمية صاحب السيف والقلم ، كان يجلس للمظالم وإلى جانبه صاحب القلم الدقيق بدل كاتب السر . وكان له سلطة التوقيع تحت توقيع الوزير ، بل النظر فى الشكاوى قبل انعقاد مجلس النظر فى المظالم . ويلى صاحب القلم الدقيق فى الرتبة صاحب القلم الجليل وعمله تسلمُ رقاع المظالم من صاحب القلم الدقيق ووضعها فى الصيغة القانونية قبل أن تعرض على الخليفة للتصديق عليها . وكان الكتاب يُختارون عادة ممن اشتهروا بسعة الاطلاع فى الأدب وامتازوا بالقدرة فى فن الإنشاء .

وقد نبغ القُضاعى المتوفى سنة ٤٥٤ هـ (١٠٦٢ م) فى الكتابة فى أيام الفاطميين حتى صار من كتّاب البلاط ؛ مما جعل الوزير أبا القاسم الجَرْجرائى يعهد إليه فى أن يكتب العلامة او الإشارة التى تذيل بها الأوراق الرسمية

(١) الند (بالفتح) : عود يتبخر به . وقيل : العنبر .

لإعطائها الصبغة الرسمية ، وتتكون من هذه العبارة : « الحمد لله شكراً لنعمته » .
كذلك تقلد ديوان الرسائل فى عهد الخليفة الآمر الفاطمى ابن منجب الصيرفى ، وكان من البارزين فى طبقة البلاط والمؤرخين .

وممن نبغ فى الكتابة فى عهد الأيوبيين القاضى الفاضل عبد الرحيم البَيْسانى المتوفى سنة ٥٩٦ هـ ( ١١٩٩ م ) ، الذى تقلد منصب الوزارة فى عهد صلاح الدين الأيوبى وولديه من بعده .

## الكتابة فى عهد المماليك :

ومن كبار موظفى الدولة فى عهد المماليك صاحب الإنشاء . وكان ديوان الإنشاء يتكون من طبقتين من الكتّاب ؛ تُعرف الطبقة الأولى منهم بكتّاب الدَّست ، وقد سُمّوا بذلك لجلوسهم للكتابة بين يدى السلطان ، ومهمّتهم قراءة القصص على السلطان بعد أن يفرغ من قراءتها رئيس الديوان . أما الطبقة الثانية فتعرف بكتّاب الدَّرج ، وقد عرفوا بذلك لكتابتهم الرسائل والمنشورات على ورق مستطيل مركب من عدة أوصال . وكانوا يقومون بكتابة ما يدوّنه صاحب الإنشاء وكتّاب الدست على القصص وغير ذلك من المكاتبات والمراسيم[1] . وكان عددهم يزداد كلما ازداد عدد كتّاب الدست .

وقد تولى رئاسة ديوان الإنشاء فى أيام الملك الظاهر بيبرس فخر الدين بن لقمان[2] ، وهو من الكتاب الذين اشتهروا بسعة الاطلاع فى الأدب والمقدرة فى فن الإنشاء . وكانت مهمته تسلم المكاتبات الواردة وعرضها على السلطان لبحثها واعتمادها ثم تولى الرد عليها[3] . وكان رئيس هذا الديوان يلقب بصاحب ديوان الإنشاء ، غير أن ذلك اللقب لم يلبث أن تغير عند ما ولى الديوان القاضى فتح الدين ابن القاضى محيى الدين بن عبد الظاهر فى أيام المنصور قلاوون ، فلقب

---

(١) صبح الأعشى ج ١ ص ١٣٧ — ١٣٨ .
(٢) حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٣١ .   (٣) الخطط للمقريزى ج ٢ ص ٢٢٦ .

بكاتب السر . وصار منذ ذلك الوقت يلقب بهذا اللقب كل من ولى ديوان الإنشاء [١] .

وكان هذا الديوان يقوم فى ذلك العصر مقام وزارة الخارجية فى الوقت الحاضر ، إذ كانت تأتى إليه المكاتبات من جميع أنحاء الولايات والممالك التى كان بينها وبين مصر بعض العلاقات ، كما كانت تحرر به الكتب التى يرسلها السلطان إلى حلفائه .

---

(١) صبح الأعشى ج ١ ص ١٠٤ .

# ٤ - الحجابة

**الحجابة في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين :**

كان الخلفاء الراشدون لا يمنعون أحداً من الدخول عليهم ، بل كانوا يخاطبون الناس على اختلافهم بلا حجاب . فلما انتقل الحكم إلى بنى أميـة اتخذ معاوية ابن أبي سفيان ومن جاء بعده من الخلفاء ، الحجّاب ؛ بعد حادثة الخوارج مع علىّ ومعاوية وعمرو بن العاص ، وذلك خوفاً على أنفسهم من شر الناس ، وتلافياً لازدحامهم على أبوابهم ، وشغلهم عن النظر فى مهام الدولة . وفى ذلك يقول ابن خلدون[1] : « وأما مدافعة ذوى الحاجات عن أبوابهم ؛ فكان محظوراً بالشريعة فلم يفعلوه . فلما انقلبت الخلافة إلى الملك وجاءت رسوم السلطان وألقابه ، كان أول شيء بُدئ به فى الدولة شأن الباب وسده دون الجمهور بما كانوا يخشون على أنفسهم من اغتيال الخوارج وغيرهم ؛ كما وقع بعمر وعلىّ ومعاوية وعمرو بن العاص وغيرهم ، مع ما فى فتحه من ازدحام الناس عليهم وشغلهم بهم عن المهمات ، فاتخذوا من يقوم بذلك وسموه الحاجب » .

والحاجب موظف كبير يشبه كبير الأمناء فى أيامنا . وكان يشغل منصباً سامياً فى البلاط ، ومهنته إدخال الناس على الخليفة ، مراعياً فى ذلك مقامهم وأهمية أعمالهم . ولكنهم كانوا يبيحون الدخول لثلاثة فى أى وقت شاءوا ؛ فقد قال عبد الملك بن مروان لما ولى حاجبه : « قد وليتك حجابة بابى إلا عن ثلاثة : المؤذن للصلاة فإنه داعى الله ، وصاحب البريد فأمرٌ ما جاء به ، وصاحب الطعام لئلا يفسد »[2] . وقد أوصى كذلك عبد الملك بن مروان أخاه عبد العزيز بن مروان واليه على مصر ، فقال : « ابسط بشرك ، وألن كنفك ، وآثر الرفق

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ . (٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٧ .

فى الأمور ، فإنه أبلغ بك ، وانظر حاجبك فليكن من خير أهلك ، فإنه وجهك ولسانك ، ولا يقفن أحد ببابك ، إلا أعلمك مكانه لتكون أنت الذى تأذن له أو تردُّه »[1] .

## الحجابة فى عهد العباسيين :

وقد اقتدى الخلفاء العباسيون ببنى أمية ؛ فاتخذوا الحجاب . وزادوا فى منع الناس عن ملاقاة الخليفة إلا فى الأمور الهامة . وهـذا ما يسميه ابن خلدون بالحجاب الثانى . فصار بين الناس وبين الخليفة داران : دار الخاصة ودار العامة ؛ يقابل كل طائفة فى مكان معين على ما يراه الحجاب . ثم تطرقوا عنـد انحطاط الدولة إلى حجاب ثالث أشد من الأولين . يقول ابن خلدون[2] : « هذا اللقب كان مخصوصاً فى الدولة الأموية والعباسية بمن يحجب السلطان عن العامة ، ويغلق بابه دونهم أو يفتحه لهم على قدره فى مواقيته . وكانت هـذه منزلة يومئذ عن الخطط مرءوسة لها إذ الوزير متصرفاً فيها بما يراه » .

وقد علت مرتبـة الحاجب بارتقاء الحضارة الإسلامية فى أيام العباسيين ، فأصبح يستشار فى كثير من أمور الدولة . ومن أبرز الحجاب فى العصر العباسى الأول « الفضل بن الربيع » الذى أوقع بالبرامكة عند الرشيد ، والذى كان له أثر ظاهر فى إحداث الخلاف بين الأمين وأخيـه المأمون ، حينما أغرَى الأمين على العهد لابنه وخلع أخيه عن ولاية العهد . ويقول صاحب كتاب « المحاسن والمساوى[3] » « قال الواثق لابن أبى دُواد : مَن أولى الناس بالحجَبَة ؟ فقال : مَولًى شفيق ، يصون لطلاقة وجهه مَن ولاّه ويستعبد الناس لمولاه . فنظر الواثق إلى إيتاخ — وكان واقفاً على رأسه — فقال : قد ولاه أبو عبـد الله الحجبة . فـكان إيتاخ يعرف ذلك ويتقدم بين يديه إلى أن يبلغ مرتبته » .

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١١٥ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٨ — ٢٠٩ . (٣) البيهقى ج ١ ص ١٢٤ .

وكثيراً ما كان يتدخل الحاجب فى أمور الدولة العباسية ، ويستبد بالنفوذ دون الوزير ، ويلزم أصحاب الدواوين بالرجوع إليه فى كل أمور الدولة ، ويحتم عليهم بألا يفصلوا فى الأعمال إلا بعد موافقته[١] . ويقول مسكويه فى كتابه تجارب الأمم[٢] عند كلامه على حوادث سنة ٣٢٣ ﻫ : « غلب محمد بن ياقوت على تدبير الأمور ونظره فى جباية الأموال ، وحضور أصحاب الدواوين مجلسه ، وتفرده بما يعمله الوزراء » .

### الحجابة فى عهد الدولة الأموية بالأندلس :

ويقول ابن خلدون[٣] عن الحجابة فى الدولة الأموية بالأندلس : « كانت الحجابة لمن يحجب السلطان عن الخاصة والعامة ، ويكون واسطة بينه وبين الوزراء فمن دونهم ؛ فكانت فى دولتهم رفيعة غاية ، كما تراه فى أخبارهم كابن حديد وغيره من حجابهم . ثم لما جاء الاستبداد على الدولة اختص المستبد باسم الحجابة لشرفها ؛ فكان المنصور بن أبى عامر وأبناؤه كذلك . ولما بدوا فى مظاهر الملك وأطواره جاء من بعدهم من ملوك الطوائف فلم يتركوا لقبها ، وكانوا يعدونه شرفا لهم ؛ وكان أعظمهم ملكا بعد انتحال ألقاب الملك وأسمائه لابد له من ذكر الحاجب وذى الوزارتين ، يعنون به السيف والقلم ، ويدلون بالحجابة على حجابة السلطان عن العامة والخاصة ، وبذى الوزارتين على جمعه لخطتى السيف والقلم » .

### الحجابة فى مصر :

يقول ابن خلدون عن الحجابة عند الفاطميين : « ثم لم يكن فى دول المغرب وإفريقية ذكر لهذا الاسم للبداوة التى كانت فيهم ؛ وربما يوجد فى دولة العبيديين بمصر عند استعظامها وحضارتها ؛ إلا أنه لقليل » .

---

(١) Adam Mez, p. 15. (٢) ج ١ ص ٣١٨ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٩ .

ومن أهم وظائف البلاط السلطانى فى عهد المماليك وظيفة « الحاجب » . وكانت مهمته إدخال الناس على السلطان ، حسبما تقضى الضرورة بالسماح لهم بالمثول بين يديه مراعياً فى ذلك مقامهم وأهمية أعمالهم . ولم تقف مهمته عند هذا الحد ؛ بل كان يفصل فيما يحدث بين الأمراء والجنود ، وذلك بعد استشارة السلطان أو نائبه . ثم أخذت سلطته تتسع تدريجاً حتى أصبح يقضى بين المغول الذين استوطنوا مصر طبقا لأحكام السياسة التى وضعها چنكيزخان[1] .

---

(١) المقريزى : خطط ج ٢ ص ٢٢٠ — ٢٢١ .

# الباب الثانى

## النظام الادارى

---

١ ــ الامارة على البلدان

٢ ــ الدواوين

٣ ــ الجيش

٤ ــ البحرية

٥ ــ البريد

٦ ــ الشرطة

# ١ - الامارة على البلدان

## نظام الحكم عند العرب قبل الإسلام :

كانت القبيلة عبارة عن مجموعة من الناس تقيم فى مكان واحد ، ولها نظام حكومى على رأسه شيخ القبيلة ، ويرتبط أهل القبيلة بعضهم مع بعض برابطة النسب واتحاد الدم ، ويسعون لما فيه مصلحة القبيلة . ولم يكن للعرب نوع من الحكومات المعروفة الآن ؛ كما لم يكن هناك قضاء يحتكمون إليه ، أو «بوليس» يقرّ الأمن والنظام ، وجيش يدرأ عنهم الأخطار الخارجية . كذلك لم يكلفوا بدفع الضرائب لعدم وجود حكومة تقبض على زمام السلطة التنفيذية ، وتضرب على أيدى المعتدى وتوقع عليه العقاب المتناسب مع جرمه ، إنما كان للشخص المعتدى عليه أن يثأر لنفسه بنفسه ، وعلى قبيلته أن تشد أزره ، ولا يصبح للمعتدى عليه حق فى المطالبة بالثأر إذا دفع المعتدى تعويضاً . أما إذا كان المعتدى أحد أقرباء المعتدى عليه أخذ الثأر منه وحده لا من قبيلته كلها . وكان الأحرار من العرب يحاربون تحت إمرة الأمير فى وقت الحرب . أما فى وقت السلم فقد كانت الأسرة هى الشىء الوحيد المنظم .

كانت حكومة القبيلة ديموقراطية ، فقد كان شيخ القبيلة يجمع رؤساء العشائر الذين تألف منهم شبه مجلس شيوخ القبيلة ، وذلك للتشاور والفصل فى الأمور التى تتعلق بإعلان الحرب ، وإقرار السلم ، أو تخص نظام القبيلة . ولم يكن للقبيلة قانون تسير وَفق نصوصه ، بل كانت تحكم بما جرى عليه العرف ؛ كقتل القاتل عمداً ، وتقسيم أموال من يموت من رجالها . وقد قام العرف عندهم مقام القانون . ومن ثَمَّ تختلف القبيلة عن الدولة الحديثة التى تستند إلى القانون فى الأحكام .

## (١) نظام الحكم فى عهد الرسول

كان من أظهر آثار الدين الإسلامى أن آخى بين المسلمين على اختلاف قبائلهم ومراتبهم ، وأحل الوحدة الدينية محل الوحدة القومية ؛ فأصبحوا متساوين جميعاً — لا فرق بين السيد أو العبد — وغدوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . وقد منّ الله على المسلمين بقوله (وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)[١] .

وقد ساعد الرسول على توحيد كلمة العرب ، تلك الديموقراطية التى جاء بها الإسلام ، والتى تلاشت أمامها هذه الفروق الجنسية التى طالما مزقت شمل العرب . وليس أدل على تلك الديموقراطية من قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ)[٢] وهكذا أصبح الدين دون الجنس المرجع الوحيد فى تحديد العلاقات بين الحكومة والرعية ثم بين أفراد الشعب .

لم تكن حكومة النبي صلى الله عليه وسلم حكومة دينية فحسب ، بل حكومة سياسية أيضاً ؛ فقد كان يقود الجيوش ، ويفصل فى الخصومات ، ويجبى الأموال . ومن ثم كان يجمع فى يده السلطتين : الدينية والسياسية معاً . على أن هذه السلطة السياسية إنما جاءت عرضاً ، إذ كان الغرض الأول الذى بعث من أجله هو نشر الدعوة للإسلام . لذلك كان الرسول يستشير كبار المهاجرين والأنصار ، أمثال أبي بكر وعمر وعليّ ويعمل برأيهم فى المسائل غير الدينية[٣] ، وكان كثيراً ما يقول :

---

(١) آية ٦٢ ، ٦٣ سورة الأنفال . (٢) آية ١٣ سورة الحجرات .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ .

« أشيروا علىّ أيها الناس » . أما فى المسائل الدينية فقد انفرد بها . وممن استشارهم الرسول حمزة وجعفر وأبو بكر وعمر وعلىّ وابن مسعود وعمّار وحذيفة وأبو ذرّ والمقداد وبلال ؛ وسُمّوا النقباء لأنهم ضمنوا للرسول إسلام قومهم .

وضع الرسول نواة النظام الإدارى ؛ فقد كان يبعث إلى القبائل المختلفة التى دخلت فى الإسلام مَنْ يقرئها القرآن . ولما هاجر إلى المدينة وضع نظام الدولة الإسلامية على ما تقدم . وكان يُنيب عمالا على القبائل وعلى المدن ، وكان على كل مدينة كبيرة بالحجاز واليمن ؛ وكذا على كل قبيلة كبيرة عامل من قِبله . وكانت وظيفة هؤلاء العمال هى الإمامة فى الصلاة ، وجمع الصدقات إذ لم يكن هناك خراج ؛ ومن ثم لم يكن لهؤلاء العمال صفة سياسية . كذلك كان النبى إذا خرج للغزو ينيب عنه بالمدينة أحد أصحابه لإمامة الناس فى الصلاة ، كما كان يُنيب عنه أحيانًا قائدًا يقود سَرِيّة من السّرايا . وكان الرسول يتخير عماله ممن اشتهروا بالصلاح والتقوى والعلم والتفقه فى الدين . وقد فرض النبى لعتّاب بن أسيد الذى ولاه مكة درهمًا كل يوم ؛ فكان هذا الراتب أول ما وُضع من الرواتب للعمال . أما كبار الصحابة فكانوا يعطون نصيبهم من الغنائم وغيرها .

## (ب) الامارة على البلدان فى عهد الخلفاء الراشدين

ظل النظام الإدارى للحكومة الإسلامية فى الجملة على ما كان عليه فى عهد بلاد الفرس والروم . ذلك لأن العرب وجدوا أن هذه الأمم التى بنوا حضارتهم على أنقاضها كانت ذات تاريخ مجيد عريق ، من حيث الحضارة والمدنية والنظم السياسية وغيرها . كما وجد العرب فى تلك البلاد التى فتحوها نظامًا إداريا ثابتًا فلم يكن بُدٌّ من قبول هذا النظام وإبقائه على ما كان عليه من قبل ، ثم إحداث ما عسى أن يتطلبه الإصلاح من التغيير الذى لا غنى للعرب عنه مما يتفق وعقائدهم

الدينية ، ويتمشى مع مصلحة الشعوب التى دانت المسلمين . وقد كان النظام الإدارى فى صدر الإسلام وفى عهد بنى أميــة نظاماً بسيطاً أوليا ، فلم يتبع نظام توزيع الأعمال على الإدارات المختلفة ، واختصاص كل إدارة بأعمال معينة كما فعل العباسيون .

لــا ولى أبو بكر الخلافة أقر عمال الرسول على أعمالهم . وقال له أبو عبيدة : أنا أكفيك المال . وقال عمر : وأنا أكفيك القضاء . وكان أبو بكر يشاور أهل الرأى والفقه ؛ من أمثال عمر وعثمان وعلىّ وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبىّ بن كعب وزيد بن ثابت . وكان ولاة المدينــة هم الذين يختارون القضاة ويولونهم .

وقد قسمت بلاد العرب فى عهـد أبى بكر إلى عدة ولايات ، وهى : مكة ، والمدينــة والطائف وصنعاء وحضرموت وخَوْلان وزَبِيْد ورِمَع والجَنَد ونجران وجُرَش والبحرين .

ولــا اتسعت رقعة الدولة العربية فى خلافة عمر بن الخطاب ، قسّم عمر الدولة إلى أقسام إدارية كبيرة ، ليسهل حكمها والإشراف على مواردها ، وهى : ولاية الأهواز والبحرين ، وولاية سجستان ومكران وكرمان ، وولاية طبرستان ، وولاية خراسان . وجعل بلاد فارس ثلاث ولايات : بلاد العراق قسمين أحدهما حاضرته الكوفة ، والآخر حاضرته البصرة . وقسّم بلاد الشام إلى قسمين أحدهما قاعدته حمص ، والثانى دمشق . وجعل فلسطين قسما قائماً بذاته . وقسّم إفريقية إلى ثلاث ولايات : مصر العليا ، ومصر السفلى ، وغرب مصر وصحراء ليبيا(١) .

وبذا كان عمر أول مَن وضع النظام الإدارى للدولة الإسلامية ونظم إدارتها . وكانت سياسته ترمى إلى تماسك بلاد العرب وإدماج بعضها فى بعض ؛ لتكون أمة واحدة هى الأمة العربية . وكان سياســته ترمى إلى عدم اختلاط

---

(١) Sayed Ameer Ali, A Short History of the Saracens, pp. 60—61.

العرب بأهالى البلاد التى فتحوها حتى لا تضيع قوميتهم . ويقول السيد أمير على[١] : « لو أن عمر عاش أطول مما عاش لاستطاع بما وهبه الله من قوة الشكيمة والشخصية البارزة أن يُقوِّى من شأن الوحدة العربية ، ويحول دون قيام هذه الحروب الأهلية الطاحنة التى هدمت كيان الإسلام » .

وقد عيّن عمر على هذه الولايات عمالا أو ولاة كانوا يستمدون سلطتهم من الخليفة ، الذى كان يجمع فى يده السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية .

كان أمراء الأقاليم يسمون « عمالاً » ، ومعنى عامل يفيد أن صاحبه ليس مطلق السلطة . على أنه فيما بعد استعملت كلمة « والى » ، وهذا يُشعر بالنفوذ والسلطان ، كما كانت الحال بالنسبة إلى الحجاج بن يوسف الثقفى والى العراق من قِبَل عبد الملك بن مروان وابنه يزيد من بعده . كذلك أطلقت عليه كلمة « أمير » . وتطور اللفظ على هذا النحو يدل على السلطة الاستبدادية التى تمتع بها الولاة . وأصبحت كلمة عامل فى عهد بنى أمية تطلق على رئيس الناحية الإدارية كالمدير الآن . ويقول متز[٢] : كان حكام الولايات يلقبون بلقب أمير ، ذلك اللقب الذى كان يطلق على أمراء البيت المالك . ولم يكن ثمة صلة بين لقب أمير أو عامل ولقب أمير الأمراء الذى أدخله الخلفاء العباسيون فى سنة ٣٢٤ هـ وتلقب به قائد القواد مؤنس الخادم الذى لم يعتبر نفسه أميراً قط . ثم جاء كافور الإخشيدى فرضى بأن يلقب بلقب أستاذ .

كان فى كل إقليم عامل (أو والى أو أمير) يقوم بإمامة الناس فى الصلاة ، والفصل فى الخصومات ، وقيادة الجند فى الحرب ، وجمع المال ، وما إلى ذلك من مهام الدولة . وكان عامل الخراج أهم العمال ، فقد كان يعمل مع الوالى جنباً إلى جنب — هذا يدير دفة السياسة ، وذاك يتولى شؤون الولاية المالية — وكان بمثابة الرقيب على أعمال الوالى ، مما أدى إلى تنازع السلطة والمنافسة بين الرجلين ؛

---

(١) A Short History of the Saracens, p. 57.

(٢) The Renaissance of Islam, p. 15.

الأمر الذى يعلل قصر عهد الولاة وعمال الخراج . وكان عامل الخراج يعين من قِبَل الخليفة مباشرة ، ولكن الأمير كانت له السيطرة التامة .

وقد اختار عمر بن الخطاب الولاة من العرب ، وسار على هذه السياسة من جاء بعده من الخلفاء الراشدين . وكان عمر إذا ولّى العمال خرج معهم يشيّعهم فيقول : إنى لم أستعملكم على أمة محمد على أشعارهم ولا أبشارهم ، وإنما استعملتكم عليهم لتقيموا بهم الصلاة ، وتقضوا بينهم بالحق ، وتقسموا بينهم بالعدل ، لا تجلدوا العرب فتذلوها ولا تُجَمِّروها[1] فتفتنوها ، ولا تغفلوا عنها فتحرموها ، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن محمد صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم . وكان يقتص من عماله ، وإذا اشتكى إليه عامل جمع بينه وبين مَنْ شكاه ، فإن صح عليه أمر يجب به أخذه . وكان إذا بعث أمراء الجيوش يوصيهم بتقوى الله وأن لا يعتدوا ، ولا يجبُنوا عند اللقاء ، ولا يمثّلوا عند القدرة ، ولا يسرفوا عند الظهور ، ولا يقتلوا هَرِماً ولا امرأة ولا وليداً ، وأن يتوقّوا قتلهم إذا التقى الزحفان .

ولما ولى عثمان بن عفان الخلافة سار على سياسة عمر . وكان أول ما كتبه إلى أمراء الأجناد : « قد وضع لكم عمر ما لم يغب عنا ، بل كان على ملأ منا ، ولا يبلغنى عن أحد منكم تغيير ولا تبديل ؛ فيغيّر الله ما بكم ويستبدل بكم غيركم » . وقد ضعفت الإدارة فى النصف الأخير من عهد عثمان لشيخوخته ، مما أدى إلى تذمر المسلمين بالولايات ، فشقوا عصا الطاعة ، وأضرموا نار الفتنة التى انتهت بقتله . ثم ولى علىّ بن أبى طالب الخلافة فبادر بعزل عمال عثمان .

كان الخلفاء الراشدون يستعينون فى إدارة شؤون الدولة بمجلس من الشيوخ ، يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ، وكانوا يجتمعون فى مسجد المدينة . وكان الخليفة لا يقطع أمراً دون استشارتهم . وكان نظام الحكومة فى الثلاثين سنة الأولى للإسلام أقرب ما يكون إلى النظام الجمهورى .

(١) جمر الأمير الجيش : إذا أطال حبسهم ولم يأذن لهم فى القفل إلى أهاليهم .

علاقة المسجد بإدارة شؤون الدولة :

وقد بحث السير توماس أرنولد[١] علاقة المسجد باعتباره مكان العبادة (أى المكان الذى يؤم فيه الخليفة أو الوالى الناس فى الصلاة) بإدارة شؤون الدولة السياسية والاجتماعية ، وكيف يجمع الخليفة أو الوالى بين إمامة المسلمين فى الصلاة وبين إدارة شؤون الدولة أو الولاية ، فيقول : « لم يكن المسجد مكاناً للعبادة فحسب ، بل كان أيضاً مركز الحياة السياسية والاجتماعية . فكان النبي يستقبل فى المسجد السفراء ويدير شؤون الدولة ، ويخطب جماعة المسلمين على المنبر فى الأمور السياسية والدينية . . . فمن فوق منبر المدينة أعلن عمر تقهقر جيوش المسلمين فى العراق ، واستحث قومه على السير إلى هذه البلاد . ومن على المنبر أيضاً وقف عثمان يدافع عن نفسه ، كما كان الخليفة عند استخلافه يلقى من فوق المنبر على الجمهور خطبته الأولى التى هى بمثابة بيان عن سياسته فى الحكم » . فكان المنبر بذلك أشبه بالعرش يلقى منه بيان سياسة الدولة فى الأمم الدستورية .

ونستطيع أن نضيف إلى ما تقدم أن المساجد كانت تستخدم منذ ظهور الإسلام لاجتماع العلماء فيها ، كما اتخذها علماء التفسير والحديث مقرا لهم . بعد ذلك استخدمت المساجد معاهد للتعليم يتلقى فيها الأطفال اللغة العربية وأصول الدين ، كما اتخذها القضاة مكاناً لعقد جلساتهم . وصفوة القول أنه لما لم يمكن الفصل بين السياسة والدين ، كان المسجد المكان الذى تذاع فيه الأخبار الهامة التى تتعلق بالصالح العام .

ويستطرد السير توماس أرنولد الكلام عن المساجد فيقول : إنها سرعان ما فقدت أهميتها السياسية والاجتماعية ، فلم تعد تمثل عرش الخليفة وكرسى الوالى ولا منصة القاضى . وغدا عمل المسجد مقصوراً على إقامة الخطبة الدينية ، يُمجد فيها الله ، ويُصلى على النبى ، ويُترحم على الصحابة ، ويُدعى الخليفة باعتباره نائباً

---

(١) The Caliphate, pp. 36—38.

عن رسول الله فى المحافظة على الدين . ولم يبق فيها من مظاهر السيادة إلا ذكر اسم الخليفة فى الخطبة ؛ ليكون ذلك أشبه باعتراف الولايات الإسلامية لسلطة الخلفاء الاسمية .

**نظرية الإمارة على البلدان :**

وقد صاغ الفقهاء نظرية الإمارة على البلدان على النحو الآتى : إمارة عامة ، وإمارة خاصة . فالعامة على نوعين : إمارة استكفاء بعقد عن اختيار ، وإمارة استيلاء بعقد عن اضطرار .

والإمارة عن اختيار تشمل سبعة أمور ، أوردها الماوردى[1] كما يلى :

١ — « النظر فى تدبير الجيوش ، وترتيبهم فى النواحى ، وتقدير أرزاقهم .

٢ — النظر فى الأحكام ، وتقليد القضاة والحكام .

٣ — جباية الخراج ، وقبض الصدقات ، وتقليد العمال فيهما ، وتفريق ما استحق منهما .

٤ — حماية الدين ، والذبّ عن الحريم ، ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل .

٥ — إقامة الحدود فى حق الله وحقوق الآدميين .

٦ — الإمامة فى الجُمَع والجماعات ، حتى يؤم بها أو يستخلف عليها .

٧ — تسيير الحجيج من عمله ومَن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا معاونين عليه .

فإن كان هذا الإقليم ثغراً متاخماً للعدو اقترن بها ثامن ، وهو جهاد من يليه من الأعداء ، وقسم غنائمهم فى المقاتلة ، وأخذ خمسها لأهل الخمس » .

والإمارة عن اضطرار — وهى التى يأخذها الوالى ويقرها الخليفة ، وفيها يكون الوالى مستبدا بالسياسة والتدبير . ولكن فى المسائل المتعلقة بالدين — تكون من اختصاص الخليفة ، فلا يمكنه أن يغض النظر عن بدعة أو إهمال .

---

(١) ص ٢٨ — ٢٩ وما بعدها .

وفى ذلك يقول الماوردى : « وأما إمارة الاستيلاء التى تعقد عن اضطرار ، فهى أن يستولى الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ، ويفوّض إليه تدبيرها وسياستها ؛ فيكون الأمير باستيلائه مستبدا بالسياسة والتدبير ، والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين ، ليخرج من الفساد إلى الصحة ، ومن الحظر إلى الإباحة . وهذا وإن خرج عن عُرْف التقليد المطلق فى شروطه وأحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا يجوز أن يترك مختلا مدخولا ، ولا فاسداً معلولاً ؛ فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع فى تقليد الاستكفاء والاختيار لوقوع الفرق بين شروط المكنة والعجز » .

وأما عن الإمارة الخاصة فيقول الماوردى : « يكون الأمير مقصور الإمارة على تدبير الجيش ، وسياسة الرعية ، وحماية البيضة[1] والذبّ عن الحريم ؛ وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ، ولجباية الخراج والصدقات » .

* * *

كانت إمارة العمال على إماراتهم فى العهد الأول عامة ، ولكن رؤى بعد ذلك أن تخصص . فإمرة عمرو بن العاص على مصر كانت عامة ؛ فقد كان يقود الجيش ويقضى فى الخصومات ويجبى المال . ولكن بعد قليل عَين عمر بن الخطاب شخصاً آخر لجباية الخراج هو عبد الله بن سعد بن أبى سَرْح ، وذلك بعد أن استقل الخراجَ الذى جباه عمرو . وبذا تخصصت إمارة عمرو بعد أن كانت عامة . وبعد قليل ولى على مصر قاض يفصل فى الخصومات ، فصارت سلطة الوالى مقصورة على قيادة الجيش وإمامة الصلاة .

---

(١) البيضة : المجتمع وموضع السلطان ومستقر الدعوة .

## (ح) الامارة على البلدان فى عهد الأمويين

بلغت الدولة الإسلامية أقصى اتساعها فى عهد الأمويين . وكانت مقسمة إداريا إلى خمس ولايات كبرى ، هى :

١ — الحجاز واليمن وأواسط بلاد العرب .

٢ — مصر بقسميها : السفلى والعليا .

٣ — العراقان : العربى — وهو عبارة عن بلاد بابل وآشور القديمة . والعجمى — وهو عبارة عن بلاد فارس نفسها .

وعُمَان والبحرين ، وكِرْمان وسِجِسْتان ، وكابل وخراسان ، وبلاد ما وراء النهر والسند ، وبعض أجزاء بلاد البنچاب . وكانت كل هذه الأقطار تكوّن ولاية كبيرة يتولى أمرها والى العراق وحاضرته الكوفة ، وكان يلى خراسان وما وراء النهر عامل من قِبل والى العراق ، ومركزه مدينة مَرْو عادة . وكانت بلاد البحرين وعُمان تحت إشراف عامل البصرة من قِبَل والى العراق . وكان يلى بلاد السند والبنچاب عامل آخر من قبل والى العراق .

٤ — بلاد الجزيرة ويتبعها أرْمِينيَة وأذربيجان وبعض أراضى آسيا الصغرى .

٥ — إفريقيّة الشمالية — حتى غرب مصر وبلاد الأندلس وجزر صِقِلّيّة وسَرْدانية والبليار ومركزها القَيروان . وقد أناب والى إفريقية ولاة من قبله لحكم طنجة وجزر البحر الأبيض المتوسط وبلاد الأندلس التى كانت حاضرتها مدينة قرطبة (١) .

***

وقد سار الخلفاء الأمويون على سياسة الخلفاء الراشدين فى اختيار الولاة من

(١) Sayed Ameer Ali, pp. 187—188.

العرب . وبلغ من اهتمامهم باختيار الولاة أن كان بعضهم يسند هـذا المنصب الـكبير إلى أفراد من البيت المالك . ويقول السـيد أمير على[1] : « إن هناك نقصاً قد تطرق إلى النظام الإدارى فى أواخر عهد بنى أمية ، ولا سيما فى عهد يزيد بن عبد الملك ، وأدّى إلى أسوأ العواقب فيما بعد . ذلك أنه كان يفرض على ولاة الأقاليم الإقامة فى حواضر ولاياتهم ، أما فى عهد الأمويين فـكان بعضهم يقيم فى دمشق ، ويعينون من قِبَلهم رجالا يقومون بحكم الولايات نيابة عنهم . وكان من أهم أغراض هؤلاء الإثراءُ على حساب بيت المال ، وإرضاء هؤلاء الولاة بما يُدرّون عليهم من الأموال . وكان يستعين فى إدارة البلاد بطائفة من كبار الموظفين ، وأهمهم عامل الخراج أو صاحب بيت المال والقاضى والقائد أو صاحب الشرطة » .

وكان معاوية بن أبى سفيان يستعمل من العمال من ثبتت كفاءته . ويمكن القول أن النظام الإدارى والسياسى للولايات الإسلامية فى عهـد الدولة الأموية لم يكن من عمل معاوية ، وأن عبد الملك بن مروان هو المؤسس الحقيقى لهـذا النظام ؛ فقد صبغ الإدارة والمالية بالصبغة العربية . وكان عبد الملك يكره الرشوة ، فقد بلغه أن بعض كتابه قَبِل هدية ، فقال له : والله إن كنت قبلت هدية لا تنوى مكافأة المهدى لها إنك لئيم دنىء ، وإن كنت قبلتهـا تستكفى رجلا لم تستكفيه لولاها إنك خائن ، وإن كنت نويت تعويض المهدى عن هديته لا تخون له أمانة ، ولا تَثْلم له دَيْناً ؛ فلقد قبلت ما بسط عليك لسان معامليك ، وأطمع فيك سائر محاوريك ، وسلبك هيبة سلطانك ؛ ثم صرفه عن عمله .

كان سلطة الوالى فى عهد الأمويين مطلقة حتى على الأرواح ، كما يتبين من خطبة زياد بن أبيه ، والحجاج بن يوسف ، ومن سيرة موسى بن نصير . وكان الحجاج يجمع الأموال حسبما يرى دون مراجعة الخليفة ، وسار على خطته عمال كثيرون . كذلك طالت مدة حكم الوالى الأموى حتى بلغت عند بعض الولاة نحو عشرين عاماً ؛ كولاية الحجاج بالمشرق ، وعبد العزيز بن مروان بمصر . وكادت

(١) A Short History of the Saracens, p. 190.

سلطة بعض الولاة تطغى على سلطة الخليفة . ولما بويع عمر بن عبد العزيز صرف عمال مَنْ كان قبله من بنى أُمية ورد المظالم ، وأمر عماله الجدد ألّا يقتلوا أحداً إلا بعد الرجوع إليه .

ويقول الأستاذ كرد على[1] : « لا جرم أن إدارة الأمويين لم تكن فى كل أيام خلفائهم بريئة من العيوب ، ولم تضعف فى الحقيقة إلا فى أيام يزيد بن الوليد ، وكان على غير طريقة أسلافه فى أعماله . وكان آخرهم مروان بن محمد على عظم همته وشدة بأسه مشغولاً بالدفع عن الخلافة وكثرت الفتوق فضعفت إدارة المملكة . كانت حكومتهم عربيـة صرفة يتولاها أهل البيوتات والأشراف على الأكثر . وقيل إن من أوكد الأسباب فى زوال سلطان بنى أمية استتار الأخبار عنهم وإغضاب قواد الدولة ، وانقسام البيت الأموى على نفسـه بسبب ولاية العهد . ثم كان تأخير العطاء عن الجند فظاهروا غيرهم من العباسيين » .

## (د) الامارة على البلدان فى عهد العباسيين

أما فى العصر العباسى (١٣٢ — ٢٣٢ هـ) فقـد أصبح النظام الإدارى نظاماً مركزيا ، وأصبح العمال على الأقاليم مجرد عمال لا ولاة مطلقى السلطة بعكس ولاة الأمويين كالحجاج وزياد بن أبيه ، كما أنهم لم يكونوا من الشخصيات البارزة . ولذلك استحال النظام اللامركزى إلى نظام مركزى ، مما يشعر بتقاص نفوذ العمال . وكانت أهم مناصب الموظفين فى الولايات الإسلامية فى عهد الدولة العباسية هى صاحب المال ، وصاحب البريد ، والقاضى . واقتصر عمل الوالى على الصلاة وقيادة الجند .

وبتزايد ضعف الدولة العباسية صار العمال يفضلون البقاء فى بغداد ، وينيبون

(١) الإدارة الإسلامية فى عز العرب ص ١١٩ .

عنهم من يلى الأمر باسمهم فى الأقاليم ، ولما اشتد ضعف السلطة المركزية ساءت الحال فى الأقاليم حتى جنح العمال إلى الثورة والاستقلال بولاياتهم ؛ فظهرت فى مصر الدولة الطولونية والدولة الإخشيدية ، وقامت فى المشرق الدول الطاهرية والصفارية والسامانية حتى استحالت الدولة العباسية إلى دويلات كثيرة .

وضع المنصور النظام السياسى الذى سارت عليه الدولة العباسية والدويلات التى انفصلت عنها . يقول الأستاذ نيكلسون : إن نفس الأحوال التى دعت إلى نقل حاضرة العباسيين إلى بغداد قد أدت إلى تغيير كبير فى جميع نظم الحكم يتناسب مع حالة الحكومة الجديدة ، فإن الأمويين وإن كانوا يمثلون الأرستقراطية العربية ؛ فقد عاد العباسيون إلى نفس النظام الاستبدادى الذى كان منتشراً فى الشرق ، والذى كان مألوفا عند الفرس منذ أيام داريوس وأجزرسيس Xerxes . وبذلك تمكن العباسيون من أن يحكموا البلاد حكما مطلقا على النحو الذى كان يحكم به ملوك آل ساسان قبلهم .

ظل نظام الحكم فى الدولة العباسية استبداديا إلى عهد الرشيد ؛ على الرغم من أن أصحاب الدواوين والبارزين من أهل البيت العباسى كانوا بمثابة مستشارين غير رسميين . أما الخليفة فكان مصدر كل قوة ، كما كان مرجع كل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة . أما الوزير فكان ساعد الخليفة الأيمن يقضى باسمه جميع شؤون الدولة ؛ فكان له الحق فى تنصيب العمال وصرفهم والإشراف على جمع الضرائب ، والقيام على موارد الدولة ومصروفاتها ، كما له الإشراف أيضاً على ديوان الرسائل ؛ فكان بذلك ينوب عن الخليفة فى حكم البلاد ، جمع فى شخصه السلطتين المدنية والحربية بجانب الواجبات العادية من نصح الخليفة ومساعدته . هذا كان شأن الوزراء فى العصر العباسى الأول حيث كانوا يستمدون سلطتهم من الخلفاء ، وينفذون أوامرهم . وقد ظهر بتوالى الأيام أن هذه الأعباء كانت مرهقة لا يستطيع القيام بها رجل واحد ؛ ومن ثم أصبح من الضرورى تعيين موظفين يعاونون

الوزير فى الإشراف على الدواوين المختلفة وإدارة شؤونها [١].

أما الإدارة فكانت قائمة على قواعد محددة مماثلة للنظم الحديثة فى الأمم المتحضرة ؛ بل قد يمكن القول بأنها كانت متقدمة من بعض الوجوه عما هى عليه فى أيامنا هذه . فكانت كل مناصب الدولة — كما كان الحال فى الدولة العثمانية — مفتوحة أمام كل من المسلمين واليهود والنصارى على السواء ، ولا شىء يفرق تماما بين الأمويين والعباسيين فى ناحية الحكم مثل هذا النظام المعقد الذى نشأ فى عهد العباسيين والذى انتهجته كل الدول الإسلامية [٢].

وكان الخليفة يختار عمال الأقاليم بنفسه للقيام على إدارة شؤونها ؛ بيد أن سلطتهم الدنية والقضائية لم تكن خالصة من كل قيد . فلم يترك العامل فى ولايته إلى زمن طويل ، فإذا ما عزل عن منصبه طلب إليه أن يقدم بيانا مفصلا عن شؤون ولايته . وكان أقل شك فى صدقه كافياً لمصادرة أملاكه جميعها ، وفى أيام المنصور لم تكن مهمة الوالى بأى حال أكثر من وظيفة صورية [٣] . أما السلطة القضائية فكانت فى يد قاضى ذلك الإقليم يعاونه عدد من النواب فى المدن المختلفة ، ومع ذلك فقد اكتسب بعض الولاة امتيازات خاصة ، حيث كانوا يقطعون هذه الولايات نظير اعترافهم بالسيادة للخليفة ، وتقديم بعض المساعدات المادية .

وكانت حكومة الخليفة تعرف بديوان العزيز [٤] كما تقدم ؛ وكان الوزير يشرف على هذا الديوان ، كما كان رؤساء الدواوين يلقبون أحيانا بالوزراء ، ولكنهم كانوا على الدوام تابعين لهذا الوزير .

يقول الأستاذ كرد على [٥] : « لم يبتدع المعتصم ولا ابنه الواثق شيئاً جديداً فى الإدارة لم يعرفه المأمون والرشيد ؛ بل عاشا وعاشت الخلافة العباسية بعد ذلك بالأساس الذى وضعه المنصور . ولم يكن لها بعد منتصف القرن الثالث تلك الروعة

---

(١) Sayed Ameer Ali, p. 405—406.

(٢) Ibid, pp. 408—409. (٣) Ibid, p. 409.

(٤) Ibid, p. 414. (٥) الإدارة الإسلامية فى عز العرب ص ١٦٧ .

التى كانت لها فى عهد الخلفاء الأول . وقلّ بعد المأمون الخلفاء النادرون بذكائهم وتجاربهم ، فأصيبت الخلافة بعد عظمتها بفتور ، وأعمالهم بقلة الرُّواء والاتساق . ومن أهم الدواعى إلى هذا الانحطاط فساد الإدارة واختلال أحوال القضاء ، فنشأ من ذلك شراهة نفوس العمال والوزراء وإضاعة الحقوق » .

---

## (ه) نظام الحكم فى مصر

---

### أولا — من الفتح العربى الى الفتح الفاطمى :

أصبحت مصر بعد الفتح الإسلامى ولاية تابعة للخلافة الإسلامية ، وظلت على هذه التبعية أكثر من قرنين وربع قرن ، إلى أن استقل بحكمها الطولونيون (٢٥٤ — ٢٩٢ ه = ٨٨٦ — ٩٠٥ م) .

وقد ظل النظام الإدارى للحكومة الجديدة على ما كان عليه فى عهد الحكم الرومانى ، ومن عَرَف حالة العرب النفسية لايعجب لذلك . نعم ! قد كان من المنتظر أن يقلب العرب نظام الحكومة فى مصر رأساً على عقب ؛ على أن شيئاً من ذلك لم يكن ، لأن العرب ميالون بطبيعتهم لقبول الأشياء والأخذ بما سبقهم به غيرهم من نظم وقوانين . ولذلك بقى هذا النظام وسار عليه الولاة من العرب وغيرهم دون أن يدخل عليه تغيير يستحق الذكر ، اللهم إلا ما كان عليه فى عهد الفاطميين من مظاهر السلطان التى أخذها عنهم من جاء بعدهم . فالمدير أو المحافظ والمأمور أو نائب المدير والخولى أو المفتش الزراعى لايختلفون حتى اليوم فى مصر من جهة اختصاصهم عما كانوا عليه زمن الرومانيين ، اللهم إلا فى الألفاظ الرومانية التى كانت تطلق على من كانوا يشغلون هذه الوظائف قبل الفتح الإسلامى . ولقد أوضح جرافتن ملن فى كتابه « مصر فى عهد

الرومان »[1] « أن لفظ مديرين يطابق لفظ Epistrategoi عند الرومان ، وأن المأمور كان يؤدى أعمال الـToparch والخولى أو المفتش الزراعى هو نفس الـSitologos عند الرومان » .

وقد بقى بعض أكابر حكام الروم فى أعمالهم ، وسار عامة الروم على منهاجهم ، ولكن خلت أعمال كثيرة بعد أن نزح عمالها الروم الذين لم يرضوا أن يكونوا من رعية الإسلام ، فجعل العرب فى مكانهم عمالاً من القبط ، وبذلك صار معظم عمال الدولة من المسيحيين بعد زمن قليل ؛ وعلى ذلك خلا المسلمون من أعباء الحكم وانصرفوا إلى أمور الدين .

كان الوالى أعظم موظفى الدولة فى الحكومة الإسلامية ، وكان يعين من قبل الخليفة وينوب عنه فى حكم البلاد ؛ وهو الرئيس الأعلى للقضاء والصلاة والخراج والجند والشرطة وما إليها من أعمال الدولة .

وكانت الصلاة أهم أعمال الوالى ، لارتباطها بالإمامة الدينية وهى منشأ الحكم فى الإسلام . وكان على الوالى أن يقيم الصلاة فى الجمع والأعياد ، ويؤم الناس فى الصلاة ويستخلف عليها . وقد قضت الضرورة بذلك حين تعددت المساجد الجامعة ، بعد أن أخذ الإسلام ينتشر فى مصر على أثر اختلاط المسلمين بالقبط بالتزاوج ، واعتناق كثير من المصريين الإسلام إما رغبة فى الدين أو فراراً من دفع الجزية .

تولى الولاة الصلاة بأنفسهم زمن الخلفاء الراشدين والأمويين وفى الصدر الأول من أيام العباسيين ، وظلوا على ذلك حتى ولى مصر ولاة من غير العرب ممن لا يحسنون العربية ، فندبوا غيرهم للصلاة . ولم يقتصر هذا الندب على الولاة ، بل تعداهم إلى الخلفاء أيضاً حين أخذت عنايتهم بإقامة الصلاة تقل شيئاً فشيئاً لوقوعهم تحت نفوذ الأتراك ثم السلاطين من بنى بويه .

(١) Grafton Milne, Egypt Under Roman Rule, p. 216.

**ثانيا — فى عهد الفاطميين :**

بينا أن النظام الإدارى فى مصر الإسلامية لم يدخل عليه تغيير يستحق الذكر ، حتى جاءت الدولة الفاطمية فأدخلت عليه كثيراً من مظاهر السلطان .

ذلك أنه بعد أن تم لجوهر فتح مصر عمل على إحلال المغاربة الشيعيين محل المصريين السنيين فى المناصب الهامة . وقد بدأ جوهر فى تنفيذ سياسته بأن عمل على محو كل أثر من آثار المذهب السنّى ، سواء كان ذلك من الوجهة الدينية أو المدنية ، ناظراً إلى معتنق هذا المذهب نظرة الخارجين على الدين[١] .

كان جوهر ينوب عن الخليفة فى إدارة شؤون هذه البلاد . وكانت سياسته تنطوى على شىء كثير من الحكمة وبُعْد النظر . فقد أفسح المجال أمام المغاربة لكى يستطيعوا الإلمام بالنظم الادارية التى كانت تسير عليها الحكومة المصرية فى عهد الاخشيديين . ويوضح لنا المقريزى[٢] هذه السياسة بقوله : «إن جوهراً لم يدع عملاً إلا جعل فيه مغربيا شريكا لمن فيه» .

وقد رأى جوهر أن ينفذ سياسته تدريجيا ، حتى لا يثير شعور السنيين الذين كانت إليهم إدارة أمور الدولة ، فتتعطل الأعمال الادارية ويضطرب حبل الأمن والنظام فى البلاد . وقد نجح جوهر فى سياسته نجاحاً كان من أثره أن أصبحت أمور الدولة على اختلافها فى أيدى الشيعيين فى سنة ٣٧٩ هـ ، أى بعد الفتح بنحو عشرين سنة ، ولم يبق فى أيدى السنيين إلا القليل من مناصب الدولة . وقد حتم جوهر على جميع موظفى الدولة أن يسيروا وفق أحكام المذهب الشيعى ، مذهب الدولة الحاكمة . وكان الفاطميون يعاقبون بالعزل كل من يعرف بالهوادة فى تنفيذ هذه الأحكام . وبذلك انتشر المذهب الشيعى فى مصر بين الموظفين

---

(١) جوهر الصقلى لعلى إبراهيم حسن ص ٧٣ .
(٢) اتعاظ الحنفا للمقريزى ص ٧٨ .

السنيين خشية الاضطهاد أو رغبة فى الوصول إلى المناصب العالية فى الدولة ، وحذا حذوهم فى ذلك غير المسلمين من النصارى واليهود .

وفى أوائل سنة ٣٦٣ هـ تغيرت إدارة المناصب فى مصر تغيراً عظيما . فقد نقل الفاطميون دار الشرطة إلى القاهرة وأسندت إلى جبر . وقد صرف المعز بنى عبد السميع عن الخطابة بعد أن تقلدوها أربعاً وستين سنة ، وأسندها إلى جعفر بن الحسن بن الحسين فى جامع عمرو ، كما أسندت إلى أخيه فى الجامع الأزهر فى سنة ٣٧٩ هـ[1] وتقلد بيت المال محمد بن الحسين بن مهذب ، وهؤلاء كلهم من المغاربة الشيعيين .

وكانت أهم الأعمال الإدارية التى تقلدها الشيعيون هى جباية الخراج ، والوزارة ، والقضاء والحسبة . وكانت جباية الخراج تحت إشراف يعقوب بن كلّس وعسلوج بن الحسن ، ثم عهد منصب الوزارة إليهما فيما بعد .

وفى عهد الفاطميين كان هناك عدة دواوين على رأس كل منها موظف كبير منهم صاحب ديوان الجيش ، وكانت تعرض عليه الأجناد وخيولهم . وديوان خزائن الكسوة والطراز ويتولاه رجل من كبار الموظفين من أرباب الأقلام . وديوان الأحباس (ويشبه وزارة الأوقاف اليوم) . وديوان الرواتب ، وكان استيمار الرواتب ( كشوف المرتبات) يعرض فى كل سنة على الخليفة فيزيد من يزيد . وقد أورد القلقشندى عبارة شائقة عن الطريقة التى كانت تقدم بها رواتب الموظفين للخليفة المستنصر لاعتمادها ، فقال : « إن الخليفة لم يغير شيئاً فى القائمة التى اشتملت على الرواتب ، وكتب فوق إمضائه هذه الكلمات بخط يده « الفقر مر المذاق ، والحاجة تذل الأعناق ؛ وحراسة النعم بإدرار الأرزاق ، فليُجروا على رسومهم فى الإطلاق (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ[2]) » . كذلك ذيل الخليفة الحافظ (٥٢٤ — ٥٤٤ هـ = ١١٣٠ — ١١٤٩ م) إحدى هذه القوائم بهذه

(١) الخطط ج ٢ ص ٩٩ .
(٢) آية ٩٦ سورة النحل .

الـكلمات : « أمير المؤمنين لا يستكثر فى ذات الله كثير العطاء . وليَجْـروا فى نِـسْبيَّـاتِهم على عادتهم ... كرماً من أمير المؤمنين وفضلاً مبروراً ، وعملاً بما أُخبر به عز وجل فى قوله تعالى : ( إِنَّمَا نُطْعِمُـكُمْ لِوَجْهِ اللهِ لَا نُرِيدُ مِنْـكُمْ جَزَاءً وَلَا شُـكُورًا[١] ) » .

وكان عدد الموظفين فى عهد الفاطميين كبيراً : منهم صاحب الباب . وحامل مظلة الخليفة . وصاحب الرسالة ، وكان يحمل كتب الخليفة إلى الوزير وغيره من كبار الموظفين . وصاحب بيت المال ، وهو بمثابة وزير المالية فى العصر الحاضر . وحامل دواة الخليفة . وهناك — عدا ذلك — كثير من المناصب الدينية ، من أهمها منصب قاضى القضاة ، وله النظر فى الأحكام الشرعيـة ، والإشراف على دُور السكة وضبط عيارها . وكان يلى قاضى القضاة فى الرتبة داعى الدعاة ، وكان يقوم بنشر الدعوة الفاطميـة فى دار العلم والمساجد . والمحتسب وكان له النظر فى الأسواق والمحافظة على الآداب والفضيلة والأمانة ، والإشراف على الموازين والمكاييل وعلى استيفاء الديون ؛ وكان ينتخب من وجوه المسلمين ، لأن وظيفته كانت دينية إلى حد كبير ، وكان يتقاضى راتباً شهريا قدره ثلاثون ديناراً[٢] . ومن بين كبار موظفى الدولة فى العهد الفاطمى وكيل بيت المال ، ونائب صاحب الباب وكان يستقبل سفراء الدول ويُنزل كلا منهم المكان اللائق به . وكان هناك عدد كبير من القراء يقرءون القرآن بحضرة الخليفة فى مجالسه ومواكبه ، وكان يقال لهم قراء الحضرة .

### ثالثا — فى عهد المماليك :

وقد حدثت فى عهد المماليك تغييرات جوهرية فى النظام الإدارى فى مصر . فقد استعان بيبرس فى إدارة شؤون دولته بالأمراء المقربين إليـه فولاهم أرق

---

(١) آية ٩ سورة الإنسان . (٢) الدينار يساوى ١١٥½ مليم .

المناصب ، كما أنه أحيا وظيفة نائب السلطان التى ابتدعوها فى عهد الدولة الأيوبية؛ وذلك لكثرة تغيبه عن مصر ، ولرغبته فى أن ينوب عنه بها أثناء اشتغاله بالحروب الخارجية أحد كبار رجال دولته . فكان هذا النائب يقوم مقام السلطان أثناء غيابه ، ويشترك معه فى توزيع الإقطاعات وترشيح الأكفاء لمناصب الدولة، ولاتساع سلطته سمى « كافل الممالك والسلطان الثانى »(١) .

كذلك اتخذ المماليك وزراء لهم يستأنسون بآرائهم ، ولكن سلطتهم لم تكن كاملة لقيام « النائب » مقام السلطان أثناء غيابه . كذلك كان يرافق السلطان فى أسفاره وزير يعرف باسم « وزير الصحبة » . وظلت الوزارة قائمة فى مصر فى عهد المماليك حتى ألغاها الناصر محمد بن قلاوون ، واعتمد على « ناظر الدولة » فى إدارة شؤون البلاد . وكانت رتبته تلى الوزارة ، ويعاونه كثير من الموظفين يعرفون بالمستوفين ولهؤلاء رئيس يسمى « مستوفى الصحبة » ، مهمته إعداد المراسيم الخاصة بتنظيم شؤون الدولة وتعيين صغار الموظفين .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد ألغى الناصر وظيفة نائب واضطلع بما كان يقوم به النائب والوزير ، كما استحدث وظيفة « ناظر الخاصة » . وكانت مهمته أولاً مقصورة على إدارة أموال السلطان ، غير أنه لم يلبث أن ازداد نفوذه لكثرة تقربه من السلطان وأصبح يتدخل فى أموره الخاصة(٢) .

وقد ملأ سلاطين المماليك — وخاصة منذ عهد بيبرس — بلاطهم بكثير من الموظفين ، نخص بالذكر منهم « الحاجب » ومهمته إدخال الناس على السلطان . ويليه فى المكانة « الأستادار » و « الدوادار » و « الأمير جاندار » . وكان يعهد إلى الأول فى إدارة البيوت السلطانية ، ويُبلغ الثانى الرسائل للسلطان ويقدّم إليه المنشورات للتوقيع عليها . أما الثالث فمهمته الوقوف على باب السلطان ، واستئذانه

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطى ج ٢ ص ٨٤ .

(٢) حسن المحاضرة للسيوطى ج ٢ ص ٨٤ .

فى استقبال كبار رجال الدولة وأعيانها[١] .

واستحدثت وظائف أخرى فى عهد المماليك ، منها « رأس نوبة الأمراء » و « أمير المجلس » و « أمير السلاح » . وكان يتولى الأول الرئاسة على أمراء الدولة ، ويعهد إليه بمحاكمة المماليك السلطانية . أما « أمير المجلس » فكانت مهمته حراسة السلطان ، وازداد قربه منه حتى أصبح يحرسه فى داخل قصره ، بل وفى حجرة نومه . واختص « أمير السلاح » بالإشراف على مخازن الأسلحة ومعدات الحرب[٢] .

وكان للسلطان نواب ينوبون عنه فى إدارة شؤون الدولة المصرية ، ومهمتهم تنفيذ الأوامر الصادرة منه ، وجمع الخراج والرسوم الجمركية . وكانت الاسكندرية أعظم الولايات شأناً فى ذلك العصر لأهميتها التجارية ، وكذلك ثغر عَيْذاب أحد ثغور مصر على البحر الأحمر ، وكانت تمرّ به تجارة الشرق . وكان الوجه القبلى مقسما إلى عدة ولايات ، ومن أهم ولاياته : قوص والأشمونين والبهنسا والجيزة . أما الوجه البحرى فأهم ولاياته : بلبيس ومنوف والمحلة الكبرى ودمنهور وقليوب ودمياط[٣] .

ومن الوظائف الهامة التى ظهرت فى هذا العصر وظيفة « الولاية » وهى تقابل ما يعرف فى العصر الاسلامى الأول بالشرطة[٤] . ويعهد إلى صاحبها حفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال الادارية التى تكفل سلامة الجمهور . وكان يقوم بأعباء هذه الوظيفة ثلاثة أمراء : يتولى أحدهم المحافظة على الأمن بالقاهرة وفض المشاكل التى تحدث بين سكانها ، ويعهد إلى الثانى بأداء مثل هذا العمل بالفسطاط ، أما الثالث فكان يلى شؤون القرافة[٥] .

---

(١) الخطط للمقريزى ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٢) صبح الأعشى ج ٤ ص ١٨ .

(٣) صبح الأعشى ج ٤ ص ٢٦ — ٢٨ . (٤) المقريزى ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٥) صبح الأعشى ج ٤ ص ٢٣ .

ولعله كان يحفظ النظام أثنـاء مرور الجنازات ويراعى الآداب العامة فى زيارات القبور ، وخاصة أيام المواسم والأعياد ؛ كما كان يقوم بحراسة القبور خشية أن يعبث بها اللصوص ، وإلا فليس من المعقول أن يتساوى والى القرافة مع والى كل من الفسطاط والقاهرة إذا لم يكن فى القرافة عمل يساوى عمليهما [١] .

وكان « صاحب العَسَس » بالقاهرة يتولى الإشراف على مطافئ الحريق بها ؛ فيجلس بعد صلاة العشاء أحيانا بمحطة المطافئ التى اتخذها المماليك بسوق الجمالون الكبير بالقرب من حارة الجدرية بالغورية . وكان يوضع أمامه مشعل يشعل النار طول الليل ، ومعه السقاءون والنجارون وغيرهم من العمال خشية حدوث الحريق بالليل فيبادرون إلى إطفائه [٢] .

---

(١) الظاهر بيبرس لجمال الدين سرور ص ١٣٤ .

(٢) خطط ج ٢ ص ١٠٣ .

# ٢ - الدواوين

## (١) الدواوين فى عهد الخلفاء الراشدين

أدخل عمر نظام الدواوين بعد أن أشار عليه بذلك أحد مرازبة[١] الفرس . وذلك بعد أن توالت الفتوح الإسلامية ، وأثرت الدولة العربية بما ملكته من كنوز الفرس ، ورأى عمر توزيع هذه الأموال على المسلمين . ولذا دوّن الدواوين وفرض العطاء ، وجعل لكل واحد من المسلمين عطاء مراعياً فى ذلك السّبق إلى الاسلام ونصرة الرسول فى حروبه ، واستخدم الكُتّاب فى الدواوين ، فرتبوا طبقات الناس مبتدئين بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ثم بنى هاشم ثم بمن بعدهم . وجرى الحال على ذلك مدة خلافته وخلافة عثمان الذى أدخل فى أيامه تعديلا يستحق الذكر[٢] .

« الديوان » كلمة فارسية معناها سجل أو دفتر . وقد أُطلق اسم الديوان من باب المجاز على المكان الذى يحفظ فيه الديوان . يقول الماوردى[٣] : « والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال » . ويقول الجهشيارى[٤] عن سبب تدوين عمر للدواوين : « كان عمر أول من دوّن الدواوين من العرب فى الإسلام ، وكان السبب فى ذلك أن أبا هريرة قَدِم عليه من البحرين ومعه مال فلقى عمر ، فقال له عمر : ماذا جئت به ؟ قال : خمسمائة ألف درهم ؛ فقال عمر : أتدرى ما تقول ! قال : نعم ، مئة ألف درهم ، ومئة ألف درهم ، ومئة ألف درهم ، ومئة ألف

---

(١) جمع مرزبان ، وهو رئيس الفرس . مركب من « مرز » ومن « بان » أى حافظ الحدود .

(٢) الفخرى ص ٧٩ — ٨٠ .

(٣) الأحكام السلطانية ص ١٩١ .

(٤) الوزراء والكتاب ص ١٦ — ١٧ .

درهم . فقال عمر : أطيّب[1] هو ؟ قال : لا أدرى . فصعد عمر المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أيها الناس قد جاءنا مال كثير ، فإن شئتم كِلْناه كَيْلا ، وإن شئتم أن نَعُد عدّا . فقام إليه رجل فقال : ياأمير المؤمنين قد رأيت هؤلاء الأعاجمَ يُدوّنون ديوانا لهم . قال : دَوِّنوا الدواوين . ولما أمر عمر الفيرُزان حضره وقد بعث بعثاً له ، فقال له : هذا البعث قد أعطيت أهله الأموال ، فإن تخلف منهم رجل وأخلّ بمكانه فما يُدْرى صاحبك ، وأشار عليه بالديوان ، وفسره له وشرحه ؛ فوضع عمر الديوان » .

أخذ عمر نظام الدواوين عن الفرس ، فأنشأ ديوان الجند لكتابة أسماء الجند وما يخص كلا منهم من العطاء ، وديوان الخراج أو الجباية لتدوين ما يرد إلى بيت المال وما يفرض لكل مسلم من العطاء .

---

## (ب) الدواوين فى عهد الأمويين

**تعدد الدواوين :**

وقد انحصرت الأعمال فى عهد بنى أميـة فى أربعة دواوين أو إدارات رئيسية وهى :

١ — ديوان الخراج .

٢ — ديوان الرسائل ، وكان لصاحبه الإشراف على الولايات والرسائل التى ترد من الولاة .

٣ — ديوان المستغلات أو الإيرادات المتنوعة .

٤ — ديوان الخاتم ، وقد أنشأه معاوية بن أبى سفيان وهو أكبر دواوين

---

(١) يريد أحلال هو .

الحكومة ، وكان فيه نواب مهنتهم نسخ أوامر الخليفة وإيداعها هذا الديوان بعد أن تحزم بخيط وتختم بالشمع وتختم بخاتم صاحب هذا الديوان ، كما هو الحال اليوم فى قلم « الأرشيف » أو السجلات .

وكان بجانب هذه الدواوين الأربعة مصالح أخرى أقل أهمية من هذه ؛ منها ما هو خاص بصرف نفقات الشرطة وما هو خاص بنفقات الجند .

### ديوان الخاتم :

يرجع السبب فى إنشاء هذا الديوان إلى أن معاوية أحال رجلا على زياد بن أبيه عامله على بلاد العراق بمائة ألف درهم . فمضى ذلك الرجل وقرأ الكتاب — وكانت توقيعاتهم غير مختومة — وجعل المائة مائتين ، فلما رفع زياد حسابه إلى معاوية أنكر هذا العدد وقال : « ما أحلته إلا بمائة ألف » ، ثم استعاد المائة ألف من الرجل ووضع ديوان الخاتم ، فصارت التوقيعات تصدر مختومة لا يعلم أحد ما تشتمل عليه ولا هو يستطيع أن يغيرها فى شىء[1] .

على أن ختم الرسائل والصكوك كان موجوداً قبل ذلك ؛ فقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يكتب إلى هِرَقْل إمبراطور الروم قيل له : إن العجم لا يقبلون كتابا إلا إذا كان مختوما ، فاتخذ الرسول خاتماً من فضة ونقش فيه « محمد رسول الله » ، وختم به أبو بكر وعمر وعثمان إلى أن سقط من يد عثمان فى بئر أريس ، فصنع آخر مثاله[2] . أما فى الدولة العباسية فقد كان يختم على الرسائل بخاتم السلطان ، وكان هذا الخاتم يغمس فى طين أحمر مذاب بالماء — ويسمى طين الختم — ويطبع به على طرف السجل عند طيه وإلصاقه[3] .

وما زال ديوان الخاتم معدوداً من الدواوين الكبرى من خلافة معاوية إلى أواسط الدولة العباسية ، ثم ألغى لتحوُّل الأعمال إلى الوزراء والسلاطين وغيرهم .

---

(١) الفخرى ص ١٠٢ . (٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٠ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ .

ولما أراد الرشيد أن يستوزر جعفر بن يحيى البرمكى بدل أخيه الفضل قال لأبيهما : « يا أبت ، إنى أردت أن أحول الخاتم من يمينى إلى شمالى » ، فكنى له بالخاتم عن الوزارة . وقد بلغ من أهمية الخاتم أن كان الوزير إذا تناوله ليختم به كتاباً وقف تعظيما للخلافة وإجلالاً لاسم الخليفة .

ويقول الجهشيارى[1] : « وكان للأكاسرة أربعة خواتيم : فكان على خاتم الحرب والشُرط الأناة ، وعلى خاتم الخراج والعمارة التأييد ، وعلى خاتم البريد الوحاء (العجلة والإسراع) ، وعلى خاتم المظالم العدل » .

**دار الطراز[2] :**

ولما فتح المسلمون بلاد الفرس والروم واتسع ملكهم وعظمت دولتهم ، اقتدوا بالأكاسرة والقياصرة ، فاتخذوا الطراز عن الروم ، ولكنهم لم يستحسنوا اتخاذ الصور لتحريمها فى الإسلام ، بل استعاضوا عنها بكتابة أسمائهم وكلمات أخرى تجرى مجرى الفأل والدعاء . وظلوا على ذلك إلى أيام عبد الملك فنقله إلى العربية ، وبدأ بالقراطيس — وكانت تُنسج بمصر — وطرازها (باسم الأب والابن وروح القدس) ، فأمر عبد الملك بترجمة هذه العبارة ؛ فلما وقف عليها أكبر أمرها وقال : ما أغلظ هذا فى أمر الدين والإسلام . وكتب إلى أخيه عبد العزيز عامله على مصر بإبطال هذا الطراز ، واستبدال تلك العبارة بإحدى الشهادتين (لا إله إلا الله) ؛ ففعل . وظل هذا الطراز فى سائر الدول الإسلامية ولم يُغيّر شىء من جوهره . وكتب عبد الملك إلى عماله بإبطال ما فى أعمالهم من القراطيس المطرزة بطراز الروم ، ومعاقبة من يخالف ذلك .

---

(١) كتاب الوزراء والكتّاب ص ٣ .

(٢) هو أن ترسم أسماء الملوك والسلاطين أو علامات تختص بهم فى طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج ؛ تعتبر كتابة خطها فى نسج الثوب إلحاما وسدى بخيط الذهب أو ما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب على ما يحكمه الصناع فى تقدير ذلك (مقدمة ابن خلدون) .

وقد بنى الخلفاء فى دورهم دوراً لنسيج أثوابهم ؛ فكان القائم عليها يسمى صاحبَ الطراز ينظر فى أمور الصياغ والحاكة ، ويجرى عليهم أرزاقهم ويشرف على أعمالهم . وبلغت هذه الدور أوْج عظمتها فى أيام الدولتين الأموية والعباسية .

ولما حُملت هذه القراطيس إلى بلاد الروم وعلم الامبراطور بها ، أنكر ما فيها واستشاط غيظاً ، فكتب إلى عبد الملك : « إن عمل القراطيس بمصر وسائر ما يطرز هناك للروم ، ولم يزل يطرز بطرازهم ؛ فإن كان من تقدمك من الخلفاء قد أصاب فقد أخطأت ، وإن كنت قد أصبت فقد أخطأوا ، فاختر إحدى الحالتين » . وبعث إليه بهدية يسترضيه بها للرجوع إلى الطراز . فرد عبد الملك هديته وأخبر الرسول أن لا ردّ عنده ، فأعاد إليه أضعافها وطلب الجواب . فلما لم يرد عليه جواباً غضب الامبراطور وكتب إلى عبد الملك : « إنكم أحدثتم فى قراطيسكم كتاباً نكرهه ، فإن تركتموه وإلا أتاكم فى الدنانير من ذِكر نبيكم ما تكرهونه » . فاستاء من ذلك عبد الملك ، واستشار خالد بن يزيد بن معاوية فى هذا الأمر ، فقال له خالد : « يا أمير المؤمنين ، حرّم دنانيرهم ، فلا يتعامل بها ، واضرب للناس سككا ولا تُعْفِ هؤلاء الكفرة مما كرهوا فى الطوامير[1] » . فقال عبد الملك : « فرّجْتَها عنى ، فرج الله عنك » .

غير أن الروم لما رأوا تصميم العرب على كتابة بعض الآيات القرآنية على رءوس الطوامير ، امتنعوا عن شراء الورق من العرب ، وكان من أثر ذلك أن انقطعت العلاقات التجارية بين الروم والعرب فى ذلك الوقت .

*تعريب الدواوين :*

ارتقى نظام الدواوين فى عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) ، وكان من سياسته استعمال اللغتين اليونانية والفارسية فى الدواوين . وكذلك عول على

(١) الطوامير : جمع الطومار ، وهو الصحيفة .

إلغاء السكة الرومانيــة ، ولاسيما عندما استعرت نار العداء بينه وبين قسطنطين الرابع وجستنيان الثانى ؛ وكانت السجلات فى أوائل عهده تكتب باليونانية فى الشام وبالفارسية فى فارس، فأمر بتعريبها .

وكان لتعريب الدواوين أثر مزدوج من الناحيتين السياسية والأدبية ؛ فقد أصبحت لغة الدواوين هى اللغة العربية مما ساعد على تقلص نفوذ أهل الذمة والمسلمين من غير العرب بعد أن انتقلت مناصب هؤلاء إلى أيدى المسلمين من العرب . أما من الناحية الأدبية فقد أصبحت اللغة العربية لغة التدوين ، فنقل إليها كثير من الاصطلاحات الفارسية والرومية ، وابتدأت تظهر طبقة الكتاب منذ ذلك الوقت .

وقد سار ولاة عبد الملك على سياسته فى تعريب الدواوين ؛ فلما ولى الحجاج ابن يوسف الثقفى بلاد العراق نقل دواوينها من الفارسية إلى العربية .

يقول الجهشيارى[1] فى كتابه الوزراء والكُتّاب : « ولم يزل بالكوفة والبصرة ديوانان : أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم ؛ وهذا الذى كان عمر قد رسمه ، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية . وكان بالشام مثل ذلك ، أحدهما بالرومية ، والآخر بالعربية . فجرى الأمر على ذلك إلى أيام عبد الملك بن مروان .

فلما قُلد الحجاج العراق كان يكتب له صالح بن عبد الرحمن ، ويُكنى أبا الوليد ، وكان يتقلد ديوان الفارسية إذ ذاك زاذان فرّوخ ، فخلفه عليه صالح بن عبد الرحمن فخفّ على قلب الحجاج وخص به ؛ فقال لزاذان فرّوخ : إنى قد خففْت على قلب الحجاج ، ولست آمن أن أزيلك عن محلك لتقديمه إياى وأنت رئيسى ؛ فقال زاذان فرّوخ : لا تفعل فإنه أحوج إلىّ منى إليه ، قال : فكيف ذلك ؟ قال : لا يجد منْ يكفيه الحساب ؛ فقال صالح : إنى لو شئتُ حولته بالعربية ؛ قال : فحوّل منه شيئاً كثيراً . فقال زاذان فروخ لأصحابه : التمسوا مسكنا غير هـذا . وأمر الحجاج صالحا بنقل الدواوين إلى العربية فى سنة ثمان وسبعين » .

---

(١) ص ٣٨ .

أما فى مصر فكانت اللغتان اليونانية والعربية مستعملة فى دواوين الحكومة ، الأولى على أنها اللغة الرسمية التى كانت تدون بها الأعمال فى تلك الدواوين ، والثانية لأنها لغة الحاكم العربى . وقد لوحظ فى بعض الأوراق البردية التى عثر عليها الباحثون كتابات باللغة القبطية فى أسفل الصحف أو فى ظهرها إلى جانب اللغتين اليونانية والعربية مما يدلنا على أنها كانت فى الدرجة الثالثة من الأهمية .

وكان ديوان الخراج يكتب بالفارسية والرومية إلى عهد عبد الملك بن مروان ، فنقل عبد الملك ديوان فارس والشام إلى العربيـة . وقد ظلت الدواوين تدوّن باليونانية فى مصر إلى أن انتقلت الخلافة إلى الوليد بن عبد الملك ، فسار على سياسة أبيه فى تعريب الدواوين ، فحول ديوان خراجها إلى العربية ، وقام بتنفيذ هذه السياسة واليه على مصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان وذلك سنة ٨٧ هـ .

### اصلاح السكة :

ولمـا استقرت الأمور لعبد الملك بن مروان سـنة ٧٣ هـ أعلن الحرب على الروم وألغى الصلح الذى عقده مع إمبراطورهم ، وكان يدفع إليـه ألف دينار فى كل أسبوع . فقرر عبد الملك سك عملة عربية إسلامية بدلاً من العملة الأجنبية ، وبنى داراً لضرب النقود فى دمشق ، وأمر بسحب العملة المستعملة فى جميع أنحاء الدولة وضرب بدلها عملة جديدة مصنوعة من الذهب والفضة ونقشت عليها بعض الآيات القرآنية . وكان العرب إلى ذلك الوقت يتعاملون بالدنانير البيزنطية والدراهم الفارسية . فلما رأى الروم أن الأموال التى تؤدى إليهم قد كتبت عليهـا بعض الآيات القرآنية استاءوا من ذلك واعتبروه إهانة لهم ؛ لعدول العرب عن عملتهم من جهة وكتابة عبارات إسلامية على العملة التى يؤديهـا العرب إليهم من جهة أخرى ، مما أدى إلى وقوع الحرب بين الروم والعرب .

## (ح) الدواوين فى عهد العباسيين

كان النظام الادارى أيام العباسيين من حيث توزيعه للعمل يُعادل خير النظم الحديثة . وهاك أهم دواوين الدولة أو وزاراتها :

ديوان الخراج ، وديوان الدية ، وديوان الزمام ، وديوان الجند ، وديوان الموالى والغلمان وتسجل فيه أسماء موالى الخليفة وعبيده ، وديوان البريد ، وديوان زمام النفقات ، وديوان الرسائل ، وديوان النظر فى المظالم ، وديوان الأحداث والشرطة ، وديوان العطاء . كما كانت هناك إدارة خاصة للمحافظة على مصالح غير المسلمين ، ويدعى رئيسها كاتب الجِهْبِاز .

وهناك عدا هذه الدواوين الرئيسية للدولة دواوين أُخرى فرعية تتصل بالإدارة والسياسة والقضاء . هذا عدا ديوان المنح أو المقاضاة ، وديوان الأكرهة للإشراف على القنوات والترع والجسور وشؤون الرى .

ولم تكن الحكومة العباسية تتدخل فى شؤون الجماعات إلا بمقدار ، وإن كان عدم تدخلها يلحق بها الأضرار المالية أحياناً ؛ فكانت كل قرية أو بلدة تدير شؤونها الخاصة بنفسها ، ولا تتدخل الحكومة إلا فى حالة شبوب الفتن أو الامتناع عن دفع الضرائب . غير أنها مع ذلك كانت تقوم بالرقابة الفعالة على جميع الشؤون التى تتصل بالزراعة والرى من بناءِ القنواتِ وترميمها ، وما يتصل بها من شؤون الرى التى كان يتوقف عليها غلة الدولة ودخلها . وقد وجه الفقيه أبو يوسف قاضى قضاة الرشيد نظره إلى أهمية حفر القنوات ؛ لترقية الزراعة وتطهير الترع والمحافظة عليها ، ومراقبة توزيع الماء بين أصحاب الأراضى . كما اقترح عليه ضرورة حراسة الأنهار وإزالة ما يعترض الملاحة فى الأنهار الكبيرة وخاصة دجلة والفرات .

وكان ديوان الزمام — ويشبه ديوان المحاسبة اليوم — من أعظم النظم التى

أدخلها الخليفة المهدى ، كما كان ديوان الخراج أيام بنى أمية أهم دواوين الدولة ؛ وكانت مهمة صاحبه جمع ضرائب بلاد العراق أغنى أقاليم الدولة العباسية وتقديم حساب للضرائب فى الأقاليم الأخرى . ومن اختصاص صاحب هـذا الديوان جمع الضرائب النوعية المسماة بالمعاون . ومن بين الدواوين الهامة فى الدولة ديوان الرسائل ، وكانت مهمة صاحبه إذاعة المراسيم والبراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة [1] .

ويقصد بديوان الأزمة أو الزمام أن الدواوين تجمع لرجل يضبطها بزمام يكون له على كل ديوان ؛ فيتخذ دواوين الأزمة ويولى على كل منها رجلاً . وقد أنشأ العباسيون ديواناً سموه ديوان النظر أو المكاتبات والمراجعات . ويقسم الديوان إلى أربعة أقسام : ديوان الجيش ، وفيـه الإثبات والعطاء . وديوان الأعمال ، ويتولى الرسوم والحقوق . وديوان العمال ، ويختص بالتقليد والعزل . وديوان بيت المال ، وينظر فى الدخل والخرج .

---

(١) Ameer Ali, p. 415.

# ٣ - الجيش

**الجهاد وأغراضه :**

مكث الرسول بمكة ثلاثة عشر عاماً يدعو الناس بالحجة والموعظة الحسنة . وقد أذاقته قريش هو والمسلمين كل صنوف الأذى فصبر على أذاهم ، وحثه الله تعالى على التذرع بالصبر بما أنزله عليه من الآيات ، وضرب له الأمثال فى الصبر والاحتمال . ومن ذلك قوله تعالى : (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ)(١) . ولما تفاقم أذى قريش للرسول وصحبه أمره الله تعالى بقتال المشركين ، وهو ما يُعبر عنه بالجهاد أو القتال فى سبيل الله ، وهو القتال الخالص لله تعالى . وقد أذن الله لرسوله وللمؤمنين بأن يقاتلوا فى سبيل الله فى آيات بعضها نزل بمكة وبعضها نزل بالمدينة .

وقد أُذن للمسلمين بالقتال لأمور ، منها :

١ — الدفاع عن النفس ؛ وفى ذلك يقول الله تعالى : (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ)(٢) . وقوله تعالى : (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ . . . وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ)(٣) .

٢ — تأمين الدعوة والدفاع عنها ضد من يقف فى سبيلها ، حتى لا يخشى

---

(١) آية ٣٥ سورة الأحقاف .  (٢) آية ٣٩ سورة الحج .
(٣) آية ١٩٠ وما بعدها سورة البقرة .

من يريد الدخول فى الإسلام الفتنة عن دينه ، كما حدث لعمار بن ياسر وبلال وغيرهما من المستضعفين من المسلمين . ولما تمالأ أهل مكة مع غيرهم من العرب على قتال الرسول أمره الله بقتال المشركين كافة (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً)(١) . ولما نقض يهود المدينة العهد الذى أخذه الرسول عليهم وانضموا إلى مشركى قريش لقتاله نزل قوله تعالى : (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ)(٢) .

وقد وعد الله المؤمنين النصر على أعدائهم فى الدنيا ، وبشرهم بالنعيم فى الآخرة فقال : (فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً(٣)) . وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الأَدْبَارَ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ(٤)) .

وكان عمل الجندى العربى ينحصر فى عدة أمور ، أهمها : رد الأمن إلى نصابه إذا قامت الفتن والثورات ، ورد المغيرين على البلاد ، وتثبيت دعائم الاسلام ، وفتح الفتوح وتوسيع رقعة بلاد العرب . وكان العرب يستعملون فى الحرب الجيش والأسطول .

---

(١) آية ٣٦ سورة التوبة . (٢) آية ٥٨ سورة الانفال .
(٣) آية ٧٤ سورة النساء . (٤) آية ١٥ ، ١٦ سورة الأنفال .

# (١) الجيش فى عهـــد الرسول

## وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين

لم يكن للعرب فى الجاهلية نظام خاص للجند ، لأنهم كانوا على حالة البداوة الأولى ، فكان رجال القبيلة يذهبون للقتال مشاة وفرساناً ، إذا ما دعا داع ، حاملين أسلحتهم المعروفة فى ذلك الوقت ، وهى السيف والرمح والقوس . فإذا ما انتهى القتال عادوا إلى مساكنهم وانصرفوا إلى أعمالهم .

ولما جاء الاسلام ألّف بين قلوب العرب ، وبدءوا يقاتلون فى سبيل نشره . ثم أخذ العرب فى الغزو والفتح . وكان عمر بن الخطاب أول مَنْ جعل الجنـد فئة مخصوصة ، وأنشأ « ديوان الجند » للإشراف عليهم ، بتقييد أسمائهم وأوصافهم ومقدار أرزاقهم وإحصاء أعمالهم . وكان القتال فى عهد عمر قائما على العاطفة الدينية والرغبة فى نشر الاسلام فى كثير من الأقطار . ولما تمكنت جيوش المسلمين من فتح العراق والشام وفلسطين ومصر أقام الجنود فى هـذه الأمصار فى معسكرات خاصة بهم ، وانصرفوا إلى الزراعة وتكوين الثروة وامتلاك العقارات الثابتة . وبذا انصرفوا عن الجندية وفترت الروح العسكرية ، ففطن عمر إلى هذا الخطر ، وأمرهم أن ينصرفوا إلى الجهاد ، وضمن لهم أرزاقهم وأرزاق أسراتهم . وإلى عمر يرجع الفضل أيضاً فى إقامة الحصون والمعسكرات الدائمة لراحة الجنود أثناء الطريق ، بعد أن كانوا يقطعون المسافات الطويلة على ظهور الإبل ، ولا يرتاحون أثناء الطريق إلا فى أكواخ مصنوعة من سعف النخل . ومن ثم بنيت العواصم وأقيمت الحاميات فى عدة أماكن لصد هجمات الأعداء المفاجئة . وكان عدد جند العرب عند فتحهم حصن بابليون يتراوح بين ١٢٣٠٠ ، ١٥٦٠٠ ، ١٦٠٠٠ . ولما جاء عثمان وحدثت فى عهده الفتنة التى أدت إلى انقسام المسلمين على أنفسهم أصبح القتال فى سبيل الدفاع عن الرأى

الذى يراه كل مسلم صالحا لاستقامة الأمور فى ذلك الوقت ، وليس فى سبيل نشر الدين كما كان الحال أيام عمر .

وقد أكمل الأمويون ما بدأه عمر فى نظام الجندية (تنظيم ديوان الجند) ، ولكن لما استقر الأمر نهائيا للأمويين تقاعد المسلمون عن الحرب وانصرفوا عن القتال ، فأرغمهم الأمويون على العدول عن ذلك بأن أدخل عبد الملك ابن مروان نظام التجنيد الاجبارى . وقيل إن عدد جند العرب بلغ فى عهد معاوية ٤٠ ألفاً من الجنود المرتزقة والمتطوعة .

ولم تنقطع الحرب بين المسلمين والدولة البيزنطية منذ ظهور الإسلام . فقد حاول المسلمون الاستيلاء على القسطنطينية مرتين ، إحداهما فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، والثانية فى عهد سليمان بن عبد الملك . ولما ارتقى قسطنطين الرابع (١٢٤ — ١٤٩ هـ = ٧٤١ — ٧٥٥ م) عرش الامبراطورية الرومانية فى الشرق وجّه همته إلى إتمام تنظيم إمبراطوريته ، ودعته هجمات المسلمين المتواصلة على بلاده إلى قيادة جيوشه بنفسه فى كثير من الأحيان ؛ كما دعته الحاجة الاجتماعية فى بلاده أيضاً إلى عدم الاعتماد على قواده خوفاً من خروجهم عليه .

وكانت الحرب الأهلية قد فككت عُرَى العرب فى أواخر أيام الأمويين . فاتخذ قسطنطين من هذه الاضطرابات فرصة لشن الغارة على البلاد الإسلامية المتاخمة لبلاده . ولم ير المسلمون بُدًّا من أخذ الثأر لأنفسهم ؛ فاستولوا على جزيرة قبرص . وفى سنة ١٣٠ هـ أبحر من الاسكندرية أسطول مؤلف من ألف سفينة ، فكان مصير هذه الحملة الفشل ولم ينج إلا القليل من سفن هذا الأسطول . وقد نظم المسلمون الغزوات على أراضى الدولة البيزنطية ، وجعلوا يغزونها فى فصل الصيف من كل سنة ، وهذا ما يسمى بالصائفة .

وكان الجيش فى عهد عبد الملك بن مروان يتكون من العنصر العربى ، لأن الدولة الأموية كانت — على ما نعلم — عربية لحماً ودماً . وظل الحال على ذلك حتى توسع الأمويون فى فتوحهم ، وضموا شمال إفريقية وبلاد الأندلس فاستعانوا

بالبربر فى الجيش . وقد سار الأمويون على عادة العرب فى الجاهلية فى استصحاب نسائهم معهم فى الحروب . وقد روى البلاذُرِى فى كتابه (فتوح البلدان) بصدد كلامه على الحملة التى أنفذها عبد الملك بن مروان بقيادة ابنه مَسْلمة لغزو بلاد الروم « أن مسلمة بن عبد الملك لما غزا عَمُّورِيّة (وتقع شمال قونِيَة فى آسيا الصغرى) حمل معه نساءه وحمل ناس ممن معه نساءهم » .

أما فى عهد العباسيين فقد غزا قسطنطين بعض بلاد الشام فى سنة ١٣٨ هـ ، واستولى على مدينة ملطية وخرّب حصونها . غير أن المسلمين تمكنوا من استردادها فى السنة التالية وأقاموا فيها حامية كبيرة من جندهم . وتشتهر هذه الحملة بوجود اثنتين من عمات الخليفة المنصور كانتا قد نذرتا لتشتركان فى الجهاد ضد الكفار إن زال سلطان بنى أمية ، كما تشتهر أيضاً بتبادل الأسرى بين البيزنطيين والعباسيين وبعقد هدنة أجلها سبع سنين . بيد أن أمد هذه الهدنة لم يدم طويلاً ، بدليل استئناف الصائفة فى سنة ١٤٠ هـ . هذا ولم تقم بين المسلمين والروم بعد هذه السنة حروب حتى سنة ١٤٦ هـ وذلك لاشتغال المنصور بالعلويين ، ومن ثم استؤنفت الصوائف إلى سنة ١٥٥ هـ حين طالب قسطنطين الصلح على أن يؤدى للمنصور جزية سنوية .

---

## (ب) الجيش فى عهد العباسيين

استمد العباسيون قوتهم من الجيش الذى نما نمواً عظيما على أثر دخول كثير من الناس فى الإسلام وانضوائهم تحت لوائه . وقد بلغ عدده فى عهد الخلفاء العباسيين مئات الألوف من الجند ، ووصل هذا العدد فى العراق وحدها إلى ١٢٥,٠٠٠ جندى . وكان هؤلاء الجند يكوّنون الجيش النظامى للدولة ، تدفع لهم رواتبهم بانتظام . ومن ثم قلّت أرزاقهم تبعاً لزيادة عددهم . ولما بلغت قوة

العباسيين أشُدّها فى بغداد أصبح الجندى يتقاضى راتباً شهريا قدره عشرون درهماً (كان الدرهم يساوى أربعة قروش تقريباً) . وكان هناك مع الجنود النظامية طائفة أخرى من الجنود المتطوعة من البدو ، وطبقة الزراع وسكان المدن الذين اشتركوا فى الحروب مدفوعين بعوامل دينية أو مادية .

وكان تقسيم الجند تابعاً لجنسية أفراده ؛ فنهم الحربيـة وهم الفرسان الذين كانوا يتسلّحون بالرماح ، وهؤلاء من جند العرب ؛ والمشاة وكانوا من الفرس ولا سيما الخراسانيين . وكان من سياسة الخلفاء أن يحكموا عرب الشمال والجنوب بتركهم يحاربُ بعضهم بعضاً ، حتى إذا ما انقضى العصر العباسى الأول دخل فى الجيوش العباسية عنصر جديد ما لبث أن غدا له النفوذ وأصبح أشد خطراً من الخراسانيين ، وهو عنصر الأتراك الذين كانوا يكوّنون القسم الرابع من الجيش العباسى .

وكان الجند العربى حتى آخر عهد الدولة الأموية من العرب . ولمـا جاءت الدولة العباسية التى قامت على أكتاف الفرس دخل العنصر الفارسى فى الجيش العربى ؛ وليس من عجب إذا تغلغل نفوذهم فى جسم الدولة .

ولمـا ولى المعتصم الخلافة سنة ٢١٨ هـ كان يرى أن دولته الواسعة لا بد أن يقوم بحراستها جيش قوى ، فاستكثر من الأتراك لأن أمه كانت تركية . وكانوا يجلبون من أسواق الرقيق فى بلاد ما وراء النهر . واتخذ من حسن هنـدامهم وجمال منظرهم وشجاعتهم وتمسكهم بأهداب الاسلام سبباً للاعتماد عليهم ، فولاهم حراسة قصره ، وأسند إليهم أعلى المناصب ، وقلدهم الولايات الكبيرة ، وأدرّ عليهم الهبات والأرزاق ، وآثرهم على الفرس والعرب فى كل شىء . فدب دبيب الغيرة والحسد فى نفوس القواد وبخاصـة العرب فعملوا على التخلص منهم ، وأغروا العباس بن المأمون على المطالبة بالخلافة ، ودبروا المكايد للتخلص من المعتصم ؛ ولـكنه قضى على هذه المؤامرة وقتل العباس .

وكان من أثر هـذه المؤامرة أن أقصى المعتصم القواد من العرب والفرس

تدريجاً ، ومحا أسماءهم من ديوان العطاء ، وزاد اعتماده على الأتراك ؛ حتى أربى عددهم على السبعين ألفاً ، واشتد خطرهم فآذوا الأهلين لما كانوا يرتكبونه من الفساد والعنف ، وعدم الاكتراث بالصبيان والضعفاء الذين كانوا يدوسونهم بخيولهم فى الأسواق والطرقات مما أثار غضب العامة وضغنهم ، فعمل المعتصم على تلافى هذا الشر وبنى مدينة سامرّا شرقى دجلة واتخذها حاضرة لدولته ، وقد استفحل خطر هؤلاء الأتراك حتى قيل إن المعتصم نفسه شكا من قوادهم فى أواخر أيامه ؛ ولو استعان بقواد العرب لأتيح له استعادة سلطان الخلافة . على أن قوة شكيمة المعتصم اضطرت هؤلاء الأتراك إلى التزام حدودهم . فلما مات وولى الخلافة بعده ابنه الواثق أخذ هؤلاء الأتراك يتدخلون فى أمور الدولة ، حتى أصبح الخليفة مكتوف الأيدى مسلوب السلطة ، ولما ولى المتوكل الخلافة حاول أن يكف يدهم فقتلوه ، وصار ابنه المنتصر الذى اشترك معهم فى قتله طوع بنانهم ، وأصبحت الدولة العباسية ميدانا للفوضى والدسائس . وغدا فى أيدى هؤلاء الأتراك أمر تولية الخليفة وعزله أو حبسه وقتله . ومما زاد الحالة سوءاً وقوع التنافس والتشاحن بين القواد .

وقد أثّر اشتراك الجند العربى فى الفتن والثورات التى قامت زمن الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين وانحيازهم إلى فريق دون فريق فى مجرى الحوادث فى هذا العصر أيما تأثير .

وكان من أكبر القواد المعروفين فى أول عهد الدولة العباسية : أبو مسلم الخراسانى ، وكان تحت إمرته جند المشرق الخراسانية . وعبدُ الله بن على العباسى وكان على جند المغرب ، وأكثرها عربى من بلاد الجزيرة والشام . فلما خرج عبد الله بن علىّ على المنصور ، وانتصر عليه أبو مسلم بجنده الخراسانى ، كان هذا الانتصار انتصارا للفرس على العرب ، ومن ثم رجحت كفة الخراسانيين فى الجيش بيد أن المنصور خشى شرّ أبى مسلم وشر جنده ، فقضى عليه ، ورأى عدم الاعتماد على الخراسانيين ، لأن العصبية العربية كانت لا تزال فى قوتها ، فاصطنع كثيرين

من العرب ، وسلمهم قيادة جنده كما استعان ببعض أهل بيته . ومن أعظمهم عيسى بن موسى الذى انتصر على محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن العلوى ، الملقب بالنفس الزكية ، وأخيه إبراهيم . وقد ظهر من قواد العرب معْن بن زائدة الشيبانى ، وكان من قواد الأمويين ، واشتغل تحت إمرة يزيد بن عمر بن هبيرة أمير العراق وحارب معه فى واسط . ولما سلَّم ابن هبيرة اختفى معن حتى كان يوم الهاشمية الذى ثار فيه الرَّاوَنْـدِيَّـة[1] على المنصور ، فقاتل عن الخليفة وهو مُلَثَّم ، وأوقع برجال هذه الطائفة ، ثم كشف للخليفة عن نفسه ، فأمَّنه ووصله بعشرة آلاف درهم ، وسماه « أسد الرجال » ، وولاه بلاد اليمن ثم سجستان ، فبقى فيها حتى قتله الخوارج بمدينة بست سنة ١٥١ هـ[2] .

ومن أعظم قواد المنصور عمرو بن العلاء ، وفيه يقول بشار بن برد :

فقل للخليفة إن جئتَه نصيحاً ولا خير فى المتَّهَمْ

إذا أيقظتك حروبُ العدا فنبِّه لها عَمْراً ثم نَمْ

فتى لا ينـام على دِمنةٍ ولا يشربُ الماء إلا بدَمْ

وقد وجه المنصور سنة ١٤١ هـ لإخضاع أهل طبرستان ، وكانوا قد خرجوا عليه ، فنازلهم ابن العلاء طويلا ، وفتح بلادهم من جديد ، ولم يزل ممتعاً بعطف المنصور وابنه المهدى حتى مات فى خلافة المهدى[3] .

**العصبية فى الجيش العباسى :**

كان من أثر انتصار اليمنية على المُضَرية فى موقعة مرج راهط ظهور سلطان الفرع المروانى ، كما كان من أثر النزاع بين اليمنية والمضرية فى الشام والعراق

---

(١) الراوندية : قوم من أهل خراسان على رأى أبى مسلم الخراسانى ، يقولون بتناسخ الأرواح .

(٢) الطبرى ج ٩ ص ١٧٤ — ١٧٥ . (٣) الطبرى ج ٩ ص ١٧٧ .

انهزام مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية فى موقعة الزاب[١] وزوال الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية على أنقاضها[٢] .

وكما أن العصبية كانت السبب فى قيام الدولة العباسية ، فقد كانت أيضاً السبب فى إضعافها . ولا غرو فقد كانت العصبية على أشدها فى بلاد المغرب بين الحجازيين الذين استوطنوا هذه البلاد بعد الفتح الإسلامى ، وبين الشاميين الذين نزحوا إليها فى العصر الأموى ، وتمكن البربر من مساعدة إدريس بن عبد الله العلوى على تأسيس دولة الأدارسة فى مراكش فى أيام الهادى[٣] . وفى بلاد الأندلس اشتدت العصبية بين اليمنية والمضرية ، وكان لذلك أثر كبير فى زوال نفوذ العباسيين فى هذه البلاد وقيام الدولة الأموية فيها ، ولم تقتصر العصبية فى الجيش العبّاسى على العصبية العربية القَبَلية بين اليمنية والمضرية ، بل تعدت ذلك إلى العصبية القومية التى قامت بين الترك والعرب ، تلك العصبية التى ظهرت فى عهد المعتصم ، وكادت تُودِى بحياته حين سار لمحاربة الإمبراطور البيزنطى تيوفيل[٤] إلا أن المجال لم يتسع لها ؛ لأن الأتراك أقصوا العرب نهائيا وأصبح لهم الأمر والنهى ، وذلك بعد أن أزال المعتصم أسماءهم من ديوان العطاء ، فاندمجوا فى الأهلين واشتغلوا بالزراعة والصناعة والتجارة .

---

## أسلحة الجيش

كانت الدولة العربية تسخو فى تموين الجند وإمدادهم بما يحتاجون إليه من المؤن والأسلحة . وكان الجيش يتألف من الفرسان والرجّالة . وكان الأولون

(١) موضع بين الموصل وأربل من أول حدود أذربيجان ؛ ويقال له : الزاب الأعلى .

(٢) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ١٥٥ — ١٥٨ .

(٣) Sir William Muir, The Caliphate, its Rise, Decline & Fall, p. 470.

(٤) Muir, The Caliphate, p. 512.

يتسلحون بالدروع والسيوف والرماح ، والآخرون بالدروع والحراب والأقواس والسهام .

وكان العرب فى الجاهلية يستعملون هذه الأسلحة . وكانت لهم بهـا عناية كبيرة ؛ لأنهم كانوا يحمون بها أعراضهم ويستجلبون بها معائشهم ، وخصوصاً الأقواس التى كان لهم فى استعمالها مهارة فائقة لحدة أبصارهم ولحاجتهم إليهـا فى الصيد . وقد بلغ من مهارتهم فى الرمى بالقوس أن الرامى إذا أراد أن يرمى أحد عينى الغزال دون الأخرى رماها .

ولمـا جاء الإسلام ساعدتهم مهارتهم الحربية على غلبة الروم ، لأن هؤلاء الروم لم يحسنوا الرمى ؛ ولذلك كان قادة المسلمين يدربون رجالهم على إتقان الرمى بالنبال . وكان عليه الصلاة والسلام يقول : « ارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلىّ من أن تركبوا » . ومن أقواله وهو قائم على المنبر : « وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمى ، ألا إن القوة الرمى ، ألا إن القوة الرمى »[١] .

ولمـا سار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الطائف مطارداً فلول ثقيف الذين لجأوا إليها واعتصموا بحصونهم ورموا المسلمين بالنبال من فوقها ، اضطر الرسول أن ينصب المنجنيق ويرميهم به . وقد روى ابن هشـام[٢] أن الرسول كان أول من رمى فى الإسلام بالمَنْـجَنيق ، وهو أداة ترمى بهـا الحجارة على الأعداء ، واستعمله لأول مرة فى قتال أهل الطائف . كذلك سير الرسول إليهم الدبابات وهى من آلات الحرب ، يدخل المحاربون فى جوفها ويدفعونها إلى جدار الحصن فينقبونه وهم فى داخلها يحميهم سقفها وجوانبها من نَبْـل العدو . كذلك استعمل الرسول الضّبور ليتقى بهـا المسلمون النبل الموجهة إليهم من عَل ، وهى كالدبابة تقريباً ، تُصنع من الخشب المغطى بالجلد ، ويكمن فيها المهاجمون ويقربونها للحصن لقتال أهله وهم فيها ، وهى تعرف بالسيارات المدرعة اليوم[٣] .

---

(١) راجع صحيح مسلم وسنن ابن ماجه ، باب الجهاد .  (٢) ج ٣ ص ٣٠٣ .
(٣) انظر كتاب تاريخ الإسلام السياسى ص ١٨٢ .

وكان الرماة أهم عناصر الرّجالة فى الجيش . وكان الرجالة يقفون فى صفوف متراصة يتقدمهم حاملو الرماح لصد هجمات الفرسان . ويرتدون أقبية قصيرة متدلية إلى تحت الركبة وسراويل ونعالا . وكان الفرسان يلبسون الدروع والخوذ المصنوعة من الصلب والحلاة بريش النسور .

وكان لاختلاط العرب بالفرس وغيرهم أثر فى تحسين نوع أسلحتهم . ولا يرجع تفوق العرب على أعدائهم إلى أسلحتهم التى استعملوها فقط ، بل إلى ما امتازوا به من النشاط والخفة وسرعة الحركة والمثابرة والصبر على تحمل الشدائد والحماس وبذل النفس ونصرة الدين .

ونتبين وصف الآلات الحربية التى كان يستعملها العباسيون مما ذكره المسعودى[1] عن حصار جند المأمون بغداد :

« ونصب له (هرثمة بن أعْيَن) على بغداد المنجنيقات ، ونزل فى رقة كلواذى والجزيرة ، فتأذّى الناس به ، وصمد نحوه خلق من العيّارين[2] وأهل السجون — وكانوا يقاتلون عراةً فى أوساطهم التبابين[3] والميازر[4] — وقد اتخذوا لرؤوسهم دواخل من الخوص سمّوها الخُوَذ ، ودَرَقا[5] من الخوص والبوارى[6] قد قُيّرت[7] وحُشيت بالحصى والرمل ؛ على كل عشرة عريفٌ ، وعلى كل عشرة عرفاء نقيبٌ ، وعلى كل عشرة نقباء قائد ، وعلى كل عشرة قواد أمير . ولكل ذى مرتبة من المركوب على مقدار ما تحت يده . فالعريف له أناس مركبهم غير من ذكرنا من المقاتلة . وكذلك النقيب والقائد والأمير ، يركبون

---

(١) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٠٧ — ٣٠٨ .

(٢) قوم يختفون نهاراً ويظهرون ليلا ؛ وهم اللصوص .

(٣) التبابين : جمع تبان (بالضم والتشديد) وهى سراويل صغيرة مقدار شبر تستر العورة المغلظة فقط ؛ تكون للملاحين والمصارعين .

(٤) الميازر : جمع إزار ، وهو الملحفة ، وكل ما سترك .

(٥) الدرق : جمع درقة ، الجحفة ، وهى ترس من جلود ليس فيه خشب ولا عقب .

(٦) البوارى : جمع بورى أو بورية ، وهو الحصير المنسوج من القصب ، فارسى معرب .

(٧) قير الشيء : طلاه بالقار ، وهو الزفت ، ومنه ضرب تحمى به الخلاخيل والأسورة .

أناساً عُراةً قد جُعل فى أعناقهم الجلاجل والصوف الأحمر والأصفر ومقاود قد اتُّخِذَت لهم ، ولجمٌ وأذناب من مكانس ومذابٌ . فيأتى العريف وقد أركب واحداً ، وقدّامه عشرة من المقاتلة ... ويأتى النقيب والقـائد والأمير كذلك . فتقف النظارة ينظرون إلى حربهم مع أصحاب الخيول الفُرْه[1] ، والجواشن[2] والدروع ، والتجافيف[3] والرماح والدَّرق التُّبَّتِيَّة[4] » .

وكان عرض الجيش جزءاً من تدريب الجند فى أوائل عهد الدولة العباسية ، وبخاصة فى عهد المنصـور الذى اهتم اهتماما كبيراً بالمسائل الحربية . وكان يحب أن يعرض جنده وهو جالس على عرشه ، لابساً خوذته . فكانت تصف الجنود أمامه فى ثلاثة أقسـام : عرب الشمال (مضر) ، وعرب الجنوب (اليمن) والخراسانيون .

ولـما ولى المتوكل الخلافة أمر كل الجنود بتغيير زيهم القديم ، وألبسهم أكسية رمادية ، وأمرهم ألا يجعلوا السيوف على أعناقهم ، بل يضعونها فى مناطق حول وسطهم .

ومن أى جهة بحثنا فى الجيش فإننا نصادف ما يصادفها فى العصر الحديث ، من ذلك نظام الجاسوسية عند العباسيين ، فقد كانوا يستخدمون فى ذلك كلا الجنسين من الرجال والنساء الذين كانوا يرحلون إلى البلاد المجاورة متنكرين فى أزياء التجار والأطباء وغيرهم لجمع الأخبار ونقلها إلى دولتهم . ولم تـكن الجاسوسية العربية أكثر نشاطاً ، ولا أعم انتشاراً فى بلد من البلاد منها فى الدولة البيزنطية التى كانت لا تزال تنافس الدولة العربية ؛ والتى كان أهلها فى الماضى أساتذة العرب فى الفنون الحربية .

---

(١) الفره : جمع فاره ، وهو النشيط .

(٢) الجوشن : مثل الزرد يلبس على الظهر ؛ والفرق بينه وبين الزرد أن الزرد يكون من حلقة واحدة فقط ، والجوشن يكون حلقة حلقة يتداخل فيها صفائح رقيقة من التنك .

(٣) التجافيف : جمع تجفاف ، وهو ما جلل به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح .

(٤) هذه النسبة إلى « تبت » بلدة بأرض الترك .

ولكى يحمى العرب أنفسهم من غارات الإغريق أقاموا الحصون على تخوم دولتهم وهى الثغور . وهذا ضرب من الفنون الحربية التى تدل على نشاط العرب وولعهم بالحروب ونبوغهم الذى كان غريزيا فيهم . وكان حد سورية القابل لآسيا الصغرى مصدراً للخطر بالنسبة إلى العرب . وقد تحاربت القوتان المتنافستان مدة طويلة ، فكانت كفة النصر ترجح مرة فى جانب العرب ؛ وأخرى فى جانب الإغريق ، لذلك كانت هذه الثغور وهى : طَرَسوس ، وأذَنة ، والمصِّيصة ، ومرعش ، وملطية ؛ تقع طوراً فى أيدى العرب ، وطوراً فى أيدى الروم .

ولما استولى المنصور على المدن الرومية الواقعة على حد سورية القابل لآسيا الصغرى مثل طرسوس ، وأذنة ، ومرعش ، وملطية ، حصنها وأحكم بناءها من جديد وأطلق عليها اسم « الثغور » .

ولما ولى هارون الرشيد الخلافة أنشأ ولاية جديدة سميت ولاية الثغور ، جعل لها نظاماً عسكريا خاصا ، وأقام فيها المعاقل ، كما أمدها بحاميات دائمة ، ومنح الجند علاوة على أرزاقهم أرضاً قاموا بتعميرها وزراعتها هم وأسراتهم ، فازدهرت هذه الثغور على الرغم من الحروب المتواصلة ، وأصبحت أحوالها فى يُسر ورخاء إلى أيام الواثق ، ثم أُخذت بعد ذلك فى الأفول . وطالما كان العلماء والشعراء الذين يؤثرون حياة الراحة والدَّعة يلجأون إلى هذه الثغور للتفرغ للبحث والدرس .

## إمرة الجيش

كانت وحدات الجيش من القبائل العربية . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قائد جيوش المسلمين . ولما جاء الخلفاء الراشدون من بعده أسندت إليهم قيادة الجيش . ولما تطورت الأحوال وتعددت الجيوش المقاتلة فى البلدان المختلفة بعد

وفاة النبي أصبح من الصعب على الخليفة أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ؛ فأخذ يختار أصلح الناس لقيادتها ممن عُرِف بالشجاعة والنجدة والإقدام ، واشتهر بالذكاء وحُسْن التدبير . ويعهد إلى هذا القائد باختيار الموظفين الذين يعملون تحت إمرته .

وقد عدّد الفخرى[1] الصفات التي يجب أن تتوافر في قائد الجيش فقال : « قال بعض حكماء الترك ينبغي أن يكون في قائد الجيش عشر خصال من أخلاق الحيوان : جُرأة الأسد ، وحمْلة الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراح ، وغارة الذئب ، وحراسة الكُرْكى ، وسخاء الدّيك ، وشفقة الدجاجة على الفراريج ؛ وحذر الغراب ، وسِمَن تَعْرو ، وهي دابة تكون بخراسان تسمن على السفر والكدّ » .

وكانت طاعة القائد واجبة كطاعة الخليفة نفسه ، لأنه يُعتبر نائبه ؛ فقد كان ينوب عنه في إقامة الصلاة . وإذا ما اجتمع أكثر من قائد في مكان واحد ؛ عيّن الخليفة أحدهم للصلاة بالناس ، فيُصبح هذا القائد بمثابة «قائد القواد»[2]. ومتى انتهى الفتح ووقف القتال أصبحت مهمة هؤلاء القواد مقصورة على النظر في أمر الجند وتدريبهم وتحسين معداتهم وأسلحتهم . وكان ديوان الجند الذي استحدثه عمر بن الخطاب أكبر مساعد على تحسين نظام الجند وضبطه في الإسلام .

ويرجع إلى قواد العرب تنظيم طريقة القتال ؛ فقد كان العرب في الجاهلية يتبعون طريقة الكَرّ والفرّ في القتال ، فيكرون على العدو ، وإذا ما آنسوا في أنفسهم ضعفاً فرّوا ، ثم عادوا فكرّوا ، وهكذا يسيرون على غير ضابط أو نظام .

غير أن قواد جنود المسلمين لم يرتاحوا لهذه الطريقة ، ووجدوا أنها لا تكفل النجاح ولا تصلح لقتال الجنود المنظمة ، ونزلت الآية الكريمة (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ[3]) . وأخذ المسلمون

---

(١) ص ٥٧    (٢) Sayed Ameer Ali, p. 64.

(٣) آية ٤ سورة الصف .

أيام النبي يقفون للقتال صفوفاً كما يفعلون فى الصلاة ، ثم يسيرون لملاقاة العدو متضامنين ؛ ليس لأحد منهم أن يتقدم عن الصف أو يتأخر عنه .

وفى عهد الأمويين والعباسيين اختلط العرب كثيراً بالفرس ، وأخذوا عنهم نظام التعبئة ، أى تقسيم الجيش إلى كتائب ، تكون إحداها فى الوسط تحت إمرة القائد العام وتسمى « قلب الجيش » ، وتوضع واحدة إلى يمينها وتسمى « الميمنة » ، وأخرى إلى يسارها وتسمى « الميسرة » ، ثم تكون أمامها كتيبة — من الفرسان فى الغالب — وتسمى « المقدمة » ، وخلفها كتيبة تسمى « ساقة الجيش » ؛ ولذلك تركوا نظام الصفوف . وبعد تقدمهم فى المدينة تفننوا فى طرق تعبئة الجيوش .

وقد عدل العرب عن اصطحاب نسائهم معهم إلى ميادين القتال ، بعد أن كن يصحبن الجيش ويخصّصن لهن أماكن فى المدن الحصينة [١] . وكان القواد يحافظون على حُسن سلوك الجند ويشددون العقاب على كل مَنْ يعبث بالنظام أو يتعرض لأهالى البلاد المفتوحة بسوء . ومما ساعد على حُسن سلوكهم تحريم الخمر ، كما كان الجندى لا يمكث أكثر من أربعة أشهر إذا كان بعيداً عن أسرته [٢] . وكان الجند يُكبّرون ويتلون الآيات القرآنية أثناء سيرهم للغزو والجهاد وأثناء المعارك الحربية ، كما كانوا يدقون الطبول ويقرعون الصّنوج لبث الحماس فى نفوسهم . وقد اتصف الجندى العربى بالتفانى فى القتال ، لاعتقاده بأن مَنْ يموت فى سبيل الله يكون مصيره إلى الجنة .

---

(١) Sayed Ameer Ali, p. 64.

(٢) Ibid, pp. 64—65.

## (د) الجيش فى مصر

**الجيش فى عهد الطولونيين والإخشيديين :**

اتخذ ابن طولون جنداً كثيفاً من السودان والروم ، فضاقت داره بالخدم والعبيد والجند الذين كانوا يقيمون بمدينة العسكر التى أسسها صالح بن علىّ العباسىّ وأبو عون الذى خلفه فى ولاية مصر . ولما ضاقت مدينة العسكر على ابن طولون اتخذ مدينة القطائع حاضرة لدولته ، وفيها أقامت القطائع المختلفة من سودان ونوبيين وغيرهم من الجند . وكان بقصر ابن طولون مكان يشرف منه فى يوم عرض الجيش . وكان ابن طولون يخرج من الباب الأوسط ويخرج عسكره من البابين الآخرين فى عدد عظيم وفى أتم نظام وأكمله .

ويتبين لنا مبلغ اهتمام الطولونيين بالجيش من وصف موكب خُماروَيْه عند خروجه للصيد أو التنزه أو الاحتفال بعيد من أعياد الدولة ومواسمها . فقد كان موكب هذا الأمير حافلا يزيده هيبة أولاد الحَوْف وسائر الضياع ، وكانوا من قطاع الطرق ضخام الأجسام عرفوا بالشجاعة والبأس ، فأدخلهم خمارويه فى خدمته وأدرّ عليهم الأرزاق والعطايا ومنع عن الناس أذاهم ، واستعملهم حرساً له ؛ وكانوا يلبسون الأقبية من الحرير والديباج ، ويتمنطقون بالمناطق العريضة الثقيلة ، ويتقلدون بالسيوف المحلاة ، وتسير خلفهم طوائف العسكر المختلفة يتلوهم ألف من السودان ، لهم دَرَقٌ من حديد محكم الصنعة ، وعليهم الأقبية والعمائم السود ؛ فيخالهم الناظر بحراً أسود يسير لسواد ألوانهم وسواد ثيابهم ، ويزيدهم بهاء بريق دَرَقهم ووهج سيوفهم والبيض[1] التى تلمع من تحت العمائم ، فإذا

(١) البيض جمع بيضة وهى الخوذة الحديدية .

مضى السودانيون قدم خُمارَوَيه ، وسار منفرداً عن موكبه بمقدار نصف غَلْوة[1] سهم ، ويحف به حرسه المختار ، وهو ممتطٍ فرسا تكسوه الهيبة ، ويدل مظهره على السطوة وشدة البأس ، فإذا سار سار الناس جميعاً وبينهم الجند فى صمت عميق كأن على رءوسهم الطير . وكان خُمارَوَيه يتقلد فى يوم العيد سيفا بحمائل .

وفى عهد الإخشيد كانت مصر آمنة مطمئنة قوية بجيشها ومالها . ولا عجب فقد بلغ عدد جيوشه — وكانوا من الأتراك والروم — أربعمائة ألف مقاتل ، عدا حرسه الخاص به ؛ وكانت رواتب هؤلاء الجند تدفع بانتظام من الموارد التى هيأتها ثروة هذه البلاد .

وقد استطاع جند مصر فى عهد الإخشيد أن يصد محمد بن رائق الخزرى الذى أراد أخذ مصر بتقليد من الخليفة العباسى وهزمه الإخشيد فى العريش سنة ٣٢٨ هـ ، كما صد سيف الدولة الحمدانى صاحب حلب ، وضم إلى حوزته مكة والمدينة والشام ، وأصبح من القوة بحيث يستطيع أن يأمر عماله وقواده بولاية العهد لابنه أنوجور .

وانقسم الجند فى عهد أُنُوجُور بن الإخشيد إلى فريقين : الإخشيدية وهم مماليك الأسرة الإخشيدية وأنصارها ؛ والكافورية وهم أنصار كافور .

## الجيش فى عهد الفاطميين :

وجه الفاطميون عنايتهم إلى إعداد جيش قوى يكون عدتهم وقت الحروب ، وكان هذا الجيش يتكون من الأمراء وطوائف الجند . ولكل من هاتين الطبقتين مرتبة لا تتجاوزها إلى غيرها ؛ فالأمراء كان يخلع على بعضهم بأطواق الذهب فى أعناقهم ، والبعض الآخر يركب فى المواكب بالقُضب الفضية

---

(١) رمية .

التي يخرجها لهم الخليفة من خزانة التجمل . أما طوائف الجند فكانت تتكون من عدة عناصر ، كالمغاربة والأتراك والأكراد والغُزّ والدَّيلم والمصامدة[١] والسودان . ولكل طائفة من هؤلاء قائد يراقبهم ويقوم بترتيبهم فى مواقفهم ، وكان بعض هذه الطوائف ينسب للخلفاء كالحافظية[٢] والآمرية[٣] ، والبعض الآخر ينسب للوزراء كالجيوشية[٤] والأفضلية[٥] .

ومن الوصف الذى أورده ناصرى خسرو عن الاحتفال بجبر الخليج فى عهد المستنصر نستطيع أن نقف على ترتيب الجند . يقول هـذا الرحالة الفارسى : إن الجند كانوا يسيرون فى صفوف منتظمة فصيلة تلو فصيلة ؛ فيسير فى المقدمة البربر ويليهم المغاربة ، ويسير خلف هؤلاء وأولئك الأتراك والفرس ويطلق عليهم اسم المشرقيين ، ويتبعهم الحجازيون والسودان وكان يطلق عليهم عبيد الشراء .

وكان الخلفاء يجلسون بمنظرة باب الفتوح لتوديع الحملات الحربية ، وخاصة ما كان مرسلا منها إلى بلاد الشام وفلسطين التى كان أهلها فى ثورة متواصلة ضد سلطة الفاطميين ؛ وفى هذه المنظرة كان يؤذن لقائد الحملة بالمثول بين يدى الخليفة ، فيخلع عليه خلعة مزركشة بالذهب . أما الصناديق والخزائن التى كانت تودع فيها معدات الجيش من أموال وسلاح ومؤن ونحو ذلك فقد كان من المعتاد أن يقوم صاحب بيت المال بتسليم القائد قوائم تشتمل على محتويات هذه الصناديق ، وكانت نوافذ المنظرة تفتح فإذا رأى الجند وجه الخليفة خروا له مقبّلين الأرض ، ثم يومئ الخليفة للجيوش فتسير ويركب إلى منظرة المقس ، وبعد أن يفرغ من استعراض المراكب الحربية يأذن لأمير الأسطول بالمثول بين يديه فيخلع عليه خلعة ويودعه ، فيبدأ الأسطول بالمسير[٦] .

---

(١) المصامدة : قبيلة من البربر بالمغرب أهل شوكة وعدد .
(٢) نسبة إلى الحافظ لدين الله الفاطمى .
(٣) نسبة إلى الآمر بأحكام الله الفاطمى . (٤) نسبة إلى أمير الجيوش بدر الجمالى .
(٥) نسبة إلى الأفضل بن بدر الجمالى ، راجع صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٨٢ .
(٦) صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٢٣ — ٥٢٤ .

## الجيش فى عهد الأيوبيين والمماليك :

وفى عهد الأيوبيين أخذ السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب جيشاً من الأكراد ، ظل عدّة الدولة الأيوبية [١] حتى جاء الملك الصالح نجم الدين أيوب ، فاقتنى عدداً كبيراً من المماليك كان معظمهم من الأتراك [٢] . ويرجع السبب فى ذلك إلى المنافسة التى قامت على المُلك بينه وبين أخيه العادل الذى كان يرى أنه أولى منه بالملك ، فقبض عليه العادل وحبسه بقلعة الكرك ، فتفرق عنه جيشه الكردى ولم يبق معه غير مماليكه وكانوا نحو الثمانين ، وطائفة من خواصه تبلغ العشرين ، وأقاموا بالكرك حتى أطلق سراحه . فلما تولى الملك بعد أخيه العادل حفظ لهم حسن ثباتهم حين تفرق الأكراد ، فاستكثر من شرائهم [٣] ، وبنى لهم قلعة بجزيرة الروضة ، وجهزها بكثير من الأسلحة والآلات الحربية وغير ذلك من الأقوات ، كما أنشأ بها جامعاً وستين برجا ؛ وعندما تم بناؤها انتقل إليها بحريمه وأهله ، وجعل فيها داراً للملك وأسكن فيها مماليكه البحرية .

ظلت قلعة الروضة عامرة بالمماليك حتى زالت دولة بنى أيوب وتولى المعز أيبك سلطنة مصر ، فأمر بهدمها ونقل جميع من بها إلى قلعة الجبل ، وظل الحال على ذلك حتى ولى الظاهر بيبرس عرش مصر ، فاهتم بعمارة قلعة الروضة وإعادتها إلى ما كانت عليه فى عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب ؛ ولما تم بناؤها أسكن الأمراء فى أبراجها .

ولما ولى المنصور قلاوون (٦٨٧ — ٦٨٩ هـ و ١٢٨٠ — ١٢٩٠ م) سلطنة مصر نقل المماليك إلى قلعة الجبل ، وما زال يُعنى بشؤونهم حتى إنه كان يتذوق طعامهم بنفسه فى كل يوم ؛ ولم يكن يسمح لهم بمغادرة القلعة ليلاً ولا نهاراً إلى أن ولى الأشرف خليل بن قلاوون السلطنة (٦٨٩ — ٦٩٣ هـ و ١٢٩٠ —

---

(١) بدائع الظهور لابن إياس ج ١ ص ٧٠ .

(٢) Stanley Lane-Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, p. 243.

(٣) الخطط للمقريزى ج ٢ ص ٢٣٦ .

١٢٩٣ م) فسمح لهم بالخروج منها نهاراً ومنعهم من المبيت خارجها . ثم بنى الناصر محمد بن قلاوون فيما بعد الطباق بساحة الإيوان بقلعة الجبل وجعلها مقرا للمماليك السلطانية ، وسمح لسائر المماليك بالخروج مرة فى الأسبوع إلى الحمام ، فكانوا يتناوبون ذلك مع الخدام ثم يعودون إلى القلعة آخر النهار .

وقد وجه بيبرس عنايته إلى إعداد جيش قوى يكون عدته وقت الحروب ، فأخذ يستكثر من شراء المماليك الذين يصلحون لهذه المهمة التى كانت تتطلبها البلاد فى ذلك العصر ، وهى محاربة أعدائه من الصليبيين والمغول ، كما عُنى بتربيتهم تربية دينية وعسكرية بأن عين لكل طائفة منهم فقيها يعلمهم القرآن ومبادئ الدين والقراءة والكتابة حتى يصلوا إلى سن البلوغ ، ثم عرّنوا بعد ذلك على الأعمال الحربية ، فإذا ما أتموا تعليمهم ألحقوا بجيش السلطان(١) .

وكان هذا الجيش يتكون من المماليك السلطانية وجنود الحَلْقة . ولكل من هاتين الطائفتين مرتبة لا تتجاوزها إلى غيرها . فالمماليك السلطانية هم أعظم الأجناد شأنا وأرفعهم قدراً وأقربهم إلى السلطان ، ومنهم تؤمّر الأمراء رتبة بعد رتبة . أما جنود الحَلْقة فكان لكل أربعين جنديا منهم رئيس لا حكم له إلا إذا خرجوا للقتال ، فعليه ترتيبهم فى مواقفهم وليس له أن يخرج أحدهم من الخدمة إلا بإذن السلطان أو نائبه(٢) .

وكان جنود هاتين الطائفتين يلبسون على رءوسهم الكلوتات(٣) الصفراء بغير عمامة ، كما كانوا يلبسون على أبدانهم أقبية بيضاء ضيقة الأكمام من القطن البَعْلَبكى ، وفى بعض الأحيان تكون حمراء أو زرقاء ، ويشدّون على أوساطهم بنوداً من القطن(٤) .

---

(١) الخطط ج ٢ ص ٢١٣ — ٢١٤ .
(٢) صبح الأعشى ج ٤ ص ١٤ — ١٥ .
(٣) وهى أغطية للرأس تلبس وحدها أو بعمامة .
(٤) خطط ج ٢ ص ٩٨ .

أما عن الأسلحة التى كانوا يستعملونها فى حروبهم فنهـا : السيف والرمح والقوس والنشاب ، وهناك أدوات حربية استعان بها المماليك فى حروبهم ضد الصليبيين والتتار ، نخص منها بالذكر المجانيق والدبابات ذوات العجل والزحافات والقطاطيع التى كان يهدم بها أسوار القلاع التى يستولى عليها .

ولم تكن هناك مرتبات ثابتة لهؤلاء الأمراء والأجناد ؛ بل استعيض عن ذلك باقطاعات كان يمنحها السلطان لهم ، وكان المقطع منهم يحل فى الإقطاع محل السلطان ليتمتع بغلاته وإيراداته ، ثم يؤول جميعه إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الإقطاع المتفق عليها وبسبب وفاة المقطع . على أن السلطان ما كان يكافئ أمراءه وجنوده الأوفياء بأن ينزل لورثتهم عن حقه فى إقطاعاتهم . ولم تكن هذه الإقطاعات هى الشىء الوحيد الذى كان يمنحه السلطان لأمرائه وأجناده ؛ بل كان لهم نصيب معين فى الغنائم ، كما كان لهم رواتب أخرى من اللحم والتوابل والعليق والزيت لا علاقة لها بالإقطاع ، فهى هبة من السلطان ، وكانت تصرف فى بعض الأحيان لمن لا إقطاع له من أولاد الأمراء[1] .

ويعد بيبرس أول من نظم جيوش المماليك تنظيما تاما ؛ ولا غرو فقد كان قائداً ممتازاً ، ظهرت كفاءته فى واقعـة المنصورة ، وكان سلفه عز الدين أيبك زوج شجرة الدر رئيساً لقواد المماليك . وقد تكوّن جيش المماليك عامة وزمن المؤيد خاصة من ثلاث طوائف : جنود نظامية تنفق عليهم الحكومة . ومماليك السلطان وتنفق عليهم الخاصة السلطانيـة ؛ وهؤلاء هم حرس السلطان ، وكانوا ذوى ثروة كبيرة ونفوذ عظيم فقد كان يمكنهم خلع السلطان . ومماليك الأمراء وينفق عليهم أمراؤهم ، وهؤلاء كانوا يحرسون الأمراء ويساعدونهم ضد أعدائهم . وقد ظل المماليك محافظين على صبغتهم الحربيـة حتى بعد ضعف شأنهم باستيلاء السلطان سليم الأول على مصر سنة ١٥١٧ م . وكان المماليك فى حروبهم ينظمون

---

(١) صبح الأعشى ج ٤ ص ٥٠ — ٥١ .

جيوشهم على هيئة مربعات ، يقف فرسانهم فى وسطها ، ثم يدور القتال بغير نظام ، وبذلك كان من السهل انهزامهم رغم حماستهم[١] .

### الجيش فى عهد العثمانيين :

أما الدولة العثمانية فكانت جيوشها تتألف من الانكشارية (الجيش الجديد) التى أنشأها أورخان . وهؤلاء كانوا عضداً قويا للدولة مدة من الزمن ، فقد كانوا فى عصر السلطان سليمان القانونى يلبون نداء السلطان بمجرد دعوته إياهم للحرب . ولكن بعد عصر سليمان القانونى تلكأ الانكشارية فى أمر الدفاع عن الدولة ، وأصبحت مهمتهم محصورة فى قبض المرتبات ، وبدأت العناصر الانكشارية تنهب ما فى أيدى الناس ، فسيطرت على السلاطين ، وتدخلت فى السياسة ، وانغمست فى الترف ، وأهملت الحرب ، واهتمت بمظاهر الأبهة ، وأصبحت وبالا على الدولة العثمانية . وقد تمكن السلطان محمود الثانى من القضاء عليهم فى سنة ١٨٢٦ م وأحل محلهم جيوشاً حديثة قامت بتنظيمها بعثة أجنبية ، وأنشئت مدرسة حربية خاصة فى الآستانة . ولما خلفه السلطان عبد المجيد استحدث نظام التجنيد الإجبارى ، وقسم الجيش إلى فرق نظامية وفرق احتياطية . ونقف على مبلغ ضعف الجيوش التركية إذ ذاك من استنجاد السلاطين العثمانيين بمحمد على لقمع الثورات التى قامت فى ولايات الدولة .

---

(١) انظر كتاب الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عصره للأستاذ محمد جمال الدين سرور ص ١٤٠ — ١٤٣ .

# ٤ - البحرية

البحرية فى الإسلام :

لم يكن العرب قبل الإسلام وفى صدره يُعنوْن بالحروب البحرية ؛ لبداوتهم وعدم تعوّدهم ركوب البحر وممارستهم أحواله . وكان أول مَنْ ركب البحر فى عهد عمر (١٣ - ٢٣ هـ) العلاء الحَضْرَمى والى البحرين ، إذ توجه لغزو بلاد فارس فى اثنى عشر ألفاً من المسلمين من غير إذن الخليفة . ثم عاد المسلمون إلى البصرة محمّلين بالغنائم ، بعد أن فقدوا سفنهم التى عبروا بها إلى بلاد فارس . فلما علم عمر بذلك — وكان يكره ركوب البحر — غضب على أبى العلاء وعزله .

ولما فُتحت الشام شاهد العرب سفن الروم ، فتطلّعت أنفسهم إلى مجاراة أعدائهم وركوب البحر مثلهم . وألح معاوية بن أبى سفيان على عمر أن يأذن له بغزو بلاد الروم بحراً لقربها منه ؛ فكتب عمر إلى عمرو بن العاص والى مصر يسأله أن يصف البحر . فكتب عمرو إلى عمر يقول : « يا أمير المؤمنين ! إنى رأيتُ البحر خلقاً كبيراً يركبه خلق صغير ، ليس إلا السماء والماء ، إن ركَد أحزن القلوب ، وإن ثار أزاغ العقول ، يزداد فيه اليقين قلةً ، والشك كثرة ، هم فيه كدود على عود ، إن مال غَرِق وإن نجا بَرِق » . فلما جاء الكتاب إلى عمر كتب إلى معاوية يقول : « لا والذى بعث محمداً بالحق ، لا أحمل فيه مسلماً أبداً » .

ومما يدل على مبلغ كره العرب لركوب البحر أن عَمْراً بعد أن تم له فتح مصر ، وأجلى الروم عنها (سنة ٢٠ هـ = ٦٤٠ م) أراد أن يتخذ الإسكندرية — التى كانت حاضرة هذه البلاد منذ أيام الإسكندر المقدونى (سنة ٣٣٠ ق . م) —

حاضرةً لولايته الجديدة ، إذ كانت عامرة آهلة بالسكان ؛ وأرسل بذلك إلى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه . فسأل الخليفة رسولَ عمرو : « هل يحول بينى وبين المسلمين ماء ؟ » قال : « نعم يا أمير المؤمنين إذا جرى النيل » . فكتب إلى عمرو : « إنى لا أحب أن تنزل بالمسلمين منزلاً يحول الماء بينى وبينهم فى شتاء ولا صيف ، فلا تجعلوا بينى وبينكم ماء ، متى أردت أن أركب إليكم راحلتى حتى أقدم إليكم قدمت » . وأشار عليه باتخاذ مدينة أخرى غير الاسكندرية . ولا غرو فقد كان عمر بعيد النظر ، لأن العرب لم يكونوا أمة بحرية ، ومن ثم لم تَعُد الاسكندرية صالحة لأن تكون حاضرة للديار المصرية .

وقد علل ابن خلدون (١) سبب امتناع العرب فى أول عهدهم عن ركوب البحر ، فقال :

« والسبب فى ذلك أن العرب لبداوتهم لم يكونوا أول الأمر مهرة فى ثقافته وركوبه ، والروم والأفرنجة لممارستهم أحواله ومَرْباهم فى التقلُّب على أعواده ؛ مَرَنوا عليه فأحكموا الدراية بثقافته . فلما استقر الملك للعرب وشمَخَ سلطانهم ، وصارت أمم البحر خَوَلاً لهم وتحت أيديهم ، وتقرّب كل ذى صنعة إليهم بمبلغ صناعته ، واستخدموا من النّواتية فى حاجاتهم البحرية أمماً ، وتكررت ممارستهم للبحر وثقافته ؛ استحدثوا بُصراء بها ، فتاقت نفوسهم إلى الجهاد فيه وأنشأوا السفن فيه والشوانى (٢) وشحنوا الأساطيل بالرجال وأمطَوْها العساكر والمقاتلة لمن وراء البحر من أمم الكفر ، واختصوا بذلك من ممالكهم وثغورهم ما كان أقرب إلى هذا البحر وعلى حافته ؛ مثل الشام وإفريقية والمغرب والأندلس » .

ولما ولى عثمان الخلافه أعاد عليه معاوية الكرة فى غزو الروم بحراً ؛ فأذن له على ألاّ يحمل أحداً على ركوب البحر كرهاً ، بل يجعل الأمر اختياريا ، ونجح معاوية فى غرضه . فتشجع المسلمون وأقدموا على ركوب البحر ، وتفوّقوا

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٠ — ٢٢٢ .

(٢) الشوانى : جمع شونة ، وهى المركب المعد للجهاد فى البحر .

على الروم وغيرهم ، وكَثُر عدد السفن وأُتقن تسليحها . وكان لهذه القوة البحرية أكبر الأثر فى اتساع الدولة الإسلامية ؛ فقد حارب والى مصر من قِبَل عثمان وهو عبد الله بن سعد بن أبى سرح مع قسطنطين بن هِرَقْل فى البحر الأبيض ، وانتصر عليه فى واقعة ذات الصوارى [1] ، مع أن عدد المسلمين لم يتجاوز المائتى سفينة وقفت أمام ألف سفينة كانت للعدو . كما فتح العرب كثيراً من الجزر الكبرى فى البحر الأبيض ، وأهمها صِقِلّيّة ورُودس وانتزعوها من يد الدولة البيزنطية . وعلى ذلك فإن الفضل فى إنشاء أسطول إسلامى للدولة العربية يرجع إلى عثمان بن عفان . ومن ذلك الوقت أصبح للأسطول الإسلامى تاريخ مجيد .

* * *

ولما وَلى معاوية الخلافة عُنِى بإنشاء السفن الحربية . ولما كانت الدولة البيزنطية تُغير على البلاد الإسلامية ؛ فإن معاوية رتّب لغزوها ما يسمى « بالشّواتى » و « الصوائف » أى أنه وضع نظاماً يكفل استمرار الحرب بينه وبينهم شتاء وصيفاً . وبلغ أسطول الشام ألفاً وسبعمائة سفينة . وفى عهده غزا عقبة بن عامر جزيرة رودس . وفى سنة ٥٣ هـ غزا الروم البُرُلُّس فى عهد ولاية مَسْلَمة بن مُخَلّد (٤٧ — ٦٢ هـ) وقتلوا عدداً كبيراً من المسلمين وعلى رأسهم وَرْدان مولى عمرو بن العاص . ومن ثَمّ اهتم أمراء مصر ببناء السفن . فأنشئت لأول مرة سنة ٥٤ هـ دار لبنائها فى جزيرة الروضة [2] . واستمرت البحرية الإسلامية فى عظمتها طوال العصر الأموى وفى الصدر الأول من العصر العباسى ، حتى بدأت الدول الإسلامية فى الشرق والغرب فى الانحطاط ، وإذ ذاك بدأت القوة البحرية فى الضعف .

---

(١) سميت بهذا الاسم لكثرة سوارى المراكب واجتماعها .
(٢) الخطط للمقريزى ج ٢ ص ١٩٠ — ١٩١ .

## امرة الأسطول :

لما فتح العرب بلاد الشام وفلسطين ومصر أصبح إنشاء بحرية لصيانة المرافئ ومنازلة الأعداء أمراً ضروريا . ومن ثم اهتم العرب بتجهيز الأساطيل وإعدادها ، وكانوا يأخذون التجارة أول الأمر من المدن الفينيقية التي اشتهر سكانها برحلاتهم الجريئة ، ثم أصبحوا يجمعون بعد ذلك من سورية ومصر وسواحل آسيا الصغرى . وفى سنة ٢٨ هـ احتلت الأساطيل جزيرة قبرص . وفى سنة ٣٤ هـ مضى والى مصر فى أسطول مؤلف من مائتى سفينة وحارب البيزنطيين الذين حملوا عليه ، بينما كان نازلا على مقربة من ساحل اللاذقية فى ستمائة سفينة . وانتصر المسلمون انتصاراً باهراً ، ولكن لما رأوا أنهم سينهزمون إذا حاربوا سفينة سفينة أسرعوا وانضمت الصفوف بعضها إلى بعض ، وأصابوا سفن العدو بواسطة الزاريق التى رفعوها ، ثم اندفعوا على الروم بحرابهم وسيوفهم [1] . فنشب قتال دموى عنيف أعقبه نصر عظيم وتحطم الأسطول البيزنطى ونجا قائده بعد جهد ، ومنذ ذلك الحين تجنب المسلمون المناورات فى حركاتهم الحربية والبحرية ، واهتموا بالالتحام بالعدو والانقضاض عليه . وكانت السفن تبنى فى معظم المرافئ البحرية السورية والمصرية . وكانت السفن العربية أضخم من البيزنطية ، بيد أنها كانت فى الغالب أقل منها سرعة . أما البحرية التجارية فكانت كافية ، كما لقيت التجارة البحرية كل تشجيع . وكان بكل مرفأ منارة تدعى «الخشب» . ويظهر أن الأسطول لم يكن مؤلفاً من السفائن التى ابتنتها الحكومة للمهام الحربية فحسب ، ولكن كان لزاماً على كل مقاطعة أو ثغر تقديم عدد خاص من السفن إذا ما طلب منها ذلك ، وكان ذلك فى أيام الفاطميين فى مصر . وعلى هذا المنوال سار صلاح الدين الأيوبى ؛ وكان لكل سفينة حربية قائد (أو مقدم) له القيادة فى كل ما يختص بالبحر فى سفينته . ومهنته تدريب

---

(١) Sayed Ameer Ali, A Short History of the Saracens, pp. 442—443.

الجند وتجهيز الحملات ، فى الوقت الذى كان هناك موظف آخر يدعى « الرئيس » ليس له من عمل سوى الملاحة . وكان قائد الأسطول يدعى أمير الماء أو أمير البحر ومنه اشتق لفظ Admiral .

***

ويدين العرب للبيزنطيين بفضل تعليمهم الفنون البحرية . ولكن العرب الذين تعلموا من البيزنطيين هذه الفنون أصبحوا أساتذة أوروبا ؛ لما فُطروا عليه من الشجاعة وحب المغامرة . يدلنا على ذلك أن بعض الاصطلاحات البحرية المستعملة فى أوروبا لا تزال تحتفظ بعربيتها إلى اليوم . وكان أثر العرب فى شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط بوجه خاص ، أبعد مَدًى من غيرهم من شعوب أوروبا . ويقول فون كريمر [١] : « ومما يوضح لنا أن الأسطول العربى القديم كان نموذجاً لأساطيل الأقطار المسيحية ؛ أن كثيراً من الاصطلاحات العربية البحرية لا تزال شائعة على ألسنة التجارة فى جنوب أوروبا . نذكر من بين تلك الاصطلاحات كلمة Cable المأخوذة عن لفظ « حبل » العربى ، وكلمة Arsenal (وبالإيطالية Darsonal) المأخوذة عن لفظ « دار الصناعة » بالعربية ، وكذا كلمة Corvette المأخوذة عن لفظ « غراب » العربية ، Admiral المأخوذة عن « أمير البحر » » .

## البحرية فى مصر :

اشتهرت مصر فى العصر الإسلامى بصناعة المراكب النيلية التى كانت تسير فى النيل تحمل حاصلات البلاد بين جهات الوجهين البحرى والقبلى ، كما اشتهرت أيضاً بصناعة السفن التى تكوّن منها الأسطول المصرى . وكانت هذه السفن تشحن بالأسلحة والمقاتلة لغزو بلاد الدولة الرومانية الشرقية ، عن طريق

(١) Von Kremer, Orient Under the Caliphs. p. 356.

الإسكندرية ودمياط وتِنِّيس[1] والفَرَما[2] .

وقد اشتهر أحمد بن طولون (٢٥٤ — ٢٧٠ هـ) مؤسس الدولة الطولونية (٢٥٤ — ٢٩٢ هـ) بانشاء المراكب الحربية ، وجعل لها أحواضاً حول جزيرة الروضة كانت تعرف باسم « صناعة الجزيرة » . وظلت صناعة السفن بجزيرة الروضة حتى نقلها محمد بن طُغْج الإخشيد (٣٢٣ — ٣٣٤ هـ) مؤسس الدولة الاخشيدية (٣٢٣ — ٣٥٨ هـ) إلى فسطاط مصر فى المصنع المعروف باسم «صناعة السفن» . فغدت المراكب الحربية والنيلية تصنع فى « صناعة مصر » مرة وفى « صناعة الجزيرة » مرة أخرى .

ولم تقف مجهودات الفاطميين عند حد اهتمامهم بتكوين هذا الجيش ، بل رأوا على أثر تهديد البيزنطيين لبلاد الشام — وكانت تابعة لمصر — واستيلائهم على أمهات مدنها مثل أنطاكية وحلب ، أنهم فى حاجة ماسة إلى أسطول قوى ؛ فأنشأ المعز لدين الله الفاطمى ومن جاء بعده من الخلفاء الفاطميين المراكب الحربية فى مدينة مصر ؛ وفى الاسكندرية ودمياط . وكانت تسير بعض وحداتها للمرابطة فى الموانئ الشامية مثل عكاً وصُور وعسقلان .

وقد أنشأ المعز داراً لصناعة السفن بالمَقْس بنى فيها ستمائة مركب ، وصفها المُسَبِّحى[3] المؤرخ المصرى المتوفى سنة ٤٢٠ هـ بقوله : « إنه لم ير مثلها فيما تقدم كبراً ووثاقة وحسنا » . ويحدثنا المقريزى أنه كان على رأس الأسطول المصرى فى ذلك العصر عشرة قواد ، عليهم رئيس هو « قائد القواد » ، وكان يسمى فى عهد الفاطميين « أمير الجيش » وفى عهد المماليك « ناظر الجيش » وكان هؤلاء القواد يتناولون مرتبات تصل إلى العشرين ديناراً فى الشهر . وكان

---

(١) تنيس (بكسرتين وتشديد النون) : اسم مدينة قديمة كانت قائمة فى جزيرة صغيرة واقعة فى الجهة الشمالية الشرقية من بحيرة المنزلة .

(٢) الفرما ( بالتحريك ) : مدينة من حصون مصر القديمة فى الجهة الشرقية من بحيرة المنزلة بالقرب من شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

(٣) هو محمد بن أبى القاسم عبيد الله بن أحمد .

للأسطول ميزانية ضخمة من خراج الاقطاعات المحبوسة عليها . ولم يزل الأسطول المصرى محل عناية الخلفـاء الفاطميين ، حتى قام النزاع بين الصليبيين ومصر ؛ فأمر شاور[1] بإحراق الفسطاط ؛ ليحول دون وصول العدو ، كما أحرق مراكب الأسطول .

ولمـا زالت الدولة الفاطمية سنة ٥٦٧ هـ ، وانتقلت السلطة إلى صلاح الدين يوسف بن أيوب مؤسس الدولة الأيوبية ، اهتم بأمر الأسطول اهتماما كبيراً لمحاربة الصليبيين وصدهم عن الموانى الإسلامية ؛ فخصص له ديوانا كبيراً ، عرف باسم « ديوان الأسطول » ، وأقرّ له ميزانية خاصـة ، وعهد بهذا الديوان إلى أخيه العادل .

وكان معظم أفراد الشعب فى عهد هـذه الدولة يكرهون الحروب البحرية ، كما كان السلاطين يضطرون لإرغام الناس على الاشتغال فى الأسطول إذا دعت الضرورة إلى تجهيزه . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أصبحت خدمة الأسطول فى عهد الدولة الأيوبية عاراً يُسَبُّ به الرجل ؛ فإذا قيل لرجل : « يا أسطولى » غضب غضباً شديداً . ويظهر أن تلك الكراهية إنما جاءت على أثر تحول الحروب الصليبية إلى مصر ، فإذا قيل لرجل : يا أسطولى فكأنهم قالوا له : أنت مثل هذا الرجل الذى جاء فى الأساطيل .

ولما آلت مصر إلى سلطان المماليك (٦٤٨ — ٩٢٣هـ = ١٢٥٠ — ١٥١٧م) عمل الظاهر بيبرس (٦٥٨ — ٦٧٦ هـ) على إعداد قوة بحرية ، يستعين بها فى صد أعدائه الذين يغيرون على بلاده من جهة البحر . فاهتم بإعادة شأن الأسطول إلى ما كان عليه فى عهد الملك الصـالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ — ٦٤٧ هـ = ١٢٤٠ — ١٢٩٠ م) ومنع الناس من أن يتصرفوا فى أخشاب السفن ، كما أمر بإنشاء الشوانى فى ثغرى الاسكندرية ودمياط ، وكان يذهب بنفسه إلى « صناعة الجزيرة » ويشرف على تجهيزها . وقد تسنى له بذلك أن يعد أسطولا مكوّناً من

---

(١) هو أبو شجاع شاور بن مجير بن نزار ، وزير العاضد عبد الله الفاطمى .

أربعين قطعة حربية سيَّره إلى جزيرة قبرص سنة ٦٦٩ هـ . ولكن هذا الأسطول تحطم قرب هذه الجزيرة . ولما علم بذلك بيبرس شرع فى إنشاء أسطول آخر ، وظل يتردد على دار الصناعة بمصر حتى تم إعداده .

وقد نسج على منوال بيبرس من حيث عنايته بالأسطول الأشرفُ خليل بن قلاوون ( ٦٨٩ — ٦٩٣ هـ = ١٢٩٠ — ١٢٩٣ م ) . فأنشأ أسطولا مكوناً من ستين مركباً جهزها بالآلات الحربية والرجال . ثم سار إلى دار الصناعة بجزيرة الروضة لاستعراض الأسطول ، وأقام لذلك احتفالا كبيراً أقبل عليه الناس من كل حَدَب وصَوْب قبل الاحتفال بثلاثة أيام ، وبنوا لهم أماكن من الخشب وأخصاصاً من القش على شاطئ النيل وعلى شاطئ جزيرة الروضة . وقد ازدحمت الطرق والميادين بالأهالى الذين خرجوا من بيوتهم لمشاهدة الاحتفال ؛ ولما أقبل السلطان خرجت الشَّوانى والحراريق والطرائد[1] واحدة بعد أخرى ، وعلى كل من الشوانى برج وقلعة . وتبارى الجند « وما منهم إلا من أظهر فى شونته عملا معجباً ، وصناعة غريبة يفوق بها على صاحبه[2] » . ثم رجع السلطان فى عسكره إلى القلعة ، وأقام الناس بقية يومهم وليلتهم فى لهو ومرح .

ومن هنا نتبين ما وصلت إليه مصر الاسلامية فى العصور الوسطى من التقدم فى ميدان الصناعة الحربية والبحرية ، ومقدار اهتمام الأمراء والسلاطين بأمر هذه الأساطيل الحربيــة والتجارية ، حتى ظهرت مصر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية فى ذلك الوقت . أضف إلى ذلك ما كان من تعظيم الأهلين لرجال الأسطول حتى أطلقوا عليهم « المجاهدين فى سبيل الله » و « الغزاة فى أعداء الله » ، كما كانوا يتبركون بدعائهم . وليس أدل على اهتمام مصر بأمر الأساطيل من اشــتراك الأهالى مع الحكومة عند استعراض الجيوش الحربية والأساطيل ، أو عند توديعها للجيوش .

---

(١) الشوانى : المراكب المعدة للجهاد فى البحر . والحراريق : ضرب من السفن فيها مرامى نيران يرمى بها العدو فى البحر . والطرائد : سفن صغيرة سريعة .

(٢) الخطط ج ٢ ص ١٩٤ — ١٩٥ .

# ٥ - البريد

البريد فى الاصطلاح : هو أن يُجعل خيل مُضَمَّرات فى عدة أماكن ؛ فإذا وصل صاحب الخبر المسرع إلى مكان منها وقد تعب فرسه ، ركب غيره فرساً مستريحاً ، وكذلك يفعل فى المكان الآخر حتى يصل بسرعة . وأما معناه اللغوى : فهو مسافة معلومة مقدرة باثنى عشر ميلا . واختلف فيه ؛ فذهب بعضهم إلى أن هذا اللفظ عربى ، وأنه مشتق من بَرَد أو أبْرَد بمعنى أرسل ، فتقول : بردتُ الحديد إذا أرسلتَ ما يخرج منه . وقيل : من بَرَد بمعنى ثبت . يقال : « اليومَ يومٌ باردٌ سَمُومُه » أى ثابت . وذهب آخرون إلى أنه فارسىٌّ معرَّبٌ ، فأصله بالفارسية « بريده دم » ، ومعناه مقصوص الذنَب ، وذلك لأن الفرس كانوا يقصون ذنب بغل البريد ليمتاز بذلك عن غيره من الدواب الأخرى ، وكان يطلق البريد على الرسول .

وقال الصاحب علاء الدين : « ومن جملة الأشياء وضعهم البريد بكل مكان طلباً لحفظ الأموال وسرعة وصول الأخبار ومتجدِّدات الأحوال[1] » .

### البريد فى عهد الأمويين والعباسيين :

ويرجع هذا النظام إلى أيام أكاسرة الفرس وقياصرة الروم . على أن مقاديره أو مسافاته لم تكن ثابتة ، بل كانت متفاوتة . وقد ذكر القلقشندى أن أول من وضع البريد فى الإسلام معاوية بن أبى سفيان الذى أخذه عن الروم أثناء حكمهم فى الشام ، وأن أمره لم يحكم إلا فى عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) . وقد أدخل على نظام البريد عدة تحسينات ، حتى أصبح أداة هامة فى إدارة شؤون

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٠١ — ١٠٢ .

الدولة . وقد أثر عن عبد الملك أنه قال لأحد رجاله : « ولَّيتك ما حضر بابى إلا أربعةً : المؤذن ، فإنه داعى الله تعالى فلا حجاب عليه . وطارقُ الليل ، فشرٌ ما أتى به ولو وجد خيراً لنام . والبريد ، فتى جاء من ليل أو نهار فلا تحجبه ، فربما أفسد على القوم سنة حبسهم البريد ساعة . والطعام إذا أدرك ، فافتح الباب وارفع الحجاب وخل بين الناس وبين الدخول »[١] .

كان للبريد ديوان كبير فى بغداد (أشبه بمصلحة البريد الآن) مزوّد بمحطات على طول الطريق . وقد ظل الحمام الزاجل مستخدَماً فى نقل الرسائل حتى خلافة المعتصم ؛ وساعدت معالم الطرق التى أقامتها الحكومة التجارَ فى أسفارهم ، كما كانت نواة للبحوث الجغرافية . إلا أن البريد كان خاصا بأعمال الدولة ، وليس لنقل مراسلات الجمهور . ومن ثم كان مصلحةً من مصالح الدولة الخاصة . وكان صاحب البريد يراقب العمال ويتجسس على الأعداء . وهـذا النظام أشبه بقلم المخابرات فى وزارة الدفاع الآن . وكانت مهمة صاحب البريد أول الأمر توصيل الأخبار إلى الخليفة من عماله فى الأقاليم ، ثم توسعوا فيـه حتى جعلوا صاحبه عَيْناً للخليفة ، ينقل أمره إلى ولاته كما ينقل أخبار ولاته إليه[٢] .

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بهذا النظام ، واعتمدوا عليـه اعتماداً كبيراً فى إدارة شؤون دولتهم . وكان أبو جعفر المنصور يقول : « ما كان أحوجنى إلى أن يكون على بابى أربعة نفر ، لا يكون على بابى أعفّ منهم ؛ فقيل له : يا أمير المؤمنين من هم ؟ قال : هم أركان المُلْك ، لا يصلح الملك إلا بهم ، كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم ، إن نقصت واحدة وَهِيَ ؛ أما أحدهم فقاض لا تأخذه فى الله لَوْمة لائم ، والآخر صاحب شرطة يُنصف الضعيف من القوىّ ، والثالث صاحب خراج يستقصى ولا يظلم الرعية ، فإنى عن ظلمها غنى ، والرابع ... ثم عضّ على إصبعه السبابة ثلاث مرات ، يقول فى كل مرة : آه آه . قيل له : ومن

(١) القلقشندى ج ١٤ ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

(٢) Khuda Bukhsh, Orient Under the Caliphs, p. 233 et Seq. Hell, p. 72.

هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : صاحبُ بريد يكتب إلىّ بخبر هؤلاء على الصحة »[١].

نعم ! لقد كانت عَيْن المنصور ساهرةً لا تنـام عن عماله ، وما يأتونه فى أعمالهم من خير أو شر ، وقد كتب إليه عامل البريد عن واليـه فى حضرموت أنه يكثر الخروج فى طلب الصيد ؛ فـكتب إلى هذا الوالى : « ثكلتك أمُّك ، وعدمتْك عشيرتُك ! ما هذه العُدة التى أعددتها للنكاية فى الوَحْش ؟ إنا إنما استكفيناك أمور المسلمين ولم نستكفك أمور الوَحْش . سلِّمْ ما كنت تلى من عملنا إلى فلان بن فلان ، والحق بأهلك مذموماً مدحوراً »[٢] .

ولا شك أن المنصور قد استخدم ولاة البريد ، فـكانوا عيوناً له ، وعوناً على الإشراف على أمور دولته ، وبواسطتهم كان يقف على أعمال الولاة ، وعلى ما يصدره القضاة من الأحكام ، وما يرد بيت المال من الأموال وما إلى ذلك . كما كان ولاة البريد يوافونه بأسعار الحاجيات من قمح وحبوب ، وأُدْم ومأ كولات وغيرها . ولقد بلغ من انتظام إدارة البريد فى عهده أنّ عماله كانوا يوافونه بذلك مرتين فى كل يوم ؛ فإذا صلى المغرب وافوْه بما حدث طول النهار ، وإذا صلوا الصبح كتبوا إليـه بما جرى فى الليل من أمور . وبهذا كان يقف المنصور على كل ما يحدث فى الولايات الإسلامية . ولهذا كان شـديد الاتصال بولاته ، فيوقف القاضى عند حده إذا ظلم ، ويُرجع السعر إلى حالتـه الأُولى إذا غلا ، وإن رأى تقصيراً من أحدهم وبّخه ولامه أو عزله عن عمله مهاناً .

ويقول الطبرى[٣] عند كلامه على حوادث سنة ٢٢٠ : « وفى هـذه السنة وجّه المعتصم عجيف بن عنبسة فى جمادى الآخرة منها لحرب الزُّطّ[٤] الذين كانوا

---

(١) الطبرى ج ٩ ص ٢٩٧ .

(٢) الطبرى ج ٩ ص ٣١٤ ، ومروج الذهب ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٣) ج ١٠ ص ٣٠٦ .

(٤) الزط : جيل أسود من السند تنسب إليهم الثياب الزطية . وقيل : هم جنس من السودان والهنود .

قد عاثوا فى طريق البصرة ، فقطعوا فيه الطريق واحتملوا الغَلاّت من البيادر[١] بكَسْكَر وما يليها من البصرة وأخافوا السبيل ، ورتّب الخيل فى كل سكة من سكك البُرُد تركض بالأخبار ؛ فكان الخبر يخرج من عند عجيف فيصل إلى المعتصم من يومه » .

وكثيراً ما كان الملوك أو الأمراء يجعلون بينهم وبين صاحب البريد علامة يتفقون عليها سرًّا ؛ فلا يعتمد أحدهم كتاب صاحب بريده إلا إذا كان يحمل تلك العلامة ، ولو كان الكتاب بخط صاحب البريد نفسه وخاتمه ؛ إذ قد يفعل ذلك مرغماً . يدل على ذلك أن أبا مسلم الخراسانى لما دعاه المنصور إليه من خراسان إلى بغداد ، وخاف أبو مسلم عاقبة تلك الدعوة ؛ فاستخلف أبا نصر مالك بن الهيثم على عسكره وقال له : « أقم حتى يأتيك كتابى ، فإن أتاك مختوماً بنصف خاتم فأنا ختمته ، وإن أتاك بالخاتم كله فلم أختمه » . فلما جاء أبو مسلم إلى المدائن وقتله المنصور كتب إلى أبى نصر عن لسان أبى مسلم يأمره بحمل ما خلف أبو مسلم ، وختم الكتاب بخاتم أبى مسلم ؛ فلما رأى أبو نصر الخاتم تاما علم أن أبا مسلم لم يكتب[٢] .

ويقول فون كريمر[٣] عن نظام البريد فى عهد العباسيين : « إنه كان على رأس كل مصلحة فى الولايات الكبيرة عامل بريد ، مهمته موافاة الخليفة بجميع الشؤون الهامة ، بل والإشراف على أعمال الوالى ، كما كان — بعبارة أخرى — مندوباً أولته الحكومة المركزية ثقتها . وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد بدأ الولاة يستقلون بولاياتهم شيئاً فشيئاً ، حتى أصبحت ولاية هذه الأقاليم وراثية . ولا غرو فقد كان ولاة الأقاليم الكبيرة يولون من قبلهم الولاة ، حتى إن مقاليد الأمور فى حاضرة الدولة نفسها سرعان ما خرجت من أيدى الخلفاء » .

(١) البيادر ( جمع بيدر ) : وهو الموضع الذى يداس فيه الطعام .
(٢) تاريخ التمدن الإسلامى ج ١ ص ٢٢١ .
(٣) Orient under the Caliphs.

**البريد فى مصر :**

وقد ارتقى نظام البريد فى مصر فى عهد المماليك وخاصة فى عهد بيبرس الذى تنبه إلى منفعته فوضع له نظاماً يكفل ارتباط جميع أنحاء مملكته بشبكة خطوط من البريد البرى والجوّى . وكان مركز هذه الشبكة قلعة الجبل[1] ، حيث كان يتفرع منها أربعة طرق بريّة ، يمتد أحدها إلى قوص ، والآخر إلى عَيْذاب[2] ، وثالث إلى الاسكندرية ، ورابع إلى دمياط ومنها إلى غزّة . ومن هـذا المكان تتفرع سائر الخطوط ، وتصدر المراسيم السلطانية إلى أنحاء إمبراطوريته ، وترد إليها الرسائل من الولاة . وأصبح البريد فى عهده يرد على مصر مرتين فى الأسبوع .

وقد زوّد بيبرس مراكز البريد بكل ما يحتاج إليه المسافر من زاد وعلف ، كما راعى توفر المياه أو وجود قرية بجوارها ، وأعد بكل منهـا خيولاً لا يسمح بركوبها إلا بمرسوم سلطانى[3] .

وكان يشرف على إدارة البريد صاحب ديوان الإنشاء ، فقد عهد إليه حفظ ألواح البريد بالديوان ، فإذا خرج بريدى إلى جهة من الجهات أعطى لوحاً من تلك الألواح ليعلقه بعنقه فى ذهابه وإيابه . وكانت هذه الألواح من الفضة ، وقد نُقش على أحد وجهى كل لوح منها عبارة « لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . ضرب بالقاهرة المحروسة » . وعلى الوجه الآخر « عِزٌّ لمولانا السلطان . . . . سلطان الإسـلام والمسلمين »[4] .

---

(١) جاء فى كتاب النجوم الزاهرة طبع دار الكتب المصرية ج ٦ ص ٥٤ أن هذه القلعة لا تزال موجودة إلى اليوم قائمة بأسوارها البالية على قطعة مرتفعة منفصلة من جبل المقطم شرقى القاهرة ، تشرف على ميدان صلاح الدين . أنشأها الملك الناصر صلاح الدين فى سنة ٥٧٢ ، وكان يقيم بها فى بعض الأيام .

(٢) عيذاب : بليدة على ضفة بحر القلزم (البحر الأحمر الآن) كانت من أشهر المراسى فى البحار ، تأتى إليها سفن اليمن والحبشة والهند . وكانت فى المـاضى طريق الحج المصرى ، يسير إليها الركاب عن طريق قوص ثم يركبون البحر منها إلى جدة .

(٣) صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٧٢ ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ج ١ ص ١٠٨ .

(٤) صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٧١ .

وقد استخدم بيبرس الحمام الزاجل فى إرسال رسائله . وكان له أبراج بالقلعة ، ومراكز معينة فى جهات مختلفة كمراكز البريد البرى ، لكنها تزيد عنها فى المسافة ؛ فإذا نزل بها الحمام ينقل البَرّاج ما على جناحه إلى طائر آخر ليوصله إلى المنزلة التى تليها (١) .

وكان الإيجاز من أهم مميزات الرسائل التى ينقلها الحمام الزاجل ، فكان يستغنى فيها عن البسملة والمقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة ، فما كانت تحفل به الرسائل فى ذلك العصر ؛ ويكتفى فقط بذكر التاريخ والساعة ، وإيراد المطلوب فى صيغة مقتضَبة كالتى تستعمل فى البرقيات فى وقتنا هذا . وكانت الرسالة تشد تحت جناح الحمامة أو إلى ذيلها . وقد جرت العادة أن تكتب الرسالة من صورتين ترسلان مع حمامتين ، تطلق إحداهما بعد ساعتين من إطلاق الأخرى ، حتى إذا ضلّت إحداهما أو قتلت أو افترسها الجوارح أمكن الاعتماد على وصول الأخرى . وقد جرت العادة أيضاً ألّا يطلق الحمام فى الجو المطر ولا قبل تغذيته الغذاء الكافى (٢) . وكان حمام البريد السلطانى يميز بعلامات خاصة كبصم منقاره ببصمات خاصة أو قص ريشه بطرق معروفة ، فإذا وصل إلى قلعة الجبل ببطاقة تولى السلطان قطعها بنفسه (٣) .

---

(١) صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٩١ .

(٢) الخطط ج ٢ ص ٢٣١ — ٢٣٢ ، تاريخ البريد فى مصر ( مصلحة البريد ) ص ٤٣ — ٤٤ .

(٣) Stanley Lane-Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, 246.

انظر كتاب الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عهده . للأستاذ محمد جمال الدين سرور : ص ١٣٥ — ١٣٧ .

# ٦ - الشرطة

الشرطة هى الجند التى يعتمد عليها الخليفة أو الوالى فى استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين ، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التى تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم . وكان عمر بن الخطاب أول من أدخل نظام العَسَس فى الليل . وفى عهد على بن أبى طالب نُظّمت الشرطة ، وأُطلق على رئيسها صاحب الشرطة . وكان صاحب الشرطة يختار من عِلْية القوم ومن أهل العصبية والقوة . وهو أشبه بالمحافظ فى هذا العصر لأنه عبارة عن رئيس الجند الذين يساعدون الوالى على استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين . وكانت الشرطة تابعة للقضاء أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود . ولكنها لم تلبث أن انفصلت عن القضاء ، وأصبح لصاحب الشرطة الاستقلال بالنظر فى الجرائم . وقد أدخل هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥ هـ) نظام « الأحداث » ، وكان يقوم صاحبه بالأعمال العسكرية التى تعتبر وسطاً بين أعمال صاحب الشرطة والقائد[١] .

قال ابن خلدون[٢] : « وكان أصل وضعها فى الدولة العباسية لمن يُقيم أحكام الجرائم فى حال استبدائها أولاً ، ثم الحدود بعد استيفائها ، فإن التهم التى تعرض فى الجرائم لا نظر للشرع إلا فى استيفاء حدودها ، وللسياسة النظر فى استيفاء موجباتها بإقرار يُكْرهه عليه الحاكم إذا احتفت به القرائن لما توجبه المصلحة العامة فى ذلك ؛ فكان الذى يقوم بهذا الاستبداء ، وباستيفاء الحدود بعده إذا تنزه عنه القاضى ، يسمى صاحب الشرطة ، وربما جعلوا إليه النظر فى الحدود

(١) Sayed Ameer Ali, p. 63.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٨ — ٢١٩ .

والدماء باطلاق وأفردوها من نظر القاضى ، ونزهوا هذه المرتبة ، وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليهم ، ولم تكن عامة التنفيذ فى طبقات الناس ، إنما كان حكمهم على الدهماء وأهل الرّتب والضرب على أيدى الرعاع والفجرة ، ثم عظمت نباهتها فى دولة بنى أمية بالأندلس ، ونوّعت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى ، وجعل حكم الكبرى على الخاصة والدّهماء ، وجُعل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على أيديهم فى الظلامات ، وعلى أيدى أقاربهم ومن إليهم من أهل الجاه . وجُعل صاحب الصغرى مخصوصاً بالعامة ، ونصب لصاحب الكبرى كرسى بباب دار السلطان ، ورجال يتبوءون المقاعد بين يديه فلا يبرحون عنها إلا فى تصريفه ؛ وكانت ولايتها للأكابر من رجالات الدولة ترشيحاً للوزارة والحجابة » .

ومن كبار الموظفين فى الحكومة المصرية فى عهد العرب صاحب الشرطة ، وكان ينوب عن الأمير فى الفسطاط إذا غاب عنها . ولهذا يعبرون عن هذه الوظيفة أحيانا بخلافة الفسطاط ، وكان صاحب الشرطة هو الذى يصلى بالناس إذا غاب الأمير أو الوالى ، وهو الذى يتولى أعطيات الجند وغير ذلك من الأعمال . وكانت الشرطة فى مصر — بعد أن فتح العرب مصر فى مدينة الفسطاط — فلما تأسست مدينة العسكر أنشئت فيها دار أخرى للشرطة أُطلق عليها دار الشرطة العليا ، كما أُطلق على دار الشرطة الأولى الشرطة السفلى . وبذلك انقسمت الشرطة قسمين :

١ — الشرطة السُّفلى ومقرها الفسطاط .

٢ — الشرطة العليا ومقرها العسكر . وربما سميت بهذا الاسم لأن مكان العسكر (جبل يشكر وطولون) أعلى من الفسطاط ، ومن ثَمَّ سميت الشرطة العليا لعلو مكانها[١] . ولما فتح جوهر الصقلى مصر نقل الشرطة العليا من العسكر إلى القاهرة[٢] .

---

(١) ابن ميسر ص ٤٥ .

(٢) انظر « تاريخ جوهر الصقلى » لعلى إبراهيم حسن ص ٧٤ .

وقد ذكر ابن دقماق[١] أن صاحب الشرطة قد توفى فى نفس اليوم الذى وصل فيه جوهر إلى مصر فأسندت إلى جبر ، وبقيت دار الشرطة السفلى فى الفسطاط وتقلدها عروبة بن إبراهيم وشبل العرضى[٢].

وكان صاحب الشرطة فى إفريقية (بلاد تونس الحالية) يسمى فى أيام ابن خلدون[٣] المتوفى سنة ٨٠٨ هـ « الحاكم » ، كما كان يسمى فى بلاد الأندلس « صاحب المدينة » وعند المماليك « الوالى » .

ومن هنا نرى أن الشرطة كانت تابعة للقضاء فى أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود ، ولم تلبث أن انفردت عن القضاء وأصبح لصاحب الشرطة الاستقلال بالنظر فى الجرائم ؛ وكانت تؤهل صاحبها للحجابة أو الوزارة .

---

(١) ج ٤ ص ١١ .

(٢) اتعاظ الحنفا ص ٩٥ .

(٣) مقدمة ص ٢١٨ .

# الباب الثالث

## النظام المالى

---

١ — موارد بيت المال ومصارفه

٢ — النظام المالى فى مصر

# ١ – موارد بيت المال

تعمل السياسة المالية لكل دولة على تحقيق التوازن بين مواردها ومصارفها . وقد سارت الدولة الإسلامية على هذه السياسة منذ نشأتها ، فأنشأت بيتاً للمال يقوم على صيانته وحفظه ، والتصرف فيه لصالح الجماعة الإسلامية ؛ وهو بهذا يشبه وزارة المالية فى العصر الحاضر ، وصاحبه يقوم بمهمة وزير المالية .

والمال الوارد لبيت مال المسلمين إما أن يكون ضريبة عن الأرض أو عن أشياء أخرى غير الأرض . وأهم موارد بيت المال هى : الخَراج ، والجِزْية ، والزكاة ، والفَىْء ، والغنيمة ، والعُشور .

## (ا) الخــراج

والخراج هو مقدار معين من المال أو الحاصلات ، ويُفرض على الأرض التى صولح عليها المشركون .

ويؤخذ الخراج أولاً — عن الأرض التى فتحها المسلمون عَنْوة[1] إذا عدل الخليفة عن تقسيمها على المحاربين ووقفها على مصالح المسلمين ؛ بعد أن عوّض المحاربين عن نصيبهم فيها ، أو استرضاهم كما فعل عمر بن الخطاب .

ثانياً — عن الأرض التى أفاء (استحوذوا عليها دون قتال) الله بها على المسلمين ، فملكوها وصالحوا أهلها على أن يتركوهم بخراج معلوم يؤدونه إلى بيت المال .

وكانت هناك ثلاثة أنواع من الأراضى لا يُفرض عليها الخراج ، وإنما يدفع

---

(١) العنوة : القهر ؛ أى فتحت بالقتال ، قوتل أهلها حتى غلبوا عليها .

عنها أصحابها عُشر ثمارها ومحصولاتها ، وتسمى الأرض العشرية . وهذه الأنواع ذكرها الماوردى فى كتاب الأحكام السلطانية وتلخص فيما يلى :

١ — الأرض التى أسلم أهلها وهم عليها بدون حرب ، فهذه كانت تترك لهم على أن يدفعوا عنها ضريبة العشر زكاة ، ولا يجوز بعد ذلك أن يوضع عليها خراج .

٢ — الأرض التى ملكها المسلمون عَنوة إذا قسمها الخليفة على الفاتحين ؛ فهذه تعتبر أرض عشر ولايجوز أن يوضع عليها خراج .

٣ — الأرض التى كانت تؤخذ من المشركين عَنوة وقهراً ؛ وهذه تعتبر غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون عنها العشر من غلتها ، وحينئذ تكون أرض عُشر لايوضع عليها خراج .

قال الماوردى[1] : « والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام : أحدها — ما استأنف المسلمون إحياءه ، فهو أرض عُشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج ؛ والقسم الثانى — ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به ؛ فتكون على مذهب الشافعى أرض عشر ، ولا يجوز أن يوضع عليها خراج . والقسم الثالث — ما ملك عن المشركين عَنوة وقهراً ؛ فيكون على مذهب الشافعى رحمه الله غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون العُشر من غلتها ، وحينئذ تكون أرض عشر لا يوضع عليها خراج . والقسم الرابع — ما صُولح عليه المشركون من أرضهم فهى الأرض المختصة بوضع الخراج عليها » .

ويقول الماوردى[2] أيضاً : « وأما الأرضون إذا استولى عليها المسلمون ؛ فتقسم ثلاثة أقسام : أحدها — ما ملكت عنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء ؛ فقد اختلف الفقهاء فى حكمها بعد استيلاء المسلمين ، فذهب الشافعى رضى الله عنه إلى أنها تكون غنيمة كالأموال ، تقسم بين الفاتحين إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . وقال مالك . تصير وقفاً على المسلمين حين

---

(١) ص ١٣١ . (٢) الأحكام السلطانية ص ١٣٢ .

غنمت ولا يجوز قسمتها بين الفاتحين ، وقال أبو حنيفة : للإمام فيها الخيار بين قسمتها بين الفاتحين فتكون أرضاً عشرية ، أو يعيدها إلى أيدى المشركين بخراج يضربه عليها فتكون أرض خراج » .

## نوعا الخراج :

كان الخراج إما شيئاً مُقدَّراً من مال أو غلة ، كما صنع عمر بن الخطاب فى أرض السواد[1] بعد فتحها ، وقد بلغت ضريبة الفدان المزروع قمحاً فى هذه الأرض فى عهده ١٤ درهما ، على اعتبار أن متوسط جباية الجريب ٥٥و٣ درهما . والفدان يساوى ٥و٣ جريباً .

وإما حصَّة معيَّنة مما خرج من الأرض ، وهذا مايسمى بالمعاملة أوالمزارعة ، كما عامل النبيّ صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على نصف ما يخرج من الأرض ، قليلا كان أو كثيراً .

ولم يكن مقدار الخراج معروفا تماماً فى عهد الخلفاء الراشدين . وقد اختلف المؤرخون فى تقدير مقدار الخراج ، فقصره بعضهم على جزْية الرءوس التى كان مفروضاً أداؤها على أهل الذمة . وقَصره غيرهم على ضريبة الأرض .

ولم يكن الخراج ثابتاً ، فقد كانت ضريبة الأرض تقِلُّ وتكثر حسب الاهتمام بالتعمير وتحسين وسائل الرى ، كما أن جزية الرءوس كانت تتناقص بالتوالى . لدخول أهل الولايات الإسلامية فى الإسلام .

---

(١) سمى كذلك للخضرة والشجر والزرع لأن العرب قد تلحق لون الخضرة بالسواد فتضع أحدهما موضع الآخر . ومن ذلك قوله تعالى حين ذكر الجنتين (مُدهامتان) فوصفت الخضرة بالدهمة وهى من سواد الليل . وقال الخطيب البغدادى فى كتابه تاريخ بغداد (ج ١ ص ٢٤ ) « إنما سمى السواد سواداً لأنهم (يعنى العرب) قدموا يفتحون الكوفة ، فلما نظروا سواد النخل قالوا : ما هذا السواد ؟ ويحد السواد من حديثة الموصل إلى عبّادان طولا ، ومن العذيب بالقادسية إلى حلوان عرضا » .

**ديوان الخراج :**

وقد سبق المسلمين غيرهم من الدول فى فرض الضرائب على الأرض ؛ فقد أنشأ الرومان والفرس بكل إقليم من الأقاليم التى كانت خاضعة لهم ديواناً خاصاً بهذه الضرائب ، يكون لصاحبه الإشراف على جبايتها وأوجه إنفاقها ، ويساعده فى ذلك العمال والجُباة والكتبة وغيرهم .

ولما فتح المسلمون البلاد التى كانت تحت سلطان الروم والفرس أبقوا هذه الدواوين على ما كانت عليه . واستمرت لغة الدواوين كما كانت : الإغريقية بالشام ، والفارسية فى فارس ، والقبطية فى مصر . فلما ولى عبد الملك بن مروان الخلافة أمر بتعريب الدواوين فى الشام وفارس . ونقل ديوان مصر إلى العربية فى عهد عبد الله ابن عبد الملك بن مروان والى مصر من قبَل الخليفة الوليد بن عبد الملك ، وذلك سنة ٨٧ هـ . ويقال لكتابة الخراج «قلم التصريف» . على ما ذكره المقريزى[1] .

**جباية الخراج :**

وكان الخلفاء يعيّنون عمالا مستقلين عن الولاة والقواد للقيام بجباية الخراج فيدفعون منه أرزاق الجند وما تحتاجه المصالح العامة ، ويرسلون الباقى إلى بيت المال ليصرف فيما خصص له . ويشير أبو يوسف فى كتابه « الخراج » إلى الصفات التى يجب توافرها فيمن يتولى جباية الخراج فيقول : « أن يكون والى ذلك فقيها عالما ، مشاوراً لأهل الرأى ، عفيفاً ... لا يخاف فى الله لومة لائم ... ولا يخاف منه جور فى حكم إن حكم ... » .

وكان عهد الخلفاء الراشدين عهدَ عدل وتسامح ، لم يشتد فيه الولاة فى جمع الجزية . وكانت الضرائب المفروضة على الأرض تقدر على حسب مساحة الأرض وجودتها ونوع المحصول . ولم تكن كلها تدفع نقداً ، بل كان بعضها يدفع عيناً

---

(١) ج ١ ص ٩٨ .

(أى من نفس المحصول) وقد عُنى الولاة بأمر الرى لضمان جباية الخراج . وكانت الضرائب تخفض إذا قل المحصول لسبب من الأسباب . وكان هناك نظامان لجباية الخراج : نظام مقاسمة ، ونظام التزام :

نظام المقاسمة :

كان الخلفاء يشرفون بأنفسهم على جباية الخراج ، ويحاسبون الولاة وعمال الخراج حسابا عسيراً . فسن عمر بن الخطاب لذلك نظاماً عرف بنظام المقاسمة ، وذلك بعمل إحصاء دقيق لثروة الولاة قبل توليتهم ، ثم إلزامهم عند اعتزالهم أعمالهم بدفع نصف الأموال التى جمعوها أثناء ولايتهم ، والتى لا تسمح بها رواتبهم[1] . وعلى هذا رد معاوية إلى بيت المال نصف الثروة التى جمعها « ليطيب له الباقى »[2] . وقد قاسم عُمَر عَمْراً ماله . يقول البلاذرى[3] : « كان عمر ابن الخطاب يكتب أموال عماله إذا ولاهم ، ثم يقاسمهم ما زاد على ذلك وربما أخذه منهم ، فكتب إلى عمرو بن العاص : « أنه قد فشت لك فاشية من متاع ورقيق وآنية وحيوان ، لم تكن حين ولّيت مصر » . فكتب إليه عمرو : « إن أرضنا أرض مُزْدَرَع ومتّجر ، فنحن نصيب فضلا عما نحتاج إليه لنفقتنا » . فكتب إليه عمر : « إنى قد خبرتُ من عمال السوء ما كفى ، وكتابك إلىّ كتاب من أقلقه الأخذ بالحق ، وقد سُؤتُ بك ظنًّا ، وقد وجهتُ إليك محمد بن مسْلَمة ليقاسمك مالك ، فأطلعه طِلْعة ، وأخرج إليه ما يطالبك ، وأعفه من الغلظة عليك فإنه برح الخفاء . فقاسمه ماله » .

يقول فان فلوتن[4] : « على أن بعض الموظفين قد استطاع بالرغم من ذلك جمع الثروات الضخمة ، إذ كانوا يضعون الأموال التى يجمعونها أمانة عند أصدقائهم

(١) الطبرى : القسم الأول ص ٢٨٦٤ .
(٢) الطبرى : القسم الثانى ص ٢٠٢ .
(٣) ص ٢٢٧ . (٤) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات ص ٣١ — ٣٢ .

أو ذوى قرباهم . وكان بعض الولاة من ذوى المآرب الشخصية فى الإبقاء على بعض خلصائهم فى تلك المناصب النفعية يغمضون أعينهم عن كل ما كان يرتكبه هؤلاء مع الأهلين من جور وعسف » .

أما الأمويون فقد سنوا نظاماً غاية فى الدقة للإشراف على جباية تلك الأموال؛ ففى عهد عبد الملك بن مروان كان يعمل تحقيق دقيق مع الجباة وموظفى الخراج عند اعتزالهم أعمالهم الإدارية . وكانوا يعذّبون حتى يقرّوا بأسماء من أودعوا عندهم ودائعهم وأموالهم ، ويردوا إلى بيت المال ما سلبوه من الأموال ، وهو ما يسمى بالاستخراج أو التكشيف[1] . وكان للتحقيق مع هؤلاء أماكن خاصة تسمى « دار الاستخراج » ، وكان ذلك التحقيق لا يلبث أن يتجاوز الحدود المشروعة ، ويغدو من شر وسائل الأخذ بالثأر والانتقام الشخصى ، ذلك الانتقام الذى كان يصبه عليهم حنق أولئك العمال المستبدين ، وتعطشهم للثروة ، ونهمهم للمال . وقد عمّ الفساد فى آخر عهد بنى أمية ؛ حتى كان أول ما يقوم به الوالى من الأعمال حبس سلفه ومن إليه من الموظفين والصنائع والأتباع ، ثم إطلاق من حبسهم وضيق عليهم ذلك الوالى السابق . وكان خالد بن عبد الله القَسرى والى العراق يتناول راتباً سنويا قدره عشرون مليوناً من الدراهم ، بينما كان ما يختلسه يتجاوز المائة مليون . وقد حبسه يوسف بن عمر هو وثلثمائة وخمسين من موظفيه . وبذلك استطاع أن يسترد منه أكثر من سبعين مليوناً .

### نظام الالتزام :

يرجع نظام الإقطاع[2] أو الالتزام فى الإسلام إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد أقطع أناساً من مُزَينة أو جهينة أرضاً بقصد تعميرها فلم يعمروها

(١) الطبرى : القسم الثالث ص ٥٠٢ .

(٢) يقال : اقتطع طائفة من الشىء أخذها ، وأقطعنى إياها أذن لى فى اقتطاعها ، واستقطعه إياها سأله أن يقطعه إياها . والإقطاعة : طائفة من أرض الخراج يقطعها الجند فتجعل لهم غلتها رزقا .

وجاء آخرون فعمروها ؛ فاختصم الجهنيون أو المزينيون إلى عمر بن الخطاب فقال : مَن كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها فعمّرها قوم آخرون فهم أحق بها . وأقطع عثمان بن عفان عبد الله بن مسعود النّهرين ، كما أقطع سعد ابن أبى وقاص قرية هُرمز . ويقول المقريزى[1] : « وقد كان خلفاء بنى أمية وخلفاء بنى العباس يقطعون الأراضى من أرض مصر النفَر من خواصهم ، لا كما هو الحال اليوم (أى فى زمن المقريزى) ، بل يكون مال خراج أرض مصر يُصرف منه أعطية الجند وسائر الكُلَف ، ويحمل ما يفضل إلى بيت المال ، وما أقطع من الأراضى فإنه بيد من أقطعه . وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى وقتنا هذا فإن أراضى مصر صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده .

وأرض مصر اليوم على سبعة أقسام : قسم يجرى فى ديوان السلطان ، وهذا القسم ثلاثة أقسام : منه ما يجرى فى الديوان الخاص ، ومنه ما يجرى فى الديوان المفرد ، وقسم من أراضى مصر قد أقطع للأمراء والأجناد ، وقسم ثالث جعل وقفاً محبساً على الجوامع والمدارس والخوانك[2] ، وعلى جهات البر وعلى ذرارى واقفى تلك الأراضى وعتقائهم ، وقسم رابع يقال له الأحباس ؛ يجرى فيه أراض بأيدى قوم يأكلونها ، إما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع ؛ وإما يكون لهم لا فى مقابلة عمل . وقسم خامس قد صار ملكا يباع ويشترى ويورث ويوهب لكونه اشترى من بيت المال . وقسم سادس لا يزرع للعجز عن زراعته ، فترعاه المواشى أو ينبت الحطب ونحوه . وقسم سابع لا يشمله ماء النيل فهو قفر » .

---

(١) ج ١ ص ٩٧ .

(٢) الخوانك : جمع خانكاه ، وهى كلمة فارسية معناها « بيت » . وقيل : أصلها خونقاه ، أى الموضع الذى يأكل فيه الملك . والخوانك حدثت فى الإسلام فى حدود الأربعمائة من سنى الهجرة ، وجعلت لتخلى الصوفية فيها لعبادة الله تعالى .

وقد أورد المـاوردى [1] نوعى الإقطاع فقال : « وهو ضربان : إقطاع استغلال وإقطاع تمليك ؛ والثانى ينقسم إلى موات وعامر . والثانى وهو ضربان : أحدهما ما يتعين مالـكه ، ولا نظر للسلطان فيه إلا بتلك الأرض فى حق لبيت المال إذا كانت فى دار الاسلام ، فإن كانت فى دار الحرب حيث لم يثبت للمسلمين عليها يد فأراد الإمام أن يقطعها ليملـكها الـمُقطَع عند الظفر بها فإنه يجوز » .

أوضح لنـا الأستاذ جروهمان [2] طريقة كراء أرض الدولة أو قبالة [3] الأراضى فقال : إن ذلك كان يحصل على طريقة المزاد على يد متولى خراج مصر بجامع عمرو بن العاص بالفسطاط ، حيث ينادَى على الأرض جزءاً جزءاً (أو كورة كورة) ، ويعطى لمن يرسو عليه المزاد لمدة أربع سنوات . وفى ذلك يقول المقريزى [4] : « إن متولى خراج مصر كان يجلس فى جامع عمـرو بن العاص من الفسطاط فى الوقت الذى تتهيأ فيه قبَـالة الأراضى ، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن ، فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات ، وكتَّـاب الخراج بين يدى متولى الخراج يكتبون ما انتهى إليه مبالغ الـكوَر والصفقات على من يتقبلها من الناس . وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالأربع سنين لأجل الظمأ أو الاستبحار وغير ذلك ، فإذا انقضى هذا الأمر خرج كل من كان تقبَّل أرضاً وضمنها إلى ناحيته ، فيتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك ، ويحمل ما عليه من الخراج أبّانة على أقساط ، ويحسب له من مبلغ قَبالتـه وضمانه لتلك الأراضى ماينفقه على عمارة جسورها وسدّ ترعها وحفر خلجها بضرائب مقدّرة فى ديوان الخراج ، ويتأخر من مبلغ الخراج فى كل سنة فى جهات الضمان والمتقبلين » .

وقد أقطع أبو جعفر المنصور بعض أعيان دولته قطائع من الأرض ليعمروها

---

(١) ص ١٨١ — ١٨٨ .

(٢) Arabic Papyri in the Egyptian Library, Vol. II. pp. 64—65.

(٣) القبالة (بالفتح) : الـكفالة .

(٤) الخطط ج ١ ص ٨٢ .

ويسكنوها مكافأة لهم على ما قدموه من الخدمات الجليلة ، وسرعان ما عمرت هذه القطائع واتسع نطاقها وازدحمت بالسكان ، وأصبحت كل قطيعة تُعرف باسم الرجل أو الطائفة التى تسكنها ؛ فنرى من بينها قطيعة العباس بن محمد بن عبد الله بن العباس ، وقطيعة الربيع بن يونس وكان بها تجار خراسان من البزّازين (بائعى الثياب) ، وقطيعة صالح بن المنصور . وقد حذا أحمد بن طولون فى مصر حَذْوَ أبى جعفر المنصور فى بغداد حين أسس مدينة القطائع بعد أن ضاقت مدينة الفسطاط والعسكر بخدمه ومماليكه وجنده ، وأعطى كل طائفة قطيعة خاصة بها ، فنرى قطيعة السودان وقطيعة الروم وقطيعة الفراشين وغيرها .

على أن نظام الإقطاع لم يخل من العيوب ؛ إذ أن المُقْطَع أو الملتزم يعمل على الإثراء وجمع الأموال الضخمة ، ولا يتردد فى إرهاق الأهالى وإثقالهم بأنواع الضرائب المختلفة ليستطيع أن يؤدى إلى الحكومة ما عليه من مال الخراج ويحفظ ما زاد لنفسه . والأهالى فى ذلك مغلوبون على أمرهم ، قلّما تصل شكاياتهم إلى السلطة المركزية ؛ فقد كان بعض الجباة يسلكون معهم بعض وسائل التعذيب[1] .

وقد علق الدكتور جروهمان[2] على ما ذكره المقريزى عن طريقة إقطاع الأرض أو استئجارها فقال : « إن الشخص الذى يحوز الأرض باعتبارها ضيْعة مستأجرة أو إقطاعية كان يؤدى عنها الخراج ، وأن إيجار هذه الأرض مدة أربع سنين مثلا لم يكن سوى مظهر من المظاهر الرسمية ، وهو أشبه بحجة بحق ملكية الدولة لهذه الأرض . كما أن عبارة عمارة الأرض لا تدل فقط على إصلاح الجسور وسد أفواه الترع وحفر الخلجان ؛ بل يدل أيضاً على إصلاح التربة وما تحتاج إليه الأرض من العمال .

ولم يكن الالتزام مقصوراً على إقطاع أجزاء من الأرض فى الولاية الواحدة ، بل قد يشمل ولاية برُمّتها . وقد ساد هذا النظام فى العصر العباسى حين تولى

---

(١) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ١٨ و٦١ و٧٠ و٧١ .

(٢) Vol. II. p. 64.

الأتراك حكم الدولة العباسية ، فكانوا يُقطعون الولايات على أن يؤدوا لدار الخلافة مبلغاً من المال عدا الهدايا والطُرَف ، كما كان متبعاً فى نظام الإقطاع الذى ساد أوربا فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين ، وسار عليه الخلفاء العباسيون قبل المعتصم ، فولّى الرشيد عبدَ الملك بن صالح مصر صَلاتَها وخراجها ، وولى المأمون عبد الله بن طاهر بن الحسين هذه البلاد (٢١١ — ٢١٣ هـ) على هذا النحو الإقطاعى ، وحذا المعتصم حذو الرشيد والمأمون فى تلك السياسة ، فولىّ آشناس التركى مصر (٢١٩ — ٢٢٩ هـ) وقلّد الواثق إيتاخ (٢٣٠ — ٢٣٥ هـ) .

## (ب) الجـــزية

هى مبلغ معين من المال توضع على الرءوس ، وتسقط بالإسلام ، وثبتت بنص القرآن لقوله تعالى : ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ [1]) . والفرق بينها وبين الخراج أن الخراج على الأرض (ليس على الرءوس) ، ولا يسقط بالإسلام ، وثبت بالاجتهاد (لا بنص القرآن) .

وقد فرضت الجزية على الذميين فى مقابل فرض الزكاة على المسلمين حتى يتكافأ الفريقان ؛ لأن الذميين والمسلمين رَعِيّةٌ لدولة واحدة ويتمتعون بحقوق واحدة ، وينتفعون بمرافق الدولة العامة بنسبة واحدة . ولذلك أوجب الله تعالى الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين وحمايتهم فى الأقاليم الإسلامية التى يقيمون فيها . وفى ذلك يقول القرطبى (فى كتابه الجامع لأحكام القرآن) : « الجزية وزنها

(١) آية ٢٩ سورة التوبة .

فِعْلة ، من جَزى يَجزى إذا كافأ عما أُسْدِى إليه ، فكأنهم أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن » . ويقول الماوردى[1] : « واسمها مشتق من الجزاء ، فيجب على أولى الأمر أن يضعوا الجزية على رقاب من دخل الذمة من أهل الكتاب ليقرّوا بها فى دار الإسلام ، ويلتزم لهم ببذلها بحقين : أحدهما الكف عنهم ، والثانى الحماية لهم ؛ ليكونوا بالكف آمنين ، وبالحماية محروسين » . ولذلك فرض الشرع الجزية على كل الأشخاص الذين لو كانوا مسلمين لوجب عليهم الجهاد . وذلك على النحو الآتى :

١ — أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهما .

٢ — متوسطو الحال ويؤخذ منهم ٢٤ درهما .

٣ — فقراء يكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .

٤ — ولا تؤخذ جزية من مسكين يُتصدّق عليه ، ولا ممن لا قدرة له على العمل ، ولا من الأعمى أو المقعد أو المجنون وغيرهم من ذوى العاهات ، ولا من المترهّبنين فى الأديرة إلا إذا كانوا من الأغنياء[2] . ولا تجوز إلا على الرجال الأحرار العقلاء ولا تجب على امرأة ولا صبى[3] .

وقد اختلف الفقهاء فيما وجبت الجزية عنه ؛ فقال علماء المالكية : وجبت بدلا عن القتل بسبب الكفر . وقال الشافعى : وجبت بدلا عن الدم وسكنى الدار . وقال بعض الحنفية : إنما وجبت بدلا عن النصر والجهاد .

وليست الجزية من مستحدثات الإسلام ؛ بل هى قديمة فرضها اليونان على سكان آسيا الصغرى حول القرن الخامس قبل الميلاد ، كما وضع الرومان والفرس الجزية على الأمم التى أخضعوها ، وكانت سبعة أمثال الجزية التى وضعها المسلمون ، والظاهر أن العرب أخذوا هذا النظام عن الفرس .

---

(١) الأحكام السلطانية ص ١٣٧ .

(٢) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٦٩ — ٧٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٨ ص ١٠٩ .

(٣) الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٣٩ .

وقد جاءت السُّنة حاضة قادة المسلمين على الرفق والإنصاف فى جباية الجزية من الذميين ، وحماية أرواحهم وأموالهم من عبث الجباه . والأخبار الواردة فى معاملة المسلمين فى صدر الإسلام لأهل الكتاب كثيرة تشهد بروح العدل والرفق والشعور النبيل نحوهم ، وتقضى القاعدة الفقهية أو دستور الإسلام فيما يتعلق بطريقة أخذ الجزية من دافعيها بأنه « لا يضرب أحد من أهل الذمة فى استيدائهم الجزية (أى لحملهم على دفع الجزية) ، ولا يقاموا فى الشمس ولا غيرها ، ولا يجعل عليهم فى أبدانهم شيء من المكاره ، ولكن يرفق بهم ، ويحبسون حتى يؤدوا ما عليهم » .

وروى أبو يوسف عن أبى ظبيان قال[١] : « كنا مع سلمان الفارسى فى غزاة فمرّ رجل وقد جنى فاكهة فجعل يقسمها بين أصحابه ، فمرّ بسلمان فسبّه ، فرد على سلمان وهو لا يعرفه ؛ فقيل له : هذا سلمان ؛ فرجع فجعل يعتذر إليه ، ثم قال له الرجل : ما يحلّ لنا من أهل الذمة يا أبا عبد الله ؟ قال ثلاث : من عماك إلى هُداك ، ومن فقرك إلى غناك ، وإذا صحبت الصاحب منهم تأكل طعامه ويأكل طعامك ، ويركب دابتك وتركب دابته فى ألاّ تصرفه عن وجه يريده » .

وروى أن عمر بن الخطاب مر على باب قوم وعليه سائل يسأل : شيخ كبير ضرير البصر ؛ فضرب عضده من خلفه وقال : من أى أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودى . قال : فما ألجأك إلى ما أرى ؟ قال : اسأل الجزية والحاجة والسن ! فأخذ عمر بيده وذهب إلى منزله فَرَضَخ[٢] له بشيء من المنزل ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال : انظر هذا وضُرباءه[٣] فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذُله عند الهَرَم ، « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب . ووضع الجزية عنه وعن ضربائه .

(١) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٧٢ .
(٢) رضخ له : أعطاه شيئاً ليس بالكثير .
(٣) الضرباء : جمع ضريب ، وهو الشبيه والنظير .

وهذا أبو يوسف قاضي هارون الرشيد يكتب إليه ، والدولة العباسية فى أوج عزها وسلطانها وبطشها فيقول : قد ينبغى يا أمير المؤمنين أيدك الله ، أن تتقدم فى الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صلى الله عليه وسلم ، والتفقد لهم حتى لا يُظلموا ولا يُؤذوا ، ولا يُكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شىء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم . فقد رُوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه » . وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عند وفاته : أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم . وروى عن نافع عن ابن عمر أنه قال : كان آخر ما تكلم به النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : احفظونى فى ذمتى[1] ، وعن ابن عباس أنه قال : ليس فى أموال أهل الذمة إلا العفو[2] .

---

## (ح) الزكاة

يقول القرطبى فى أحكامه : « الزكاة مأخوذة من زكا الشئ إذا نما وزاد ؛ يقال : زكا الزرع والمال يزكو ، إذا كثر وزاد . ورجل زكى ، أى زائد الخير . وسُمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه من حيث ينمو بالبركة أو بالأجر الذى يثاب به المزكى . وقيل : أصلها الثناء الجميل ؛ ومنه زكى القاضى الشاهد . فكأن من يخرج الزكاة يحصل لنفسه الثناء الجميل . وقيل : الزكاة مأخوذة من التطهير ، فكأن الخارج من المال يطهره من تبعة الحق الذى جعل الله فيه للمساكين »[3] .

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٣٧ .

(٢) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٧٠ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٣٤٣ .

فكما أن إخراج شيء من المال يطهره فكذلك يبعد عن صاحبه نظرة الحقد والحسد من الفقراء ، ويذهب عن نفس صاحبه الشحّ والأثرة ؛ قال الله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا[١]) .

وقد خص الله سبحانه بعض الناس بالأموال دون بعض نعمة منه عليهم وجعل شكر ذلك منهم إخراجَ سهم يؤدونه إلى من لا مال له[٢] ، نيابة عنه سبحانه فيما ضمنه بقوله : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا)[٣] .

والزكاة شرعاً : تمليك جزء مال عينه الشارع لمستحقه بشرائط مخصوصة ؛ كتب الفقه مرجعها .

والأنواع التي يجب فيها الزكاة خمسة أشياء :

١ — زكاة النقد (الذهب والفضة) . وتجب الزكاة فيهما إذا بلغا النصاب ؛ فنصاب الذهب عشرون مثقالا ؛ ويساوي بالعملة المصرية ١١٨٧,٥ قرش . ونصاب الفضة مائتا درهم ، ويساوي بالعملة المصرية ٥٢٩ قرشاً وثلثاي القرش . فإذا بلغا هذا النصاب وجب على المالك إخراج ربع العشر .

٢ — زكاة السوائم[٤] ؛ وهي : الإبل والغنم . فأول نصاب الإبل خمس ، وفيها شاة . وهكذا في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض[٥] . وفي ست وثلاثين بنت لَبُون[٦] . وفي ست وأربعين حِقّة[٧] . وفي إحدى وستين جَذَعة[٨] . وفي ست وسبعين بنتا لَبون . فإذا بلغت إحدى

(١) آية ١٠٣ سورة التوبة .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٦٧ . (٣) آية ٦ سورة هود .

(٤) السائمة : هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة بقصد الدر أو النسل أو السِّمَن الذي يراد به تقويتها لا ذبحها ، فلو اتخذت للذبح أو الحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها .

(٥) هي مابلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية .

(٦) هي ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة .

(٧) ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .

(٨) ما أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة .

وتسعين ففيهـا حقتان إلى مائة وعشرين . ثم تستأنف الفريضة ، فيؤخذ فى كل خمس شاة مع الحِقّتين .

أما زكاة البقر والجاموس ، ففى كل ثلاثين تبيع أو تبيعة [١] . وفى أربعين مُسِنّة [٢] إلى ستين ففيها ضعف ما فى ثلاثين ، ثم فى كل ثلاثين تبيع وفى أربعين مُسِنّة .

أما نصاب الغنم (ضأنا ومعزا) ففى أربعين شاةٌ ، وفى مائة وإحدى وعشرين شاتان ، وفى مائتين وواحدة ثلاث شياه ، وفى أربعمائة أربع شياه ، وما زاد ففى كل مائة شـاة .

ولا زكاة فى غير ما ذكر من الحيوان ؛ فلا زكاة فى الخيل والبغال والحمير ، إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة .

٣ — زكاة عروض [٣] التجارة ، وفيها ربع العشر ، بشرط أن تبلغ قيمتها نصابا من الذهب أو الفضة ، وأن يحول عليها الحول .

٤ — المعدن والرِّكاز ، وهما بمعنى واحـد ، وهو شرعاً : مال وُجد تحت الأرض ، سواء كان معدنا خلقيا خلقه الله تعالى ، بدون أن يضعه أحد فيها ، أو كان كنزاً دفنه الكفار . قال الحسن البصرى [٤] : ما كان من ركاز فى أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان فى أرض السِّلْم ففيه الزكاة (وهو ربع العشر) .

٥ — زكاة الزرع والثمار ؛ وحكم زكاتهما هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السَّيْح (الماء الذى يسيح على الأرض من المصارف وغيرها) . ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها . وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها [٥] .

---

(١) التبيع : الذى يتبع أمه ، وهو ما أوفى سنة .

(٢) المسن : ما أوفى سنتين .

(٣) جمع عرض (بسكون الراء) وهو ما ليس بذهب ولا فضة .

(٤) صحيح البخارى .

(٥) راجع الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٩٩ ، والفقه على المذاهب الأربعة وصحيح البخارى .

مصرف الزكاة :

تصرف للأصناف الثمانية المذكورة فى قوله تعالى ، ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِى سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ )[١] . وقال صلى الله وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ آخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَرُدَّهَا عَلَى فُقَرَائِكُمْ » . فالآية[٢] الشريفة تبين لمصارف الصدقات والمحلّ حتى لا تخرج عنهم ، ثم الاختيار إلى من يقسم ؛ وهذا قول مالك وأبى حنيفة وأصحابهما . وقال الشافعى : لا بد من التسوية بين المذكورين . واختلفت علماء اللغة وأهل الفقه فى الفرق بين الفقير والمسكين ، وفى حدّ الفقر الذى يجوز معه الأخذ من الصدقة . أما العاملون عليها فهم السُّعاة والجُباة الذين يبعثهم الإمام لتحصيل الزكاة بالتوكلّ على ذلك .

أما المؤلفة قلوبهم ؛ فهم قوم كانوا فى صدر الإسلام ممن يظهر الإسلام ، يُتألفون بدفع سهم من الصدقة إليهم لضعف يقينهم . وقد انقطع هذا الصنف بعز الإسلام وظهوره . والمراد « بالرِّقاب » : الرقبة تعتق وولاؤها للمسلمين . أما الغارمون ، فهم الذين ركبهم الدَّين ولا وفاء عندهم به . وقوله تعالى : ( وفى سبيل الله ) المراد بهم الغزاة وموضع الرِّباط ، يعطون ما ينفقون فى غزوهم سواء أكانوا فقراء أو أغنياء . و ( ابن السبيل ) المراد به الذى انقطعت به الأسباب فى سفره عن بلده ومستقره وماله ؛ فإنه يعطى من الصدقة وإن كان غنيا فى بلده .

وكان للزكاة ديوان خاص بها فى مركز الخلافة ، وله فروع فى سائر الولايات والبلدان .

---

(١) آية ٦٠ سورة التوبة . (٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٦٧ .

## (ء) الفيء

الفيء مأخوذ من فاء يفيء إذا رجع ، وهو كل مال وصل من المشركين للمسلمين عفواً من غير قتال ، ولا بإيجاف[1] خيل ولا ركاب ؛ فهو كمال الهدنة والجزية والخراج .

وخمس الفيء يقسم على خمسة أسهم : سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وأزواجه ، ويصرفه فى مصالحه ومصالح المسلمين ؛ وقد سقط بموته صلى الله عليه وسلم .

أما أربعة أخماس الخمس فسهم لذوى القربى ، والمراد بهم قربى الرسول . واختلف فيهم فقيل : إنهم قريش كلها . وقيل بنو هاشم وبنو عبد المطلب . وقيل بنو هاشم خاصة ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ؛ عملا بقوله تعالى : (مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ[2]) . وبقوله صلى الله عليه وسلم : « مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمسُ مردود عليكم » .

وكانت أربعة أخماس الفيء الباقية تقسم فى صدر الإسلام بين الجند فى الأعمال الحربية لشراء الأسلحة وغيرها من معدات الحرب حتى دوّن عمر الدواوين ، وقدّر أرزاق الجند .

---

(١) الإيجاف : سرعة السير . والركاب : الإبل التى يسافر عليها ، لا واحد لها من لفظها . أى لم يعدوا فى تحصيله خيلا ولا إبلا ، بل حصل بلا قتال .

(٢) آية ٦ سورة الحشر .

## (هـ) الغنيمة

الغنيمة[1] فى اللغة : ما يناله الرجل والجماعة بسَعْى . والمراد بها : مال الكفار إذا ظفر به المسلمون على وجه الغلبة والقهر . قال الشافعى : كل ما حصل من الغنائم من أهل دار الحرب من شىء قلّ أو كثر من أرض أو متاع أو غير ذلك قُسِم ، إلا الرِّجالَ البالغين فإن الإمام فيهم مخيّر أن يَمُنّ أو يقتل أو يَسْبى ، وسبيلُ ما أُخِذ منهم وسُبى سبيلُ الغنيمة . واختلف الفقهاء فى « السَّلب[2] » هل هو للقاتل ، أو أن حكمه حكم الغنيمة فيقسم على الغانمين .

وإذا جمعت الغنائم لم تقسم مع قيام الحرب حتى تنجلى ؛ ليعلم بانجلائها تحقق الظفر واستقرار الملك ، ولئلا يتشاغل المقاتلة بها فيهزموا ، كما حصل[3] لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة أُحد . فإذا انجلت الحرب كان تعجيل قسمتها فى دار الحرب ، وجواز تأخيرها إلى دار الإسلام بحسب ما يراه أمير الجيش من الصلاح .

### قَسْم الغنيمة :

يبدأ الإمام بإخراج الخمس من جميع الغنيمة ، فيقسمه بين أهل الخمس على خمسة أسهم ، وهم من ذكروا فى قوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَىْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ[4]) .
وتقدم ذكرهم فى باب الفىء .

ثم الأربعة الأخماس[5] ملك للغانمين ؛ غير أن الإمام إن رأى أن يَمُنّ على

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١ — ٢٠ .
(٢) السلب : ما كان على المقتول من لباس يقيه ، وما كان معه من سلاح يقاتل به .
(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٤ ص ٢٣٤ وما بعدها .
(٤) آية ٤١ سورة الأنفال .
(٥) أحكام القرآن لابن العربى ج ١ ص ٣٥٤ .

الأسرى بالإطلاق فمل ، وبطلت حقوق الغانمين فيهم بقوله صلى الله عليه وسلم : « لو كان المطعم بن عدىّ حيًّا وكلمنى فى هؤلاء النَّتْنَى[1] (يعنى أسارى بدر) لتركتهم له » . وللإمام أن يقتل جميع الأسرى ، وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم سهم كسهم الغانمين ، حضر أو غاب ، وسهم الصفِىّ ، يصطفى سيفاً أو خادماً أو دابة ، وكانت صفيّة بنت حُيَىّ من الصفىّ من غنائم بدر .

وكانت الحكمة فى ذلك أن أهل الجاهلية كانوا يرون للرئيس ربع الغنيمة ، قال شاعرهم :

لك المِرْباع منهـا والصفايا وحُكمك والنشيطة والفُضول[2]

يقال : رَبَع الجيشَ يربعه رَباعة ، إذا أخذ ربع الغنيمة . فكان يأخذ بغير شرع ولا دين الربع من الغنيمة ، ويصطفى منها ، ثم يتحكم بعد الصَّفِىّ فى أى شىء أراد ، وكان ما شذّ منها وما فضل من متاع وغيره له .

فأحكم الله الدّين بقوله : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) وأبقى سهم الصفى لنبيه وأسقط حكم الجاهلية .

وقد أطلق الله سبحانه القول فى الأربعة الأخماس للغانمين ، وبيّنه النبى صلى الله عليه وسلم ، ففاضل بين الفارس والراجل ، لفضل غنائه ، واختلف فى قدر تفضيله ؛ فقال أبو حنيفة : يعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً . وقال الشافعى : يعطى الفارس ثلاثة أسهم ، والراجل سهماً . وإذا حضر الوقعة بأفراس لم يسهم إلا لفرس واحد ، على قول الشافعى . وقال أبو حنيفة : يسهم لأكثر من فرس واحد ؛ لأنه أكثر غناء وأعظم منفعة .

---

(١) النتنى : جمع نتن ؛ كزمن وزمنى . وقوله صلى الله عليه وسلم مكافأة لعدى فى شأن نقض الصحيفة التى كتبتها قريش فى ألا يبايعوا الهاشمية ولا المطلبية ولا يناكحوهم . وهو مطعم بن عدى بن نوفل ، مات كافراً فى صفر قبل وقعة بدر بنحو سبعة أشهر .

(٢) البيت لعبد الله بن عنمة الضبى ، يخاطب بسطام بن قيس . والنشيطة : ما أصاب الرئيس فى الطريق قبل أن يصير إلى مجتمع الحى . والفضول : ما فضل من القسمة مما لا تصح قسمته على عدد الغزاة ؛ كالبعير والفرس ونحوهما .

أما الأُجَراء والصناع الذين يصحبون الجيش للمعاش ، فلا حق لهم في الغنيمة ؛ لأنهم لم يقصدوا قتالاً ولا خرجوا مجاهدين .

أما العبيد والنساء فلا يسهم لهم ولا يُرْضخ[1] . وقيل يرضخ لهم . واختلف في الأسير ؛ فقيل يسهم له . وقيل لا .

إذا جاء للجيش مدد قبل انجلاء الحرب شاركوهم في الغنيمة ، وإن جاءوا بعد انجلائها لم يشاركوهم ؛ لأن سبب استحقاق السهم شهود الوقعة لنصر المسلمين . أما من خرج لشهود الوقعة فمنعه العذر منه كمرض ؛ ففي ثبوت الإسهام له ونفيه اختلاف .

وقد ذكر الماوردي[2] أن الغنيمة تشتمل على أربعة أقسام : أسْرى وسَبْي وأرضين وأموال . فأما الأسرى : فهم الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء . واختلف في حكمهم . وأما السبي : فهم النساء والأطفال ؛ الذين يقعون في الأسر ؛ فلا يجوز أن يقتلوا إذا كانوا أهل كتاب ، وإنما يقسمون في جملة الغنائم . وإن كان النساء من قوم ليس لهم كتاب كالدهرية وعبدة الأوثان وامتنعن من الإسلام يقتلن أو يسترققن ، ولا يفرق فيمن استرققن بين والدة وولدها . ويجوز قبول الفدية عنهن ؛ فإن فودي بهم أسرى من المسلمين في أيدي قومهم عُوِّض الغانمين عنهم من سهم المصالح ، وكذلك في حالة المَنّ عليهم ؛ يدل على هذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع وفد هوازن حينما أتوه مستعطفين في سبي قومهم بحُنَين وقد قسم السبي على الجيش . وإذا كان في السبايا ذوات أزواج بطل نكاحهن بالسبي ، سواء سُبي أزواجهن أو لا . وإذا قسم السبايا في الغانمين حَرُم وطؤهن حتى يستبرئن بحيضة إن كن من ذوات الإقراء ، أو بوضع الحمل إن كن حوامل ؛ وإذا أسلم أحد الأبوين كان إسلاماً لصغار أولاده .

أما الأرض التي استولى المسلمون عليها عَنْوة وقهراً ، وفارقها أهلها بقتل أو أسر أو جلاء ؛ فذهب الشافعي إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين

(١) الرضخ : العطاء ليس بالكثير . (٢) الأحكام السلطانية ص ١٢٥ .

الغانمين ، إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . وقال مالك : تصير وقفاً على المسلمين ولا يجوز قسمتها . وقال أبو حنيفة : الإمام فيها بالخيار بين قسمتها أو وقفها .

أما الأموال ؛ فقد تقدم لنا القول فيها فى أول الباب .

العشور :

ومن الضرائب التى كانت تؤخذ فى الإسلام العشور ، والمقرر[1] فى الشرع أخذ العشر من بضائع تجار الكفار التى يقدمون بها من دار الحرب إلى دار الإسلام ، إذا شُرِط ذلك عليهم . والمُفْتى به فى مذهب الشافعى أن للإمام أن يزيد فى المأخوذ عن العشر وأن ينقص عنه إلى نصف العشر ، وأن يرفع ذلك عنهم إذا رأى فيه المصلحة . ولا يزيد الأخذ على مرة من كل قادم بالتجارة فى كل سنة ، ولو تكرر قدومه ، إلا أن يقع التراضى على ذلك . وكانت هذه الضريبة لا تؤخذ من التاجر إلا إذا انتقل من بلاده إلى بلاد أخرى . وهذا ما نسميه فى الوقت الحاضر بالضرائب الجمركية .

وهناك مورد آخر من موارد بيت المال ، وهو الأموال التى لم يعلم لها مستحق ، كاللقطة . ومال من يموت وليس له وارث . والأموال التى يصالح عليها المسلمون أعداءهم .

---

## الضرائب فى عهد الأمويين والعباسيين

### فى عهد الأمويين :

وقد زادت الضرائب فى عهد بنى أمية عما كانت عليه فى عهد الخلفاء الراشدين

(١) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٣ .

فلم يراع الخلفاء الأمويون القواعد التى قررها أسلافهم ، بل تجاوزوا حدود الضرائب التى فرضوها . وقد كتب معاوية إلى وردان عامله على مصر : « أن زد على كل امرئ من القبط قيراطا » ؛ فكتب إليه وردان : « كيف أزيد عليهم وفى عهدهم ألا يزاد عليهم ؟ » .

وكانت الحال كذلك حتى فى الولايات العربية ، فقد صادر أحد إخوة الحجاج ببلاد اليمن أملاك الأهالى ، كما أثار حنقهم وسخطهم بفرضه عليهم ضريبة معينة (وظيفة) ، وذلك عدا العشر الذى قرره الإسلام [١] .

وفى عهد عبد الملك عمل فى خراسان إحصاء جديد للسكان عامة ؛ وكلف كل شخص بسداد ما فرض عليه من الضريبة . وزادت جزية كل شخص ثلاثة دنانير عما كانت عليه من قبل [٢] . كذلك كانت الحال فى العراق ، حيث كانت تزاد الضرائب الاستثنائية مع ما كان يثقل الأهلين من الضرائب المقررة .

وقد أمر عمر بن عبد العزيز جُباة الخراج ألا يأخذوا من الأهالى من الدراهم ما زاد وزنه على أربعة عشر قيراطا ؛ وهو ما أمر به عمر بن الخطاب . وقد رأى أن العمال كانوا يأخذون دراهم أثقل وزنا من تلك الدراهم التى فرضها عمر بن الخطاب ، مما كان يزيد زيادة فاحشة فى الضرائب التى كان يدفعها الأهالى . ويتبين لنا من ذلك النظام الذى أقره عمر بن الخطاب ، أن الأهلين كانوا يدفعون عدا الضريبة المقررة نفقات سك النقود وضربها ، وكذا نفقات العقود الرسمية ومرتبات عمال الإدارة ؛ هذا عدا هدايا النيروز والمهرجان [٣] . ولا غرو فقد كانت تتخذ إمرة إحدى الولايات وسيلة للحصول على الثروة وجمع المال .

ولم يكن الرؤساء وحدهم هم الذين يثرون على حساب بيت المال ؛ فقد كان هناك طائفة من صغار الموظفين لا همّ لهم إلا الإثراء من أموال الدولة .

وكان من أثر تلك الصعوبات التى كانت تعترض الحكومة فى سبيل استرداد

---

(١) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٧٣ . (٢) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٢٣

(٣) تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ٢٥٨ .

تلك الأموال ، أن فكر عبيد الله بن زياد والى العراق فى استبدال أولئك العمال من العرب بغيرهم من الفرس ؛ ومن ذلك الحين كان يعهد إلى الدهاقين ( كبار ملاك الأراضى من هؤلاء) بجباية الخراج . ولا غرو فقد كان هؤلاء الدهاقين «أبصر بالجباية ، وأوفى بالأمانة »[١].

وفى عهد عبد الملك بن مروان ( ٦٥ — ٨٦ هـ ) ، كان يعمل تحقيق دقيق مع الجباة عند اعتزالهم أعمالهم الإدارية ؛ وكانوا يرغمون على رد ما سلبوه من الأموال[٢] .

## فى عهد العباسيين :

كان الخلفاء العباسيون يعنون بشؤون الزراع والتخفيف عنهم . وقد ألغى المنصور الضريبة النقدية التى كانت تفرض على الحنطة والشوفان ، وأحل محلها نظام المقاسمة ، وهو دفع الضرائب نوعيا بنسبة خاصة من المحصول . على أن النظام النقدى القديم قد ظل على النخيل والفواكه وأشباهها . ولما أدى ذلك النظام الجديد إلى اشتطاط الجباة فى جمع الضرائب توسع الخليفة المهدى (١٥٨ — ١٦٩ هـ ) فى تطبيق النظام الذى أدخله أبوه المنصور فعممه ، وجعل الضرائب تجبى دائماً بالنسبة للمحصول . وإذا كانت الأرض ممتازة الخصوبة ولا تحتاج إلى عمل كثير كان على الزارع أن يقدم للحكومة نصف غلة أرضه . وإذا صعب عليه ريها دفع الثلث أو الربع أو الخمس تبعاً لحالة الأرض .

أما الكروم والبساتين والنخيل ، فكانت غلتها تقوم بالمال ويدفع عنها النصف أو الثلث . ويسمى هذا النظام بالمقاسمة ، تميزاً له عن النظام القديم الذى كان يعرف بالمحاسبة ، والذى كان يقضى بأن تجبى الضريبة بالنسبة لمساحة الأرض . وفى سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ — ٨٢٠م) أنقص المأمون (١٩٨ — ٢١٨هـ)

---

(١) الطبرى ج ٢ القسم الثانى ص ٤٥٨ ، ٩٩٥ .

(٢) انظر كتاب السيادة العربية ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٢٧ — ٣٣ .

ضريبة الأرض مرة أخرى ، فأصبح يجبى الخمسان بدلا من النصف ، حتى على أكثر الأرض إنتاجا . أما فى بابل وبلاد كلدان والعراق والجزيرة وفارس ، حيث نجد كثيراً من كبار الملاك والمزارعين ، فقد كان هؤلاء يدفعون ضرائب محددة وفق شروط الصلح التى عقدت أيام الفتح . ولم يكن من الممكن تغيير هذا النظام ، وكانوا لذلك فى مأمن من كل اغتصاب . وكان أهالى شمال فارس وخراسان يتمتعون بنفس هـذا الامتياز . ومن ثم كان هناك ثلاث طرق فى جباية الأرض .

١ — المحاسبة — وهى إما أن تكون نقداً أو نوعاً أو هما معاً .

٢ — المقاسمة — وهى ضريبة نوعية تؤخذ من المحصول .

٣ — المقاطعة — وهى ضريبة تجبى وفق اتفاقات معينة بين الحكومة والخاصة . ويدخل فى هذا النظام معظم أراضى التاج . وكثيراً ما كان يعفى البعض من دفع الضرائب ، حتى فى العهود التى ساد فيها العسر والجدب ، مثال ذلك أن المعتضد تجاوز عن ربع الضريبة بإرجائه السنة المالية ، من منتصف مارس إلى ١٧ يونية (١١ ربيع الأول) ، ثم بإرجائها مرة أخرى إلى ٢١ يوليه .

وإذا ذكرنا رخاء الدولة وحسن حالة الزراع ، ونفاق التجارة ، لا نعجب إذا علمنا أن دخل الرشيد السنوى بلغ ٢٧٢ مليون درهم وأربعة ملايين ونصف من الدنانير ، وأن نفقة المأمون بلغت ستة آلاف دينار كل يوم[١] أو ٢٫١٩٠٫٠٠٠ دينار فى السنة .

* * *

وقد اهتم العباسيون بالخراج اهتماماً عظيما ، وعلى الأخص فى عهد هارون الرشيد الذى ناط بالفقيه القاضى أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارى صاحب الإمام أبى حنيفة النعمان بن ثابت أن يكتب كتاباً يبين فيه الطريقة المثلى لتنظيم جباية الخراج وغيره من موارد بيت المال ، فسمى كتابه « كتاب الخراج » . وفى هذا الكتاب تناول المؤلف الكلام على ثلاثة أمور :

(١) Ameer Ali, p. 426 Seq.

الأول — موارد بيت المال ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ — خُمْس الغنائم .

٢ — الخراج ، ويدخل تحته ما يسمى وظيفة الأرض الخراجية ، ثم جزية أهل الذمة ، ثم العشور ، وقد حدثت فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ومن ثَمَّ لم يرد لها ذكر فى القرآن .

وحَدُّ أرض الخراج : كل أرض من أراضى الأعاجم ظهر عليها المسلمون عَنوة فلم يقسمها الإمام وأبقاها بأيدى أهلها أو صالحهم عليها وصيّرهم ذمة ؛ ويخرج من ذلك أنواع من الأرض لا يوضع عليها الخراج ، وإنما تكون أرضاً عشرية ، وهى كل أرض للعرب غير بنى تغلب ، وكل أراضى الأعاجم أسلم عليها أهلها طوعا ، وكذلك كل أرض من أراضى الأعاجم ظهر عليها المسلمون عنوة ، فقسمها الإمام بين الفاتحين .

٣ — الصدقات .

الثانى — بيان الطريقة المثلى لجباية تلك الأموال .

الثالث — بيان الواجبات التى يقوم بها بيت المال .

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بعمل كل ما يلزم لئلا يرهق المزارعون ، وعنى البعض بوضع قواعد ثابتة لمقدار الخراج حسب نوع المحصول وجودة الأرض ، وراعوا مسألة تخفيض الضرائب فى بعض الأحيان إذا قل المحصول لسبب من الأسباب .

وقد اهتم الخلفاء بمواعيد الخراج ، وكان ميعاده فى عيد النَّيروز . وقد قيل : إن الدولة الأموية قدَّمت ميعاده نحواً من شهر ، فاجتمع أصحاب الأراضى فى زمن هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥ هـ = ٧٢٤ — ٧٤٣ م) ، وطلبوا إليه أن يؤجل ميعاد الخراج هذا الشهر ، ولكن هشاماً رفض طلبهم محتجا بقوله

تعالى : (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ)[١] . وفى خلافة هارون الرشيد (١٧٠ — ١٩٣ هـ) اجتمع أصحاب الأراضى وطلبوا من يحيى بن خالد البرمكى أن يؤجل الخراج شهرين ، فرمى بالتعصب للمجوسية فعدل عن إجابة هذا الطلب[٢].

هذا ، ولم تُحلّ هذه المسألة إلا فى أيام الخليفة المتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧ هـ = ٨٤٧ — ٨٦١ م) ثم جاء المنتصر (٢٤٧ — ٢٤٨ هـ = ٨٦١ — ٨٦٢م) فأعاد ميعاد الخراج إلى ما كان عليه من قبل . ولما جاء المعتضد (٢٤٨ — ٢٥٢ هـ = ٨٦٢ — ٨٦٦ م) قدّم ميعاد الخراج عما كان عليه أيام المتوكل بستة عشر يوماً ، فأصبح فى ٢٠ يونيه من كل سنة .

وصفوة القول ، أن خزائن العباسيين كانت تفيض بالأموال التى كانت تُجبى من الضرائب ، حتى بلغت فى أيام الرشيد ما يقرب من اثنين وأربعين مليون دينار ، عدا الضريبة العينية التى كانت تؤخذ مما تنتجه الأرض من الحبوب ، حتى يقال : إن الرشيد كان يستلقى على ظهره وينظر إلى السحابة المارة ويقول : « اذهبى إلى حيث شئت يأتنى خراجك »[٣]. على أن الدّخْل أخذ يتناقص حتى أصبح فى القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) أقلّ من جزء من واحد وعشرين جزءاً مما كان عليه فى عهد الرشيد ، وأصبحت الحروب عبئاً ثقيلاً لا يحتمل مما أنهك قوى الدولة العباسية[٤] .

هذا ، وقد بلغ المحمول إلى الرشيد « فى كل سنة نحواً من خمسمائة ألف درهم من الفضة وعشرة آلاف ألف دينار من الذهب ، فحمل الناس كثرة هذا المحمول على أن يعدّلوه بالوزن لا بالعدد ، فيقولون إنه يبلغ ستة أو سبعة آلاف قنطار من الذهب . إلا أن هذا إعياءٌ ينتهى بالتفريط إلى المغالاة ؛ لأن زنة القنطار ثلاثون

---

(١) آية ٣٧ سورة التوبة .

(٢) البيرونى كتاب الآثار الباقية ترجمة .Edward Sachau ص ٣٧ .

(٣) صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٧٠ .

(٤) Cambridge Medieval History, Vol. IV p. 151.

ألف دينار ، ولا يحتمل أن يكون فى العالم ألف ألف ألف دينار ، حتى لو صحّ افتراضنا بوجودها لما صحّ أن تحمل كلها إلى بيت المال ، ولا يبقى منها شىء فى أيدى الناس لمعاملاتهم . فإن كان زعمهم بعيداً عن الصدق فلا أقلّ من كونه يدل على الكثرة ، وأن المال يُحمل إلى بغداد بالصُّبَر[١] لوفور الخير ... الخ[٢] » .

ويوضح الجدول الآتى مقدار الجباية فى عهد الدولة العباسية أيام المأمون[٣] على ما ذكره ابن خلدون :

| أسماء الأقاليم | مقدار الجباية بالدراهم | الأموال والغلات |
|---|---|---|
| السواد | ٢٧٫٨٠٠٫٠٠٠ | ومن الحلل النجرانية ٢٠٠ حلة ومن طين الختم ٢٤٠ رطلا |
| كسكر | ١١٫٦٠٠٫٠٠٠ | |
| كور دجلة | ٢٠٫٨٠٠٫٠٠٠ | |
| حلوان | ٤٫٨٠٠٫٠٠٠ | |
| الأهواز | ٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ | وسكر ٣٠٫٠٠٠ رطل |
| فارس | ٢٧٫٠٠٠٫٠٠٠ | ومن ماء الورد ٣٠٫٠٠٠ قارورة ، ومن الزيت الأسود ٢٠٫٠٠٠ رطل |
| كرمان | ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ | ومتاع يمانى ٥٠٠ ثوب وتمر ٢٠٫٠٠٠ رطل |
| مكران | ٤٠٠٫٠٠٠ | |
| السند وما يليه | ١١٫٥٠٠٫٠٠٠ | وعود هندى ١٥٠ رطلا |
| سجستان | ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ | ومن الثياب المعينة ٣٠٠ ثوب ومن الفانيد ٢٠ رطلا |

(١) الصبر : جمع صبرة ، وهو ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن بعضه فوق بعض .
(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٤٢ ، حضارة الإسلام فى دار السلام ص ١٨٨ ، كتاب الخراج لقدامة .
(٣) انظر أيضاً كتاب التمدن الإسلامى ج ٢ ص ٥٣ — ٥٥ .

| أسماء الأقاليم | مقدار الجباية بالدراهم | الأموال والغلال |
| --- | --- | --- |
| خراسان | ٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠ | ومن نقر الفضة ٢٫٠٠٠ نقرة و ٤٫٠٠٠ برذون و ١٫٠٠٠ رأس دقيق و ٢٠٫٠٠٠ ثوب متاع و ٣٠٫٠٠٠ رطل إهليلج |
| جرجان | ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ | ١٫٠٠٠ شقة إبريسم |
| قومس | ١٫٥٠٠٫٠٠٠ | ومن نقر الفضة ١٫٠٠٠ نقرة |
| طبرستان والريان ودماوند | ٦٫٣٠٠٫٠٠٠ | و ٦٠٠ قطعة من الفرش الطبرى و ٢٠٠ أكسية و ٥٠٠ ثوب و ٣٠٠ منديل و ٣٠٠ جام |
| الرى | ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ | و ٢٠٫٠٠٠ رطل عسل |
| همدان | ١١٫٣٠٠٫٠٠٠ | و ١٫٠٠٠ رطل رب الرمانين و ١٢٫٠٠٠ رطل عسل |
| ماها البصرة والكوفة | ١٠٫٧٠٠٫٠٠٠ | |
| ماسبذان والريان | ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ | |
| شهر زور | ٦٫٧٠٠٫٠٠٠ | |
| الموصل وما يليها | ٢٤٫٠٠٠٫٠٠٠ | و ٢٠٫٠٠٠ رطل عسل |
| أذربيجان | ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ | |
| الجزيرة وما يليها من أعمال الفرات | ٣٤٫٠٠٠٫٠٠٠ | و ١٫٠٠٠ رأس دقيق و ١٢٫٠٠٠ زق عسل وعشر بزاة و ٢٠ كساء |
| أرمينية | ١٣٫٠٠٠٫٠٠٠ | و ٢٠ من القسط المحفور و ٥٣٠ رطلا من |

| أسماء الأقاليم | مقدار الجبـاية بالدراهم | الأموال والغلال |
|---|---|---|
| | | الرقم و ١٠٫٠٠٠ رطل من المسـايح السورماهى و ١٠٫٠٠٠ رطل من الصوبج و ٢٠٠ بغل و ٣٠ مهراً . |
| برقة | ١٫٠٠٠٫٠٠٠ | |
| إفريقية | ١٣٫٠٠٠٫٠٠٠ | و ١٢٠ بساطاً |
| قنسرين | ٤٠٠٫٠٠٠ | و ١٫٠٠٠ حمل زيت |
| دمشق | ٤٢٠٫٠٠٠ | |
| الأردن | ٩٧٫٠٠٠ | |
| فلسطين | ٣١٠٫٠٠٠ | و ٣٠٠٫٠٠٠ رطل زيت |
| مصر | ٢٫٩٢٠٫٠٠٠ | |
| اليمن | ٣٧٠٫٠٠٠ | سوى المتاع (لم يذكر) |
| الحجاز | ٣٠٠٫٠٠٠ | |
| المجموع | ٣٩٠٫٨٥٥٫٠٠٠ | درهم |

ولـكن مقدار الجباية أخذ فى النقص بعد عهد المأمون ، فبلغ فى عهد المعتصم ٣٨٨٫٢٩١٫٣٥٠ درهما ، كما بلغ ٢٩٩٫٢٦٥٫٣٤٠ درهماً فى أواسـط القرن الثالث الهجرى .

## مصارف بيت المـال

كان المـال الذى يأتى من الموارد المتقدمة ينفق على مصالح الدولة بحسب ما يراه الإمام :

١ — تدفع منه أرزاق القضاة والولاة والعمال وصاحب بيت المال وغيرهم من الموظفين ، ولا يصرف للولاة ولا للقضاة شيء من أموال الصدقة ، بخلاف والى الصدقة ، فإن رزقه يصرف منها . وكانت زيادة أرزاق القضاة والولاة ونقصها من حق الإمام .

٢ — وتدفع منه أعطيات الجند ، ويراد بها رواتبهم التى يستولون عليها فى أوقات معينة من العام . وكانت فى أيام النبى صلى الله عليه وسلم غير محدودة ولا معينة ، وإنما كانوا يأخذون من أربعة أخماس الغنيمة ، وما يرد من خراج الأرض التى بقيت فى أيدى أهلها كما كانت تقسم بينهم بالسوية .

ولما ولى أبو بكر رضى الله عنه سوّى بينهم فى العطاء قائلا : « هذا معاش ، فالأُسْوة فيه خير من الأَثَرة » . ولما ولى عمر رضى الله عنه جعل العطاء بحسب السَّبْق إلى الإسلام ؛ فكانت الأرزاق كما يأتى :

لأزواج النبى عليه الصلاة والسلام ولعمه العباس ١٠٫٠٠٠ درهم ، إلا عائشة فقد أعطاها ١٢٠٠٠ لمكانتها ومكانة أبيها من الرسول[1] ؛ ولمن شهد بدراً والحسن والحسين ٥٠٠٠ درهم ؛ ولمن كان إسلامه كإسلام أهل بدر ولم يشهدوها ٤٠٠٠ درهم؛ ولعبد الله بن عمر ولبعض أبناء المهاجرين والأنصار ٣٠٠٠ درهم ، ولأبناء المهاجرين والأنصار ٢٠٠٠ درهم ؛ ولأهل مكة ٨٠٠ درهم ؛ ولسائر الناس مبالغ تتراوح بين ٣٠٠و٤٠٠ درهما ؛ ولنساء المهاجرين والأنصار مبالغ تتراوح بين ٢٠٠و٣٠٠و٤٠٠و٦٠٠ ردرهما .

وكان يعطى أمراء الجيوش ٧٠٠٠و٨٠٠٠و٩٠٠٠ درهما بحسب الأعمال التى يقومون بها ؛ هذا فضلاً عما كان يدفع لنسائهم وأولادهم ، وما فرض لكل منهم من الحنطة ، وهو ما يخرج من مساحة جَرِيبين[2] .

(١) تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام لبدر الدين بن جماعة المنشور بالعدد الرابع من مجلة Islamica (سنة ١٩٣٤) ص ٣٨٤ .

Von Kremer, Culturgeschichte des Orients, trans. dy S. Khuda Bukhsh, p. 57.

(٢) الجريب من الأرض والطعام : مقدار معلوم . ونقل أنه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع . وقيل : إنه عشرة آلاف ذراع .

وقد ظلت أعطيات الجند على هذا النحو أيام الخلفاء الراشدين ، فلما طمع بنو أمية فى الملك ، واحتاج معاوية إلى استنجاد العرب ، زاد فى أعطيات جنده الذى كان يبلغ عدده ستين ألفاً . وكان ينفق عليهم ستين مليون درهم فى العام . فلما صارت إليهم الخلافة وتوطدت دعائم دولتهم أنقصوا ذلك المبلغ الضخم إلى أقل من النصف .

٣ — كَرْى الأنهار وإصلاح مجاريها : وكان يصرف من بيت المال على كرى الترع الكبيرة والمجارى التى تأخذ من الأنهار الضخمة كدجلة والفرات لتوصل الماء إلى الأراضى البعيدة .

٤ — حفر الترع للزراعة وغيرها .

٥ — النفقة على المسجونين وأسرى المشركين من مأكل ومشرب وملبس ودفن من يموت منهم[1] .

٦ — المعدات الحربية .

٧ — العطايا والمنح للأدباء والعلماء .

هذا ، ولا يفوتنا أن نذكر أن النظام الذى أقره عمر كان يفرض لكل مسلم دوّن اسمه فى سجلات الحكومة مكافأة سنوية عن خدماته الحربية ، عدا ما كان يمنحه من الأجر (فريضة) لأبنائه ، لا فرق فى ذلك بين العرب والموالى .

على أن هناك أمراً آخر جديراً بالملاحظة ؛ هو أن عدد هؤلاء لم يكن كبيراً فى عهد هذا الخليفة . ولذلك أصبح العطاء وقفاً على الدّهاقين[2] الذين ساعدوا العرب فى فتوحاتهم ، ويمكننا أن نعلل ما ذهب إليه البَلاذُرِى[3] من أن العرب فى ذلك الوقت لم يكن يحفظهم أن يقاسمهم غيرهم ممن دخلوا فى الإسلام من غير العرب نصيبهم من الغنائم . وقد ذكر اليعقوبى[4] أن علياً وحده هو الذى تمسك

(١) الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٩٤ — ١٩٦ .

(٢) الدهاقين : جمع دِهقان ، وهو القوى على التصرف ، وزعيم فلاحى العجم .

(٣) فتوح البلدان ص ٤٦١ . (٤) تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ٢١٣ .

بالقواعد القديمة ؛ ولا نعلم إلى أى حد اتبع الأمويون الطريقة التى وضعها عمر فيما يتعلق بالأعطيات السنوية .

على أننا لا نشك فى أنهم قد أنقصوا نقصاً كبيراً أعطية هؤلاء الذين باءوا بسخطهم (كالعلويين مثلا) ، كما استبدوا بما فى بيت المال من الأموال يبذلونها لأفراد أسرتهم . ومع ذلك فقد كان الأمويون على جانب كبير من الحكمة وبعد النظر ؛ لتلافى ما عسى أن يجره عليهم ذلك النظام الذى كان يقضى بنقص عطاء رعاياهم من العرب عن القدر الذى فرضه لهم عمر بن الخطاب .

ولم يرض العرب أن يقاسموا الموالى ثمرات ما يفتحونه من البلاد ، تلك المقاسمة التى كانت تنقص نصيبهم منها نقصاً محسوساً .

وقد أجحف مؤرخو الغرب فى الحكم على هذه الإصلاحات التى قام بها عمر بن عبد العزيز ، والتى كان الغرض منها القضاء على ما قام به فى سبيل انتشار الإسلام من العقبات ، وذلك بمنحه الموالى الحقوق التى كان يستمتع بها المسلمون من العرب وحدهم ، وإعفائهم من الجزية التى كان يدفعها الكفار ، ثم مقاسمتهم إخوانهم المسلمين من العرب نصيبهم من الأعطيات السنوية .

ولا ريب أن سياسة ذلك الخليفة لم توقظ إلا آمالا لم تستطع الحكومة تحقيقها ؛ فقد كانت الحال تتطلب علاجاً آخر غير تلك السياسة التى سار عليها عمر بن عبد العزيز . ففى العراق أنضب الأعطيات السنوية بيت المال ، بعد أن تأثرت موارده تأثيراً محسوساً من جراء إلغاء الجزية فى خراسان . وهكذا أعقبت تلك الفوضى فى الشؤون المالية بعد موت عمر بن عبد العزيز سياسة خراجية جائرة .

وفى ذلك يقول ڤان فلوتن : « وعلى الرغم من ذلك ، فينبغى أن يتورع المؤرخ عن القسوة فى الحكم على تلك الإصلاحات التى قام بها عمر بن عبد العزيز . ومن العدل أن أطالب الذين يشايعون الحجاج بن يوسف ضد ذلك الخليفة المصلح بالإجابة على هذين السؤالين : (١) ألم يكن خيراً للأمويين أنفسهم مساواتهم جميع العناصر

فى الحقوق ؟ تلك السياسة التى لا يبعد أن يكون عدم الأخذ بها هو السبب الأول فى سقوط دولتهم ؟ (٢) وإذا لم تكن تلك المساواة فى مصلحة الخلفاء من بنى أمية ، ألم تكن فى مصلحة الإسلام نفسه ؟ ليس ثمة أحد كائناً من كان يستطيع أن يشك فى صحة هذه الملاحظة الثانية ، فإن النظام العسكرى الذى وضعه عمر ابن الخطاب لم يعد يلائم حال الأمة العربية فى ذلك الحين » .

وكان عمر بن عبد العزيز أول من فطن من خلفاء بنى أمية إلى أن وقت التفرغ للإصلاحات الداخلية قد آن ، كما اقتنع بذلك عمر بن الخطاب من قبل . ومن ثم كان يحول جهده دون القيام بفتوحات جديدة . ولم تكن غلطة عمر بن عبد العزيز سوى رجعيته ومحافظته الدينية ، وتمسكه الشديد بالنظام الذى سنّه عمر ابن الخطاب ؛ لما كان يكنّه لذلك الخليفة فى أعماق نفسه من الاحترام والاكبار ، والذى لم يكن إلا صورة صادقة منه رغم ما كانت تتطلبه الحالة من العدول عن ذلك النظام عدولا تاما . فقد كان لزاماً أن تجد الحكومة أعمالا جديدة غير الغزو والفتح للمرابطين فى الولايات الاسلامية من جند العرب حتى لا يكونوا عالة على بيت المال .

ولا غرو فقد كانت السياسة التى سار عليها عمر بن عبد العزيز تحول دون ملكية الجند للأرض ، بينما كانت الحالة تقضى بمنحهم إياها لاستغلالها واستثمارها ، كما كانت تسخو فى منح الأعطيات حتى للموالى من المسلمين ، فى الوقت الذى كانت تتطلب فيه مالية البلاد إلغاء تلك الأعطيات حتى ما كان يمنح منها للعرب أنفسهم .

وهكذا حال ذلك التصرف الذى أنضب موارد الدولة ، وجر الخراب على بيت المال ، دون نجاح تلك السياسة التى كانت ترمى فى ذاتها إلى الإصلاح وإعفاء الجدد فى الإسلام من الجزية . ومن ثم نرى أن سياسة عمر بن عبد العزيز كانت أبعد أثراً فى وهن العرش الأموى من سياسة الحجاج بن يوسف وسوء إدارته ، فان الآمال التى أثيرت فى النفوس لم تنطفئ جذوتها حتى أصبحت الشعوب من

غير العرب تنتظر خلاصها من حكم بنى أمية ، بعد أن غدت السياسة الخارجية فى نظرهم عبئاً ثقيلا لا قبل لهم باحتماله ، تلك السياسة التى فاجأهم بها الأمويون ، ولا سيما فى خلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥)[١] على أثر فشل ذلك الإصلاح الذى قام به عمر بن عبد العزيز[٢] .

## ٢ — النظام المالى فى مصر

### من الفتح العربى حتى قيام الدولة الطولونية :

قُدّر الخراج فى مصر بحساب الفدان وهو « قصبة تعرف بالحاكمية ، كأنها حررت فى زمن الحاكم بأمر الله الفاطمى فنسبت إليه ، وطولها ستة أذرع بالهاشمى . . . ثم كل أربعمائة قصبة فى التكسير يعبر عنها بفدان »[٣] . (والقصبة العربية = ٣٫٨٤ متراً) فتكون مساحة الفدان ٥٩٢٩ متراً أى تساوى فداناً واحداً فى الوقت الحاضر .

وقد اختلف المؤرخون فى مقدار خراج الفدان الواحد . وقد لخص سمو الأمير عمر طوسون[٤] هذا الخلاف على النحو الآتى :

| المؤلف | متوسط خراج الفدان |
|---|---|
| ابن عبد الحكم | ١٣ ½ قرشاً |
| اليعقوبى | ٧ قروش |
| البلاذرى | ٥٥ قرشاً |

(١) انظر اليعقوبى ج ٢ ص ٣٧٦ لاستقصاء ما كتبه عن العراق .
(٢) انظر كتاب السيادة العربية ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٥٦ — ٦٠ .
(٣) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦ .
(٤) كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ص ٢١٣ .

واختلف المؤرخون كذلك فى موقف مصر وأهلها من القبط والروم. فذهب بعضهم إلى أنها فتحت عنوة فتكون غنيمة للفاتحين ، تُقسم بينهم أو تُعاد إليهم بخراج يضرب عليها ، أم ملكها العرب بصلح ومعاهدة وتصبح أرض خراج. وقد اتفق فريق منهم على أن بعضها فتح صلحاً والبعض فتح عنوة (كالاسكندرية) وقد رفض عمر بن الخطاب أن يقسم أرض الغنيمة بين الفاتحين فأعادها إلى أهلها بخراج ؛ فاعتبر القبط أصحاب مصر ، واعتبر قيرس (المقوقس) حاكمها ، واعتبر معاهدة الصلح من المقوقس وعمرو معاهدة شرعية. فأصبحت أرض مصر ملكا مشاعا للمسلمين يفرض عليها خراج. ودخل القبط فى أهل الذمة فقدرت عليهم الجزية. أما الروم فقد واصل العرب حربهم حتى طردوهم من مصر جملة.

وقد أوضح ابن عبد الحكم[1] عدد سكان مصر فقال : « حدثنا عثمان بن صالح ... قال : لما ولى ابن رفاعة مصر ليحصى عدة أهلها وينظر فى تعديل الخراج عليهم ، فأقام فى ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ، ومعهم جماعة من الأعوان والكتّاب يكفونه ذلك بجد وتشمير ، وثلاثة أشهر بالأرض (الدلتا) فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية ، فلم يحص فى أصغر قرية منها أقل من خمسمائة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية ».

فيكون عدد الرجال الذين تجب عليهم الجزية على تعداد ابن رفاعة :
١٠,٠٠٠ × ٥٠٠ = ٥ مليون رجل ، وهو ثلث السكان تقريباً. وكان هذا التعداد سنة ٩٦ هـ (٧١٥م) فى زمان الوليد بن عبد الملك.

ثم يقول ابن عبد الحكم[2] أيضاً : « حدثنا عبد الملك بن مسلمة. قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من القبط من راهق الحلم إلى ما فوق ذلك ، ليس فيهم امرأة ولا صبى ولا شيخ ، على دينارين فأحصوا ذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف ».

ونحن نشك فى صحة هذا التقدير ، لأنه لو حسبت عليه جزية الرؤوس لكان

(١) كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ . (٢) ص ٨٧ .

مقدارها ستة عشر مليوناً من الدنانير ، مع أن عمراً جباها اثنى عشر مليوناً ، ورب من يقول : إن الأربعة ملايين الباقية قد استبقاها عمرو لجنده ، ولما عسى أن يجريه من الاصلاحات ، فنرد على هذا بأننا أهملنا حساب جزية الأرض ، مقابل مصاريف مصر ، فصحة التقدير ستة آلاف ألف ، إذ أن متوسط عدد سكان مصر فى أيام الخلفاء الراشدين والأمويين يتراوح بين خمسة عشر مليوناً وثمانية عشر . وهذا التقدير يتناسب مع ما قدره المؤرخ ملن Milne فى كتابه مصر فى عهد الرومان Egypt Under Roman Rule من أن عدد سكان مصر فى أيام الخلفاء الراشدين لم يقل عن عددهم أيام البيزنطيين ؛ إذ لم تكن هناك حروب ولا مجاعات ولا أوبئة .

* * *

وقد سار عمرو بن العاص مع المصريين بمقتضى شروط الصلح من حيث شروط جباية الضرائب ، فكان كل من فُرضت عليه الجزية يدفع دينارين فى كل سنة ، أى يدفع بالعملة الحالية ١ جنيه ٢ قرش ٣ مليم (لأن الدينار حسب ما ذكره ستانلى لينبول Stanley Lane-Poole فى كتابه Coins & Medals يساوى ٥١١ ½ مليم .

وقد راعى عمرو بن العاص فى جباية الخراج حالة النيل فى النقصان والزيادة ، مما اضطره إلى تأجيل دفع الخراج فى بعض الأحيان . وهذا التأجيل لم يُعجب عمر بن الخطاب الذى اشتهر بالتشدد فى دفع الخراج ، فإنه لما جبى عمرو خراج مصر فى السنة الأولى من ولايته عشرة ملايين دينار لم يُعجب ذلك عمر ، كما لم يُعجبه وصول الخراج إلى ١٢ مليونا فى السنة التالية . وهذا راجع إلى ما بلغ هذا الخليفة من أن الخراج وصل فى عهد المقوقس ٢٠ مليونا ، وجعله بعض المؤرخين ٢٤٫٤٠٠٫٠٠٠ دينار فى عهد الفراعنة . وبالغ بعضهم فجعل مقدار ماجبته مصر من الخراج زمن الريّان بن الوليد — وهو فرعون يوسف — ٩٠ مليون دينار (أى ٢٧٠ مليون دينار من الدنانير الإسلامية) ، لأن الدينار الفرعونى يساوى ثلاثة أمثال الدينار الإسلامى الذى تبلغ قيمته ٥١١ ½ مليم ، بمعنى أن الخراج بلغ فى

عهد الريان بن الوليد ١٣٥ مليون جنيه مصرى . وهذا القول الذى يصل إلى حد البلاهة مردود ، لما كان من أمر القحط والغلاء فى أيام يوسف الصديق سبع سنين عجاف . وفى هذا الكفاية لدحض هذه الرواية .

ولا غرابة بعد هذا كله إذا عجب عمر بن الخطاب من أن مصر لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه قبل الإسلام إن صح أنها كانت تؤدى هذا المقدار حقيقة . ولا عجب إذا قام الخلاف بين عمر وعمرو وشك عمر فى ذمة عمرو . ونحن ندلل على هذا القول بما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن عمرو بن العاص لما مات وجد فى حوزته مايقرب ٧٥ جَريب من الذهب الخالص .

دارت المكاتبات بين الخليفة عمر وعمرو بن العاص بشأن الضرائب ، وفى إحداها[1] يقول الخليفة : « سلام عليك ، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد فإنى فكرت فى أمرك والذى أنت عليه ، فإذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة ، قد أعطى الله أهلها عدداً وجلداً وقوة فى بر وبحر ، وأنها قد عالجتها الفراعنة وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عُتُوّهم وكفرهم فعجبت من ذلك ، وأعجبُ ما عجبت أنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير قحط ولا جدب . ولقد أكثرت فى مكاتبتك فى الذى على أرضك من الخراج ، وظننت أن ذلك يأتينا على غير نَزْر[2] ، ورجوت أن تفيق فترفع إلىّ ، فإذا أنت تأتينى بمعاريض تعبأ بها[3] لا توافق الذى فى نفسى ، ولست قابلا منك دون الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك ، ولست أدرى مع ذلك ما الذى أنفرك من كتابى وقبضك ، فلئن كنتَ مجربا كافياً صحيحاً إن البراءة لنافعة ، ولئن كنت مضيعاً نطعا[4] إن الأمر لعلى غير ما تحدِّثُ به نفسك ، ولقد تركت أن أبتلى[5] ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق فترفع إلىّ ذلك ، وقد علمتُ

(١) ابن عبد الحكم ص ١٥٨ . (٢) النزر : القليل .

(٣) أى يظنها مما يعبأ به أى يهتم لها ، وهى لا شىء عندى ، وقد ذكر السيوطى « تفتأ لها » .

(٤) التشدق فى الكلام . (٥) أمتحن وأختبر .

أنه لم يمنعك من ذلك إلا أن عمالك عمال السوء ، وما توالس[1] عليك وتلفف اتخذوك كهفا ، وعندى بإذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك فيه ، فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فإن النهز يخرج الدر[2] والحق أبلج[3] ودعنى وما عنه تلجلج[4] ، فإنه قد برح الخفاء والسلام » .

ولكن إذا عرفنا أن من أموال الخراج ما كان يدفع لأعطيات الجند ولتنفيذ المشاريع التى يتطلبها الإصلاح كشق الترع وبناء القناطر ، فلا محجم عن القول بأن عمراً كان له العذر فيما فعل ؛ إذ راعى مصلحة الدولة الحاكمة والبلاد المحكومة . أما قول عمر : إنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه قبل ذلك ، يفيد أن عمراً قد خفف على المصريين الأعباء الثقيلة التى كانوا يئنون تحتها من تعدد الضرائب التى شملت كل شىء فى عهد الرومان .

وقد عزا المؤرخ ملن فى كتابه « مصر فى عهد الرومان » نقص الخراج فى أيام عمرو عما كان عليه فى عهد الروم إلى إلغاء كثير منها وعدم رضائه بالإخلال بعهده لأهل مصر .

فكتب إليه عمرو : « بسم الله الرحمن الرحيم ، لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص ، سلام عليك ، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله هو ؛ أما بعد : فقد بلغنى كتاب أمير المؤمنين فى الذى استبطأنى فيه من الخراج ، والذى ذكر فيه من عمل الفراعنة قبلى ، وإعجابه من خراجها على أيديهم ونقص ذلك منها مذ كان الإسلام ؛ ولعمرى للخراج يومئذ أوفر وأكثر ، والأرض أعمر ؛ لأنهم كانوا على كفرهم وعتوهم أرغب فى عمارة أرضهم منا مذ كان الإسلام ، وذكرتَ أن النهزَ يخرج الدرّ فحلبتها حلبا قطع ذلك درّها ، وأكثرتَ فى كتابك وأنّبتَ وعرّضت وثرّبت[5] وعلمتُ أن ذلك عن شىء تخفيه على غير

---

(١) قوله توالس وتلفف بمعنى واحد (٢) نهز الناقة : ضرب ضرتها لتدر .
(٣) مضىء مشرق لا يخفيه التمويه . (٤) التردد فى الكلام .
(٥) التثريب : التأنيب والتعيير والاستقصاء فى اللوم .

خُبْر ، فجئتَ لَعَمْرى بالمُفْظعات المُقْذعات . ولقد كان لك فيه من الصواب من القول رَصِين صارمٌ بليغ صادقٌ ، وقد عَملنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولمن بعده ، فكنّا بحمد الله مؤدّين لأمانتنا ، حافظين لما عظّم الله من حق أئمتنا ، نرى غَير ذلك قبيحا ، والعمل به شَيْنا . فيُعرف ذلك لنا ، ويُصدّق فيه قيلُنا . معاذ الله من تلك الطُّعَم[1] ومن شر الشِّيم ، والاجتراء على كل مأثم ، فأمض[2] عملك ، فإن الله قد نزّهني عن تلك الطُّعم الدنيّة والرغبة فيها ، بعد كتابك الذى لم تَستَبْقِ فيه عِرْضاً ولم تُكرم أخا ، والله يا بن الخطاب · لأنا حين يراد ذلك منى أشدّ غضبا لنفسى ولها إنزاها وإكراماً ، وما عملت من عمل أرى علىّ فيه متعلقا[3] ولكنى حفظتُ ما لم تحفظ ، ولو كنتُ من يهود يَثْرِبَ مازدتَ ، يغفر الله لك ولنا · وسكتُّ عن أشياء كنتُ بها عالما وكان اللسان بها منى ذلولا ، ولكن الله عظّم من حقك مالا يُجهل ، والسلام » .

ولم تقف المكاتبات بين عمر وعمرو بخصوص الخراج عند هذا الحد ، فكتب إليه عمر : « من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص ، سلام عليك ، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ؛ أما بعد : فقد عجبتُ من كثرة كتبى إليك فى إبطائك بالخراج ، وكتابك إلىّ ببُنَيّات[4] الطريق ؛ وقد علمتَ أنى لستُ أرضى منك إلا الحق البيّن ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك ، ولكنى وجهتك لما رَجوتُ من توفيرك الخراج وحسن سياستك ، فإذا أتاك كتابى هذا ، فاحمل الخراج ، فإنما هو فىْء للمسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون . والسلام » .

فكتب إليه عمرو بن العاص : « بسم الله الرحمن الرحيم ، لعمر بن الخطاب من عمرو بن العاص ... أما بعد : فقد أتانى كتاب أمير المؤمنين يستبطئنى فى

---

(١) جمع طعمة وهى المأكلة . (٢) فى نسخة « فاقبض » .

(٣) من تعلق بالشىء إذا استمسك به .

(٤) بنيات الطريق : هى الطرق الصغار تتشعب من الجادة ، وهى الترهات .

الخراج ، ويزعم أنى أعند[1] عن الحق ، وأنكب عن الطريق ، وإنى والله ما أرغب عن صالح ما تعلم ، ولكن أهل الأرض استنظرونى إلى أن تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين ؛ فكان الرفق بهم خيرا من أن يخرق[2] بهم ؛ فيصيروا إلى بيع مالا غنى بهم عنه . والسلام » .

ولما استبطأ عمر الخراج كتب إلى عمرو : أن ابعث إلىّ رجلا من أهل مصر ، فبعث إليه رجلا قديما من القبط ، فاستخبره عمر عن مصر وخراجها قبل الإسلام ، فقال : « يا أمير المؤمنين ، كان لا يؤخذ منها شىء إلا بعد عمارتها ، وعاملك لا ينظر إلى العمارة ، وإنما يأخذ ما ظهر له ، كأنه لا يريدها إلا لعام واحد » .

ومن هنا يظهر أن سوء الظن عند عمر قد اشتدّ بعامله على مصر حتى طلب إليه أن يوفد عليه رجلا ينبئه من أمر مصر بالحق . ولكن عُمر كان من حسن النية وصفاء الضمير بحيث لم يخطر له أن عَمراً يستطيع أن يخادعه أو يُلهم رسوله ما يجيب به الخليفة .

أراد عُمر أن يُوَسّع على عمرو لكى لا يتطلع إلى أموال الخراج ، فكتب إليه كتابا يعلمه بذلك ويبين له طريقة توزيع الخراج :

« أما بعد : فإنى فرضت لمن قبلى فى الديوان (أى فرض العطاء) ولمن ورد علينا من أهل المدينة وغيرهم ممن توجه إليك وإلى البلدان ، فانظر من فرضتُ له ونزل بك ، فاردد عليه العطاء وعلى ذريته ، ومن نزل بك ممن لم أفرض له ، فافرض له ، فافرض له على نحو ما رأيتنى فرضت لأشباهه ، وخذ لنفسك مائتى دينار . ولم أبلغ بهذا أحدا من نظرائك غيرك ، لأنك من عمال المسلمين ؛ فألحقتك بأرفع ذلك ، وقد علمت أن مؤنا تلزمك ، فوفر الخراج وخذه من حقه ، ثم عفّ عنه . فإذا حصل إليك وجمعته ، أخرجتَ عطاء المسلمين وما يُحتاج إليه مما لابدّ منه ؛ ثم انظر فيما بقى بعد ذلك فاحمله إلىّ ، واعلم أن ما قبلك من أرض مصر ليس

(١) عند : مال وعدل .
(٢) الخرق ضد الرفق .

فيها خمس ، وإنما هى أرض صلح ، وما فيها للمسلمين فَئ ، تبدأ بمن أغنى عنهم فى ثغورهم (أى المرابطين) وأجزأ[1] عنهم فى أعمالهم ، ثم اقض ما فضل بعد ذلك على من سمى الله[2] . واعلم يا عمرو أن الله يراك ويرى عملك ؛ فانه قال تبارك وتعالى فى كتابه : (وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا[3]) يريد أن يقتدى به ، وأن معك أهل ذمة وعهد ، وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ، وأوصى بالقبط فقال : « استوصوا بالقبط خيراً فإن لهم ذِمّة ورَحِماً » ورَحمهم أن أمّ إسماعيل منهم ، وقال صلى الله عليه وسلم : « من ظلم معاهداً أو كلّفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة » إحذر يا عمرو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم لك خصما ، فإنه من خاصمه خصَمه ، والله يا عمرو ! لقد ابتليتُ بولاية هذه الأمة وآنست من نفسى ضعفا ، وانتشرت رعيتى ورقّ عظمى ، فأسائل الله أن يقبضنى إليه غير مفرط ، والله إنى لأخشى لو مات جمل بأقصى عملك ضياعا أن أسأل عنه » .

* * *

لغط المؤرخون وكثرت أقوالهم فى مقدار الخراج . وهذا اللغط قائم على أساس واه ، هو أن هؤلاء المؤرخين قصروا الخراج على جزية الرءوس التى كان مفروضا أداؤها على أهل الذمة من القبط وغيرهم من اليهود والروم والإغريق . وهذا الأمر يخالف الحقيقة والواقع ؛ لأن الخراج فى عهد الإسلام كان يأتى من ناحيتين اثنتين : —

١ — الضرائب الشخصية : وهى جزية الرءوس ، ٢ — وضرائب الأطيان ، ومجموع هذين يُعرف بالخراج .

على أن قصر الخراج على جزية الرءوس على ما ذهب إليه بعض المؤرخين يجعل الاهتداء إلى معرفة عدد سكان مصر وقت الفتح أمرا مستحيلا . يدلنا على ذلك روايتان ننقلهما عن مؤرخين كبيرين هما : ابن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٧٦ هـ

(١) اقض . (٢) أى فى القرآن .
(٣) آية ٧٤ سورة الفرقان .

(٨٧١ م) فى كتابه «فتوح مصر والغرب» وهو أقدم مؤرخى مصر الإسلامية . والبَلاذُرىّ المتوفى سنة ٢٩٠ هـ (٨٩٢ م) فى كتابه « فتوح البلدان » وهو من معاصرى ابن عبد الحكم .

ذكر ابن عبد الحكم أن عدد مَنْ ضربت عليهم الجزية فى عهد عمرو بن العاص ثمانية ملايين ، عدا الصبيان والنساء والشيوخ . على أنه لو بلغ عدد من ضُربت عليهم الجزية ¼ سكان البلاد ، لكان أهل مصر طبقا لهذا التقدير ٣٢ مليون نفس . وهذا بعيد التصديق ، إذ لو كان هذا العدد صحيحا لبلغت جزية الرءوس وحدها ١٦ مليون دينار . والمنطق يخالف ما أجمع عليه المؤرخون من أن خراج مصر بنوعيه لم يزد فى السنة الأولى من ولاية عمرو عن ١٠ مليون دينار ، ولم يزد فى السنة الثانية عن ١٢ مليون دينار .

كذلك روى البلاذرى أن عمرا فرض على كل مصرى ، عدا النساء والصبيان والشيوخ ، دينارين ، فبلغ خراج مصر بما فيه جزية الرءوس ٢ مليون دينار . فإذا خصصنا لجزية الرءوس مليونا ، لكان عدد من ضربت عليهم الجزية خمسمائة ألف نسمة . وعلى هذا القياس لا يزيد عدد سكان مصر عن مليونى نسمة .

وعلى كل حال ، فإنه لم يكن للخراج نظام ثابت ، فكانت ضريبة الأرض تقل وتكثر حسب الاهتمام بالتعمير وإصلاح الجسور وغيرها . كما أن جزية الرءوس كانت تتناقص بالتوالى لدخول أهل مصر فى الإسلام ، إما اعتناقا للدين أو فرارا من دفع الجزية .

ثم كانت خلافة عثمان ، فعزل عمرو وأقام مكانه أخاه فى الرضاع عبدَ الله بن أبى السَّرح ، فاشتد فى جباية الخراج حتى بلغ ١٤ مليون دينار . وقد عبر عثمان عن ارتياحه بقوله : « إن اللِّقاح[1] بمصر بعدك قد درّت ألبانها » فأجابه عمرو « نعم . ولكنها أعجفت فصيلها » . وقد زاد عبد الله بن أبى سرح الجزية دينارا

(١) اللقاح (بالكسر) : الإبل ، واحدتها لقوح .

على كل فرد ، وكان يصح أن تصل الجزية إلى ثمانية عشر مليونا من الدنانير لولا دخول بعض أهل مصر فى الإسلام .

ولما ولى معاوية بن أبى سفيان الخلافة وولّى عمرو بن العاص مصر كان خراجها تسعة ملايين ديناراً[1] . وأخذت الجزية فى النقص لدخول أهل مصر فى الإسلام حتى لم تزد فى أواخر أيام عمرو عن خمسة ملايين دينار فى السنة . قال ابن عبد الحكم[2] : « وكان عمرو بن العاص لما استوثق له الأمر أقرّ قبطها على جباية الروم ، وكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم ، وإن قل أهلها وخربت نقصوا ؛ فيجتمع رؤساء كل قرية ومادونها ورؤساء أهلها فيتناظرون فى العمارة والخراب حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور ، ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ، ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة ، فيبذرون فيخرجون من الأرض فداءين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان ، فإذا فرغوا نظروا إلى ما فى كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتمالهم ، فإن كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها ، وكل ما كانت تكون إلا الرجل المنتاب أو المتزوج ، ثم ينظرون ما بقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . . . وجعل عليهم لكل فدان نصف أردب قمح وويبتين من شعير إلا القرط فلم يكن عليه ضريبة والويبة يومئذ ستة أمداد » . ومن كلام ابن عبد الحكم نستخلص :

١ — أن أهل القرى كانوا يتولّون خراجهم بأنفسهم .

٢ — وأنهم كانوا يحجزون لأنفسهم من غلة أرضهم أموالا ينفقونها على

---

(١) كتاب البلدان لليعقوبى ص ٣٣٩ .

(٢) كتاب فتوح مصر ص ١٥٢ ومايليها .

تعمير كنائسهم . وحماماتهم ومعدياتهم .

٣ — وأن ضيافة المسلمين كانت أمراً يحسب حسابه ، ويدّخر لهـا قدرٌ فى ميزانية القرية الصغيرة .

٤ — وأنه كانت هناك ضرائب على الصناع والأجراء مقدرة عليهم على قدر احتمالهم .

٥ — وأن خراج الفدان الواحد كان نصف أردب قمح وويبتين من شعير .

٦ — وأنه كانت هناك مبالغ مقدرة على كل قرية يقرر على أهلها فيجمعونه فيما بينهم ويجمعونه بأنفسهم . وهذا مايعبر عنه ابن عبد الحكم بقوله فى مكان آخر : « الجزية جزيتان : جزية على رءوس الرجال ، وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية » .

كانت مساحة الأرض المزروعة أيام العرب فى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين تقرب من الستة ملايين من الأفدنة ؛ وكان المصريون يزرعون ثلثى هذه المساحة قمحاً وشعيراً ، وإذا كان خراج الفدان الواحد سبعة كيلات فإن محصول الأرض يكون :

$$\frac{\overset{\text{كيلة}}{٧} \times \overset{\text{فدان}}{٤}}{١٢} = ٢٫٣٣٣ ، ٣٣٣ \text{ أردبا .}$$

فاذا حسبنا ضريبة الأرض بحساب ٢ ٪ كانت حصة العرب من هذا الإيراد :

$$\frac{٢ \times ٢٣٣٣٣٣٣}{١٠٠} = ٤٦٦٦٦٫٦٦ \text{ أردبا .}$$

من ذلك يتضح لنا أن ضريبة الأرض كانت بنسبة ٢ ٪ . وفى ذلك يقول اليعقوبى[1] : « فى هذه السنة فتح عمرو بن العاص الإسكندرية وسائر أعمال مصر ،

---

(١) ج ٢ ص ١٧٦ و١٧٧ .

واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار من خراج رءوسهم لكل رأس دينار ، وخراج غلتهم من مائة أردب أردبان » .

وقال البلاذرى[1] : « عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : ... فوضع (أبى) على كل حالم دينارين جزيةً إلا أن يكون فقيرا ، وألزم كل ذى أرض مع الدينارين ثلاثة أرادب حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل ؛ رزقا للمسلمين ، تجمع فى دار الرزق وتقسم فيهم ، وأحصى المسلمين فألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جُبةَ صوف ، وبرْنسا أو عمامة وسراويل وخُفّين فى كل عام ، أو عِدْل الجبة الصوف ثوبا قبطيا . وكتب عليهم بذلك كتابا ...» . وهذه الرواية فيها كثير من المبالغة وإنما أوردناها لبيان مقدار القمح المفروض على أصحاب الأرض .

***

كان عهد الخلفاء الراشدين والأمويين على جملته عهدَ عدل وتسامح ، لم يشتدّ الولاة فيه فى جمع الجزية إلا قليلا ، ولم يطمع الخلفاء فى كثرة المال إلا فى أواخر أيامهم . ففى خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦ — ٩٩ هـ) اشتط صاحب الخراج أسامةُ بن زيد فى جمع المال حتى جبى اثنى عشر ألف ألف دينار[2] .

فلما تولى عمر بن عبد العزيز ، بعث إليه واليه فى مصر أيوبُ بنُ شرَحْبيل[3] الأصبحى يشكو كثرة دخول الناس فى الإسلام ويذكر له أثر ذلك فى الخراج ، فبعث يستأذنه فى فرض الجزية على من أسلم ؛ فرد عليه عمر بكلمته الخالدة : « قبح الله رأيك ! إن الله إنما بعث محمدا هاديا ولم يبعثه جابيا ، فضع الجزية عمن أسلم . ولعمرى لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم فى الإسلام على يديه » .

أما عن الخراج فى عهد الأمويين ، فيذكر لنا الكندى[4] « وولى خراجها

(١) فتوح البلدان ص ٢١٤ و٢١٥ .    (٢) الخطط ج ١ ص ٩٩ .
(٣) الذى فى الخطط للمقريزى وتاريخ التمدن والإدارة الإسلامية أنه حيان بن شريح .
(٤) كتاب الولاة ص ٢٠١ .

ابن الحبحاب لأمير المؤمنين هشام ، فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها[1] مما يركبه النيل ؛ فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان » . وتلك مبالغة بلا شك ، وأشد من هذا مبالغة ما ذكره المقريزى[2] من أن ابن الحبحاب مسح أرض مصر فوجدها مائة مليون فدان .

* * *

بدأ الولاة يفكرون فى مورد آخر للمال غير الجزية . ففكروا فى ضريبة الأرض ، وكانت على حالها لا تسقط بدخول الإسلام . فرأوا زيادتها وتعديلها ، ولكنهم كانوا مضطرين لكى يضبطوا حساب الأرض والمزروعات إلى أن يقيموا دواوين جديدة ، وأن يعينوا موظفين جددا ، كان عليهم أن يوسعوا نطاق الإدارة حتى يزداد الإشراف على موارد الرزق ؛ فضاع كثير مما استطاعوا أن يحصلوه فى العطاء والمؤن والمرتبات . فكان ارتفاع المال قليلا قدره المقريزى[3] بـ ٢٫١٠٨٫٠٠٠ دينار جباها موسى بن عيسى الهاشمى فى زمن هارون الرشيد .

ولم تكن حكومة المدينة أو دمشق لتضبط إيرادها على النحو الذى كانت تسير عليه حكومة رومة مثلا ، فبينما حكومة المدينة تقرر ضرائب الأرض على القمح فقط ، نجد حكومة رومة تقرر ضرائب على أقل المحاصيل شأنا كالبرسيم ؛ وبينما يكتفى المسلمون بجزئين من مائة ( ٢ ٪ ) نجد الرومان لا يكتفون بأقل من عشرة أجزاء من المائة ( ١٠ ٪ ) . ولم يكن هذا عن رغبة المسلمين عن المال ، فقد رأينا تشدد عمر بن الخطاب فى طلبه . وكان العرب لا ينظمون حكومتهم وإدارتهم بمثل ما رتب الرومان حكومتهم ودواوينهم ؛ فقد كان العرب يكتفون بأن يقدم لهم الخراج كاملاً ، ولا يتدخلون بعد ذلك فى أمور الناس ، على حين كان الرومان والبطالسة يتدخلون فى كل شىء .

---

(١) الغامر : الأرض الخراب . وقيل الأرض كلها ما لم تستخرج حتى تصلح للزراعة . وإنما قيل له : غامر ، لأن الماء يبلغه فيغمره .

(٢) الخطط ج ١ ص ٧٥ . (٣) الخطط ج ١ ص ٩٩ .

وصفوة القول أن سياسة الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين كانت ترمى إلى الإكثار من الخراج ، حتى إن بعضهم لم يأبه بما حل بالأهلين من شراهة العمال الذين عملوا على إرضاء الخليفة ، الذى كان رضاؤه متوقفاً على تأدية الخراج ، وعلى سد جشعهم فى جمع الثروة الضخمة ؛ حتى لا تعوزهم الحاجة بعد عزلهم الذى كانوا يترقبونه فى كل وقت .

(ب) فى عهد الطولونيين والإخشيديين :

أسند الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير الخليفة المتوكل العباسى خراج مصر لأحمد بن المدبّر . فزاد الضرائب ، ولجأ إلى القسوة فى جبايتها ، وابتدع بدعاً لجباية الأموال ، فحجر على النطرون بعد أن كان مباحاً للناس ، وقرّر على الكلأ المباح مالاً سماه المراعى ، وأنشأ لذلك ديواناً خاصا ، كما قرر على ما يصاد من سمك فى البحر والنيل وفى البحيرات والبرك مالاً سماه المصايد . وانقسم خراج مصر إلى خراجى وهلالى ؛ فالخراجى : ما يؤخذ على الأرض التى تزرع حبوباً ونخلاً وعنباً وفاكهة ، وما يؤخذ على المزارعين على سبيل الهدية ؛ مثل الغنم والدجاج . والهلالى : ما يؤخذ من الضرائب على الكلأ وما يصادر من السمك ؛ وكان الهلالى يُعرف فى زمن ابن المدبّر وما بعده بالمرافق والمعاون . وقد يكون الباعث على فرض هذه الضرائب الرغبة فى العمل على تنظيم موارد البلاد وزيادة دخلها ، حتى ينتشر العلم ويتحسن الرى بإنشاء الجسور . على أن ابن المدبر لم يعمل على إنماء ثروة البلاد وعمارة الأرض وترفيه الأهلين ، وإنما كان يجمع الخراج ويرسل منه الجزية المخصصة لدار الخلافة ، وما بقى يتصرف فيه تصرفاً لا يتفق ومصلحة البلاد ؛ حتى كان ذلك سبباً فى تأخر البلاد ، وخراب أرضها حتى انحط خراجها إلى ثمانمائة ألف دينار . مع أنه بلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار فى عهد عمرو بن العاص ، و١٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار فى عهد خَلفه عبد الله بن سعد ابن أبى سرح .

وقد أثار ابن المدبر بهذه السياسة سخط الأهلين فعملوا على الكيد له . ولما قُتل باكباك وتولى مصر يارجوخ صهر ابن طولون كتب إليه : « تسلم من نفسك لنفسك » . وبهذا أقرّه على ما بيده وزاد فى سلطته بأن استخلفه على مصر كلها . لهذا لا نعجب إذا زاد قلق ابن المدبر وخشى عاقبة أمره فى مصر ، فكتب إلى أخيه إبراهيم — وكان على خراج الأهواز — يطلب إليه أن يسعى لدى الوزير فى صرفه عن خراج مصر ، فقلده الخليفة خراج دمشق وفلسطين والأُرْدُنّ سنة ٢٥٧ هـ ، وعيّن على خراج مصر أحمد بن محمد ابن أخت أحمد ابن خالد الملقب بالوزير .

وفى ٨ رمضان سنة ٢٥٩ هـ مات يارجوخ صاحب إقطاع مصر ، الذى كان ابن المدبر يحكمها نيابة عنه ، ويدعو له على منابرها بعد الخليفة ، فتوطّدت قدمه فى هذه البلاد ، وأصبح والياً عليها من قِبَل الخليفة مباشرة ، وفى سنة ٢٦٣ هـ كتب الخليفة إلى ابن طولون يستحثه على إرسال الخراج ، فرد عليه : « لست أطيق ذلك والخراج فى يد غيرى » . فقلده خراج مصر ، وولاه الثغور الشامية . وبذلك أصبحت جميع أعمال مصر الإدارية والقضائية والعسكرية والمالية فى يده .

عُرف أحمد بن طولون بالحزم والعزم والهمة ، وضرب بسهم وافر فى سبيل الإصلاح ؛ فاهتم بالزراعة ، وعُنى بإقامة الجسور وحفر الترع ، وطهّر قناة الاسكندرية . على أنه بالرغم من هذا كله فإن خراج مصر على ما أجمع عليه المؤرخون لم يزد فى أيامه على ٤,٣٠٠,٠٠٠ دينار فى العام ، ويبدو لنا أن هذا المقدار هو كل موارد الدولة ، بما فى ذلك الضرائب التى كانت تجبى على الحرف والصنائع ، أو تؤخذ من أهل الذمة ، وهى الضريبة المعبر عنها بجزية الرءوس . بَيْدَ أنه ينبغى ألّا نعمل حساباً كبيراً لهذه الجزية ؛ إذ أنها لم تكن فى عهد ابن طولون تُجبى إلا من عدد قليل .

ويظن المؤرخ لينپول أن هذه الأعمال الواسعة النطاق التى قام بها ابن طولون أكبر من أن تتحملها موارد دولته ، مما حدا به وبغيره من المؤرخين إلى تصديق

هذه الأساطير المنسوبة إلى ابن طولون ، ومنها أنه عثر على كنز فى الصحراء بنى منه المـارستان ، وعلى كنز آخر فى الجبل قُدِّر بمليون دينار أنفق منه على بناء الجامع والقنطرة ، ولـكن مَنْ يدرينا أن هذه الأقاصيص هى من قبيل الأساطير التى يتناقلها الناس عادة عن سير الأبطال وعظماء الرجال ، إشادة بذكرهم وتخليداً لجليل أعمالهم . وبفرض صحة هـذه الأساطير فإن ما وجد فى هذين الـكنزين لا يزيد — كما ذهب إليـه المؤرخون — على مليونى دينار ، وهو قدر يتضاءل أمام ما جباه هذا الوالى من خراج مصر طوال سنى حكمه .

ولقد أُثِر عنه أنه كان يتصدّق كل شهر بألف دينار . وكان يبذل فى أعمال الخير ألف دينار فى كل يوم ، وهى أعمال تسطر لهذا الوالى بمداد الفخر ، كيف لا ؟ وقد انتشل البلاد من هوّة الفقر ونهض بها فى سبيل التقدم والإصلاح إلى مدًى بعيد حتى بلغت مواردها ٤,٣٠٠,٠٠٠ دينار ، وكانت قد انحطت فى أيام سلفه ابن المدبر إلى ٨٠٠,٠٠٠ دينار فى العام .

وإننا نعتقد اعتقاداً يكاد يكون جازماً أن ابن طولون لم يلجأ فى جمع الخراج إلى شىء من العسف على غير ما ذكره لينپول ، ولا غرو فقـد لهج المصريون بالثناء عليـه ؛ يدلك على ذلك أن الرخاء شمل البلاد فى عهده حتى بيع العشرة أرادب من القمح بدينار واحد .

وقد نقص الخراج فى عهد خُمارَوَيه لما عرف عنه من بذله الأموال والنفقات الـكثيرة التى تحملها فى الصرف على جيشه وعلى جهاز ابنتـه ؛ وما كان يدفعه للخليفة ، فقد كان يدفع له فى كل عام ٢٠٠,٠٠٠ دينار عما مضى و٣٠٠,٠٠٠ دينار عن كل عام للمستقبل ، وذلك نظير تعيينه هو وأولاده من بعده مدة ثلاثين سنة فى البلاد الممتـدة من الفرات إلى برقة ، وجعل أمر الصلاة والخراج والقضاء وجميع الأعمال إليه .

استطاع خماروبه بما هيأه له بيت مال مصر أن يبذل الأموال الضخمة بَذْلَ مَنْ لا يخشى فقراً ولا يهابُ عَوزًا ، وإن نظرة واحدة إلى جهاز ابنته أسماء

المعروفة بقطر الندى لتملأ النفس دهشاً وعجباً لغلوّ خمارويه فى تجهيز ابنته ، مما أدى به وببيت مال مصر إلى الخراب والإفلاس . فقد غلا فى ذلك غلواً يتجلى فى قول ابن دقماق[1] : « إنه حمل معها ما لم يُر مثله ، ولا سُمع به إلا فى وقته » . وقول المقريزى[2] : « إنه لم يُبق خطيرةً ولا طُرْفة[3] من كل لون وجنس إلا حمله معها » . فمن هذا الجهاز دَكّة[4] من أربع قطع من الذهب ، عليها قبة من ذهب مشبك ، فى كل عين من التشبيك قرط معلّق فيه حبة من الجوهر لا يعرف لها قيمة ، هذا إلى ما كان هناك من مائة هون من الذهب ، وألف تِكّة ، ثمن الواحدة منها عشرة دنانير » .

وقد بذل كافور الإخشيدى جهده فى تنمية الزراعة حتى أربى خراج مصر على أربعة ملايين دينار فى كل سنة . إلا أنه فى أواخر عهد الدولة الاخشيدية (٣٢٣ — ٣٥٨ هـ) انخفض ماء النيل انخفاضاً دام تسع سنين (٣٥١ — ٣٦٠ هـ) وظل حتى أيام الفاطميين . وقد قاست البلاد الأمرّين مما أصابها من القحط والوباء ، واشتد الغلاء وندر وجود القمح ، وفشا الموت بحالة عجز معها الناس عن تكفين الموتى وعن مواراتهم . وقد ذكر بعض المؤرخين أن عدد الموتى بلغ ستمائة ألف ، وأنه كان يُلقى بجثث الموتى فى النيل لكثرتها . وقد تبع انخفاض النيل اضطراب الأعمال الحكومية وانتشار المجاعات والأوبئة ؛ فنهبت المحاصيل ، وعم السلب والنهب ، حتى إن كافورا لم يستطع أن يدفع أرزاق الجند فثاروا عليه .

---

(١) ج ٤ ص ٦٧ .

(٢) ج ١ ص ٣١٩ .

(٣) الخطير من كل شىء : النبيل . والطرفة (بالضم) : الغريب المستحسن المعجب .

(٤) الدكة : بناء يسطح أعلاه للجلوس عليه .

(حـ) فى عهد الفاطميين :

كان أول ما اهتم به جوهر عقب الفتح ، هو العمل على تخفيف وطأة القحط والمجاعة التى انتابت البـلاد ، فقد أنشأ مخزناً عاما للحبوب ، عهد برقابته إلى المحتسب ، وكانت مهمته منع احتكار الحبوب .

كان يتولى جباية الخراج فى مصر حين فتحها جوهر ؛ علىّ بن يحيى بن العرمرم فأقره جوهر فى منصبه . ولم يكد يمضى شهر على ذلك حتى أشرك معـه رجاء ابن صولاب . ويغلب على الظن أن ابن صولاب هـذا كان مغربيا ، وذلك تبعاً للسياسة التى سار عليها جوهر من إسناد المناصب العالية للمتشيعين من المغاربة ، وإحلالهم محل الموظفين السنيين . إلا أن موظفى الخراج لم يلبثوا أن أصبحوا تحت إشراف يعقوب بن كِلّس وعَسْلُوج بن الحسن ، وصرف ابن العرمرم وابن صولاب ، وجعلت جباية الخراج قسمين : أحدهما فى يد علىّ بن محمد بن طباطبا وعبد الله بن عطاء الله ، وثانيهما فى يد الحسن بن عبد الله والحسين بن أحمد الروذبارى[١] .

وقد ذكر المقريزى[٢] أن جوهراً جبى خراج مصر فى السـنة الأولى من ولايته ٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار . وكان هـذا المقدار قد نقص كثيراً فى أواخر أيام كافور .

وقد عهد المعز (٣٤١ — ٣٦٥ هـ) إلى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن بوضع نظام جديد للضرائب بدل النظام القديم ؛ فجمعت أقسامه المختلفة فى مكان واحد ، كما عمل نظام جديد لتقدير الأملاك وتحديد الضرائب التى كانت تفرض

---

(١) جوهر الصقلى للأستاذ على إبراهيم حسن ص ٧٥ .
(٢) الخطط ج ١ ص ٩٩ .

على كل منهـا . فوضعا نظاماً دقيقاً لجباية الضرائب على اختلاف أنواعها . وقد اهتمت الحكومة بتحصيل ما تأخر منها ، كما عنيت بدراسة الشكايات التى كانت تقدم إليها عند جباية الضرائب ، وسلكت فى تنفيذ النظام الجديد سبيل الحزم ، فحمت دافعى الضرائب من اشتطاط عمال الجباية بهم . فكان من أثر هذه الخطة الحكيمة أن زادت موارد البلاد زيادة عظيمة .

ويذكر ابن ميسر[1] أن ما كان يستخرج من الفسطاط فى يوم واحد قد بلغ مقداراً يتراوح بين خمسين ألفاً ومائة وعشرين ألف دينار ، واستخرج من تنّيس ودمياط والأشمونين فى يوم واحد أكثر من مائتين وعشرين ألف دينار . وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة ، إذ لو كان المتوسط ١٠٠,٠٠٠ دينار فى اليوم لبلغ فى السنة ٣٦ مليوناً من الدنانير . وهذا شىء كثير لم تبلغه جباية مصر فى عهد الفاطميين ، والذى يغلب على الظن أن هذه الآلاف إنما هى دراهم لا دنانير .

* * *

وقد بلغت مساحة الجزء المنزرع فى عهد المعز لدين الله الفاطمى ٢٨٥,٧١٤ فداناً ، وفى أيام بدر الجمالى نحو هذا القدر ، وانعدمت أو كادت فى أواسط حكم المستنصر . فلم يكن سبب هذا انخفاض النيل ولا الوباء وحدهما ، وإنما كان ذلك راجعاً إلى سوء سياسة الحكام وعدم اهتمامهم بتنميـة الزراعة ، وما تتطلبه من شق الترع وحفر الخلجان وإقامة الجسور ونحوها .

ويمكننا الوقوف على اطراد النقص فى مساحة الجزء المنزرع فى مصر وزيادة مقدار الخراج الموضوع على الفدان من الثَّبَت[2] الآتى .

---

(١) ص ٤٦ .

(٢) الثبت (محركة) : الفهرس .

| الوالى | السنة الهجرية | المساحة المزروعة | الخراج | الضريبة على الفدان |
|---|---|---|---|---|
| عمرو بن العاص | ٢٠ | ٦ مليون فدان | ٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار | ٢/٣ دينار |
| هشام بن عبد الملك | ١٢٥ | ٢ « « | ٤,٠٠٠,٠٠٠ « | ٢ « |
| المأمون | ٢١٨ | ٢,١٢٨,٠٠٠ « | ٤,٢٥٧,٠٠٠ « | ٢ « |
| أحمد بن طولون | ٢٧٠ | ؟ (١) | ٨٠٠,٠٠٠ « | |
| الإخشيد | ٣٣٤ | ٥٠٠,٠٠٠ فدان | ٢,٠٠٠,٠٠٠ « | ٤ « |
| المعز | ٣٥٨ | ٢٨٥,٧١٤ « | ٢,٠٠٠,٠٠٠ « | ٧ « |
| المستنصر فى أواخر حكمه | ٤٨٧ | ؟ | ٣,٠٦١,٠٠٠ « | ؟ |

وفى أواخر عهد المستنصر ارتفع مقدار الضريبة نتيجة لاضطراب حبل الحكومة. فقد فرضت ضرائب على أنواع من المحاصيل لم تقدّر عليها أيام الفتح الإسلامى. يتبين لنا ذلك من هذا الإحصاء الذى نقله المؤرخ لينپول[٢] فى كتابه (تاريخ مصر فى العصور الوسطى) عن ابن مماتى (كتاب قوانين الدواوين) :

| | | |
|---|---|---|
| القمح والشعير | ٢ ١/٢ أو ٣ | أرادب ضريبة للفدان |
| الفول | ٤ ١/٢ أو ٣ | « « « |
| الذرة والعدس | ٢ ١/٢ | — |
| الكتان | ٣ | ديناران للفدان |
| البرسيم | ١ | « « |
| الليمون والفول الأبيض | ٣ | « « |
| القطن | ١ | « « |
| قصب السكر | ٥ أو ٢ ١/٢ | « « |

(١) المقريزى ج ١ س ٩٩ .

(٢) P. 143

| | | |
|---|---|---|
| القلقاس | ٥ | ديناران للفدان |
| الباذنجان | ٣ | » » |
| النيلة | ٣ | » » |
| العنب والفاكهة | ٣ | » » |

وكانت الضرائب فادحة على المواد الضرورية ؛ كالقمح والشعير والفول والقصب والقلقاس والباذنجان والفواكه حتى أن متوسط الضريبة على الفدان الواحد بلغ الأربعة دنانير .

وإذا كان الخراج قد بلغ ٣,٠٦١,٠٠٠ ديناراً فى عهد وزارة بدر الجمالى فإننا نستطيع أن نقدر مساحة الجزء الصالح للزراعة فى أيام المستنصر على الوجه الآتى :

$$\frac{٣٫٠٦١٫٠٠٠}{٤} = ٧٦٥٢٥٠ \text{ فداناً}$$

وهو مقدار قليل جدا كما نرى .

ولو أن لدينا خريطة مفصلة لمصر ونواحيها أيام الفاطميين لاستطعنا أن نستعين بالإحصاء القيم الذى أورده أبو صالح الأرمنى فى كتابه ( كنائس وأديرة مصر)[1] ، حتى نقدر مساحة كل كُورة بالتقريب ؛ فنحصل على مساحة معقولة للجزء المنزرع . وما دام أبو صالح الأرمنى قد أهمل مساحة كل كورة فلنكتف بأن نذكر أنه كان بمصر ١٢٢٨ ناحية و ٨٣٤ قرية ، وأن خراجها كلها قد بلغ ٣,٠٦١,٠٠٠ دينارا .

على أن أغلب مؤرخى مصر الاسلامية قد اتفقوا على أن سياسة الفاطميين كانت ترمى إلى العناية بالفلاحين وعدم إرهاقهم[2] ، ومعاملتهم معاملة تنطوى على العطف والرعاية ، ولا سيما فى عهد المعز والعزيز . على أنه لما بدأ أمر الخلفاء

---

(١) ص ١٠ وما يليها .

(٢) Stanley Lane-Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, p, 157.

يضعف ، وبدأ نجم الوزراء يعلو وسلطانهم يمتد ، خرج أمر الرعية من يد الخلفاء فتصرف الوزراء حسب أهوائهم .

ولعل اليازورى هو الوزير الوحيد الذى استطاع أن يصلح ما فسد . فقد رأى أن يبيع قمح الحكومة بسعر معتدل دون أن ينتظر ارتفاع الأسعار كما كان يفعل الوزراء من قبله . وكان من أثر هذه السياسة أن خسرت الحكومة مبالغ كبيرة من المال ، وخلت مخازن الحكومة من القمح الاحتياطى الذى كان ضروريا لها فى عهود الشدة التى تلت . ثم انتهز اليازورى فرصة زيادة المحصول إحدى السنين ، فحال دون إرهاق المرابين والتجار للفلاحين ، فمنعهم من شراء المحاصيل بأسعار منخفضة فى الوقت الذى يعلن فيه الفلاح عن حاجته إلى المال . ثم أقام مخازن كبيرة للقمح فى الفسطاط ليحول دون انتشار خطر المجاعة [1] .

## (د) فى عهد المماليك :

وعنى سلاطين المماليك بالزراعة ، فأقاموا مقاييس للنيل وأنشأوا الجسور فى كافة أرجاء البلاد ، وكانت هذه الجسور على نوعين : الجسور السلطانية وهى الجسور التى يعود نفعها على البلاد عامة ، ويتولى صيانتها الأمراء الذين كانوا ينفقون عليها من مال الخراج ، وما بقى أرسل إلى بيت المال . وظلت الحال على ذلك أيام الناصر فرج أحد سلاطين المماليك ، فأصبح يرسل الخراج إلى السلطان ، ويسخر الأهالى فى إقامة الجسور وصيانتها . أما النوع الثانى فهو الجسور البلدية وهى الجسور التى تعود منفعتها على ناحية من النواحى ، ويتولى صيانتها الفلاحون المقطعون أى الذين يقطعون الأراضى ، وينفق عليها من مال الناحية التابع لها الجسر .

---

(١) Stanley Lane - Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, p, 134

وكان يُزرع من الأصناف الشتوية بأرض مصر القمح . وكانت تكثر زراعته ببلاد الصعيد . وتتراوح غلة الفدان الواحد منه من أردبين إلى عشرين . ويزرع بمصر الشعير . قال أبو بكر بن وحشية فى كتابه « الفلاحة » عند كلامه على زراعة الشعير فى عصر المماليك : « لما كانت سنة ست وثمانمائة انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم يُقال لها اليوم بحر يوسف ، فزرعت وجاء زرعها عجيباً ، رمى الفدان منها إحدى وسبعين أردبا من شعير بكيل الفيوم ، وأردبها تسع وَيْبات » .

وقد يبلغ ما يتحصل من فدان الفول عشرين أردبا ، وكذلك من فدان العدس ، ويستخرج من فدان الحمص من أربعة أرادب إلى عشرة أرادب ؛ وكان الكتان من أهم مزروعات مصر فى عصر المماليك : فاذا طال قلعت قضبانه ، ويسمى حينئذ أسلافا ، وينشر فى موضعه حتى يجف ، ثم يحمل ويهدر ويعزل جوزه ، فيخرج منه بذر الكتان ، ويستخرج منه الزيت ، وكان يؤجر الفدان الذى يزرع كتانا بخمسة دنانير فى الصعيد وثلاثة عشر دينارا فى دَلاَص[1] ، وفيما عدا ذلك بثلاثة دنانير . ويزرع القُرْط[2] وهو غذاء الدواب ، إذا ما أخذ ماء النيل فى النقصان ؛ وكان يتراوح محصول الفدان بين أردبين وأربع وَيْبات ، وكان محصول الفدان المزروع بصلا عشرة أرادب ، ويصل ما يجمع من الفدان المزروع من الترمس عشرين أردبا .

ومن الأصناف الصيفية البطيخ واللوبيا والسمسم ، وكان محصول الفدان يتراوح بين أربعة وستة أرادب ، والقطن ويصل محصول الفدان إلى ثمانية قناطير ؛ وقصب السكر وكانت أرضه تروى مرة فى كل سبعة أيام ، فإذا نبت القصب وصار

---

(١) دلاص ( بفتح أوله وآخره صاد مهملة) : كورة بصعيد مصر على غربى النيل ، وهى الآن تعد من بلاد مركز بنى سويف .

(٢) القرط (بالضم) : نبات كالرطبة (الرعى الأخضر من البقل والشجر) إلا أنه أجل منها وأعظم ورقا .

أوراقا ظاهرة نبتت معه الحلفاء والبقلة الحمراء التى يسميها أهـل مصر الرِّجلة . عندئذ تغرق أرضه وينظف ماينبت مع القصب ؛ وكانت الأرض البعيدة عن مجرى النيل تنبت مقداراً من القصب يتراوح بين أربعين « أبلوجة قند » إلى ثمانية أبلوجة ، والأبلوجة تسع قنطاراً . ويزرع مع القصب القلقاس فينبت الفدان منه نحو عشرة قناطير ، وكان محصول الفدان من الفول عشرين أردبا ، وكان يزرع فى مصر أيام المماليك أيضاً الباذنجان والمقاتى كالخيار والفجل واللفت والخس والكرنب والكروم ، كما كان يغرس بحدائقها من الفاكهة التين والتفاح والخوخ والموز والسدر أو النبق والمشمش ، ومن الزهور النرجس والياسمين والريحان .

وكانت جميع أراضى مصر تقاس بالفدان . قال القاضى أبو الحسن فى كتاب (المنهاج) : « خراج مصر قد ضرب على قصبة فى المساحة اصطلح عليها زَرَع المزارع على حكمها ، وتكسير الفدان أربعمائة قصبة لأنه عشرون قصبة طولا فى عشرين قصبة عرضاً ، وقصبة المساحة تعرف بالحاكمية ، وهى تقارب خمسة أذرع بالنجارى أى بذراع النجار » . وقال المقريزى : « والقصبة ستة أذرع وثلث ذراع بذراع القماش وخمسة أذرع بذراع النجار » .

كانت الضرائب فى عهد المماليك تأتى من عدة مصادر[1] :

أولاً — عوائد الأرض ، وكانت تجبى على حسب اختلاف البلاد . فالوجه القبلى كان أكثر خراجه عيناً ، وهو مايعبر عنه بالضريبة النوعية ، أى ما يؤخذ من غلة الأرض كالقمح والشعير والحمص والفول والعدس والبسلة . ويعبر فى عرف الدواوين عما عدا القمح والشعير والحمص بالحبوب ، وكان يؤخذ عادة عن خراج كل فدان ما بين أردبين إلى ثلاثة . والوجه القبلى غالب خراج أرضه نقد ، وقد بلغت تلك الضريبة سنة ٧٩٠ هـ (١٣٧٠ م) أربعين درهما ، أى دينارين أو جنيها مصريا على الأراضى الأكثر خِصْبا ، وثلاثين درهما على الأراضى

(١) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٢ — ٤٦٨ .

المتوسطة الخصب أى السوداء ، وكانت الضريبة تزيد وتنقص تبعاً لزيادة الغلة أو نقصانها .

وكانت بلاد الديار المصرية بالوجهين القبلى والبحرى جارية بجملتها فى الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند ، عدا الأراضى الموقوفة على المساجد والمدارس وغيرها ؛ فكانت الدواوين السلطانية على قسمين : القسم الأول وهو على أربعة أصناف :

الصنف الأول : يجبى باسم ديوان الوزارة ، وذلك عن أعمال الجيزة ومنفلوط . وكان يحمل من بعضها اليسير من القمح وغيره للأهراء السلطانية (مخازن الغلال) بالفسطاط .

أما الصنف الثانى : وهو جار فى ديوان الخاص وهو الديوان الذى أحدثه السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وكان مخصصاً له خراج مدينة الإسكندرية وفُوّه[1] وتَرُوجة[2] ونَسْتَرُوه أى بحيرة البَرَلُّس[3] ، وكان يحمل إلى خزانة الخاص تحت إشراف ناظر الخاصة السلطانية .

والصنف الثالث : وهو جار فى الديوان المفرد ، وهو الديوان الذى أحدثه السلطان الظاهر برقوق وأفرد له بلاداً ، ورتب عليه نفقة مماليكه الخاصة أو الحرس .

والصنف الرابع : ما هو جار فى ديوان الأملاك ، وهو الديوان الذى أحدثه الظاهر برقوق أيضاً وأفرد له بلاداً سماها أملاكا . وهذا الديوان خاص بالسلطان .

والقسم الثانى : ماهو جار فى الإقطاعات ، وهو جل البلاد بالوجهين القبلى والبحرى ، وكانت فى الغالب تقطع للأمراء على قدر درجاتهم ، فمنهم من يجتمع له من بلد إلى عشرة ، وما دون ذلك من البلدان يقطع للمماليك السلطانية . وقد يشترك اثنان أو أكثر فى بلد واحد .

---

(١) فوة (بالضم والتشديد) : بليدة على شاطئ النيل من نواحى مصر قرب رشيد .

(٢) تروجة (بالفتح ثم الضم) : قرية بمصر من كورة البحيرة .

(٣) صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٠٨ .

ثانياً — ما يتحصل مما يستخرج من المادن ، وكان أشهرها ثلاثة : الزمرد والشب والنطرون . أما الزمرد فقد هجرت مناجمه لقلة ما كان يتحصل منها ، وذلك فى أواخر أيام الناصر محمد بن قلاوون . وكان معدن الشب يستجلب من الوجه القبلى والواحات ، وتجلب إلى قوص أو أسيوط وأخميم والبهنسا ، وينقل منها فى النيل إلى الإسكندرية ويباع للروم خاصة ؛ وكان ثمن القنطار يتراوح بين خمسة دنانير وخمسة ونصف دينار ، وكانت الحكومة تجبى ثلث ثمنه للأمراء والجيش ، وكان يستخرج النطرون من ناحية الطرانة بمديرية البحيرة ، وكان ثلث ثمنه خاصا بنفقة الجند .

ثالثاً — الزكاة التى كان يدفعها أصحاب الأموال ، كما كانت تجبيها الحكومة على عروض التجارة الداخلة إلى الإسكندرية والخارجة منها .

رابعاً — الجوالى وهو ما يجبى من أهل الذمة ، أى الذين يدينون بدين موسى وعيسى بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٥ درهما عن كل فرد قادر . وتعرف هذه الجزية بجزية الرءوس أو الضريبة الشخصية .

خامساً — مايتحصل من الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة إلى الإسكندرية أو إلى دمياط ومقدارها ١٠ ٪ . وقد ترتفع تلك الرسوم إلى ٣٥ ٪ ، وكانت الضرائب التى تجبى على الواردات فادحة ، حتى إن السفينة التى كانت تصل من أوربا إلى ميناء الإسكندرية كانت تدفع ضريبة تربو على الأربعين ألف دينار . ولم يسر المماليك وفق نظام ثابت فى تقدير هذه الرسوم ؛ بل كانت تخفض أحيانا إلى أقل من ذلك ، وذلك تشجيعاً للتجارة .

سادساً — ما كان يدخل بيت المال من التركات التى لا وارث لها . وتعرف بالمواريث الحشرية [١] .

سابعاً — مايتحصل من دار الضرب على النقود فى القاهرة .

---

(١) هى مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء أو الباقى بعد الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لايستغرق جميع المال ولا عاصب له .

وقد أمدنا المقريزى[1] ببيان واف يشتمل ما كان يجبى بالدنانير من عوائد الأرض ، وكل صنف من أصناف الصناعات ، وما كانت تحصله الدولة من الرسوم الجمركية ومستخرجات المعادن ، ومن الزكاة وجزية الرءوس ، وما كان يتحصل من دار الضرب ، وما يدخل بيت المال من التركات التى لا وارث لها .

* * *

ومما ذكره المقريزى[2] وغيره من المؤرخين يتبين لنا مقدار خراج مصر فى العصور المختلفة .

| الحاكم | الخليفة | مقدار الخراج بالدينار |
|---|---|---|
| عمرو بن العاص | عمر بن الخطاب | ١٢,٠٠٠,٠٠٠ |
| عبد الله بن سعد بن أبى سرح | عثمان بن عفان | ١٤,٠٠٠,٠٠٠ |
| أسامة بن يزيد | سليمان بن عبد الملك | ١٢,٠٠٠,٠٠٠ |
| عبيد الله بن الحبحاب | هشام بن عبد الملك | ٢,٧٢٣,٨٣٩ |
| موسى بن عيسى الهاشمى | | ٤,٢٥٧,٠٠٠ |
| أحمد بن محمد بن المدبر | | ٨٠٠,٠٠٠ |
| أحمد بن طولون | | ٤,٣٠٠,٠٠٠ |
| خمارويه بن أحمد بن طولون | | ٤,١٠٠,٠٠٠ |
| محمد بن طغج الإخشيد | | ٢,٠٠٠,٠٠٠ |
| كافور الإخشيدى | | ٣,٢٧٠,٠٠٠ |
| جوهر الصقلى | المعز | ٣,٤٠٠,٠٠٠ |
| وزارة يعقوب بن كلس | العزيز | ٣,٠٠٠,٠٠٠ |
| —— | الحاكم | ٣,٤٠٠,٠٠٠ |
| وزارة اليازورى | المستنصر | ٢,٠٠٠,٠٠٠ منها مليون من الشام |
| فى سنة ٤٦٣ هـ | | ٢,٨٠٠,٠٠٠ |
| بدر الجمالى فى سنة ٤٨٧ هـ | | ٣,١٠٠,٠٠٠ |
| الأفضل بن بدر الجمالى | المستعلى | ٥,٠٠٠,٠٠٠ |
| صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ٥٨٥ هـ | — | ٤,٦٥٣,٠٢٩ |
| الظاهر بيبرس | — | ١٢,٠٠٠,٠٠٠[3] |

(١) ج ١ ص ١٠٣ — ١١١ (٢) ج ١ ص ٨٧ و ٩٨ — ١٠٠ .

(٣) انفرد ابن إياس ( ج ٣ ص ٢٦٦ ) بإيراد هذا الرقم .

# الباب الرابع

## النظام القضائي

١ — القضاء

٢ — المظالم

٣ — الحسبة

# ١ - القضاء

---

## (ا) القضاء فى الجاهلية :

لم يكن عند العرب فى الجاهلية سلطة تشريعية تَسُن لهم القوانين بل سادت العادات والتقاليد . وكان للعرف أكبر الأثر فى ذلك . وكان شيخ القبيلة يحكم بين أفرادها وَفْق العرف والتقاليد التى كانت تُستمدّ إما من تجاربهم أو معتقداتهم أو ممن جاورهم من الأمم ؛ كالفرس والروم ، أو ممن اختلط بهم كاليهود والمسيحيين .

وكان للعرب فى الجاهلية ثلاثة أنواع من القضاء :

١ - الحكومة ، وكان بنو سَهْم أصحاب الحكومة فى قريش قبل الإسلام . ولسنا ندرى حقيقة هذه الحكومة ، ولكنا نعلم أنه قد كانت العادة عند العرب وعند غيرهم من الأمم فى عصورها الأولى أن تتقسم الأسر الكبيرة بينها الأعمال الاجتماعية . فلعل هذه الحكومة كانت شيئاً يشبه القضاء ، بحيث كان يحتكم القرشيون وغيرهم ممن يفد على مكة من العرب إلى بنى سهم ، أو بعبارة أصح إلى زعماء بنى سهم ، فيما كان يقع بينهم من الخصومات .

وممن تولّى القضاء بين العرب فى الجاهلية : هاشم بن عبد مناف ، وأبو لهب ابن عبد المطلب ، والعاص بن وائل ، وقس بن ساعدة الأيادى ، وأميّة بن أبى الصَّلْت ، وزُهير بن أبى سُلمى ، وذو الإصبَع العَدْوانِىّ ، وأكْثم بن صَيْفِىّ . ولم يكن حكم القاضى فاصلاً فى النزاع ، بل كان للقوة أثر كبير فى ذلك .

٢ - الاحتكام ، وهو احتكام العرب إلى الكُهّان والعرّافين . والكاهن : هو الرجل الذى يعتقد الناس أن له تابعاً من الجنّ يُطلعه على كل شىء ، والعرّاف : هو الذى يَعرف الأمور عن طريق الفراسة والقرائن ، وذلك بملاحظة

نَبرات صوت الشخص وملامحه وحركاته عند التكلم . كذلك كانوا يحكمون بالقرعة التى أقرها الإسلام ؛ فإن النبىّ صلى الله عليه وسلم كان إذا عزم على السفر أقرع بين زوجاته . كما كانوا يعتمدون فى إثبات الواقعة على شهادة الشهود .

٣ — كذلك أدخل العرب فى الجاهليــة النظام الذى عُرف فى الإسلام باسم نظام « النظر فى المظالم » . ويظهر أنهم اتخذوه عن الفرس ، وذلك على أثر خلاف وقع بين العاص بن وائل ورجل من زُبيد ، اشترى منـه العاص سِلعة وماطله فى الدفع ؛ فلما عيل صبرُ الرجل جاهر بظلامتــه حول الكعبة بين رجال من قريش ، وقال شعراً رقيقاً وهو :

يا للَرجال لِمظلوم بضاعتُــه  ببطن مكة نائى الحىّ والنَفَـر
إن الحرام[1] لمن تمّت مكارمُـه  ولا حرام لثوب[2] الفاجر الغُـدَرِ[3]

فاجتمعت قريش بدار عبد الله بن جُدْعان ، حيث تحالفوا على أن ينصروا المظلوم من الظالم . فسُمّى هـذا الحلفُ حِلْفَ الفُضول ، وشهده النبىّ عليه السلام .

وقد ذكر الماوردى[4] أبياتاً أُخرى لا تختلف عن سابقتها إلا فى اللفظ وهى :

يالَ قُصَىّ لمظلومٍ بضاعتُــه  ببطنِ مكةَ نائى الدار والنَّفَر
وأشْعثٍ مُحْرِمٍ[5] لم تُقْضَ حُرمَتُه  بين المقام وبين الحِجْر والحَجَرِ[6]
أقائمٌ من بنى سهم بذمّتهمْ  أو ذاهبٌ فى ضلالٍ مالُ مُعْتَمِرِ[7]

(١) الاحترام . (٢) لشخص . (٣) الكثير الغدر .

(٤) الأحكام السلطانية ص ٧٥ . (٥) الأشعث : مغبر الرأس ، متلبد الشعر أو منتشره لقلة تعهده بالدهن والاستحداد ؛ وهو ما يحرم على المحرم فعله .

(٦) المقام : مقام إبراهيم . والحِجر (بالكسر) مكان سيدنا إسماعيل بالحرم . والحجر (بالفتح) : الحجر الأسود المعروف فى الكعبة .

(٧) المعتمر : هو الذى يؤدى العمرة ، وهى أفعال مخصوصــة تسمى بالحج الأصغر ، وأفعالها أربعة : الإحرام والطواف والسعى بين الصفا والمروة . والفرق بينها وبين الحج : أن الحج يكون فى وقت معلوم من السنة ، والعمرة تكون للانسان فى السنة كلها .

فأجابه العبّاس بن مِرْداس السُّلَمى بقوله :

إن كانَ جارُكَ لم تنفعْكَ ذِمَّتُه وقد شربتَ بكأس الذل أنفاسَا

فأتِ البيوتَ وكن من أهلها صَدَدًا[1] لا يَلْقَ ناديَهم[2] فُحْشًا ولا باسَا

ومن يكن بفناء البيت مُعْتَصِمًا يَلْقَ ابن حَرْبٍ[3] ويَلْقَ المرءَ عبّاسَا

قومى قريشٌ بأخلاق مُكَمَّلَة بالمجد والحزم ما عاشَا وما ساسا[4]

ساق الحَجِيجَ وهذا ياسِرٌ فلج[5] والمجد يُورَث أخماسًا وأسداسًا

(ب) القضاء فى عهد الرسول :

وُجدت نواة القضاء عند العرب فى الجاهلية ؛ فلما جاء الإسلام تولّى الرسول الفصلَ فى الخصومات ، كما يتبين ذلك من الحِلْف الذى عقده بين المهاجرين وبين أهل المدينة من المسلمين ، واليهود وغيرهم من المشركين . وفيه يقول : « وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مردّه إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله »[6] .

كان عليه الصلاة والسلام قاضياً ، كما كان للشريعة مبلِّغاً . ولم يكن للمسلمين فى عهده قاضٍ سواه ؛ إذ كانت الأمة لا تزال على بساطتها وضيق رُقعتها ، ولقلة عدد القضايا المرفوعة إليه . ولم يُؤثَر أنه عيّن فى بلد من البلدان رجلا اختص بالقضاء بين المسلمين ، بل كان يعهد بالقضاء إلى بعض الولاة ضمن توليتهم

---

(١) الصدد (محركة) : القصد .

(٢) فى الأحكام السلطانية : « لا تلق تأديبهم » وهو تحريف والتصويب عن كتاب الأغانى ج ١٦ ص ٦٥ . (٣) هو أبو سفيان .

(٤) ورد هذا البيت فى الأغانى ج ١٦ ص ٦٥ هكذا .

قومى قريش وُحلاّ فى ذوابتها بالمجد والحزم ما حازا وما ساسا

(٥) فى الأحكام السلطانية : « ساق الحجيج وهذا ناشر فلج » . والتصويب عن الأغانى . والياسر : القامر . والفالج : الغالب .

(٦) ابن هشام ج ٢ ص ٩٤ — ٩٨ .

أمور الولاية ، وتارة كان يعهد إلى أحد أصحابه بفض بعض الخصومات .

كان الرسول يحكم بين الناس بما ينزله الله عليه من الوحى ، وكان المتخاصمان يحضران إليه مختارين فيسمع كلام كل منهما . وكانت طرق الإثبات عنده البيّنة واليمين وشهادة الشهود ، والكتابة والفراسة والقُرعة وغيرها . وكان الرسول يقول : « البينة على من ادّعى واليمين على من أنكر » . والبيِّنة فى الشرع : اسم لما يبين الحق ويُظهره ، بمعنى أن المُدَّعى ملزَم باظهار ما يبين صحة دعواه ، فاذا أظهر صدقه باحدى الطرق حُكم له ، وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « أُمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » .

وكان عليه السلام لا يُحابى أحداً من المتخاصمين ؛ فقد أُثر عنه أنه قال : « فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول ، فانه أحرى أن يتبيّن لك وجه القضاء » . وروى مسلم أنه قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر » .

ولما انتشرت الدعوة الاسلامية أَذِن الرسول لبعض الصحابة بالقضاء بين الناس بالكتاب والسُنّة والاجتهاد ، كما أذن للبعض الآخر بالفُتْيا . وممن اشتهر بالفُتيا من الصحابة فى عهد الرسول مائة وواحد وثلاثون رجلا وامرأة ، وقد نبغ فيهم سبعة هم : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، والسيدة عائشة ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر .

ولم يكن السجن بمعناه المعروف الآن موجوداً فى زمن الرسول ولا فى عهد أبى بكر ، وإنما استحدث فى عهد عمر بن الخطاب ، إذ كان الحبس لا يتعدى فى عهد الرسول منع المتهم من الاختلاط بغيره ، وذلك بوضعه فى بيت أو مسجد ، وملازمة الخصم أو من يُنيبه عنه له . فلم يكن السجن إذن مكاناً يحبس فيه المجرم كما كانت عليه الحال فى عهد عمر ومن جاء بعده من الخلفاء .

(حـ) القضاء فى عهد الخلفاء الراشدين :

ولما ولى أبو بكر الخلافة أُسند القضاء إلى عمر بن الخطاب ، فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم . على أن عمر لم يتلقب بلقب قاض فى خلافة أبى بكر .

ولما انتشر الإسلام فى عهد عُمر وارتبط العرب بغيرهم من الأمم ، دعت حالة المدنية الجديدة إلى إدخال نظام تشريعى لفض المشاكل التى تنشأ بين الأفراد من العرب وغيرهم ، وقضى هذا النظام بتعيين قضاة ينوبون عن الخليفة فى فض هذه المشاكل طبقاً لأحكام القرآن والسُّنَّة والقياس . والسُّنَّة : ما صدر عن النبىّ صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، ويُقصد بالقياس أن القاضى إذا عُرِضت عليه قضية لم يجد فيها حكماً منصوصاً عليه فى القرآن الكريم ولا فى سنة رسول الله ، ولم يكن قد صدر فيها حكم بإجماع من الصحابة ؛ بحث عن مشكلة تشبه ما بين يديه من المشاكل يكون قد صدر فيها حكم من القرآن أو السنة أو الإجماع ؛ وهو اتفاق مجتهدى الأمة فى عصر من العصور على أى حكم من الأحكام ؛ بشرط أن يكون له مستند من الكتاب والسنة ، وهذا يكفى من غير تعرف المستند . وفى ذلك يقول الماوردى[1] فى كلامه عن شروط القاضى : « . . . والرابع — علمه بالقياس الموجب لردّ الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والمجمع عليها ، حتى يجد طريقاً إلى العلم بأحكام النوازل وتمييز الحق من الباطل » .

كان عمر أول من عيّن القضاة فى الولايات الإسلامية ، وكان القضاة يعيّنون من قِبَل الخليفة أو الوالى إذا كانت ولايته عامة ، بمعنى أن تكون له الولاية على الخراج والصلاة معاً ؛ فولّى أبا الدّرداء[2] قضاء المدينة ، وولى شُرَيحاً بن الحارث

(١) ص ٦٣ .

(٢) اختلف فى نسبه ، فقيل : هو عويمر بن عامر ، وقيل : عويمر بن قيس بن زيد . وقيل غير هذا ، والمذكور فى ترجمته أنه ولى القضاء على دمشق ، ومن المعلوم أن مقر الخلافة كان بالمدينة .

الكِندى قضاء الكوفة ، كما ولّى أبا موسى الأشعرى قضاء البصرة ، وولّى قضاء مصر عثمان بن قيس بن أبى العاص ، وجعل قضاء الشام قضاء مستقلا .

ومن الثابت أن شُرَيحا بن الحارث الكندى كان قاضى الكوفة فى عهد عمر ، وأن أبا موسى الأشعرى تولى قضاء البصرة من قِبَل عمر أيضاً . وهذا يخالف ما ذكره بعض المؤرخين من أن عمر أرسل هذا الكتاب إلى أبى موسى الأشعرى وهو على قضاء الكوفة ، إذ أنه عين والياً على الكوفة فى خلافة عثمان ابن عفان[1] .

سنّ عمر لهؤلاء القضاة دستوراً يسيرون على هَدْيه فى الأحكام ، ويعتبر هذا الكتاب أساس علم المرافعات فى القضاء ، وبعث بهذا الدستور إلى أبى موسى الأشعرى ولغيره من القضاة ، وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم ، من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس[2] سلام عليك . أما بعد : فإن القضاء فريضة مُحكَمة ، وسُنّة متّبعة ؛ فافهم إذا أُدْلِىَ إليك[3] ، فإنه لا ينفع تَكلُّمٌ بحق لا نفاذ له . وآسِ بين الناس[4] فى وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يطمع شريف فى حَيْفك[5] ولا ييأس ضعيف من عدلك . البيِّنةُ على من ادعى ، واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً . ولا يمنعك قضاءٌ قضيته بالأمس فراجعت اليوم فيه عقلك ، وهُديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق ؛ فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل . الفهمَ الفهمَ ! فيما تلجلج[6] فى صدرك مما ليس فى كتاب ولا سُنّة . ثم اعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور بنظائرها . واجعل للمدّعى حقا غائباً أو بينة أمداً ينتهى إليه ، فإن أحضر بينة أخذ بحقه ،

---

(١) راجع الطبرى ج ٤ ص ٢٦٣ .
(٢) هو اسم أبى موسى الأشعرى .
(٣) أى رفع لك الأمر وجىء به إليك .
(٤) أى اعدل وساو .
(٥) الحيف : الظلم والجور .
(٦) التلجلج : التردد فى الكلام .

وإلا وجَّهْتَ القضاء عليه فإن ذلك أجلى للعمى وأبلغ للعذر . المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مَجْلوداً فى حدٍّ أو مجرَّباً فى شهادة زُور أو ظنيناً [1] فى ولاء أو قرابة ، فإن الله سبحانه تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات ، وإياك والقلق والضجر والتأذى للناس ، والتنكر للخصوم فى مواطن الحق التى يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذخر ، فإنه من يصلح نيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يَكْفِه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك شانه الله [2] .

كان القضاء فى عهد الخلفاء الراشدين مستقلا محترم الجانب ، وكان يراعى فى اختيار القاضى غزارة العلم والتقوى والورَع والعدل .

وكان القاضى يحكم فى بعض الأحيان بحسب مايوحى إليه اجتهاده ، بمعنى أنه إذا سئل فى حادثة وقعت بالفعل أخذ من ظواهر النصوص الواردة فى الكتاب والسُّنَّة الحكم المرادَ تطبيقه ، ومن ثمَّ أصبح الاجتهاد (أو الرأى أو القياس) مبدأ يعتدّ به فى الأحكام القضائية فى العصور التالية ، وأصبحت تبنى عليه أكثر الأحكام .

ولم يكن للقاضى كاتب أو سجل تدون فيه الأحكام ؛ لأنها كانت تنفذ على أثر صدورها ، وكان القاضى يقوم بتنفيذها بنفسه .

وكان القاضى يجلس للحكم فى منزله ، ثم أصبح يعقد جلساته فى المسجد بعد ذلك .

### (د) القضاء فى عهد بنى أمية :

تميز القضاء فى عهد بنى أمية بميزتين اثنتين :

الأولى — أن القضاة كانوا يحكمون كلٌّ بما يوحيه إليه اجتهاده ، إذ لم تكن

(١) الظنين : المتهم .

(٢) سنن الدارقطنى وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ج ٢ ص ٢٣ .

المذاهب الأربعة التى تقيّد بها القضاة فيما بعد قد ظهرت . فكان القاضى فى هذا العصر يرجع إلى الكتاب والسُنة فى الفصل فى الخصومات . على أن الأحاديث النبوية كانت موضع جدل عنيف بين فقهاء المسلمين والمحدثين و نَقَدة الحديث . وذلك راجع إلى أن السواد الأعظم من العرب لم يكن عند وفاة النبىّ صلى الله عليه وسلم يعرف القراءة والكتابة ، فتناول العرب الحوادث التاريخية المشهورة والأحاديث النبوية بعضهم عن بعض . فتأثرت هذه الأحاديث باختلاف ميول الفرق الدينية المختلفة . وقد آلى كل منها إلا إكبار أنصار مذهبه ولعن أعدائه ، مستنداً إلى ما يعزونه إلى النبى صلى الله عليه وسلم . وقد نهى أبو بكر وعمر الناس عن رواية الحديث ، خشية شيوع الكذب فى روايته وظهور الخلاف السياسى .

الثانية — أن القضاء لم يكن متأثراً بالسياسة . فقد كان القضاة مستقلين فى أحكامهم لا يتأثرون بميول الدولة الحاكمة ، وكانوا مطلقى التصرف ، وكلمتهم نافذة حتى على الولاة وعمال الخراج .

وكان من مستلزمات القاضى فى العصر الأموى أن يكون رجلا عفيفاً ، ورعا تقيا عالما مجتهداً ، سليما من العيوب ، لا تأخذه فى الله لَوْمة لائم .

**( ﻫ ) القضاء فى العصر العباسى الأول :**

تطور النظام القضائى فى العصر العباسى تطوراً كبيراً ؛ ففى ذلك العصر ضعفت روح الاجتهاد فى الأحكام لظهور المذاهب الأربعة . فأصبح القاضى ملزماً بأن يصدر أحكامه وَفْق أحد هذه المذاهب ؛ فكان القاضى فى العراق يحكم وَفْق مذهب أبى حنيفة ، وفى الشام والمغرب وَفْق مذهب مالك ، وفى مصر وَفْق المذهب الشافعى . وإذا تقدم متخاصمان على غير المذهب الشائع فى بلد من البلاد ، أناب القاضى عنه قاضياً يدين بعقائد مذهب المتخاصمين .

كذلك تأثر القضاء فى هذا العصر بالسياسة ؛ لأن الخلفاء العباسيين كانوا يريدون أن يكسبوا أعمالهم صبغة شرعية . فعملوا على حمل القضاة على السير وفق

رغباتهم فى الحكم ؛ حتى امتنع كثير من الفقهاء عن تولى القضاء ، خشية أن يحملهم الخليفة على الإفتاء بما يخالف الشريعة الإسلامية ، ولا يتفق مع ذممهم وضمائرهم . لذلك نرى أبا حنيفة النعمان يعتذر عن تولى منصب القضاء فى عهد أبى جعفر المنصور ، ويقول له : « اتق الله ؛ ولا تَرْعِ فى أمانتك إلّا مَنْ يخاف الله ، واللهِ ما أنا مأمون الرضا ، فكيف أكون مأمون الغضب ؟ » وكان بين أبى حنيفة وبين أحد قضاة المنصور ، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وَحْشة لاعتراض أبى حنيفة عليه فى أحكامه — وكان أصغر منه سنا — فشكاه إلى المنصور ، فمنعه من الفُتيا [1] . وهناك كثير من الأمثلة للدلالة على أن الخلفاء العباسيين قد نقضوا العهد مع كثير من القواد والعلويين وغيرهم بعد أن أعطوهم الأمان ، وذلك عن طريق فتاوى القضاة ؛ كما فعل السفاح مع ابن هُبيرة ، والمنصور مع محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية ، وهارون الرشيد مع يحيى ابن عبد الله .

ذلك أن ابن هبيرة تسلم من أبى جعفر المنصور كتاباً يحمل إمضاء الخليفة السفاح يعطيه فيه الأمان ، ولكن لم تمض أيام حتى قُتل ابن هبيرة . كذلك غدر المنصور بعمه عبد الله بن علىّ وأبى مسلم الخراسانى . وإلى ذلك يُشير محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب فى رده على كتاب أبى جعفر . فيقول : « فأى الأمانات تُعطينى ؟ أمان ابن هبيرة ، أم أمان عمك عبد الله بن علىّ ، أم أمان أبى مسلم » . وأما يحيى بن عبد الله أخو محمد النفس الزكية ، فقد ثار فى بلاد الديلم وأقلق بال الرشيد ، فندب الفضل بن يحيى البرمكى لمحاربته ، فاستماله إلى الصلح على أن يكتب له الرشيد أماناً بخطه ، وأن يُشهِد فيه القضاة والفقهاء وكبار بنى هاشم . فأجابه الرشيد إلى ما طلب وأرسل إليه الأمان ، ثم قَدِم يحيى مع الفضل فقابله الرشيد بالحفاوة والإكرام . ولكنه لم يلبث أن حبسه فى داره

---

(١) التمدن الإسلامى ج ٢ ص ١٨٥ — ١٨٦ .

واستفتى الفقهاء فى نقض الأمان ؛ فمنهم مَنْ أفتى بصحته ، ومنهم من أفتى ببطلانه فأبطله .

وقد اتخذ العباسيون نظام « قاضى القضاة » وهو بمثابة وزير العدل اليوم ، فقد كان يقيم فى حاضرة الدولة ، ويولى من قِبَله قضاة ينوبون عنه فى الأقاليم والأمصار . وأول من لُقِّب بهذا اللقب القاضى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب كتاب « الخراج » ، وذلك فى عهد هارون الرشيد الذى كان يجله ويحترمه . وكان قاضى القضاة فى الأندلس يسمى « قاضى الجماعة » ويقوم بتولية القضاة على الأقاليم .

وفى هذا العصر اتسعت سلطة القاضى ، فبعد أن كان ينظر فى الخصومات المدنية والجنائية ، أصبح يفصل فى الدعاوَى والأوقاف وتنصيب الأوصياء ، وقد تُضاف إليه الشُّرطة والمظالم والقصاص والحِسْبة ودار الضرب وبيت المال . وممن نبغ من القضاة فى هذا العصر : يحيى بن أكثم الذى قاد الجنود الصائفة [1] فى عهد المأمون ، وأحمد بن أبى دُواد قاضى القضاة فى عهد الواثق ، وقد أخذ الفقه عن يحيى بن أكثم .

وكان لكل ولاية قاض . فلما قامت الدولة العباسية أصبح فى كل ولاية قضاة يمثلون المذاهب المختلفة . فصار يولى أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة ، ينظر كل منهم فى النزاع الذى يقوم بين مَنْ يدينون بعقائد مذهبه .

يقول السيوطى : « كان الخلفاء يولون القاضى المقيمَ ببلدهم القضاءَ بجميع الأقاليم والبلاد التى تحت ملكهم ، ثم يستنيب القاضى مِنْ تحت أمره مَنْ شاء فى كل إقليم وفى كل بلد . ولهذا كان يلقب قاضى القضاة ، ولا يلقب به إلا من هو بهذه الصفة ، ومن عداه بالقاضى فقط ، أو قاضى بلد كذا . وأما الآن فصار فى البلد الواحد أربعة مشتركون كل منهم يلقب قاضى القضاة . ولعل آحاد نواب

---

(١) الصائفة : الغزوة فى الصيف .

أولئك كان فى حكمه أضعافُ ما كان فى حكم الواحد من قضاة القضاة الآن .
ولقد كان قاضى القضاة إذ ذاك أوسع حكما من سلاطين هذا الزمان » .

عصر أئمة المذاهب :

يبتدئُ هذا العصر بقيام الدولة العباسية سنة ١٣٢ هـ ، وينتهى بسقوط بغداد على أيدى التتار سنة ٦٥٦ هـ . وفى هذا العصر وضعت أصول الفقه واتسع نطاق النزاع بين أهل الرأى وأهل الحديث . ومن المذاهب التى ذاعت : مذهب أبى حنيفة النعمان بن ثابت (+ ١٥٠ هـ) إمام أهل الرأى والقياس ، ومذهب مالك ابن أنس (+ ١٧٩ هـ) الذى يعتمد على الحديث ، ومذهب الإمام الشافعى (+ ٢٠٥ هـ) الذى جمع بين الحديث والرأى والقياس ، ومذهب أحمد ابن حنبل (+ ٢٤١ هـ) الذى يتفق مع مذهب الإمام مالك من حيث اعتماده على الحديث .

أخذ الحديث عن ابن حنبل جماعةٌ من فقهاء المسلمين من أمثال محمد بن إسماعيل البخارى ومسلم بن الحجاج النيسابورى ؛ ولا تزال هذه المذاهب الأربعة مصدر التشريع الإسلامى إلى يومنا هذا . وهناك مذاهب أخرى ، كمذهب الزيدية فى اليمن ، وهم أصحاب زيد بن على زين العابدين بن الحسين بن على ، ويقولون بضرورة توافر الاجتهاد فى الأئمة ، ومذهب الإمامية الاثنا عشرية فى فارس والعراق ، ومذهب الإمامية السبعية أو الاسماعيلية الذين ينتسبون إلى إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب ، ويقولون بضرورة اجتهاد أئمتهم فى الفقه ، كما يستمدون مذهبهم من الكتاب والسنة وفتاوى أئمتهم . ومن المذاهب التى انقرضت : مذهب الخوارج ، ومذهب المرجئة ، ومذهب الاعتزال التى تكلمنا عنها فى الباب الأول من هذا الكتاب . ومن هذه المذاهب أيضاً : مذهب محمد بن جرير الطبرى (+ ٣١٠ هـ) الذى أخذ

عن مذهب الإمام الشافعي ، وكان يقول بالرأى فكرهه الحنابلة ؛ وربما كان آخر من قال بالاجتهاد .

هذا وقد جُمع الحديث النبوى فى ستة مصنفات أجمع المسلمون على أنها أصح الكتب بعد القرآن الكريم ، وأُطلق عليها اسم « الصحاح » ، وأصحاب الصحاح هم : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (+ ٢٥٦ هـ) ، ومسلم بن الحجاج النيسابورى (+ ٢٦١ هـ) ، وأبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (+ ٢٧٣ هـ) ، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى ، وأبو عيسى محمد بن عيسى السلمى الترمذى (+ ٢٧٣ هـ) ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى .

على أن رغبة الناس فى التقليد قد ظهرت بظهور أبى الحسن الأشعرى وتفكيره فى الرجوع إلى مذهب السنة . ويقول الأستاذ براون[1] فى كتابه تاريخ الفرس الأدبى نقلاً عن دوزى : إن مذهب أهل السنة كان لا يزال على حالة الانحطاط التى كان عليها من قبل ، من حيث الناحية العقلية وطرق الجدل إذا ما قورن بخصومه من المعتزلة . ولم يكد يمضى اثنا عشر عاماً على موت الخليفة المتوكل العباسى (+ ٢٤٧ هـ) حتى ولد ذلك الرجل (٢٦٠ هـ = ٨٧٣ م) الذى تربى بين أحضان مذهب المعتزلة ، والذى رفض تعاليمهم فى الأربعين من عمره ، بعد أن تسلح بالأسلحة المنطقية التى أمدوه بها والتى حاربهم بها بقية حياته ، وحمل على آرائهم حملة كتب لها التوفيق والنجاح . ذلك الرجل هو أبو الحسن الأشعرى من أعقاب أبى موسى الأشعرى . فقد ألف مؤلفات كثيرة بعد أن انفصل عن أستاذه الجُبَّائى[2] من المعتزلة ، كما أنتج بحوثاً عديدة فى علم التوحيد يربو عددها على المائتين أو الثلاثمائة . وإذا كان المعتزلة قد رفعوا رءوسهم بادئ الأمر ، فإن سلطانهم لم يلبث أن اضمحل حين أرسل الله إليهم الأشعرى ، إذ

---

(١) Literary History of Persia, Vol. I. p. 291.

(٢) هذه النسبة إلى « جباء » كُرمان ، كورة بخوزستان ، وهو أبو على محمد بن عبد الوهاب البصرى المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .

لم يبق لهم بعد القرن الحادى عشر الميلادى (الخامس الهجرى) فقيه مشهور يعمل على تجديد مذهبهم ، بينما كانت تعاليم الأشعرى — على العكس من ذلك — تنهض شيئاً فشيئاً ، حتى أصبحت فى شكلها الأخير تتناول عدا المسائل الدينية بعض البحوث الفلسفية المحضة كعلوم الطبيعيات والكون الخ .

### ( و ) القضاء فى العصر العباسى الثانى :

وفى العصر العباسى الثانى لم يقتصر الفساد على حالة الدولة المدنية والحربية ، بل تعدى إلى القضاء أيضاً ، ووعد الذين رشحوا أنفسهم لهذا المنصب الخطير بتقديم مبلغ معين من المال يؤدونه فى كل سنة . ويحدثنا السيوطى[1] عند كلامه عن حوادث سنة ٣٥٠ ﻫ عن تولية أبى العباس عبد الله بن أبى الشوارب منصب القضاء ، فيقول : « وركب بالخلع من دار معز الدولة وبين يديه الدبادب والبوقات ، وفى خدمته الجيش ، وشرط على نفسه أن يحمل فى كل سنة إلى خزانة معز الدولة مائتى ألف درهم ، وكتب عليه بذلك سجلا » . على أن الخليفة المطيع لم يطمئن إلى تعيين هذا الرجل فلم يوافق على تقليده وأمر بعدم دخوله عليه . ويحدثنا السيوطى[2] أيضاً عند كلامه على حوادث سنة ٣٦٣ ﻫ أن الخليفة المطيع « قلد القضاء أبا الحسن محمد بن شيبان الهاشمى بعد تمنّع ، وشرط لنفسه شروطا ، منها : ألّا يرتزق على القضاء ، ولا يُخلع عليه ، ولا يُشفع إليه فيما يخالف الشرع . وقرر لكاتبه فى كل شهر ثلثمائة درهم ، ولحاجبه مائة وخمسين ؛ وللفارض على بابه مائة ، ولخازن ديوان الحكم والأعوان ستمائة ، وكتب له عهد صورته : هذا ما عهد عبد الله الفضل المطيع لله أمير المؤمنين ، إلى محمد بن صالح الهاشمى ، حين دعاه إلى ما يتولاه من القضاء بين أهل مدينة السلام مدينة المنصور ، والمدينة الشرقية من الجانب الشرقى والجانب الغربى ، والكوفة وسَقْى الفرات وواسط وكرخى ، وطريق الفرات ودجلة ، وطريق خراسان

(١) ص ٢٦٥ — ٢٦٦ . (٢) ص ٢٦٧ .

وحلوان وقَرْميسين ، وديار مضر وديار ربيعة وديار بكر ، والموصل والحرمين واليمن ودمشق وحمص ، وجُند قِنَّسْرين والعواصم ، ومصر والإسكندرية ، وجند فلسطين ، والأُرْدُن وأعمال ذلك كلها ، وما يجرى من ذلك من الإشراف على من يختاره من العباسيين بالكوفة وسقى الفرات لا أعمال ذلك ، وما قلده إياه من قضاء القضاة ، وتصفح أحوال الحكام ، والاستشراف على ما يجرى عليه أمر الأحكام من سائر النواحى والأمصار التى تشتمل عليه المملكة وتنتهى إليها الدعوة ، وإقرار من يجد هديه وطريقه ، والاستبدال بمن يذمّ شيمته وسجيته احتياطا للخاصة العامة ، وجنوا على الملة والذمة عن علم بأنه القدم فى بيته وشرفه المبرّز فى عفافته ، الزكى فى دينه وأمانته ، الموصوف فى ورعه ونزاهته ، المشار إليه بالعلم والحجا ، المجمَع عليه فى الحلم والنهى ، البعيد من الأدناس ، اللابس من التقى أجمل اللباس ، النقى الحبيب ، المحبور بصفاء الغيب ، العالم بمصالح الدنيا ، العارف بما يفسد سلامة العقبى ، أمره بتقوى الله فإنها الجنة الواقية ، وليجعل كتاب الله فى كل مايعمل فيه رويته ، ويرتّب عليه حكمه وقضيته ، وإمامه الذى يفزع إليه ، وعماده الذى يعتمد عليه ، وأن يتخذ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مناراً يقصده ومثالا يتّبعه ، وأن يراعى الإجماع ، وأن يقتدى بالأئمة الراشدين ، وأن يعمل اجتهاده فيما لا يوجد فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع ، وأن يُحضر مجلسه من يستظهر بعلمه ورأيه ، وأن يسوّى بين الخصمين إذا تقدّما إليه فى لَحْظِه ولفظه ، ويوفى كلا منهما من إنصافه وعدله ، حتى يأمن الضعيف حَيْفه ، وييأس القوى من ميله ، وأمره أن يشرف على أعوانه وأصحابه ، ومَنْ يعتمد عليه من أمنائه وأسبابه ، إشرافا يمنع من التخطى إلى السيرة المحظورة ، ويدفع عن الإشفاق إلى المكاسب المحجورة » .

على أن حالة القضاء فى عهد بنى بُوَيه لم تكن مستقرة ؛ ففى سنة ٣٩٤ هـ قَلّد بهاء الدولة البُوَيهى الشريف أبا أحمد الحسين بن موسى الموسوى العلوى قضاء القضاة والحج والمظالم ونقابة الطالبيين ، وكتب له من شيراز العهد . بَيْد أن

الخليفة القادر لم يوافق على تعيينه لا لسبب سوى أنه من العلويين على مايظهر . وكان من أثر ذلك أن امتنع الشريف أبو أحمد الحسين من النظر فى القضاء [١] .

## ( ز ) القضاء فى مصر :

١ — **من الفتح الإسلامى إلى الفتح الفاطمى** : لما فتح عمرو بن العاص مصر أقر أهل الذمة على قضائهم ، وكان أول قضاة مصر قيس بن أبى العاص الذى ولاه عمر بن الخطاب ، فظل على قضاء مصر إلى أن مات فى شهر ربيع الأول سنة ٢٣ ه ، فخلفه عثمان بن قيس بن أبى العاص ، وبقى فى منصبه حتى مات فى عهد على بن أبى طالب . وبموته شغَرت ولاية القضاء بمصر إلى أن تولى معاوية بن أبى سفيان الخلافة ، فولى سليم بن عتر التجيبى قضاء مصر سنة ٤٠ ه .

كانت المحاكم تنعقد فى جامع عمرو بن العاص ، ولم يكن للقضاة مرجع يعتمدون عليه فى إصدار أحكامهم ، كما لم تكن هناك سجلات تدوّن فيها الأحكام ، وإنما كان القاضى يقوم بالفصل فى الخصومات وتنفيذ أحكامه .

وكان القضاء فى مصر فى عهد الدولة الأموية على بساطته التى كان عليها فى عهد الخلفاء الراشدين . ولكننا نلاحظ ازدياد اختصاص القاضى فى هذا العصر ؛ فكان يجمع بين النظر فى الأمور المدنية والقضايا المتعلقة بالدّين ، وبين النظر فى الجرائم والشرطة [٢] . وقد أتى بعض قضاة مصر فى هذا العصر بضروب من الإصلاح ؛ فقد كان عبد الرحمن بن معاوية بن حُدَيج قاضى مصر فى عهد ولاية عبد العزيز بن مروان (سنة ٨٦ ه) أوّلَ مَنْ راقب أموال اليتامى .

وعُرف توْبة بن نمر الحضرمىّ (١١٥ — ١٢٠ ه) بالاستقامة ؛ وكان يهب إخوانه ويصلهم بكل ما ملكت يداه حتى وصفه الناس بالتبذير . هذا إلى أن توبة

(١) السيوطى ص ٢٧٤ . (٢) الكندى ص ٣٢٣ .

كان أوّل من وضع يده على الأحباس (الأوقاف) حفظا لها من التَّوَاء (الهلاك) والتوارث ، وجعل لها ديوانا خاصا .

ومما يدل على مبلغ اجتهاد القضاة واستقلالهم فى العصر الأموى ، أن القاضى كان لايتحرج أن يسمع وهو فى منصة القضاء كلام الشهود بلغتهم الخاصة ؛ فكان قاضى مصر خَيْر بن نُعيم الحَضْرَمِىّ (١٢٠ — ١٢٧ هـ) يسمع شهادة القبط بلغتهم .

وكان الخلفاء الأمويون بالمرصاد لمن عرف من القضاة بسوء السيرة ؛ فقد ذكر الكِنْدِى [1] أن هشام بن عبد الملك الأموى بلغه أن قاضى مصر يحيى ابن ميمون الحضرمى (١٠٥ — ١١٤ هـ) لم ينصف يتيما احتكم إليه بعد بلوغه ؛ فلما علم الخليفة بهذا عظم ذلك عليه ، وكتب إلى عامله على مصر يقول : « اصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموماً مدحورا ، وتخيّر لقضاء جندك رجلا عفيفاً ورعاً تقيا سليماً من العيوب ، لاتأخذه فى الله لومة لائم .

وقد أتى بعض قضاة العصر العباسى فى مصر بضروب من الإصلاح ؛ فقد طهّر القاضى غوث (١٣٥ — ١٤٠ هـ) القضاء من العيوب التى كانت متفشية فيه ، وأخصها شهادة الزور ؛ فكان يسأل عن الشهود سرا ، فإذا تأكد من استقامتهم وحُسْن سمعتهم قَبِل شهادتهم ، وكان — كما وصفه الكندى — « أعلم الناس بمعانى القضاء وسياسته » . واشتهر بالعدل والاعتدال فى أحكامه ؛ فقد بلغ من عدله أنه جعل الخليفة المهدى العباسى (١٥٨ — ١٦٩ هـ) وامرأة شكته إليه على قدم المساواة فى الحكم ، إذ ساوى غوث بين الرجل الذى وكله الخليفة عنه وبين الخصم فى مجلس القضاء .

وبلغ من نزاهة القاضى أبى خزعة (١٤٤ — ١٥٤ هـ) أنه كان لا يأخذ عطاءه عن اليوم الذى يقضيه بعيداً عن مجلس الحكم لغسل ثيابه أو حضور جنازة . ومن هذا نستدل على أن القضاة فى ذلك العصر كانوا على قسط وافر من التواضع ،

---

(١) كتاب القضاة ص ٤٢٣ — ٤٢٤ .

وكانوا يقتدون بالرسول فى بعده عن مظاهر الكبرياء ؛ فقد أُثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقضى كثيراً من حاجاته بنفسه[1].

وكان أبو عبد الله بن لهيعة (١٥٥ — ١٦٤ هـ) أول قاض فى مصر حضر فى إثبات رؤية الهلال.

ولقد أتى المفضَّل بن فَضالة (١٦٨ — ١٦٩ و١٧٤ — ١٧٧ هـ) بكثير من ضروب الإصلاح أدخلها على نظام القضاء ؛ فكان أول من عُنى بالسجلات وجعلها تامة وافية ، فدوَّن فيها الوصايا والديون ، وأول من اتخذ « صاحب المسائل » ومهمته الوقوف على حقيقة الشهود . ويظهر أن هذا الإصلاح إنما كان ظاهريا فقط ؛ فلقد قيل : إن هذا الموظف كان يرتشى من بعض الناس ليقرر عدالتهم لدى القاضى . على أن المفضل فطن إلى ضرر الاستعانة بهذا الموظف ، واضطر أمام الأمر الواقع فعيَّن عشرة رجال للشهادة ، ولكن هذا العمل لم يرق فى نظر الجمهور لاتخاذه الشهود بهذه القلة ، ولأنه عمل جديد لم يسبق إليه أحد من القضاة ، فقال رجل يسمى إسحاق بن معاذ يقبح رأى القاضى :

سَنَنْتَ لنا الجوْر فى حكمنا ... وصيَّرتَ قوما لصوصاً عدولاً
ولم يسمع الناس فيما مضى ... بأن العدولُ عديداً قليلاً

ونظم لَهيعة بن عيسى (١٩٦ — ١٩٨ و١٩٩ — ٢٠٤ هـ) الأحباس ، وكانت فى أيامه على ما قاله هو لأصحابه : « سألت الله أن يبلغنى الحكم فيها ، فلم أترك شيئاً منها حتى حكمت فيه ، وجددت الشهادة به » . ولا غرو فقد جمع أموال الأحباس ، وخصص نصيباً منها لأهل مصر ، كما أدخل فيها المطَّوِّعة الذين كانوا يعمرون المواحيز[2] وأجرى عليهم العطاء من الأحباس ؛ فكان ذلك أول

---

(١) روى البخارى أن السيدة عائشة رضى الله عنها سئلت : ما كان النبى صلى الله عليه وسلم يصنع فى البيت ؟ قالت : كان فى مهنة أهله ، فإذا سمع الأذان خرج .

(٢) المواحيز (بالحاء المهملة والزاى) : جمع ماحوز ، وهو المكان الذى يكون بين القوم وبين عدوهم ، وفيه أساميهم ومكاتبهم ، وهو من استعمال أهل الشام .

ما فرضت فروض القضاة ، ثم سن الناس هذه السُّنة بعد لهيعة ، فسميت هذه الأحباس فروض لهيعة ، ثم سميت بعد ذلك فروض القاضي . على أن لهيعة أغضب أهل مصر لما كان من اتخاذه ثلاثين رجلا جعلهم بطانة له ، فقال أبو شَبيب مولى تجيب في صحابة لهيعة شعراً ننقل بعضه لأنه يبين لنا كيف كان يعقد مجلس الحكم في هذا العصر ، وإن كنا نرى في هذا الوصف مبالغة قوامها التشهير بهذا القاضي وبصحابته :

لازَموا المسجدَ ضُلاّ     لاَ من الأمر الرشيدِ
لحوانيتٍ بَنَوْها     بفِنَا كلِّ عَمودِ
وألاَحوا بجباهٍ     من نطاح الحصر سودِ[1]
تحت أميالٍ[2] طوال     كبَراطيلِ[3] اليهودِ
نصبوها كالمقاعيـدِ     على رُوسِ القرود
وتراهم للوصايا     وعَدالات الشهود
في مِراء وجدالٍ     وقيام وقُعودِ
وخشوع وابتهال     وركوع وسجود
وعلى القسمة أضْرَى[4]     من تماسيح الصعيد
وأشاروا للهدايا     بأبي عبد الحميد[5]

وعلى الرغم من محاسن هذا النظام القضائي فإنه لم يكن خالياً من العيوب والنقائص التي جعلته متمشيا في جملته مع الحالة السيئة التي سادت البلاد في ذلك العصر ؛ فقد بلغت الرشوة درجة انحطت معها نفوس القضاة ، ومنهم عبد الرحمن ابن عبد الله العُمري الذي قيل إنه أصاب من الرشوة مائة ألف دينار ، وزاد على

(١) اسودت جباههم من كثرة السجود .
(٢) الظاهر أنها ضرب من العمائم . والذي في كتب اللغة أن الميلاء ضرب من الإعتمام .
(٣) البراطيل : ضرب من القلانس . واحدها برطل (بالضم) .
(٤) ضرى بالشيء إذا اعتاده فلا يكاد يصبر عنه .
(٥) لعله يريد رجلا بعينيه .

ذلك أن شرب الخمر وأمّ الدور لسماع المغنيات مما أساء إلى سمعته وسمعة منصبه . وعلى الرغم مما وصلت إليه حالة هذا الرجل من الضعف الأخلاقى فإنه اتخذ الشهود ودوّن أسماءهم فى سجل خاص ، وتبعه فى هذا الإصلاح من جاء بعده من القضاة .

ومن أشهر قضاة هذا العصر ابن مسروق الكندى (١٧٧ — ١٨٤ هـ) الذى عمل على إعلاء مركز القضاء ، وأبى أن يخضع لسلطة الوالى ولم يحضر مجلسه كما جرت العادة إلى وقته ، مما أدى إلى عدم حضور القضاة مجالس الحكم بعد ذلك . أضف إلى هذا إصلاحه ديوان القضاء ، وذلك باتخاذه قِمَطْراً تودع فيه القضايا ويختم ، ثم يفض إذا جلس للقضاء .

وقد وصف ستانلى لينپول فى كتابه A History of Egypt in the Middle Ages (١) قاضى مصر فى عهد الأمويين وصدر الدولة العباسية فقال : إنه كان على خبرة اكتسبها من اشتغاله بالفقه الإسلامى ، وكان مشهوراً لدى الجمهور بالاستقامة وسمو الخلق ، وكان لمركزه أهمية ولشخصه نفوذ كبير ؛ لذلك لم يكن يجرى عليه ما كان يجرى لغيره من العمال ، بل ظل القاضى فى كثير من الأحيان يشغل منصبه فى عهد ولاة عدة ، ولم يكن أسرع إلى القاضى من تقديم استقالته إذا تدخّل فى أحكامه الشرعية متدخّل ، وبلغ من محبة الناس للقضاة أن أصبح الولاة يفكرون طويلا إذا حدثتهم أنفسهم بالإقدام على عزلهم حتى لا يتعرضوا لكراهية الجمهور ، كما لم يعد للوالى فى العصر العباسى سلطة عزل القضاة ؛ بل صار تعيينهم تصدر به المراسيم من بغداد عادة ، وأصبحت مسألة تحديد رواتبهم ودفعها موكولة إلى الخليفة نفسه .

* * *

ولم يكن القضاة فى عهد الطولونيين (٢٥٤ — ٢٩٢ هـ) والإخشيديين (٣٢٣ — ٣٥٨ هـ) تابعين لمذهب واحد ، وكان القاضى يحكم وَفْق عقائد المذهب الذى ينتمى إليه ، واشتهر بالنزاهة والاستقامة وعدم المحاباة .

(١) تاريخ مصر فى العصور الوسطى ص ٣٩ — ٤٠ .

وقد نبغ فى عهد الطولونيين القاضى بكار بن قتيبة ، وكان من أبرز قضاة المسلمين وأعلمهم بالفقه الإسلامى ، وكان له أثر يذكر حين اتخذ ابن طولون من حصر أبى أحمد الموفق طلحة لأخيه الخليفة العباسى المعتمد سبباً لإقامة الحجة على الموفق بأنه نكث عهد البيعة وخرج على حرمة الخلافة . ولاشك فى أن ابن طولون استغل هذا الحادث لمصلحته بعد أن أتاه نبأ عزله ، فلم يعبأ بمناهضة الموفق ، وسرعان ما أرسل إلى مصر كتاباً قرئ عليهم ، وفيه « أن أبا أحمد الموفق نكث بيعة المعتمد وأسره وحرّش عليه . . . وأن المعتمد قد صار من ذلك إلى مالا يجوز ذكره ، وأنه يبكى بكاء شديداً[1] » . وخطب الخطيب بمصر يوم الجمعة ، فذكر ما آل إليه أمر المعتمد وقال : اللهم فاكفه مَنْ حصره ومَنْ ظلمه .

ولما عقد ابن طولون مجلساً فى دمشق حضره القضاة والفقهاء والأشراف من أهل الشام والثغور ومصر ، وشهد المجتمعون على خلع الموفق من ولاية العهد لمخالفته المعتمد وحصره إياه ، شهد على ذلك جميع من حضر إلا ثلاثة من رجالات مصر ، هم : القاضى بكار بن قتيبة ، ومحمد بن إبراهيم الإسكندرانى ، وفهد بن مومى . وامتنع القاضى بكار وأبى إقرار الخلع (فى الثانى عشر من ذى القعدة سنة ٢٦٩ هـ) ، وورد فى كتاب الولاة والقضاة للكندى[2] أن بكاراً وافق على خلع الموفق وسماه الناكث ، ولكنه لم يوافق على لعنه . وفى ذلك يقول الكندى : « وسماه بكاراً الناكث ، وأشهد على نفسه هو وسائر قضاة الشأم والثغور ، فطلب منهم أحمد (ابن طولون) أن يلعنوا الموفق ؛ فامتنع بكار فألح عليه ، فأصر على الامتناع حتى أغضبه ؛ وكان قبل ذلك مكرّماً معظما له عارفا بحقه ، وكان يجيزه فى كل سنة بألف دينار ؛ فلما غضب عليه أرسل إليه : أينَ جوائزى ؟ فقال : على حالها ، فأحضرها من منزله بخواتيمها ستّةَ عشر كيساً ، فقبضها أحمد ؛ وهكذا يكون استقلال القضاء والترفع عن الدنيا[3] .

(١) الكندى ص ٢٢٦ . (٢) ص ٥١٢ .

(٣) راجع سيرة بكار بن قتيبة فى كتاب الولاة والقضاة للكندى ص ٥٠٩ — ٥١٤ .

٢ — **فى عهد الفاطميين والأيوبيين** : كان قاضى القضاة فى مصر وقت الفتح الفاطمى أبا الطاهر[١] ، وهو من قضاة المصريين السنيين ، تولى منصبه هذا منذ شهر ربيع الأول سـنة ٣٤٨ هـ ؛ فرأى جوهر أن عَزْله وإحلال قاض من الشيعة محله قد يجر إلى غضب المصريين وسخطهم ، فأقره فى منصبه لغرض سياسى فحسب ، وعمل فى الوقت نفسه على إضعاف نفوذه إلى حد بعيد .

ولما وصل المعز إلى مصر وخف الناس لاستقباله ، ونزل الركب عن مطيتهم وقبّلوا الأرض بين يديه ظل أبو الطاهر راكباً حتى قرب من الخليفة الفاطمى فترجّل وسلّم عليه ولم يقبّـل الأرض ، فلفت ذلك نظر المعز ، وسأل أحد حجابه عن الرجل الذى خالف الناس كلهم ، فعلم منه أنه قاضى مصر . ولمـا لام الناس أبا الطاهر على ذلك ذكر قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلّٰهِ الَّذِى خَلَقَهُنَّ إنْ كُنْتُمْ إيَّاهُ تَعْبُدُونَ[٢] » .

أقر المعز أبا الطاهر فى منصبه جَرْياً على نفس السياسة التى اتبعها جوهر منذ فتح هذه البلاد ، وليس بعيداً أن يكون المعز قد أقر أبا الطاهر فى منصب القضاة لما رآه من ذكائه وحضور بديهته ؛ فقد ذكر المقريزى أن المعز حين قدم مصر سأل أبا طاهر « كم رأيت من خليفة ؟ » فأجابه على الفور « مارأيت خليفة غير مولانا المعز لدين الله صلوات الله عليه » . فاستحسن المعز ذلك منه مع علمه أنه رأى المتضد والمكتفى والمقتدر وغيرهم من الخلفاء العباسيين .

إلاّ أن سلطان أبى الطاهر قد اضمحل ، وألزمه المعز أن يصدر أحكامه وَفْق عقائد المذهب الشيعى[٣] ؛ بل زاد على ذلك فأشرك معه أبا سعيد[٤] بن أبى

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بجير الذهلى وأصله من البصرة .
(٢) آية ٣٧ سورة فصلت . (٣) الكندى : ص ٥٨٤ .
(٤) هو أبو سعيد عبد الله بن محمد بن أبى ثوبان .

ثوبان المغربى فى شوال سنة ٣٦٢ ه[1] ، وأسند إليه النظر فى المظالم الخاصة بالمغاربة ، ومالبثت سلطته أن قويت حتى أصبح ينظر أيضاً فى القضايا المشتركة بينهم وبين المصريين . ثم اشتد نفوذه حتى آل إليه النظر فى قضايا المصريين أنفسهم ، وأصبح يطلق عليه اسم قاضى مصر والإسكندرية .

وفى سنة ٣٦٢ عين المعز قاضياً آخر من الشيعة هو علىّ بن أبى حنيفة النعمان المغربى ؛ فقاسم أبا الطاهر القضاء ، فكان ابن النعمان يجلس للقضاء فى جامع عمرو ، وأبو الطاهر فى الجامع الأزهر ، وظلت الحال كذلك حتى استقل علىّ بن النعمان بالقضاء عامة فى شهر صفر سنة ٣٦٦ ه على أثر استقالة أبى الطاهر لشيخوخته وضعفه . وقد بدا ذلك الضعف عليه على أثر إصابته بفالج أبطل شقه ، مما جعل العزيز يقول بعد أن رآه على هذه الحالة : « مابقى إلا أن تقددوه[2] » ، وأعلن على منبر الجامع العتيق تقلد على بن النعمان منصب القضاء .

وقد ظل أولاد النعمان يتقلدون هذا المنصب حتى سنة ٣٦٨ ه . فقد تقلد الحسين بن علىّ بن النعمان القضاء فى مصر وما يتبعها من الأعمال فى شهر صفر سنة ٣٩٣ ه ، وأسندت مقاليد الدعوة لقاضى القضاة للمرة الأولى ، فغدا يطلق عليه « قاضى القضاة وداعى الدعاة »[3] .

على أن منصب القضاء كان يعهد به فى العهد الفاطمى لبعض السنيين أحيانا ؛ إذ أن الفاطميين فى أواخر عهدهم لم يسيروا دائماً على قاعدة إسناد القضاء إلى المتشيعين خاصة . فقد أسند الخليفة الحاكم القضاء لرجل من أهل السنة هو أبو العباس بن العوام الحنبلى المذهب ، الذى بقى فى منصبه حتى مات فى عهد الخليفة الظاهر . وقد تقلد ابن العوام القضاء وخُلع عليه « وأضيف إليه فى الأحكام مصر

---

(١) ابن ميسر : ص ٤٤ والمقريزى اتعاظ الحنفا ص ٩٢ .

(٢) اتعاظ الحنفا ص ٨٧ .

(٣) انظر كتاب تاريخ جوهر الصقلى لعلى ابراهيم حسن ص ٧٨ — ٨٠ .

و برْقة وصقلية والشام والحرمان ، ماعدا فلسطين فإن الحاكم كان ولاها أبا طالب ابن بنت الزيدى الحسينى ، وجعل لأبى العباس النظر فى العيار ودار الضرب والصلاة والمواريث والمساجد والجوامع » . وعلى الرغم من أن هذا القاضى لم يكن يدين بعقائد المذهب الشيعى مذهب الفاطميين ؛ فقد اشتمل سجله الذى قرئ فى القصر وعلى منبر الجامع العتيق على فِقْـرة شُرِط فيها عليه أن يُصدر أحكامه طبقاً لقانون الشيعة ، وأن يكون معه فى مجلس القضاء أربعة من فقهاء الحاكم ؛ لئلا يقع الحكم بغير ما يذهب إليه الخليفة . ومن ذلك يتضح أن تعيين غير الشيعيين كان قليلاً حدوثه ، وعلى شريطة خضوعهم لأحكام مذهب الشيعة .

على أن أبا علىّ بن الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى وزير الخليفة الحافظ (٥٢٤ — ٥٤٤ هـ) قد خرج على هذه القاعدة ، وكان يدين بمذهب الإمامية الاثنى عشرية كما تقدم ، فعيّن فى سنة ٥٢٥ هـ أربعة من القضاة : اثنين من الشيعة ، واثنين من السنيين ، وكان القاضيان الشيعيان أحدهما إماميا والآخر إسماعيليا . أما السنيان فكان أحدهما شافعيا والآخر مالكيا ، وأعطى لكل السلطة المطلقة فى إصدار أحكامه وَفْق مذهبه ؛ ولما قُتل هذا الوزير عادت السلطة ثانية إلى الإسماعيلية ، وبقيت على ذلك إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبى ، فعمل فى سنة ٥٦٤ هـ على القضاء على الخلافة الفاطمية ، وأسس مدرستين لتعليم الفقه إحداها على مذهب الإمام الشافعى والأخرى على مذهب الإمام مالك ، ثم صرف جميع قضاة الشيعة بتأثير قاضى قضاته صدر الدين عبد الملك بن درباس ، وعيّن بدلهم قضاة من السنيين الشافعية الذين كان يدين بمذهبهم . وبذلك أخذ المصريون يرجعون شيئاً فشيئاً إلى المذهب السنى الذى كانت له السيادة قبل الدولة الفاطمية ، وأخذ المذهب الشيعى بنوعيه الإسماعيلى والإمامى يضمحل من الديار المصرية إلى أن قُضى عليه نهائيا[1] .

---

(١) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ١٩١ ، وانظر كتاب الفاطميين فى مصر للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٢٣٠ — ٢٣١ .

٣ — **فى عهد المماليك** : ارتقى نظام القضاء فى عهد المماليك ؛ وكان بيبرس أول من تولى النظر فى المظالم ، وأقام لذلك دار العدل التى كان يتولى رياستها بنفسه ويجلس بها للفصل فى القضايا فى يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع ، ويحيط به قضاته الأربعة الذين كانوا يمثلون الأئمة ، وكبار موظفيه الماليين والإداريين وصاحب ديوان الإنشاء[١] .

وكان قاضى القضاة فى مصر فى أوائل عهد المماليك بدر الدين السنجارى وخلفه تاج الدين عبد الوهاب ، وكان يتقاضى راتباً قدره أربعون ديناراً فى الشهر[٢] . ولم ينفرد تاج الدين بالقضاء فى مصر ، بل اشترك معه برهان الدين السنجارى ؛ فاختص الأول بقضاء القاهرة والوجه البحرى ، والثانى بالنظر فى قضاء مصر والوجه القبلى . وفى سنة ٦٦٠ هـ عزل برهان الدين وقلد تاج الدين القضاء بديار مصر كلها . وفى سنة ٦٦٣ هـ (١٢٦٥ م) أدخل بيبرس تعديلا جوهريا على النظام القضائى بمصر ؛ فبعد أن كان يتولى القضاء قاض واحد ، عيّن أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة . ويرجع السبب فى ذلك إلى تعنت تاج الدين وتشدده فى أحكامه . وأقر تاج الدين فى قضاء الشافعية ، وولى الشيخ شرف الدين أبا حفص عمر بن عبد الله بن صالح السبكى قضاء المالكية ، والقاضى بدر الدين بن سليمان قضاء الحنفية ، والقاضى شمس الدين محمد بن الشيخ عماد الدين إبراهيم القدسى قضاء الحنابلة ، وكتب لكل منهم تقليداً ، وأجاز لهم أن يولوا نواباً عنهم بأنحاء الديار المصرية . وأضاف إلى اختصاصات القاضى تاج الدين النظر فى ديوان الأحباس وأموال الأيتام والورثة . وكان بمصر إلى جانب هؤلاء القضاة قاض آخر للعسكر يحضر بدار العدل مع القضاة الأربعة ويصحب السلطان فى أسفاره . وكانت مرتبته فى الجلوس بدار العدل بالقرب من السلطان دون مرتبة قضاة المذاهب[٣] .

---

(١) الخطط ج ٢ ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .
(٢) نهاية الأرب للنويرى ج ٢٨ القسم الأول ص ١٢ .
(٣) صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٦ .

وقد سار النظام القضائى فى مصر على هذا النحو طوال عصر المماليك .

ومن أشهر قضاة مصر فى عهد المماليك القاضى تاج الدين بن بنت الأعز الذى عهد إليه الظاهر بيبرس بإثبات نسب الإمام أحمد بن الخليفة الظاهر بأمر الله العباسى . ولما أقر القضاة والفقهاء وغيرهم بأنه ينتسب إلى العباسيين قبل قاضى القضاة شهادتهم وحكم بصحة نسبه وبايعه بالخلافة ، ثم قام الظاهر بيبرس وبايعه أيضاً . ومن ذلك نستدل على ما بلغه القاضى فى ذلك العصر من المكانة العالية . كذلك اشتهر القاضى عز الدين بن جماعة الذى أفتى بأن الخليفة المستكفى العباسى عصر قد أوصى بالخلافة من بعده لولده أحمد ، فبويع بالخلافة .

**مرتبات القضاة :**

فرض عمر بن الخطاب لشريح قاضيه على الكوفة مائة درهم شهريا مع مئونته من الحنطة (الدرهم = ٤ قروش تقريباً) . وفى زمن الدولة الأموية زاد راتب القاضى تبعاً لزيادة موارد الدولة . ولكن معظم القضاة فى زمن عمر بن عبد العزيز لم يتناولوا راتباً أصلا ، لأنه رأى أن القاضى لا يجوز له أن يتناول راتباً نظير قيامه بهذه الخدمة الدينية . ومن المرجح أنهم اقتدوا بعمر فى زهده وتقشفه . وبلغ راتب القاضى فى زمن مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية عشرة دنانير فى الشهر (الدينار = ٥٠ قرشاً تقريباً) ، كما ثبت من براءة وُجدت فى ديوان مروان كانت قد صدرت إلى خازن بيت المال بإعطاء عبد الرحمن بن سالم القاضى رزقه الشهرى فى ربيع الأول سنة ١٣١ هـ .

أما فى عهد الدولة العباسية فكان قاضى مصر يتقاضى ٣٠ ديناراً ، وكان القاضى ابن لهيعة يتقاضى مثل هذا الراتب . وفى زمن المأمون كان عيسى بن المُنْكَدِر قاضى مصر يتقاضى ٢٧٠ ديناراً فى الشهر . ويرجح أن هذا الراتب

كان راتباً شخصيا ، وهو أكبر ما عُرف من رواتب القضاة زمن العباسيين . وفى زمن أحمد بن طولون كان القاضى بكّار يتقاضى ١٠٠٠ دينار شهريا . وبلغ مرتب القاضى فى عهد الفاطميين ١٢٠٠ دينار عدا المئونة .

وبعد أن كان الالتزام مقصوراً على الخراج — بمعنى أن تعهد الدولة بالخراج إلى أشخاص يجبونه على أن يؤدوا لبيت المال مبلغاً معيناً — تعدى هذا النظام إلى القضاء ، فأصبح القاضى فى أواخر عهد الدولة العباسية يلتزم القضاء على أن يؤدى لبيت المال أيضاً مبلغاً مقابل مايجبيه من رسوم القضايا . وقد التزم عبد الله بن الحسن بن أبى الشوارب (سنة ٣٥٠ ﻫ) لمعز الدولة بن بويه على ٢٠٠,٠٠٠ درهم فى السنة عن قضاء بغداد .

---

# ٢ - المظـــالم

كان القاضى يُولّى غالباً بمرسوم من الخليفة ، ويُقرأ سجله فى المسجد الجامع ، حيث كان يعقد جلساته عادة . فيأتى المتقاضيان والشهود ، وينظر القاضى فى الخصومة ويسمع شهادة الشهود ثم يُصدر حكمه ، وتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ هذا الحكم . وكانت محكمة المظالم بمثابة محكمة الاستئناف العليا فى عصرنا تعرض عليها القضايا إذا عجز القاضى عن تنفيذ حكمه فى قضية رجل من عِلْية القوم أو إذا لجأ إليها المتقاضون إذا اعتقدوا أن القاضى لم يحكم بينهم بالعدل ، وكان الغرض الأساسى من إنشائها هو وقف تعدى ذوى الجاه والحسب . ولهذا كانت تسند رئاسة ديوان المظالم لرجل جليل القدر كثير الورع يعرف باسم قاضى المظالم .

ولم يجلس للمظالم أحد من الخلفاء الراشدين إلا عليا رضى الله عنه . على أنه لم يفرد لسماع الظلامات يوماً معيناً أو ساعة معينة ، بل كان ينظر فى شكاية من يأتيه

من المتظلمين ويعمل على إنصافه . وكان عبد الملك بن مروان أول مَنْ جلس من الخلفاء للنظر فى ظلامات الناس ؛ وقد أفرد يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين . وإذا استعصى عليه مشكل رده إلى قاضيه ابن إدريس الأزْدى ، فكان ابن إدريس هو المباشر وعبد الملك هو الآمر .

وكانت محكمة المظـالم تنعقد تحت رياسة الخليفة أو الوالى أو من ينوب عن أحدهما . وكان صاحب المظالم يعين يوماً يقصده فيه المتظلمون إذا كان من الموظفين ليتفرغ لأعماله الأخرى ؛ أما إذا انفرد بالمظالم نظر فيها طوال أيام الأسبوع .

وكانت محكمة المظالم تنعقد فى المسجد كما تقدم . ويُحاط صاحب المظـالم بخمس جماعات لا ينتظم عقد جلساته إلا بحضورهم :

١ — الحماة والأعوان : وكانوا من القوة بحيث يستطيعون التغلب على مَنْ يلجأ إلى العنف ، أو يحاول الفرار من وجه القضاء .

٢ — الحُـكام : ومهمتهم الإحاطة بما يصدر من الأحكام لرد الحقوق إلى أصحابها ، والعلم بمـا يجرى بين الخصوم ، فيُلمّـون بشَـتات الأمور الخاصة بالمتقاضين . وكان القضاة يستفيدون من وراء حضورهم هذه الجلسات ؛ إذ كانوا يستطيعون تطبيق الأحكام على ما يعرض أمامهم من القضايا فى جلساتهم .

٣ — الفقهاء : وكانــ يرجع إليهم صاحب المظالم فيما أشـكل عليه من المسائل الشرعية .

٤ — الـكتّـاب : ويقومون بتدوين أقوال الخصوم ، وإثبات مالهم وما عليهم من الحقوق .

٥ — الشهود : ومهمتهم إثبات ما يعرفونه عن الخصوم ، والشهادة على أن ما أصدره القاضى من الأحكام لا ينافى الحق والعـدل . ومن اختصاصات قاضى المظـالم :

١ — النظر فى القضايا التى يقيمها الأفراد والجماعات على الولاة إذا انحرفوا عن طريق العدل والإنصاف ، وعمـال الخراج إذا اشتطوا فى جمع الضرائب ،

وكتاب الدواوين إذا حادوا عن إثبات أموال المسلمين بنقص أو زيادة .

٢ — النظر فى تظلم المرتزقة إذا نقصت أرزاقهم أو تأخر ميعاد دفعها لهم .

٣ — تنفيذ ما يعجز القاضى والمحتسب عن تنفيذه من الأحكام .

٤ — مراعاة إقامة العبادات ، كالحج والأعياد والجمع والجهاد[١] .

ومن هذا نقف على مبلغ أهمية هذه الوظيفة ، وما كان لصاحبها من القوة ونفاذ الـكلمة ، كما نقف أيضاً على ما وصل إليه النظام القضائى من الدقة والإتقان[٢] .

---

# ٣ - الحسبة

كانت سلطة القاضى — على ماهو معروف عن القضاء اليوم — موزَّعةً بينه وبين المحتسب وقاضى المظالم . فوظيفة القاضى : هى فض المنازعات المرتبطة بالدين بوجه عام ، ووظيفة المحتسب : هى النظر فيما يتعلق بالنظام العام وفى الجنايات أحياناً مما يستدعى الفصل فيها إلى السرعة ، ووظيفة قاضى المظالم : هى الفصل فيما استعصى من الأحكام على القاضى والمحتسب .

وكان القضاء والحسبة يسندان فى بعض الأحيان إلى رجل واحد ، مع ما بين العملين من التباين : فعمل القاضى مبنى على التحقيق والأناة فى الحكم ، أما عمل المحتسب فبنى على الشدة والسرعة فى الفصل[٣] .

كان المحتسب ينظر فى مراعاة أحكام الشرع ، ويُشرف على نظام الأسواق ، ويحول دون بروز الحوانيت مما يعوق نظام المرور ، واستيفاء الديون ، ويكشف

---

(١) الأحكام السلطانية ص ٧٣ — ٨١ .

(٢) راجع ماكتبه الأستاذ أحمد أمين عن التشريع فى كتاب « فجر الإسلام » ص ٢٧٠ — ٣٠١ ، وكتاب « ضحى الإسلام » ص ١٥١ — ٢٤٢ .

(٣) الأحكام السلطانية ص ٦١ — ٧٢ .

على الموازين والمكاييل . وكان لها دار خاصة بها[١] ؛ فكان المحتسب يطلب جميع الباعة إلى هذه الدار فى أوقات معينة ، ومعهم موازينهم وسنجهم ومكاييلهم فيعايرها ؛ فإن وجد فيها خللا صادرها ، وألزم صاحبها بشراء غيرها أو أمره بإصلاحها . وقد بقيت هذه الدار طوال عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية[٢] .

كان عمر بن الخطاب أول من وضع نظام الحسبة ، وكان يقوم بعمل المحتسب بنفسه ، فقد رؤى مرة يضرب جمالاً ويقول له : « حملت جملك ما لا يطيق » . والمحتسب هو الذى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وهو المحافظ على الآداب وعلى الفضيلة والأمانة .

وقد ارتقى نظام الحسبة فى عهد الفاطميين ، وكان للمحتسب نواب يطوفون فى الأسواق ، فيفتشون القدور واللحوم وأعمال الطهاة ، ويلزمون رؤساء المراكب ألا يحملوا أكثر مما يجب حمله من السلع ، ويشرفون على السقائين لضمان تغطيتهم القِرَب ولبس السراويل بما لا ينافى الآداب العامة ، ويمنعون معلمى الكتاتيب من ضرب الصغار ضرباً مبرِّحاً . وكان المحتسب يجلس للفصل بين الناس فى جامعى عمرو والأزهر . واتسعت سلطته حتى ألزم رجال الشرطة أن يقوموا بتنفيذ أحكامه . وكان يتقاضى راتباً شهريا قدره ثلاثون ديناراً .

---

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٢٧ — ٢٣٠ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٥ — ٢٢٦ والخطط للمقريزى ج ١ ص ٤٦٣ — ٤٦٤ .

# الباب الخامس

## الرق

١ ــ الرق عند اليونان والرومان واليهود

٢ ــ الرق عند العرب قبل الاسلام

٣ ــ الرق فى الاسلام



# الرِّق

## (ا) الرق عند اليونان والرومان واليهود

قسم فلاسفة اليونان الجنس البشرى إلى قسمين : حُرّ بالطبع ، ورقيق بالطبع . وقالوا : إن الثانى ما خُلق إلا لخدمة الأول . وجعل أرسطو الرق نظاما ضروريا ؛ فيرى أن الغرض الذى ترمى إليه الدولة إنما هو مساعدة المجموعة لتحيا حياة سعيدة ، وأنه من الضرورى اتخاذ الأرقاء للقيام بأعمال الدولة التى تستدعى مجهوداً جسمانيا . لذلك اتخذ اليونان الرقيق من أسرى الحروب على حين تقلد اليونان مناصب الدولة الهامة وفازوا بعضوية المجالس الدستورية .

أما الرومان فعلى الرغم من اعتقادهم أن الناس خُلقوا أحراراً ، فإن الرق فى نظرهم هو نتيجة الأسر أو السَّبى [1] أو الميلاد [2] أو الدَّين [3] أو الفرار من الجيش .

وأما عند اليهود فقد وُجد عندهم نوعان من الاسترقاق : أحدهما — استرقاق بعض أفراد منهم لارتكابه خطيئة من الخطايا المحظورة شرعاً أو فى دَين عليه . والنوع الآخر — استرقاق غير اليهود ممن قضى عليهم أن يصيبهم شىء من عسف اليهود وحروبهم التى كانوا يقيمونها من غير مسوغ ؛ فكانوا يبيعونهم كما يُباع المتاع ، سواء فى ذلك العبيد المستخدمة فى المنازل وعبيد الحقول والمزارع ، فإنهم كانوا يقضون حياتهم محقَّرين مسخرين ، ثم جاء المسيح عليه السلام فلم يمنع الاسترقاق ، ولم يعمل على إلغائه أو تقليله .

(١) السبى والأسر بمعنى واحد ، ويقال : إن الأسر خاص بالرجال ، وإن السبى خاص بالنساء ؛ وفى ذلك يقول الشاعر :

فعـــادوا بالغنائم حافلات ... وعـــدنا بالأسارى والسبايا

(٢) أى الذين يولدون من أبوين أرقاء .

(٣) أى أن صاحب الدين يسترق المدين الذى لم يقم بوفاء ما عليه من الدين .

## (ب) الرق عند العرب قبل الاسلام

لا يختلف نظام الرقيق عند العرب فى الجاهلية عنه فى الأمم الأخرى ؛ فقد كان الرق فى الجاهلية نتيجة الأسر فى الحرب ، ويجوز مع ذلك استرقاق العربى للعربى ، بخلاف ما كان عليه الحال عند الرومان الذين كانوا يحرمون استرقاق الرومانى للرومانى ؛ وكان من [1] عادة العرب فى الجاهلية إذا أنعمت على الرجل الشريف بعد أسره جزوا ناصيته وأطلقوه ؛ فتكون الناصية عند الرجل يفخر بها . وفى ذلك يقول أحد شعرائهم :

كم من أسير فتكناه بلا ثمن     وجزّ ناصية كنّا مواليها

كذلك كان الاسترقاق نتيجة للشراء . ولذا كانت تجارة الرقيق أو النّخاسة من أهم موارد الثروة عند القرشيين فى الجاهلية . ومن أشهر تجار الرقيق أو النخاسين : عبد الله بن جدعان ، وكان ذا تجارة واسعة ترجع إلى اتجاره فى الرقيق . وجرت العادة أن يغدو ابن الرقيق رقيقاً ، وكان الأرقاء فى الجاهلية محرومين من كافة الحقوق المدنية ، ومن التصرف فى شؤونهم الخاصة .

وكان العبد يتحرر إما بإعتاق سيّده له مكافأة له على عمل عظيم قام به ، أو لشجاعة فائقة أظهرها فى القتال ، أو لإخلاصه الشديد لمولاه . ومن أنواع التحرير ما يسمى « السائبة »[2] ، وذلك بأن يعتق السيد العبد فلا يكون بينهما عقل[3] ولا ميراث .

---

(١) بلوغ الأرب فى أحوال العرب للألوسى ج ٣ ص ١٤ .

(٢) هذه التسمية مأخوذة من تسييب الدواب ، وهو إرسالها تذهب وتجىء حيث شاءت .

(٣) العقل : الدية .

# (ح) الرق فى الاسلام

لم يُلغ الإسلام نظام الرق ، ولكنه عنى بطائفة الأسرى أيما عناية ، وحاطها بسياج من عدله ورحمته ، فقد نزل كثير من الآيات القرآنية الكريمة التى ترمى إلى الحد من شدة هذا النظام ، فقال تعالى : « وَاعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِى الْقُرْبَى والْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً [1] » .

كان الأسر فى الحرب أهم مصدر للرق فى الإسلام ؛ وقد أصبح فى أيدى العرب عدد كبير من الأسرى نتيجة الحروب التى قامت فى صدر الإسلام ، وكان مصير الأسير إما القتل أو الفداء أو المَنّ أو الاسترقاق . ولم يذكر لنا التاريخ أن إماما من أئمة المسلمين أمر بقتل الأسرى ، اللهم إلا مَنْ كان يخشى خطره على المسلمين ، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حين أمر بقتل النضر بن الحارث ، لشدة إيذائه للرسول والمسلمين بهجائهم ، والتشبيب بنسائهم بعد أن أمّنه قبل ذلك . أما الفداء فيجوز إذا قبل ولىّ الأمر فداء الأسير ، كما فعل الرسول حين قبل فداء بعض أسرى بدر . وقد كثر عدد الأسرى حتى كان بعض المسلمين يقتنى العشرات أو المئات من الأرقاء .

## عناية الإسلام بالرقيق :

وقد عنى الإسلام بطائفة الأسرى حيث خيّر الإمام بين المنّ والإطلاق دون قيد ولا شرط ، وبين الفداء بالمال أو ضرب الرق على مَن بيده من الأسرى. قال تعالى : « فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ

(١) آية ٣٦ سورة النساء .

فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا[١] » .

وقد سوى الإسلام بين الناس على اختلافهم ، فلم يفرق بين الأبيض والأسود ، والبدوى والمتحضر ، والحاكم والمحكوم ، والرجال والنساء ، كما سوى اليهود والنصارى بالمسلمين ما داموا فى سِلم معهم . وجعل الله المؤمنين إخوة ، لا تفاوت بينهم إلا بقدر ما يتفاضلون به من الإيمان . فلقد قال عليه الصلاة والسلام فى خطبة الوداع : « أيها الناس ! إنما المؤمنون إخوة ، إن ربكم واحد وإن أباكم واحد . كلكم لآدم وآدم من تراب . إن أكرمكم عند الله أتقاكم . ليس لعربى فضل على عجمى إلا بالتقوى » . لذلك لا يجوز للعربى أن يأسر العربى ولا أن يأسر المسلم المسلم . وإنما يصح الأسر إذا ما قاتل العرب الكفار .

ويقول الشيخ عبد العزيز جاويش[٢] : « إن الشرع لا يبيح أن يُسترقّ مسلم أصلا ، ثم إنه لا يبيح بعد ذلك إلا استرقاق أسرى حرب شرعية لم تقم إلا على إعلاء كلمة الله تعالى ، مراعى فيها أن تكون مسبوقة باعتداء غير المسلمين عليهم . أما استرقاق غير المحاربين ممن لا كتاب لهم ولا شبهة كعبدة الأوثان ، فقال مالك والشافعى وأحمد فى إحدى روايتيه : إن ذلك لا يجوز مطلقاً » .

وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تحقير العبد والاستهانة به . فقد روى عن ابن عباس أن أحد الموالى خطب إلى جماعة من بنى بياضة ، وأشار عليهم الرسول بتزويجه فقالوا له : يارسول الله ! أنزوج بناتنا موالينا ؟ فنزل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ »[١] .

وقد روى فى نزول هذه الآية سبب آخر لا يقل عن هذا السبب فى الدلالة على مبلغ عناية الإسلام بالرقيق ؛ فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا بأن يؤذن

---

(١) آية ٤ سورة محمد .

(٢) الإسلام دين الفطرة ص ٧٩ .

على ظهر الكعبة . فغضب الحارث بن هشام وعتّاب بن أسيد وقالا : أهذا العبد الأسود يؤذن على ظهر الكعبة ؟ أضف إلى ذلك ما كان من تأمير الرسول أسامة ابن زيد بن حارثة ، وهو مولى حديث السن ، على جيش المسلمين وفيه وجوه الصحابة ، وتشييع أبى بكر لأسامة هذا وترجله بجانبه ، حتى لقد قال له أسامة : يا خليفة رسول الله ! والله لتركبن أو لأنزلن . فقال أبو بكر : والله لا تنزل ، ووالله لا أركب [٢] . ناهيك بتزويج الرسول زينب بنت جحش ابنة عمته من مولاه زيد بن حارثة ، ثم تزوج الرسول بها بعد أن كانت زوجة أحد مواليه [٣] .

على أن الإسلام ، وإن لم يجد بدًّا من إباحة الرق ، فإنه لم يهمل شأن الأرقاء ، فقد نظم شؤونهم وأخذ بأيديهم فى طريق الحرية ، فسوّى بين الرقيق ومولاه فى الطعام والشراب واللباس والتعليم والتهذيب وفى معظم الحقوق المدنية ، اللهم إلا فى الولاية ( أى الرياسة ) ، كما حضّ على معاملتهم بالحسنى ، وحذر من إساءة معاملتهم . وكان من اختصاص المحكمة أن تحكم بتحرير الرقيق إذا ثبت أن سيده يعامله معاملة قاسية . وقد جاء فى الشريعة الإسلامية إعتاق الرقيق فى حالات عدة : كالتكفير عن يمين حنث فيها سيده ، أو كفارة عن بعض الذنوب ، أو وفاء لنذر ، أو تقربا إلى الله والتماس المثوبة منه .

وقد اعتبر الإسلام الرق عارضاً ؛ ولذا عمل على مساعدة الأرقاء على استرداد حريتهم ، فقال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِى آتَاكُمْ » [٤] .

---

(١) آية ١٣ سورة الحجرات .

(٢) الطبرى ج ٣ ص ٢١٢ .

(٣) الطبرى ج ٣ ص ١٣٠ — ١٣٦

(٤) آية ٣٣ سورة النور .

**المكاتبة :**

يمكن تحرير العبد عن طريق المكاتبة . وهى أن يتفق الرقيق مع مولاه على مبلغ معين من المال فى أجل محدود ، يقدمه إليه فيصبح حرا . ويصير للعبد أثناء هذه المدة الحق فى المتاجرة ، وما تستلزمه من تصرفات كالبيع والشراء وغيرها ، مما لا يصح له مباشرته لولا إبرام هذا العقد . فإذا أدى العبد المال المتفق عليه صار حرا ، وإذا عجز عن أدائه فى الموعد المحدد عاد كما كان ، ولمولاه كلُّ ما جمعه من مال .

وإليك هذا المثل للدلالة على التحرير بالمكاتبة وهو تحرير جويرية بنت الحارث التى كانت من سبايا بنى المصطَلِق ووقعت فى سهم ثابت بن قيس ، فشق ذلك عليها وكاتبته على نفسها . فجاءت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تطلب منه العوْن على الحصول على هذا المال ، فرأى أن من الحكمة أن يتألَّفها بما ينزع من قلبها الحقد على الإسلام ، فقدم إليها المال وعرض عليها التزوج منها وتزوجها [١] .

وقد أجمع فقهاء المسلمين على أن مكاتبة العبد مستحبة . وللإمام أحمد بن حنبل فى رواية أنها واجبة متى دعا العبد سيده إليها على قدر قيمته أو أكثر ، وأن للعبد الاتجار ليحصل على ما يدفعه لسيده من نجوم [٢] الكتابة ، وأن على سيده أن يتركه يشتغل أين شاء وفيما شاء .

وإذا امتنع المكاتب عن الأداء ومعه ما بقى من المال المتفق عليه ، فالحنفية تجبره على الأداء حرصاً على تحريره . وإذا لم يكن معه مال — ولكنه قادر على الكسب — فالمالكية تجبره على الكسب ما دام قادراً عليه . ويشترط الفقهاء أن يراعى فى عقد الكتابة حال الرقيق ، كما يرون أن أقل وعد من السيد أو أقل احتمال للوعد بالتحرير يجعل التحرير ضروريا [٣] ، كما رغب الإسلام فى إعتاق

---

(٢) سيرة ابن هشام ، غزوة بنى المصطلق . (٢) أقساط .

(٣) الإسلام دين الفطرة ص ٨١ .

الرقيق بدون مقابل ابتغاء وجه الله ، قال تعالى : «أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ [١] . فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ [٢] ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ، فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ [٣] ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ [٤] أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ [٥] » [٦] .

**التدبير :**

ولم يترك الإسلام فرصة من فرص التحرير إلا انتهزها ، فسن طريقة التدبير ، وهى أن يوصى السيد بأن يكون عبده حرا بعد موته . واتفق الأئمة على أنه لو كان فى يد إنسان غلام بالغ عاقل وادعى عليه أنه عبده فكذبه الغلام ، فالقول للغلام مع يمينه أنه حر . وبتطبيق القاعدة المشهورة « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » ، نجد أن الشرع قد اعتبر أن حرية الإنسان هى الأصل وأن الرق أمر عارض ، فكلف من ادعاه بالبينة ، واكتفى ممن أنكر باليمين ، ولا يخفى ما فى ذلك من شدة حرص الشارع على تحرير الأرقاء ما وجد إليه سبيلا . أضف إلى ذلك إجماع الفقهاء على أنه إذا التقط شخصان لقيطا فادعى مسلم أنه عبده وادعى كافر أنه ابنه ، فإنه يقضى ببنوته للكافر حتى يكون حرا ، ولا يقضى للمسلم حتى لا يكون رقيقاً . وهذا يبين لنا مبلغ تقديس الإسلام للحرية .

وكان هناك نوع من الاسترقاق يأتى عن طريق الجزية التى تفرض على أهل الذمة . وذلك بدفع مبلغ معين من المال ، وتقديم عدد من الرقيق . يتجلى ذلك

---

(١) المراد بالنجدين هنا : الطريقان ، أى طريق الخير وطريق الشر . وأصل النجد المكان المرتفع (٢) الاقتحام : الدخول فى أمر شديد . والعقبة : الطريق فى الجبل .
(٣) المسغبة : المجاعة . (٤) المقربة : القرابة .
(٥) المتربة : الفقر . (٦) آية ٨ سورة البلد .

فى معاهدة الصلح التى عقــدت بين عمرو بن العاص وملك النوبة . وقد راجت تجارة الرقيق حين كثر عدد الأسرى وعجز أسيادهم عن الإنفاق عليهم ، فعملوا على التخلص منهم بالبيع ، ومن ثم راجت تجارة الرقيق ، وأصبح التجار يجلبون الأسرى من سواحل فرنسا وإيطاليا ومن بلاد البلقان والحبشة وغيرها .

وللإسلام — عدا ما ذكرنا — وسائل شتى لتحرير الرقاب . فقد جعل الشارع من مصارف الزكاة عتق الرقاب بأن يعطى الحاكم للرقيق المكاتب مايستعين به على فك رقبته ، وأن يشترى الحاكم بمال الصدقة العبيد ليعتقهم .

### معاملة المسلمين للرقيق :

عن واصل الأحدب قال سمعت المعْـرُور بن سويد قال : رأيت أبا ذر الغِـفارى وعليه حُـلة وعلى غلامه حلة ، فسألناه عن ذلك قال : سـبَبْـت رجلا فشكانى إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال لى النبى : أعـيَّرته بأمه ؟ ثم قال : « إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس . ولا يكلفوهم ما يغلبهم . فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم » . وقال عليه الصلاة والسلام : « وإذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه ، فليناوله لُـقمة أو لقمتين أو أُكلَـة أو أكلتين فإنه ولِىَ حرّه وعلاجه »[1] .

وعن ابن مسعود الأنصارى قال : بينا أنا أضرب غلاما لى إذ سمعت صوتا من خلفى « اعلم يا ابن مسعود » مرتين ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فألقيت السوط من يدى فقال : « والله لَلهُ أقدر عليك منك على هذا » وروى عن أبى هريرة رضى الله عنــه أن الرسول رأى رجلا على دابة وغلامه يسعى خلفه ، فقال : « يا عبد الله ! احمله خلفك ، إنمـا هو أخوك ، روحه مثل روحك . فحمله » .

ولم تـكن العناية بالرقيق مقصورة على الرسول ؛ بل لقــد روى أن على بن

---

(١) أى ولى حره عند الطبخ ، وعلاجه عند تحصيل الآنية وتركيبه وإصلاحه .

أبى طالب قال : إنى لأستحى أن أستعبد إنساناً يقول ربى الله . ومن أحسن ما روى عن علىّ أنه أعطى غلامه دراهم ليشترى بها ثوبين متفاوتى القيمة ؛ فلما أحضرهما أعطاه أرقهما نسيجاً وأغلاهما قيمة ، وحفظ لنفسه الآخر ، وقال له : «أنت أحق منى بأجودهما ؛ لأنك شاب وتميل نفسك للتجمل ، أما أنا فقد كبرت» [١] .

وقد عُنى الإسلام بنفسية الرقيق عناية خاصة . قال تعالى يُطَيِّب خاطرهم ويفتح الأمل فى المغفرة وحسن الجزاء : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الأَسرَى إِنْ يَعْلَمِ اللهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْراً يُؤْتِكُمْ خَيْراً مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » [٢]

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « العبد إذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين » ، حتى إن كثيراً منهم كان يتمنى أن يعيش رقيقاً ليكون له أجران .

وقد وصف فان دنبرغ معاملة الإسلام للرقيق بقوله : « لقد وضع للرقيق فى الإسلام قواعد كثيرة تدل على ما كان ينطوى عليه محمد وأتباعه نحوهم من الشعور الإنسانى النبيل ؛ ففيها تجد من محامد الإسلام ما يُناقض كل المناقضة الأساليب التى كانت تتخذها إلى عهد قريب شعوبٌ تدّعى أنها تمشى فى طليعة الحضارة . نعم ! إن الإسلام لم يلغ الرقيق الذى كان شائعاً فى العالم ، ولكنه عمل كثيراً على تحسين حاله ، وأبقى حكم الأسير ، ولكنه أمر بالرفق » [٣] ، فانه لما أقبل بالأسرى بعد غزوة بدر الكبرى فرقهم الرسول على أصحابه وقال : « استوصوا بهم خيراً » . وقال أبو عزيز بن عُمَيْر صاحب لواء المشركين : كنت فى رهط من الأنصار حتى أقبلوا بى من بدر ، فكانوا إذا قدموا غداءهم أو عشاءهم خصونى بالخبز وأكلوا التمر لوصية رسول الله إياهم بنا .

---

(١) العينى (شرح صحيح البخارى) ج١٣ ص ٢٧ والإحياء للغزالى : باب حقوق المملوك .

(٢) آية ٧٠ سورة الأنفال .

(٣) الإسلام روح المدنية للشيخ مصطفى الغلايينى ص ٤٢١ .

**الموالى :**

ويترتب على العِتق فى الإسلام الولاء .

والمولى أحد أفراد ثلاثة : إما أن يكون جاراً أو حليفاً أو معتقاً .

١ — الجار — فقد يحدث فى المجتمع العربى أن يُخلع فرد من قبيلته لجريمة اقترفها . ولما كان من الصعب عليه أن يعيش فى البادية منفرداً ، فإن الفرد المخلوع من قبيلته يرى لزاماً عليه أن يتصل بقبيلة أخرى . وهذا الاتصال هو الجوار . وللجوار حقوق وواجبات منها أن يحمى المجير جاره ويراعى مركزه فى القبيلة .

٢ — والحليف — هو الجار المقيم بصفة دائمة . ويجرى على الحليف ما يجرى على الجار ، فإذا ارتكب حليف فى قبيلة ما يشين سمعتها تخلى عنه من حالَفَه . ويعبر عن هذا بولاء الحِلْف .

٣ — والمعتق معناه أن الرجل إذا أعتق عبداً أصبح المعتَق مولى لمعتقه . وعلى المعتق أن يساعد مولاه ، وإذا مات ورثه معتقه .

وقد أصبح كثير من الأسر الفارسية بعد الإسلام موالى للعرب الذين ملكوا رقابهم فى الحرب ، كما اندفعت أسر أخرى فارسية إلى إبرام عقود الموالاة بينهم وبين الأسر العربية للاحتماء بهم أو للانتفاع بشرفهم وجاههم .

وكانت القبيلة العربية تتألف من ثلاث طبقات : طبقة الموالى ، وطبقة الأحرار ، وهى الطبقة التى يعتبر أفرادها من بنية القبيلة ، وتتمتع بكثير من الحقوق المدنية ، وعليها واجب الدفاع عن القبيلة والمحافظة على كيانها والثأر لمن يُقتل منها . وطبقة الأرقاء ، ولا تتمتع بالحقوق المدنية ، ويقوم أفرادها بمباشرة الصناعات التى يترفع العربى الحر عن مزاولتها . ولذلك كانوا دون العنصر العربى فى المكانة الاجتماعية ، لأن العرب كانوا يعتقدون أنهم خلصوهم من الكفر وأعتقوهم من الأسر . وكان العربى لا يرضى أن يزوج ابنته من مولى ، كما كان لا ينادى المَوْلى بالكُنْية .

ويتبين لنا مبلغ الاستياء والسخط الذى استولى على نفوس الموالى من الفرس خاصة من هذه الحقيقة ، وهى أن قتل عمر بن الخطاب كان على يد رجل من الموالى هو أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة . كذلك كان للأرقاء أثر فى شن الغارة على علىّ والوقوف فى وجهه بعد اعتلائه عرش الخلافة ، وساءهم — على ما يقول السير وليام ميور فى كتابه « الخلافة »[1] — عدم حصولهم على نصيب من بيت المال أو إتاحة الفرص لهم للقيام بأعمال السلب .

وقد سار الخلفاء الأمويون على نهج الخلفاء الراشدين ، ففرّقوا فى المعاملة بين العرب والموالى ؛ ففرض الولاة الجزية على الموالى بعد إسلامهم رغم أنها كانت لا تُفرض على المسلمين ، وحرموهم من تولّى المناصب الإدارية والسياسية . كذلك لم تفرض الدولة عطاء للموالى الذين كانوا يحاربون فى الجيش ، ولم تسمح لهم بركوب الخيل أثناء القتال ، ولكنهم كانوا مشاة فقط إلى غير ذلك من معاملات كانت لا تطيب نفوسهم باحتمالها .

وقد حاول الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز إصلاح حال الموالى ؛ فوضع الجزية عمن أسلم ، سواء أكان عربيا أو غير عربى ، وخاصة الموالى من الفرس ، كما أمر بإعطاء الجند من الموالى عطاءهم كالمسلمين من العَرَب .

ولكن سرعان ما عاد هؤلاء الموالى بعد موته إلى ما كانوا عليه من السخط والاستياء من الأمويين وأخذوا يتلمسون كل فرصة لإظهار استيائهم ، فقد ظهروا فى أيام معاوية ، وانضموا إلى المختار بن أبى عبيد ثم إلى الخوارج ، كما اشتركوا فى فتنة عبد الرحمن بن الأشعث ، وناصروا يزيد بن المهلب فى ثورته على الدولة . كل ذلك يعطينا صورة واضحة لنفوسهم الثائرة التى كانت تعد أقصى أمانيها سقوط دولة بنى أمية .

سقطت الدولة الأموية وقامت الدولة العباسية على أنقاضها . وكان من أثر استئثار العرب فى صدر الإسلام بالوظائف الإدارية والسياسية والحربية فى الدولة

---

(١) p. 251.

العربيـة دون الموالى أن انصرف هؤلاء إلى تحصيل العلوم والمعارف ؛ فنبغ من بينهم الأدباء وكبار المشرعين والمحدثين والمؤرخين .

وفى القرن الثالث الهجرى أضرم العبيد نار الثورة فى جنوب العراق مما يلى بلاد العرب ؛ وتسـمى حركتهم بحركة الزنج . ذلك أن رجلا ادعى أنه من ولد علىّ زين العـابدين بن الحسـين بن علىّ بن أبى طالب ، وانتهز فرصة ضعف الدولة العباسية ، وسار إلى البصرة حيث كان يشتغل آلاف العبيد فى تجفيف المستنقعات وإعدادها للزراعة . فاستمال هؤلاء العبيد — وكانوا أرقاء للتجار — ومنّاهم بتخليصهم مما هم فيـه ؛ فلبوا دعوته وجند منهم جيشاً حارب به الدولة العباسية أكثر من خمسة عشر عاما . ولـكنه قُضى على حركته ، ومات عدد كبير من هؤلاء العبيد .

قامت تلك الحركة على الرغم من أن حالة الرقيق فى الشرق كانت أحسن منها فى الغرب ؛ فنى الشرق لم يسترق الرقيق طول حيـاته . فإذا بلغ سنا معينة أعتق وأصبح يعيش معيشة أى فرد آخر فى أسرة مُعتِـقه . هذا ما حضّ عليه الإسلام من معاملة الرقيق بالحسنى وتحريره . ومن ثم لا نرى فى عهد الدولة العباسية حركة اجتماعية يقوم بها الرقيق على غرار الحركات التى أثارها الرقيق فى الغرب ، اللهم إلاّ هذه الحركة التى قام بهـا الزنج والتى لم تـكن إلا حركة محلية ذات صبغة دينية ، ولم تتعد بلاد العراق .

ولم ينظر الخلفاء العباسيون أنفسهم إلى الأرقاء نظرة الامتهـان والازدراء ، بدليل أن كثيراً منهم كانوا أبناء أمهات وقعن فى أيدى آبائهم عن طريق الاسترقاق . وقد وَلِع الناس — وخاصّةً الخلفاء — بالاختلاط بالإماء من غير العرب لأنهن كن فى الغالب أوفر جمالا . أضف إلى ذلك أنه قد جرت العـادة أنه لا يرى الرجل من يريد التزوج بهـا رؤية تامة إذا كانت من الحرائر إلا فى حدود ما يسمح به الشرع الاسلامى لمريد الخطبة ، بخلاف الأَمَة فقد كان يستطيع أن يراها ويعرف طباعها وأخلاقها بحكم مخالطتها له قبل أن يقدم على الاقتران بها . وكثيراً ما كان

أبناء الجوارى أحب إلى آبائهم من أبنـاء الحرائر . كذلك لم يكن ثمة فرق فى التوريث بين أبناء الحرائر والاماء .

وكان كثير من الخلفاء العباسيين من أمهات أولاد . فقد كانت أم المأمون أمة فارسية ، وأم المعتصم تركية ، كما كانت « شجاع » أم المتوكل رومية (أو خُوارَزمية) ، و «السيدة» أم المقتدر رومية ، وكذا كانت أم الخليفة المستكفى . وكانت أم المطيع صَـقَـلْبِـيّة ، تجيد الصفر وتقلد كافة الطيور الشجية الصوت[1] .

ولم يكن التّسرى عادة خاصة بمن ذكرنا من الخلفاء العباسيين ، بل نسج الفاطميون على منوالهم ، فكانت أم المستنصر أَمة فى بيت أبى سعيد التُّسـتَرى اليهودى فأهداها إلى الخليفة الظاهر والد المستنصر . وقد أكثرت من بنى جلدتها السودانيين حتى بلغوا خمسين ألفاً . ومما ذكره ناصرى خسرو عند كلامه على الاحتفال بجبر الخليج بحضور الخليفة المستنصر نتبين أنه كان من بين الطوائف التى كانت تشترك فى هـذا الاحتفال ثلاثون ألفاً من السودان كان يطلق عليهم « عبيد الشراء » ، أى الأسارى الذين كانوا يشترون بالمال ، وعدد غير قليل من الأرقاء[2] .

## المماليك فى مصر :

وقد اعتمد ولاة مصر وسلاطينهـا على الرقيق فى جيوشهم ، فأكثروا من السودان والأتراك والروم والصقالبة . وكان الخليفـة العزيز بالله الفاطمى أول من جلب المماليك إلى مصر . ثم جاء الأيوبيون ، وكانوا غرباء فى البلاد ، فرأوا أنفسهم فى حاجة إلى الاعتزاز بأمثـال هؤلاء ، وأكثروا منهم ليكونوا جيوشاً يعتمدون عليها ويحوطون أنفسهم بها دون الجند من المصريين والعرب . وقد أكثر السلطان نجم الدين أيوب من شراء الرقيق حتى بلغ عددهم اثنى عشر

(١) كتاب التنبيه والإشراف للمسعودى ص ٣٩٨ و Mez, pp. 8, 11, 12.

(٢) الفاطميون فى مصر للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٢١٠ و ٢٤٩ — ٢٥٠ .

ألفاً ، وبنى لهم ثكنات فى جزيرة الروضة حين شكا الناس منهم ، فأطلق عليهم اسم « المماليك البحرية » أو « مماليك النيل » . وقد عنى الأيوبيون بتعليمهم ، فنبغ منهم كثيرون فى الفلسفة والفقه والعلوم ، وفى الفروسية واستعمال الأسلحة ، وصاروا جديرين بتقلد المناصب العالية . وكان ما يصل من الأخبار إلى بلاد التركستان عن أحوال المماليك فى مصر ، وما يذاع عن ثروتها باعثاً لكثير من أهل تلك البلاد على بيع أولادهم ليكونوا فى حاشية السلطان . فلم يقتصر الأمر على أسرى الحروب ، بل كان يأتى إلى مصر زرافات من أبناء القبائل الشرقية لتهافت السلاطين والأمراء على شرائهم بأثمان باهظة . وكانت شجرة الدر زوجة السلطان نجم الدين أيوب من هؤلاء الأرقاء . وقد تولت سلطنة مصر سنة ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) ثم تزوجت من عز الدين أيبك التركمانى أتابك العساكر ، وفوضت إليه أمور المملكة ، ثم نزلت له عن حكم مصر بعد ثمانين يوماً برهنت فيها على كفاءة ممتازة وحكمة نادرة فى تصريف الأمور .

**الرقيق فى إسبانيا :**

يقول J. B. Trend فى الفصل الذى أفرده للكلام عن أسبانيا والبرتغال فى كتاب « تراث الإسلام[١] » .

« كثر تزاوج المسلمين بالمسيحيات ، فقد تزوج عبد العزيز بن موسى بن نصير وغيره من القواد من عائلة وترا ، آخر ملوك القوط باسبانيا ، وأصبحت أمهات الجيل التالى — مسلمين أو مسيحيين — إسبانيات ، كما أصبح مسلمو الأجيال التالية يؤثرون اتخاذ أمهات أبنائهم من أولئك الأسيرات الشقراوات اللواتى كان يؤتى بهن من شمال أسبانيا على أن يتخذوهن من بنات جنسهم . وقد درس الأستاذ ريبرا سجلات سوق الرقيق فى قرطبة فى فترات متعددة ، وهداه البحث والتنقيب إلى أن شراء الجارية لم يكن من الأمور الهينة كما نتصور ، بل كان

(١) The Legacy of Islam, pp, 11—12

من الواجب أن يتم شراؤها بحضور كاتب العقود . وكانت الأسباب التى تطلب من أجلها الجارية تُبَيَّن وتوضع موضع الاختبار . وقد تمتعت النساء فى ظل الأمويين فى الأندلس بنصيب كبير من الحرية وحظ وافر من الاعتبار ، أكبر مما كانت عليه الحال فى ظل العباسيين فى بغداد . وكان من المرغوب فيه أن تكون الجوارى اللاتى يراد منهن أن يكن أمهات لأبناء الأسر الشريفة بيضاوات بل جلّيقيات[١] إن أمكن ، وانتهى الأمر بتناقص صفاء العنصر العربى بالتزاوج من الأسبانيات فى كل جيل ، على الرغم من أن النسل ظل يحمل أسماء الآباء الذكور » .

وقد ذكر السير توماس أرنولد فى البـاب الذى أفرده لانتشار الإسلام بين مسيحيى أسبانيا[٢] أن الأرقاء فى هذه البلاد الذين حل بهم البؤس والشقاء فى عهد المسيحيين الكاثوليك حصلوا على كثير من المزايا بإلقاء زمامهم للمسلمين الذين عرفوا بالتسامح الدينى . فلا غرو أن كان هؤلاء الأرقاء الذين وصلوا إلى الحضيض أول من اعتنق الإسلام فى أسبانيا ، وسار على نهجهم عدد كبير من الأهلين الذين كانوا لا يزالون على الوثنية .

ولقد أفاد الفتح طبقة العبيد ورقيق الأرض التى رحبت بالعرب ، لاعتقادهم أنهم سوف يخلصونهم من تلك القيود التى وضعهم فيها أسيادهم القوط ؛ واعتنق كثير منهم الإسلام ، ونالوا فى عهد العرب بعض الحقوق المدنية التى كانوا محرومين منها ، وأصبحوا يزرعون الأراضى لحسابهم الخاص على أن يؤدوا عنها خراجا للدولة[٣] .

---

(١) نسبة إلى « جلق بكسر الجيم وشد اللام مكسورة » ناحية بالأندلس .

(٢) Preaching of Islam, p. 146

(٣) تاريخ الإسلام السياسى لحسن إبراهيم حسن ص ٤٩٢ .

# مصادر الكتاب

نورد فى الثبت الآتى أهم مصادر الكتاب . وقد رتبت أسماء المؤلفين جميعها حسب أحرف الهجاء :


( ١ ) ابن الأثير (+ ٦٣٠ هـ = ١٢٣٨ م) : على بن أحمد بن أبى الكرم .
« الكامل فى التاريخ ١٢ جزءاً ( بولاق سنة ١٢٧٤هـ ) .

( ٢ ) الأستاذ أحمد إبراهيم بك : « طرق القضاء فى الشريعة الإسلامية » ( القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ ) .

(٣و٤) أحمد أمين : الأستاذ

(ا) « كتاب فجر الاسلام » (القاهرة سنة ١٩٢٨)

(ب) « كتاب ضحى الاسلام » (القاهرة سنة ١٩٣٥)

(٥و٦) أرنولد : المرحوم السير توماس : Arnold, Prof. Sir Thomas W.

(1) "The Preaching of Islam" 3rd ed. (London, 1935).
(2) "The Caliphate" (Oxford, 1924).

( ٧ ) الأصفهانى (+ ٣٥٦ هـ = ٩٦٧م) : أبو الفرج . « كتاب الأغانى » ٢١ جزءاً ( القاهرة سنة ١٢٨٥ هـ ) .

( ٨ ) أمير علىّ : السيد Ameer Ali, Sayed.

"A Short History of the Saracens" (London, 1921).

( ٩ ) ابن إياس (+ ٩٣٠ هـ = ١٥٢٣ م ) : أبو البركات محمد بن أحمد .
« كتاب تاريخ مصر » المعروف باسم « بدائع الزهور » ٣ أجزاء ( بولاق ١٣١١ — ١٣١٢ هـ) .

(١٠و١١) براون : إدوارد ج . Browne, Edward G.

(1) Literary History of Persia-from the Earliest Times until Firdawsi (London, 1909).

(2) Literary History of Persia-from Firdawsi to Sa'di (London, 1906).

(١٢) بطلر ا . ج . — Butler, Alfred J.

"The Arab Conquest of Egypt" (Oxford, 1902).

ترجمه إلى العربية الأستاذ محمد فريد أبو حديد (القاهرة ١٣٥١ هـ = ١٩٣٣ م).

(١٣) البغدادى (+ ٤٢٩ هـ = ١٠٣٧ م) : أبو منصور عبد القادر بن طاهر . « الفَرْق بين الفِرَق » (القاهرة ١٣٢٨ هـ = ١٩١٠ م) .

(١٤) البكرى (+ ٤٨٧ هـ = ١٠٩٧ م) : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز . « كتاب المُغْرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب » . الطبعة الثانية (باريس سنة ١٩١١ م) .

(١٥) البلاذرى (+ ٢٧٩ هـ = ٨٩٢ م) : أحمد بن يحيى بن جابر . « فتوح البلدان » (القاهرة سنة ١٣١٩ هـ) .

(١٦) ترند : ج . ب . — Trend, J. B.

"The Legacy of Islam" (Oxford, 1931)

ترجمة لجنة الجامعيين لنشر العلم (القاهرة سنة ١٩٣٦) .

(١٧) الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ . « البيان والتبيين » (طبع مصر) .

(١٨) جبون : إدوارد . — Gibbon, Edward.

"The History of the Decline and Fall of the Roman Empire" 7 vols. ed. by Prof. G. B. Bury.

(١٩) جروهمان : الدكتور أدولف . — Grohmann, Adolfe

أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية (القاهرة سنة ١٩٣٥ م) الجزء الأول — ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ؛ وترجمة الجزء الثانى تحت الطبع .

(٢٠) الجهشيارى (+ ٣٣١ هـ) : أبو عبد الله محمد بن عبدوس . « كتاب الوزراء والكتاب » طبعة الأساتذة مصطفى السقا ، وإبراهيم الابيارى ،

وعبد الحفيظ شلبي (القاهرة سنة ١٩٣٨ م) .

(٢١) جورجي زيدان . « تاريخ التمدن الإسلامي » . خمسة أجزاء (القاهرة ١٩٠٢ — ١٩٠٦) .

(٢٢) ابن جماعة : بدر الدين . « تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام — مجلة Islamica (سنة ١٩٣٤) .

(٢٣) جميل نخلة المدور . « حضارة الإسلام في دار السلام » ( القاهرة سنة ١٩٣٢) .

(٢٤و٢٥) ابن حجر العسقلاني (+ ٨٥٣ هـ = ١٤٤٩م) : شهاب الدين بن عليّ .

(ا) « الإصابة في تمييز الصحابة » (مصر سنة ١٩٢٣) .

(ب) « رفع الإصر عن قضاة مصر » (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢١١٥) .

(٢٦) ابن حزم (+ ٤٥٦ هـ = ١٠٦٤ م) : أبو محمد علي بن أحمد .

« الفِصَل في الملل والأهواء والنحل » ٥ أجزاء (القاهرة سنة ١٣١٧ هـ) .

(٢٧ — ٣٢) حسن إبراهيم حسن : الدكتور

(ا) تاريخ عمرو بن العاص الطبعة الثانية (القاهرة سنة ١٩٢٦) .

(ب) الفاطميون في مصر (عن الإنجليزية) — (المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٢) .

(ح) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية (عن الفرنسية) تأليف فان فلوتن (القاهرة سنة ١٩٣٣) .

(ى) أوراق البردي العربية (عن الإنجليزية) تأليف الدكتور أدولف جروهمان . الجزء الأول (القاهرة سنة ١٩٣٤) — والجزء الثاني تحت الطبع .

(ه) تاريخ الإسلام السياسي الجزء الأول (القاهرة سنة ١٩٣٥) .

(و) تاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب — بالاشتراك مع الأستاذ أحمد صادق الطنطاوي (القاهرة سنة ١٩٣٤) .

(٣٣) الخطيب البغدادي ( + ٤٦٣ هـ ) : الحافظ أبو بكر أحمد بن علي .
«تاريخ بغداد أو مدينة السلام» ١٤ جزءا (القاهرة ١٣٤٩ هـ = ١٩٣١ م)
(٣٤و٣٥) ابن خلدون (+ ٨٠٨هـ=١٤٠٥—١٤٠٦م) : عبد الرحمن بن محمد .
(ا) مقدمة ابن خلدون (بيروت سنة ١٩٠٠ م) .
(ب) « العبر وديوان المبتدا والخبر » ٧ أجزاء (القاهرة سنة ١٢٨٤ هـ) .
(٣٦) ابن خلكان (+ ٦٨١ هـ = ١٢٨١ م) : شمس الدين أبو العباس أحمد ابن إبراهيم بن أبي بكر الشافعي . « وفيات الأعيان » جزآن (بولاق سنة ١٢٨٣ هـ) و (المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٠ هـ) .
(٣٧) ابن دقماق (+٧٠٩ هـ = ١٤٠٦—١٤٠٧ م) : إبراهيم بن محمد المصري « الانتصار لواسطة عقد الأمصار » (جزء ٤و٥) (القاهرة سنة ١٣٠٩ هـ = ١٨٩٣ م) .
(٣٨) ابن سعيد المغربي (+ ٧٦٣ هـ = ١٢٧٥ م) عليّ بن موسى المغربي .
« سيرة ابن طولون لابن الداية ( برلين سنة ١٨٩٤) .
(٣٩) ابن سلام (+ ٢٢٤ هـ ) : الحافظ أبو عبيد القاسم . « كتاب الأموال » (القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ) .
(٤٠) السنهوري : الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بك .
"Le Califat" (Paris, 1926)
(٤١و٤٢) السيوطي ( + ٩١١هـ = ١٦٠٥ م ) : عبد الرحمن بن أبي بكر جمال الدين .
(أ) «تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين القائمين بأمر الله» (القاهرة سنة ١٣٥١هـ)
(ب) « حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » جزءان (القاهرة سنة ١٣٢٧ هـ) .
(٤٣) الشهرستاني (+ ٥٤٨ هـ = ١١٥٣ م) : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم .
« الملل والنحل » ٥ أجزاء ( القاهرة سنة ١٣١٧ هـ) .

(٤٤) الصولى (+ ٣٣٥ هـ) : أبو بكر محمد بن يحيى .
« أخبار الراضى بالله والمتقى لله » أو تاريخ الدولة العباسية من سنة ٣٢٢ إلى سنة ٣٣٣ هـ من « كتاب الأوراق » (القاهرة سنة ١٩٣٥) .

(٤٥) ابن طباطبا : محمد بن علىّ المعروف بابن الطقطقى . « الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية » (القاهرة سنة ١٣١٩) .

(٤٦ و ٤٧) الطبرى (+ ٣١٠ هـ = ٩٢٢) أبو جعفر محمد بن جرير .
(ا) « تاريخ الأمم والملوك » (طبعة دى غويه — ليدن سنة ١٨٨١ م) . والقاهرة — المطبعة الحسينية .
(ب) « كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين من كتاب اختلاف الفقهاء » طبعه الدكتور يوسف شخت (ليدن سنة ١٩٣٣) .

(٤٨) ابن عابدين : رد المحتار على الدر المختار (بولاق سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٤٩) ابن عبد الحكم (+ ٢٥٧ هـ) : « فتوح مصر » : طبع بمجلس المعارف الفرنساوى الخاص بالعاديات الشرقية (القاهرة سنة ١٩١٤م) .

(٥٠) ابن عبد ربه (+ ٣٤٩ هـ = ٩٤٠ م) : شهاب الدين أحمد
« العقد الفريد » ٣ أجزاء (القاهرة سنة ١٣٤٦ هـ = ١٩٢٨ م) .

(٥١) على إبراهيم حسن : تاريخ جوهر الصقلى (القاهرة سنة ١٩٣٣) .

(٥٢) عمارة اليمنى (+ ٥٦٩ هـ = ١١٧٤ م) : أبو الحسن نجم الدين اليمنى . « كتاب النكت العصرية فى أخبار الوزارة المصرية » . طبعة هارتوج ديرنبور (Hartwig Derenbourg) (باريس سنة ١٨٩٧ م) .

(٥٣) الأمير عمر طوسون : « كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن » (الإسكندرية سنة ١٩٣١) .

(٥٤) أبو الفداء (+ ٧٣٢ هـ = ١٣٣١م) : إسماعيل بن علىّ عماد الدين صاحب حماه . « المختصر فى أخبار البشر » ٤ أجزاء (القسطنطينية سنة ١٢٨٦ هـ) .

(٥٥) قدامة (+ ٣٣٧ هـ) : أبو الفرج بن جعفر الكاتب البغدادى : كتاب

الخراج (طبعة دى غويه — ليدن سنة ١٨٨٩) .

(٥٦) القلقشندى (+ ٨٢١ هـ = ١٤١٨ م) : أبو العباس أحمد « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » ١٤ جزءاً (القاهرة ١٩١٣ — ١٩١٧) .

(٥٧) القرطبى (+ ٦٧١ هـ) : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى .
« الجامع لأحكام القرآن » جزءان (مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤) .

(٥٨) كرد على : الأستاذ محمد بك . « الإدارة الإسلامية فى عز العرب » (القاهرة ١٩٣٤ م) .

(٥٩) كريمر : ألفرد فون Kremer, Alfred Von.
Culturgeschichte des Orients unter der chalifen. 2 vols. (Vienna, 1875), translated by Khuda Bukhsh (Calcutta, 1920—1927).

(٦٠) الكندى (٣٥٠ هـ = ٩٦١ م) : أبو عمر محمد بن يوسف . « كتاب الولاة وكتاب القضاة » (طبعة روفن جست Rhuvon Guest) .

(٦١—٦٤) لينبول : ستانلى . Lane-Poole, Stanley.
(1) "The Story of Cairo" (London, 1912).
(2) "History of Egypt in the Middle Ages." (London, 1901).
(3) "Coins and Medals." (London, 1892).
(4) "The Muhammadan Dynasties." (Paris, 1925).

(٦٥) الماوردى (+ ٤٥٠ هـ = ١٠٥٧ م) : أبو الحسن علىّ بن محمد بن حبيب البصرى . « الأحكام السلطانية » (القاهرة سنة ١٢٩٨ هـ) .

(٦٦) متز : آدم . Mez, Adam.
"The Renaissance of Islam" trans. into English by Salahuddin khuda Bukhsh and D. S. Margoliouth (London, 1939).

(٦٧) أبو المحاسن (+ ٨٧٤ هـ = ١٤٩٦ م) : جمال الدين يوسف بن تغرى بردى . « النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة » ٧ أجزاء (مطبعة دار الكتب المصرية) .

(٦٨) محمد جمال الدين سرور : « الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عهده » القاهرة سنة ١٩٣٨ م) .

(٦٩) مرجوليوث : د . س . Margoliouth, Prof. D. S.
"Mohammed and the Rise of Islam," 3rd ed. (Lonon, 1923).

(٧٠) محمد حسين هيكل باشا : الدكتور . « حياة محمد » . (الطبعة الثالثة — القاهرة سنة ١٣٥٨ هـ) .

(٧١) مسكويه (+ ٤٢١ هـ = ١٠٣١ م) : أبو على أحمد بن محمد
كتاب تجارب الأمم (القاهرة سنة ١٩١٤ م) .

(٧٢و٧٣) المسعودى (+ ٣٤٦ هـ = ٩٥٦ م) أبو الحسن على بن الحسين بن على .
(أ) « كتاب التنبيه والإشراف » (طبعة دى غويه De Goeje) . ليدن سنة ١٨٩٣ .
(ب) « مروج الذهب ومعادن الجوهر » جزءان (القاهرة سنة ١٣٠٣هـ = ١٨٨٥ م) .

(٧٤) مسلم (+ ٢٦١ هـ = ٨٧٥ م) : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى .
«الجامع الصحيح» ٨ أجزاء فى ٤ مجلدات (القاهرة ١٣٢٩ — ١٣٣٢ هـ)

(٧٥و٧٦) المقريزى (+ ٨٤٥ هـ = ١٤٤١ م) تقى الدين أحمد بن على .
(أ) « المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار » جزءان (بولاق سنة ١٢٧٠ هـ) .
(ب) « اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا » (بيت المقدس سنة ١٩٠٨ م) .

(٧٧) ملن : ج . جرافتون . Milne, J. Grafton.
"A History of Egypt under Roman Rule" (London, 1913).

(٧٨) ابن مماتى : القاضى الوزير شرف الدين أبو المكارم بن أبى سعيد « كتاب قوانين الدواوين » (القاهرة سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٧٩) ابن منجب (+ ٥٤٢ هـ = ١١٤٧ م) : أمين الدين تاج الرياسة أبو القاسم

عليّ ، ويسمى أيضاً الصيرفي المصري . « الإشارة إلى مَنْ نال الوزارة » (القاهرة سنة ١٩٢٤ م) .

(٨٠) ابن ميسر (+ ٦٦٧ هـ = ١٢٧٨ م) : محمد بن علي بن يوسف بن جلب .
« تاريخ مصر » طبعة هنري ماسيه (Henri Massé) (القاهرة سنة ١٩١٩م)

(٨١و٨٢) ميور : السير وليام تمبل . Muir, Sir William Temple.

(a) "The Caliphate, its Rise, Decline and Fall" (Oxford, 1902).

(b) "The Mameluke or Slave Dynasty of Egypt" (London, 1896).

(٨٣) ناصري خسرو (+ ٤٨١ هـ = ١٠٨٨ م) : « سفرنامه » .
Relation du voyage de Nasiri khosru en Syrie, en Palestine, en Egypte, en Arabie et en Perse, Persian Text and Translation by Charles Schefer (Paris, 1881).

(٨٤) ابن النديم (+ ٣٨٣ هـ = ٩٩٣ م) : محمد بن إسحق،
« كتاب الفهرست » جزءان (لايبسك سنة ١٨٧١) .

(٨٥) نيكلسون : جون . Nicholson, John.
"An Account of the Establishment of the Fatemite Dynasty in Africa." (Tübingen, 1840).

(٨٦) النويري (+ ٧٣٢ هـ = ١٣٣٢ م) : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب .
« نهاية الأرب في فنون الأدب » . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٥٧٦ وطبع منه عشرة أجزاء .

(٨٧) نيكلسون ا . رينلد : . Nicholson, Prof. Reynold, A.
"Literary History of the Arabs" (London, 1914).

(٨٨) ابن هشام (+ ٢١٨ هـ = ٨٣٣) : أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري الحميري . « كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ٣ أجزاء (القاهرة سنة ١٣٣٢ هـ) .

(٨٩و٩٠) هلال الصابي (+ ٤٤٨ هـ = ١٠٥٦ م) : أبو الحسن بن المحسن ابن أبي إسحق إبراهيم الكاتب .

(أ) «تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء» طبعة هـ . ف . أمدروز (H. F. Amedroz.) ، وذيله الناشر بفهرس ومذكرات .

(ب) الجزء الثامن من تاريخه (٣٧٩ — ٣٩٣ هـ) ، طبعة أمدروز وطبعه بعد ذلك وترجمه الأستاذ مرجوليوث (Prof. D. S. Margoliouth) وذيل به كتاب «تجارب الأمم» لمسكويه (القاهرة سنة ١٩١٩ م)

(٩١) وستنفلد : ف . فون . Wüstenfeld, F. Von.

(a) "Geschichte der Fatimiden Chalifen." (Göttingen, 1881).

(b) "Geschichtschreiber der Araber und ihre Werke." (Göttingen, 1882).

(٩٢) ياقوت (+٦٢٦هـ = ١٢٢٩م) . شهاب الدين أبو عبد الله الحموى الرومى . «معجم البلدان» ١٠ أجزاء (القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ = ١٩٠٦م) .

(٩٣) يحيى بن سعيد الانطاكى (+ ٤٥٨ هـ = ١٠٦٦ م) . «صلة كتاب أوتيخا» المسمى «التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق» . (بيروت ١٩٠٩ م)

(٩٤—٩٥) اليعقوبى (+ ٢٨٢هـ = ٨٩٥ م) : أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر ابن وهب بن واضح .

(أ) «تاريخ اليعقوبى» جزءان ، طبعة هوتسما (M. Sh. Houtsma) (ليدن سنة ١٨٨٣ م) .

(ب) «كتاب البلدان» طبعة دى غويه (ليدن سنة ١٨٩٢م) .

(٩٦) أبو يوسف (+ ١٩٢ هـ) : يعقوب بن إبراهيم صاحب أبى حنيفة . «كتاب الخراج» (بولاق سنة ١٣٠٢ هـ) .

(٩٧) كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» (طبع دار الكتب — ١٣٤٩ هـ = ١٩٣١م) .

# الخطأ والصواب

نعتذر للقارئ عن وقوع بعض أغلاط مطبعية راجين منه أن يتفضل بإصلاحها قبل قراءة الكتاب .

| صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|---|---|---|---|
| ٢٣ | ٩ | على | عن |
| ٢٦ | ٣ | يردد | يراد |
| ٣٢ | ٦ | سهر وردى | سهرا وردى |
| ٣٨ | ٥ | علم | علم لى |
| ٣٨ | ١٠ | عمراً | عمر |
| ٤٠ | ٣ | فيتخلف | فيختلف |
| ٤٦ | ١٦ | وهما | هما |
| ٤٩ | ١٠ | ولا | لا |
| ٥٠ | ١١ | يداوى | يدارى |
| ٥٣ | ٦ | حاصروا..بمكة | حاصر..مكة |
| ٥٧ | ٣ | ابنا | ابنى |
| ٥٧ | ١٩ | لبعدهم | لبعدها |
| ٥٨ | ٩ | ٧٤٠ | ٧٥٠ |
| ٧١ | ١٦ | الا | الا إلى |
| ٩٣ | ٢٣ | Stranye | Strange |
| ١٠٧ | ١٧ | سيراز | شيراز |
| ١٠٨ | ٥ | مقيد | حفيد |
| ١٠٨ | ١٠ | الاثنى | الاثنا |
| ١٠٩ | ٦ | ٥٥٦ | ٦٥٦ |
| ١١٠ | ٢٢ | 843 | 343 |
| ١١١ | ٦ | ١٢٦٠ | ١٦٢٠ |
| ١٢٠ | ٩ | ولماولى | ولى |
| ١٢٠ | ١٥ | اقبال | اقبال الناس |
| ١٢١ | ١٩ | إلى حال | إلى إصلاح حال |
| ١٢٢ | ٦ | فسارنزار(٤٨٧ — ٤٩٥ | المستعلى بالله (٤٨٧-٤٩٥) |
| ١٢٤ | ٨ | وأسقط | أسقط |
| ١٣٤ | ٧ | العثمانيين | المماليك |
| ١٣٨ | ١٥ | أسرة | أسرته |

| صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|---|---|---|---|
| ١٣٩ | ٦ | وهذا يوضح | ويوضح |
| ١٤٠ | ٢٢ | نحو | كذلك : |
| ١٥٩ | ١٢ | الصولى | صاحب الفخرى |
| ١٥٩ | ١٥ | المعوزين | والمعوزين |
| ١٥٩ | ١٥ | ينفق | كان ينفق |
| ١٦٩ | ٩ | سياسة | سياسته |
| ١٧١ | ٢ | الفاطمى | الفاطمى الأول |
| ١٧٣ | ٨ | تلك | تلك العظمة |
| ١٧٣ | ٩ | ٤١٥ | ٤٦٥ |
| ١٧٣ | ٩ | ١٠٧٣ | ١٠٩٣ |
| ١٧٦ | ٢٥ | (٢) | (٣) |
| ١٨١ | ٩ | إذا | إذ |
| ١٨٢ | ١٦ | ابن طولون | « تحذف » |
| ١٨٧ | ١٢ | متصرفا | متصرف |
| ١٩٤ | ١٨ | أمثال | من أمثال |
| ١٩٥ | ١٥ | فى عهد | فى |
| ١٩٦ | ٢٢ | وكان | وكانت |
| ٢٠٤ | ١٣ | العباسى | العباسى الأول |
| ٢٠٥ | ٤ | السمانية | السامانية |
| ٢٠٥ | ١٨ | كما | كما كان |
| ٢١٩ | ٢١ | وكذلك | كذلك |
| ٢٢١ | ١ | مستعملة | مستعملتين |
| ٢٢١ | ١٦ | ونقشت | نقشت |
| ٢٢٣ | ٢ | أعنى | أغنى |
| ٢٣١ | ١٤ | وجه | وجهه |
| ٢٣٤ | ١٥ | (١) | (٧) |
| ٢٤٠ | ١٠ | الحرزى | الخزرى |
| ٢٤٨ | ٤ | عدد | عدد سفن |
| ٢٥١ | ١١ | التجارة | البحارة |

| صفحة | سطر | خطأ | صواب |
| --- | --- | --- | --- |
| ٢٥٢ | ٢١ | ١٢٩٠ | ١٢٥٠ |
| ٢٥٤ | ١٦ | ٤٢٠ | ٦٦٠ |
| ٢٧٣ | ٦ | مدينة | مدينتا |
| ٢٨٢ و ٢٨٣ | ١٨ و ١ | للفاعين | للفاعين |
| ٢٨٤ | ١٦ | القاعين | الفاعون |
| ٢٩٢ | ٧ | من | بين |
| ٢٩٢ | ١١ | همدان | همذان |
| ٣٠٢ | ١٥ | لا إله | لا إله إلا |
| ٣٠٤ | ١٨ | فافرض له | « تحذف » |
| ٣٠٥ | ١٤ | والإغريق | « تحذف » |
| ٣٣٤ | ١٤ | وربما | ورعا |
| ٣٤٠ | ٨ | العامة | والعامة |
| ٣٥٩ | ١٢ | وأما عند | وأما |
| ٣٦٢ | ٨ | بالنقوى | بالتقوى |
| ٣٦٢ | ١٦ | بياصة | بياضة |

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٣٩

